مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٢)

السيادة والسلطة
الآفاق الوطنية والحدود العالمية

حافظ عبد الرحيم
دبلة عبد العالي
سعيد الصديقي
فتحي العفيفي
محمد أمزيان
محمد بوبوش
محمد عبيد غباش
المنصف وناس
هند عروب

السيادة والسلطة

الآفاق الوطنية والحدود العالمية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٢)

السيادة والسلطة

الآفاق الوطنية والحدود العالمية

حافظ عبد الرحيم — فتحي العفيفي — محمد عبيد غباش

دبلة عبد العالي — محمد أمزيان — المنصف وناس

سعيد الصديقي — محمد بوبوش — هند عروب

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية/ حافظ عبد الرحيم... [وآخ.].
٢٠٨ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٢)
ISBN 9953-82-097-X
١. السيادة ـ البلدان العربية. ٢. السلطة السياسية ـ البلدان العربية.
أ. عبد الرحيم، حافظ. ب. السلسلة.
320.150956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

مقدمـــــة

نصوص هذا الكتاب تلتقي على مساحة واسعة من الموضوعات المتصلة بقضايا راهنة تشكل اليوم محوراً للحراك السياسي والاجتماعي الذي يتجه نحو صياغة أسس التعاقد الاجتماعي وطريقة الحكم وآليات المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار، وهي بذلك أفكار واجتهادات تهدف إلى تعريف وبناء معنى السيادة في حدود الآفاق الوطنية والحدود العالمية.

ولذا فإن مقومات بناء شكل الحكم وإدارته تفرض وقائع قابلة للتشكل بصيغ مختلفة في كل زمان ومكان، إلا أن القاسم المشترك الذي يؤطرها ويسهم في تحديد معالمها هو تفاعلها في إطار من التوازن القلق بين التطورات المتصلة بمعطيات العولمة الراهنة، وشروط المحافظة على مفهوم السيادة، وما تمثله الدولة من سلطان على أفراد كيانها السياسي والاجتماعي، وبالتالي تحديد ماهية السلطة وشكل الحكم، ومسؤولياتها الوطنية والإقليمية والإنسانية.

وإلى جانب ذلك يضم الكتاب عدداً من البحوث المتصلة بالتجارب السياسية الراهنة في عدد من الأقطار العربية ومن زوايا مختلفة، ودور النخب السياسية، وسبر أبعاد العلاقة التبادلية بين القوى السياسية والحراك المستمر من أجل إعادة صياغة شرعية أي نظام سياسي أو اجتماعي في ضوء ما يقدمه من تجارب رائدة وعملية في ميدان توسيع مبدأ المشاركة في الحكم وتعبئة الجماهير لتعزيز مساهمتها في عملية بناء مفاهيم معاصرة للسلطة وإدارة الحكم وبخاصة في ميدان التنمية البشرية والمادية.

ويبقى موضوع العلاقة بين السيادة والسلطة هاجساً يشغل جهد المفكرين والباحثين في هذا الميدان، وتتفاعل الآراء والاجتهادات في مستويات عديدة، ابتداء

من صياغة الدستور وانتهاء بممارسة السلطة لدورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإذا كانت السيادة مفهوماً متسعاً يضم كل تعبيرات الشرعية، فإن ممارسة السلطة تتطلب قبل كل شيء بلورة مفاهيم تنال أقصى درجات التوافق والرضى بين مختلف القوى والاتجاهات، ومن دون ذلك يحدث الفراغ الذي يؤدي إلى نفق مظلم من الاصطراع والتناحر.

وإذ يسهم مركز دراسات الوحدة العربية في خوض هذا الغمار، فإنه يدرك تماماً أن الآراء التي وردت، إنما تمثل جزءاً من محيط دائرة واسعة تتحمل المزيد من الاجتهاد والرأي ما يفضي بالضرورة إلى صياغة أفكار خلاقة دوماً حول شكل السيادة، وحدود السلطة، ومقدار تكاملهما وتفاعلهما في مثل هذه الظروف التي تواجه فيها الأمة العربية أشكالاً ومصادر متعددة للانقضاض على وجودها وسيادتها ومستقبلها.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

السيادة والسلطة... التكامل والتفاعل

الفصل الأول

الأساس التعاقدي لحيازة السلطة: مدخل فقهي(*)

محمد أمزيان(**)

تمهيد: الفقه السياسي: أية مقاربة؟

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في النقاش الدائر حول إشكالية السلطة في الإسلام، وبخاصة في جانب يعتبر من أعقد جوانبها، وهو الجانب المنظّم لانتقال السلطة وحيازتها.

إن ما يبرر البحث في هذا الموضوع هو هذه التناقضات التي تعترضنا في كُلّ مناسبة تطرح فيها مسألة السلطة في الإسلام، ففي حين نجد أن الكتابات الإسلامية المعاصرة تؤكد القيمة العلمية المطلقة للكيفية التي عالج بها الإسلام مسألة التعاطي مع السلطة، يعجز التاريخ السياسي للإسلام عن تقديم بعض ما يقوم شاهد إثبات على هذا التألق.

إن القيم السياسية التي يتم تثمينها وتأكيد قيمتها من قبيل سلطة الأمة، وحقها المطلق في القرار السياسي وما يقتضيه إجرائياً من أعمال آلية الشورى، والاحتكام إلى مبدأ الإجماع، والاحتفاظ بحقّ الإنكار على السلطة، ومراقبتها وغيرها، كلها تبقى مفاهيم نظرية إذا اعتبرنا التجربة التاريخية التي اتخذت منحى معاكساً تماماً.

ومع كُلّ هذا، وعلى الرغم من ثقل الرواسب التاريخية، فقد تمّ إرغام هذه المفاهيم على الدخول قسراً إلى التاريخ تحت عناوين مستعارة، فاختزلت الأمة في مفهوم

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦٢ ـ ٨٦.

(**) باحث مغربي.

الشعب، والشورى في الديمقراطية، والإجماع في مبدأ الأغلبية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مفهوم المعارضة.

والواقع أن هذه المفارقات بين النظر والواقع، والنصّ والتاريخ، لا تصادفنا على مستوى القراءات التي أنجزت حول تراثنا السياسي فحسب، بل إن المصادر التي شكلت مظان هذا التراث والتي أنجزها كبار الفقهاء ومنظرو الفقه السياسي بخاصة، تظل محكومة بالمنطق نفسه، وتعتريها العلة نفسها، وإن باعتبار مغاير؛ إذ كيف نفسر كُلّ هذا الجهد المضني الذي بذله الفقهاء في التنظير لمؤسّسات السلطة الشرعيّة التي لم تر النور على تعاقب أجيال العلماء الذين عاشوا في كنف دولة الملك والقهر والغلبة؟

لقد سارعت بعض الدراسات المعاصرة التي تعود إلى أصول استشراقية، في تفسيرها هذه المفارقة، إلى اتهام الفقه السياسي بلا تاريخيته، ورأى فيه فقهاً نظرياً بحتاً مجتث الصلة بالواقع التاريخي[1]. وهذا التأويل بقدر ما ينم عن استعجال في إصدار الأحكام وضبابية الإدراك للموقف الفقهي، يبقى مؤشراً آخر على موضوعية هذا الإشكال.

وفي تقديري، إننا سنظل عاجزين عن تقديم تفسير موضوعي لهذا الإشكال ما لم نتسلح بخلفية تاريخية جيدة. لقد اعتبر الفقهاء أن التحولات السياسية التي صاحبت دولة الملك بدءاً من الأمويين، شكلت ارتداداً حقيقياً عن التجربة النموذج التي صاغتها دولة الراشدين. لقد تمخض عن تجربة الخلافة الراشدة مبدأ التعاقد كأساس وحيد لضمان شرعية السلطة. ولما كان الإجماع قد انعقد على شرعية هذه التجربة، لم يعترف الفقهاء بشرعية دولة الملك والغلبة التي قامت على مبدأ التوارث على مدار تاريخها الطويل، إلا ما كان من قبيل الاعتراف بالأمر الواقع عملاً بمقتضى الضرورة المؤطرة لحالات الاستثناء والشذوذ.

وإذا كان الانقلاب الأموي قد نجح بوضع حدّ لهذه الممارسة التعاقدية التي اختفت تاريخياً من واقع التدافعات السياسية، فإنه لم يستطع بالمقابل أن يسقط شرعيتها من الناحية المبدئية والنظرية.

إن هذا الانكسار التاريخي للتجربة السياسية في الإسلام هو وحده الذي يفسر لنا تشبث الفقهاء بهذه الصيغ النظرية والمبدئية، وإصرارهم على استصحابها على امتداد أجيالهم. وهذا التشبث بالمبدأ والإصرار عليه لا يمكن فهمه وتفسيره إلا على أنّه إقرار

---

(١) انظر على سبيل المثال: توماس أرنولد، **الخلافة**، ترجمة جميل معلى (دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.])، ص ١١ و٣٨، وحسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ٤ ج، ط ٧ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، ج ٤، ص ٣٠٣.

بالشرعية وضرورة العودة إليها والعمل بها باعتبارها الأصل، وإنهاء حالة الشذوذ والاستثناء التي انزلقت إليها الصيرورة التاريخية.

إن هذه الخلفية التاريخية تجعلنا ندرك إدراكاً جيداً كيف أن استصحاب الفقهاء مثل هذه المواقف النظرية لم تكن بدافع التنظير المجرد المجتث من الواقع التاريخي، فلم يكن تنظيراً من أجل التنظير، بل تمسكاً بالشرعية ـ التي لا تسقط بالتقادم ـ واحتجاجاً لها. وهذا التمسك بالمبدأ ليست له أية دلالة على لاتاريخية الفقه السياسي، إذ لا تلازم بين الأمرين. إن الأمر هنا يتعلق بسريان المنطق الأصولي الذي يحكم المنظومة الفقهيّة برمتها، والذي يقضي بأن حالات الاستثناء تلزمها صفة الشذوذ، ولا تعود بالنقض على الوضع الأصلي مهما طالت مدتها.

أما مسألةُ تاريخيةِ الفقه السياسي، فهي مسألة ليست موضع تساؤل أصلاً، فقد بقي هذا الفقه، بامتياز، فقهاً للطوارئ، أي فقهاً ينظم المستجدات التاريخية، بل إن أكثر المقولات الأصولية اعتماداً في الاجتهاد الفقهي إنَّما تعود إلى القواعد الأصولية والفقهية المنظمة لحالات الضرورة والاستثناء. وهذا يعني ببساطة أن الفقه السياسي تبلور في سياقين متوازيين ظلا متلازمين على مرّ التاريخ: سياق تاريخي جاء استجابة للتحولات السياسية الطارئة، وسياق مبدئي جاء إبقاءً على الشرعيّة واحتجاجاً لها؛ وهو ما يفسر كيف أن التنظير الفقهي لولاية المتغلب كان يسير جنباً إلى جنب مع التنظير لمسلك الاختيار والعهد الشرعيين[٢].

وبعد، أعتقد أن هذا التقديم كان ضرورياً لبيان مبررات البحث في إشكالية السلطة في الإسلام والصيغ المعترف بها فقهياً لتحقيق شرعيتها:

١ ـ هناك **أولاً** مبرر الوعي بالتاريخ، أي الوعي بمآلات الصيرورة التاريخية التي سلكتها الممارسة السياسية، تلك الممارسة التي جنحت نحو الإكراه وإسقاط الشرعيّة. وهذا الوعي يدعونا اليوم إلى تجاوز المنطق التاريخي القائم على مبدأ التسليم بالأمر الواقع والإقرار بشرعيته.

وهذا يعني أننا مطالبون بتحرير وعينا نحن من ثقل التاريخ من جهة، وتحرير الوعي الفقهي من جهة ثانية، من ثقل الإكراهات التاريخية لإعادة الاعتبار للنظرية الفقهيّة المتوازنة التي لا يطغى فيها الظرفي على المبدئي، فضلاً عن إسقاطه.

٢ ـ وهناك **ثانياً** مبرر الوعي بمتطلبات الحاضر وهاجس الرغبة في إنجاز التراكم المعرفي المطلوب الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لحماية اختياراتنا المعاصرة من الوقوع في

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول موضوع تاريخية الفقه السياسي، انظر: محمد أمزيان، **في الفقه السياسي.. مقاربة تاريخية** ([الرباط]: مطبعة الجديدة، ٢٠٠١)، ص ١٢٧ وما بعدها.

مخاطر القطيعة والاغتراب. فإذا كانت مجتمعاتنا ـ تحت تأثير الصدمة الغربية ونموذجها الحداثي ـ قد فقدت استمراريتها التاريخية، ومعها شخصيتها الحضارية، فلا أقل من حمايتها من فقدانها ثقتها في قدرتها على التجديد والممانعة الثقافية.

وتحقيق هذا المطلب ممكن جداً بشرط أن نحرر وعينا الثقافي من سيكولوجية «الإنسان المقهور» الذي لا يتصور إمكانية ما للإبداع والتجديد ما لم يستلهم مفاهيم الآخر واصطلاحاته، وأسماءه ومسمياته، وكُلّ أشكاله التعبيرية والثقافية.

ومن منطلق وعي ضرورة الاستقلال الثقافي هذا، نسعى اليوم إلى فتح النقاش حول قضايا وملفات نعتقد أنها بقيت إلى حدّ ما مغلقة على الرغم من كُلّ الصخب الذي أثير حولها والجدل الذي دار بشأنها.

وتبقى إشكالية السلطة في منظورها الإسلامي إحدى هذه الملفات التي تنطبق عليها هذه الملاحظة بامتياز؛ لسبب مركزي هو أنها لم تُقرأ من خلال مفرداتها التي أبدعها الفقهاء وأصّلوا لها من واقع بيئتهم وثقافتهم، بل من خلال مفردات دخيلة ومضللة للوعي.

والواقع أن السبب في هذا الاغتراب يعود إلى الرغبة في إظهار ما تزخر به الثقافة السياسية الإسلامية من قيم ومبادئ كانت وما زالت تعتبر ثورة في المفاهيم السياسية، وطفرة في تاريخ الممارسة الفعلية. والنخب المعاصرة ـ وبخاصة الإسلامية منها ـ تكون قد ارتكبت خطأً تاريخياً إذا ما اعتقدت أن إبراز القيمة العلمية لهذه القيم والمبادئ لا يأخذ حجمه وما يستحقه من التقدير والتثمين إلا إذا تمّ التعبير عنه من خلال المفردات المتداولة التي استقرّت في الوعي المعاصر وشكلت مخياله السياسي.

والسؤال الحرج الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: هل بإمكان الخطاب الإسلامي المعاصر أن يبرز تفوق هذه القيم وريادتها من دون ركوب منطق الاستعارة؟

إنه سؤال مستفز، ومشعر بالتحدي في الوقت نفسه. لكنني اعتقد أن شرط الاستجابة لهذا التحدي يقتضي أن نتخلص من عقدة النقص التي نصدر عنها في ما نسميه تجديداً أو إبداعاً أو تأصيلاً، ونعود إلى قراءة تراثنا الفقهي باللغة التي كتب بها، والمفردات التي عبّر بها، ليس من موقع التعصب للذات، بل من موقع أن أية لغة أخرى غير لغته تظل قاصرة وعاجزة عن الإفصاح عن مضامينه القيمية والثقافية مهما تكلفنا في تأصيلها. والسؤال هنا: ما هي مضامين هذه اللغة، وما هي مرتكزاتها؟

١ ـ المرتكز القيمي للفقه السياسي

إن استحضار الخلفية القيمية يشكل مدخلاً أساسياً لبحث المشكلات السياسية والاجتماعية المتصلة بالإسلام، ذلك أن نمط الحياة والنموذج الثقافي اللذين أسسهما

الإسلام يرتكزان على بعد أخلاقي ثابت، ومن ثَمّ كانت القيم الأخلاقية تشكل فضاءً قيمياً تتأسس عليه كُلّ المجالات المعرفية من دون تمييز. ومن هنا اشترط الفقهاء توافر شرط العدالة، أي حسن السيرة وعدم السوابق العدلية، في كُلّ من يتصدى لممارسة وظيفة من الوظائف بغض النظر عن طبيعتها ومجالها. وعملاً بهذا المعيار، أصبحت العدالة محدداً أساسياً من محددات «الأهلية»، من دونها يفقد المكلف أهليته حتّى وإن استوفى كُلّ المؤهلات الخبراتية اللازمة لممارسة وظيفته. ومن هنا كان تحقق صفة العدالة مطلباً شرعياً لصحة التصرفات الشرعيّة والأحكام القضائية وكُلّ ما يتصل بالوظائف العامة في الدولة.

ضمن هذا البعد القيمي ينبغي أن نقرأ التنظير الفقهي في مجال الممارسة السياسية، حيثُ تشكل صفة العدالة شرطاً أساسياً لضمان صدقية هذه الممارسة.

لكنني أنبه إلى أمر أراه غاية في الأهمية هنا، ذلك أننا ونحن نتحدث عن هذا الأساس المعياري للتنظير الفقهي، ينبغي أن نحرر أذهاننا من ظلال التقاليد الملوكية التي تعكسها كتب **مرايا الأمراء**. ولا شكّ في أن هذه التآليف من أكثر أشكال التصنيف السياسي انتشاراً في تراثنا السياسي، وهي في مجموعها ظلت أسيرة للتقاليد القديمة اليونانية والفارسية بخاصة. وأنا إذ أتحدث عن البعد المعياري في التنظير الفقهي، لا أقصد تلك الأساليب الوعظية والتوجيهات الأخلاقية التي ظلت تجترها تلك المصنفات. إن التنظير الفقهي بحكم طبيعته المنهجية والموضوعية لا تتسع لغته القانونية لمثل تلك الاعتبارات الوعظية. وأعتقد أن هذه ميزة تفرد بها الفقه الإسلامي من دون غيره، إذ استطاع أن يخرج المسألة الأخلاقية من دائرة الضمير الفردي وما هو خاص إلى دائرة الإلزام القانوني وما هو عام.

وفي الفقه الإسلامي لم تعد المسألة الأخلاقية حقاً شخصياً موكولاً إلى تحكيم ضمائر الأفراد فحسب، بل حقاً عاماً يحاسب عليه المجتمع. ومن منظور إلزامي كهذا، تعتبر «المخالفات» الأخلاقية جريمة موجهة ضدّ المجتمع، وبموجبها يصبح الفرد موضع مساءلة قضائية، فضلاً عن ملاحقة المجتمع له بنبذه ومقاطعته.

ضمن هذا السياق الإلزامي والقانوني ينبغي أن يفهم البعد المعياري المؤسس للنظر الفقهي، وعلى هذا الأساس المعياري الذي تفرد به الفقه الإسلامي ينبغي أن نقرأ الفقه السياسي.

إن هذا البعد المعياري المندمج في حركية المجتمع والذي يتمظهر من خلال صيغ تعبيرية قانونية ومجتمعية، يحكم نمط الحياة الإسلامية كلها بغض النظر عن مجالاتها العلمية أو الاجتماعية أو السياسية. ويهمنا في هذا الحيز بالذات أن نبرز الصيغ القانونية التي قدمتها القراءة القانونية في مجال الممارسة السياسية.

لقد درج الفقهاء على إطلاق عبارة «الولاية العامة» للتعبير عن ماهية السلطة بالمعنى المتداول في لغتنا السياسية المعاصرة. لكننا سنلاحظ كيف يتدخل العنصر الثقافي في تحديد أنماط السلطة وتصنيفها. وفي المنظومة السياسية المعاصرة يرتكز تصنيف السلطة على معيار سياسي ـ اجتماعي في الأساس. وعلى هذا الأساس يتم تقويم الأنظمة السياسية الحاكمة، فهي إما أنظمة ديمقراطية تحقق العدل الاجتماعي، وتقرّ الحريات العامة وتحترمها، وتقرّ حرية التعبير والرأي وتمارسهما، وتكرس دولة العدل والقانون وتخضع له. . . ، وإما أنظمة تضاد كُلّ المواصفات السابقة، فتوصف بأنها دكتاتورية ومستبدة وعسكرية وغيرها من النعوت التي تختزل في وصفها باللاديمقراطية أو المعادية للديمقراطية. وينعكس هذا المرتكز الاجتماعي ـ السياسي على آليات المحاسبة ذاتها، حيثُ تتخذ محاسبة الدولة أشكالاً احتجاجية سياسية واجتماعية بشكلها المعروف.

أما في المنظومة الإسلامية، فإن التصنيف الفقهي لأنماط السلطة يأخذ بعداً أكثر شمولية، فهو وإن كان يستوعب المعيار السابق، إلا أنّه يتجاوزه إلى تحديد معايير أخرى تستجيب للشروط الثقافية التي يرتكز عليها، وهي معايير أخلاقية ودينية.

وعلى هذا الأساس يحدد الفقهاء معايير ثلاثة للتصنيف، وبموجبها تتحدد أنماط السلطة أو الولاية بحسب التعبير الفقهي. هكذا يميز الفقهاء بين ولاية العدل، وولاية الجائر، وولاية الفاسق، وولاية الكافر، ولكل حكمها الذي يحدد وضعها الدستوري.

أما ولاية العدل، فهي الولاية التي توافرت لها الشروط الفقهيّة المعتبرة، وهي شروط ترتد إلى مواصفات موضوعية وقيمية، وهي الولاية الوحيدة المعترف بشرعيتها لكونها تستجيب للمعايير الفقهيّة المحدِّدة لشرعية السلطة.

وهذه الولاية المعترف بشرعيتها تقابلها أنواع ثلاثة من الولايات هي: ولاية الفاسق، وهي الولاية التي تفتقر إلى شرط العدالة، أي المؤهلات الأخلاقية، وولاية الجائر، وهي الولاية التي تتأسس على مبدأ الإكراه والغلبة، وولاية الكافر، وهي الولاية التي تفتقر إلى شرط الإسلام ابتداءً.

وهذا التصنيف يحيل إلى معايير ثلاثة:

أ ـ قيمي معياري، ويؤدي الإخلال به إلى إفراز ولاية غير شرعية، هي ولاية الفاسق.

ب ـ سياسي ـ اجتماعي، ويؤدي الإخلال به إلى إفراز ولاية غير شرعية هي ولاية الجائر.

ج ـ ديني، ويؤدي الإخلال به إلى ولاية ساقطة من أساسها.

وبهذا الاعتبار تتعدد المعايير المحددة لشرعية السلطة، وهي معايير لا يمكن اختزالها في بعدها الاجتماعي والسياسي فحسب. إن هذا الاختزال يحصر صدقية السلطة في التزاماتها السياسية والاجتماعية بخاصة، لكنه يُسقط من حسابه الاعتبارات الأخلاقية والدينية، مع أن السلطة في منظورها الإسلامي ما وُجدت أصلاً إلا لحماية هذه الاعتبارات التي اعتبرها الفقهاء من أخص وظائفها، ومن دونها تفقد كامل صدقيتها، بل مبرر وجودها أيضاً.

والواقع أن إسقاط المعايير الأخلاقية والدينية كمحدد رئيس لشرعية السلطة ضمن الفضاء العربي الإسلامي حالياً أمر لا يمكن فهمه خارج الظاهرة الاستعمارية. ومن هنا نستشعر مدى خطورة تدويل هذا المعيار، واعتماده مرجعاً تحاكم على أساسه بقية النظم السياسية المغايرة. إن تدويل هذا المعيار الغربي يبقى واحداً من أبرز الشواهد التاريخية على استمرارية الهيمنة الاستعمارية المدمرة لهوية الشعوب ثقافياً وسياسياً. لكن، إذا كان مفهوماً أن هذا التدويل يجد مبرراته في منطق الهيمنة وإكراهات العولمة، فإن تجاهل القراءات المعاصرة المهتمة بالفقه السياسي لمحدداته المرجعية يعبّر عن منطق محاكاتيٍّ ليس إلا، ذلك أن استعارة النموذج الديمقراطي واعتماده معياراً للممارسة الشرعيّة، مع كُلّ ما يجتره من إيحاءته الاختزالية والإقصائية تلك، يبقى أحد أبرز المؤشرات الدالة على الغيبوبة الثقافية وفقدان الوعي بالذات.

٢ ـ المرتكز الدينيّ للفقه السياسي

اصطلح الفقهاء على تسمية إنتاجهم العلمي بـ «**الأحكام**»؛ ومن ثَمّ عبّروا عن اجتهاداتهم السياسية بـ «**الأحكام السلطانية**»؛ وهو اصطلاح تعجز عن استيعابه كُلّ المفردات السياسية الغربية بحكم الحمولة العقدية التي يحملها ويترجم عنها. إن التعبير بالأحكام يحيل إحالة مباشرة على مرجعيتها الدينيّة بوصفها منظومة عقدية وقيمية وتشريعية، ومن ثَمّ كانت صفة «الشرعيّة» لازمة للأحكام لا يتصور انفكاكها عنها فنعتت بـ «الأحكام الشرعيّة».

وسواء أكانت هذه الأحكام قطعية ناشئة عن النصّ القطعي الدلالة أم ظنية ناشئة عن اجتهاد فقهي، فإنها تبقى أحكاماً شرعية، أي معبّرة عن مراد الشارع، ومفسرة له، سواء أأصاب هذا المجتهد هذا المراد أم أخطأه، ومن ثَمّ اعتبروا ما يصدر عن المجتهد من أحكام توقيعاً عن الله، وتلك هي الدلالة البليغة التي عناها ابن القيِّم عندما ترجم عنوان كتابه الرائع بـ **أعلام الموقّعين عن ربّ العالمين**.

وعلى أساس هذا الاصطلاح نفهم ما تستصحبه عبارة «الأحكام السلطانية»، وهي مجموع «القوانين» الإدارية والسياسية، من إيحاءات وظلال متجذرة في البنية الدينيّة. وأعتقد أننا نسيء إلى عقولنا ونستهين بعقول غيرنا ونحن نرغم هذه الأحكام على

الانفكاك من بنيتها لاستعادتها وفق مقاسات الخطاب الحداثي الذي كان وما زال يقدم نفسه نقيضاً للخطاب الديني وبديلاً منه.

هذه الرؤية المنهجية الواعية تستوجب ضرورة اعتماد مقاربة فقهيّة في طرح إشكالية السلطة في الإسلام؛ وهي المقاربة التي ترتكز على استنطاق النصّ الشرعي ضمن الشروط التي أنتجت نمط الخطاب الفقهي، وتتعامل معه كما فكر فيه منتجوه، لا كما نريده نحن أن يُفكر.

واستناداً إلى هذه المقاربة، نعتقد أن النظرة الفقهيّة إلى السلطة في صورتها المبدئية المعترف بشرعيتها، تأسست على ركيزتين أساسيتين هما: النصّ والتاريخ. وبعكس الاعتقاد الشائع، يشكل النصّ حضوراً معتبراً في النظرية الفقهيّة التي بقيت مشدودة بقوة إلى النصّ. وإذا كانت النصوص تغيب على مستوى تحديد الأشكال الإجرائية التنظيمية، باعتبارها متروكة للتقديرات الظرفية، وهي مسألة في غاية الأهمية، فإن حضورها على مستوى التأصيل للمبادئ المنظمة للممارسة الشرعيّة أمر لا يقبل الجدال. دليل ذلك أن الاجتهادات الفقهيّة التي تشكل مركز النظرية الفقهيّة إنَّما نشأت حول النصّ فهماً وتأويلاً وتنزيلاً. إن المعايير المحددة لشرعية السلطة، والأسس المنظمة لعلاقة الدولة بالأمة، والشروط المعتبرة في حيازة الأهلية السياسية، ومسألة الوحدة السياسية للأمة . . . كلها قضايا نشأت وتبلورت على هامش النصوص.

أما المستند التاريخي، فلأن الفقهاء واعون بأن المبادئ السياسية التي أصلتها النصوص إنَّما تمَ تجسيدها واقعياً مع تجربة الخلافة الراشدة، ولذلك اعتبروا الرصيد السياسي لهذه التجربة سلطة مرجعية حكمت العقل الفقهي برمته، وحددت سقف تنظيره في كثير من قضاياه. ولما كان الرصيد السياسي لهذه التجربة قد حظي باتفاق الصحابة، فقد اعتبره الفقهاء سوابق تاريخية تثبت لها صفة الشرعيّة بمقتضى الإجماع.

والموضوع الذي تطرحه هذه الورقة شاهد إثبات على صحة هذه المقاربة، ذلك أن التنظير الفقهي المنظم للمسالك المعتبرة والمعترف بشرعيتها لحيازة السلطة لم تتجاوز مجموع الصيغ التي أفرزتها التجربة الراشدية، بل إن فقيهاً كبيراً في مستوى ابن حزم كان قد جزم بأن أي تجاوز لتلك الصيغ يظل عارياً من الشرعيّة(٣).

وإذا تجاوزنا بعض التفاصيل الخلافية، فإن القراءة الفقهيّة لهذه التجربة انتهت إلى أن حيازة السلطة يتأسس على مبدأ التعاقد الخالي من كُلّ أشكال الإكراه أو

---

(٣) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمان عميرة (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٥)، ج ٥، ص ١٨.

الاحتكار، وأن الأمة هي المرجع الأول والأخير في اتّخاذ القرار السياسي، وأن السلطة التنفيذية يجب أن تكون بالضرورة معبّرة عن إرادة الأمة ومجسدة للقيم التي تشكل ثوابتها.

أما من الناحية الإجرائية، فقد استقر الرأي الفقهي على الإقرار بصيغتين حصل بشأنهما الإجماع: **الأولى** مباشرة، حيثُ تتولى الأمة من خلال ممثليها اختيار حاكمها، و**الثانية** غير مباشرة حيثُ تفوض إلى الإمام القائم حقّ اختيار من يخلفه فيها وفق شروط وضوابط محددة.

إن هاتين الصيغتين تلخصان مجمل النظرية السنّية التي تبلورت في أحضان التاريخ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجهد الذي قام به التنظير الفقهي لاحقاً في إبراز المستندات النصية التي استلهمت منها التجربة الراشدية نموذجها، نكون قد أدركنا ابتداءً إلى أي حدّ كانت وستظل هذه النظرية مدينة في نشأتها وتطورها لجدلية النصّ والتاريخ.

أولاً: الصيغة التعاقدية المباشرة

تقتضي هذه الصيغة وجود طرفين مستقلين أحدهما عن الآخر، يعبّران عن إرادتين سياسيتين حرتين ومستقلتين، يدخلان في علاقة تعاقدية مباشرة بحيث يحصل بينهما الاتفاق والتراضي على إنجاز العقد السياسي بناءً على التزامات وشروط متبادلة بينهما، كما سنبيّنه لاحقاً. هذان الطرفان هما: «الأمة» بوصفها صاحبة الحقّ في اختيار من يحكمها، و«الإمام» بوصفه الشخصيّة المجسدة لإرادة الأمة والمترجمة لهذه الإرادة على أرض الواقع بوصفه سلطة تنفيذية.

هذه الصيغة التعاقدية المباشرة هي موضوع إجماع بين الفقهاء الذين اهتموا بالتنظير للصيغ الإجرائية الشرعيّة المعتمدة في حيازة السلطة على الرغم من تباين عباراتهم واصطلاحاتهم التي تؤول في النهاية إلى الدلالة نفسها.

إن الفقهاء عبّروا عن هذا المضمون التعاقدي بعبارات مختلفة، منها «الاجتهاد» و«الاختيار» و«الإجماع» و«البيعة». وهذه الألفاظ على الرغم من اتحادها في المضمون، الا أن كُلاً منها يحتفظ بخصوصيته في التعبير عن معنى محدّد له، يتعلق إما بمضمون التعاقد بوصفه تصرفاً واعياً ومسؤولاً ونابعاً من إرادة حرة، وإما بآليات إنجازه بوصفها آليات تتطلب توافر خبرات وتحقق شروط تضمن شرعية العقد.

ولذلك سنتجاوز هنا العرض الإجمالي لمضمون التعاقد، وهي مسألة تكفلت ببيانها كتب الفقه وغيرها، إلى إبراز هذا المضمون من خلال الخصوصيات الدلالية للألفاظ الفقهيّة المتداولة، لدقتها في التعبير عن هذا المضمون وشموليتها.

١ ـ الاجتهـــاد

من التعابير الفقهيّة المستعملة، وإن كانت أقل تداولاً، عبارة «الاجتهاد»(٤) التي تعني بذل الجهد واستفراغ الوسع في التشاور والتداول واستطلاع الرأي لضمان اختيار سليم وشرعي لأهل الاستحقاق والمؤهلين لحيازة منصب الولاية العامة. وتبدو عبارة «الاجتهاد» هنا كأنها تحيل إلى معناها الأصولي لتعلقه بتصرف صادر عن مكلفين، شأنه شأن كُلّ التصرفات التي لا تثبت لها صفة الشرعيّة إلا بخضوعها لمقتضيات الاجتهاد الفقهي.

إن هذا الاصطلاح له دلالته العميقة على معنى البحث والتقصي والتدقيق في الشروط والمؤهلات التي اشترط الفقهاء ضرورة توافرها في كُلّ من تصدّى لحيازة هذا المنصب والموكلين بتنصيبه على حدّ سواء. كما إنَّ هذا الاجتهاد في تقصّي الشروط والمؤهلات يوحي إيحاءً قوياً بأن العقد السياسي ينبغي أن يكون مؤسساً على ضمانات حقيقية، بعيدة عن كُلّ الإجراءات الصورية حتّى تثبت له بالفعل صفته التعاقدية.

٢ ـ الاختيــار

عَبَّر الفقهاء أيضاً عن هذا المسلك التعاقدي بعبارة «الاختيار»، وهو اصطلاح له أكثر من معنى:

أ ـ يحيل اصطلاح «الاختيار» على «أهل الاختيار»، وهي الجهة التي تملك صلاحية تنصيب الإمام، وهي الأمة على وجه التحديد. ويتأكد هذا المعنى بخاصة إذا ما استحضرنا الخلفية الحِجَاجية التي كان ينطلق منها الفقهاء في الاحتجاج لحق الأمة وحدها في احتكار هذا الحقّ ردّاً على الأطروحة الشيعية التي تقول بالنصّ والتعيين من قبل الإمام المعصوم. وهو أمر اعتبره الفقهاء ساقطاً من أساسه لما يؤول إليه من إلغاء لحق الأمة في ممارسة صلاحياتها القانونية والدستورية.

إن هذه الخلفية الاحتجاجية هي التي تفسر لنا طبيعة الأسلوب الحِجَاجي الذي ناقش به الفقهاء مسلك الاختيار. ويكفي أن نسوق مثالاً على هذا الأسلوب هذا النصّ الذي يقول فيه الباقلاني: «قيل لهم (أي للشيعة) إنَّما يصير الإمام إماماً بعقد من يعقد له الإمامة من أفاضل المسلمين الذين هم أهل الحلّ والعقد والمؤتمنون على هذا الشأن، لأنه ليس لها طريق إلا النصّ أو الاختيار، وفي فساد النصّ دليل على ثبوت الاختيار الذي

---

(٤) منصور بن يونس البهوتي، **شرح منتهى الإرادات** (الرياض: مكتبة نزار، ١٩٧٩)، ج ٥، ص ١٥٧٧، ومرعي بن يوسف بن أبي بكر مرعي الكرمي، **غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى**، ط ٢ (الرياض: المؤسسة السعيدية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، ج ٣، ص ٣٣١.

نذهب إليه»[٥]. وهذا النصّ نموذج يغني عن سرد كثير من النصوص المشابهة التي بلغت من التكرار في المصادر الفقهيّة والكلامية وكتب التفسير والحديث وغيرها إلى الحدّ الذي أصبحت معه تعبّر عن ثقافة فقهيّة مشاعة ومتوارثة مع الأجيال أكثر مما تعبّر عن رأي خاص بهذا الفقيه أو ذاك، أو هذه المدرسة أو تلك، وهذا يغنينا عن إثقال متن هذا البحث بحشد كثير من النصوص المماثلة.

ب ـ يحيل اصطلاح «الاختيار» على معنى الحضور الواعي للإرادة الفاعلة والحرة في اختيارها، وانعقاد النية على استعمال هذا الحقّ المشروع بكل مسؤولية وأمانة دونما خضوع لإملاءات خارجية أو قرارات جاهزة سلفاً.

ولنا أن نعيد قراءة نصّ الباقلاني السالف الذكر، وهو نصّ نموذجي كما قلنا، يعكس مجموع الرأي الفقهي السابق له أو اللاحق على السواء. وهذه القراءة تبرز أساسين اثنين من دونهما لا يصبح للتعاقد معنى:

أ ـ إن حيازة السلطة لا تتحقق شرعيتها إلا إذا كان إنجازها صادراً عمن يملك حقّ إنجازها «إنَّما يصير الإمام إماماً بعقد من يعقد له». وهذا يقتضي بالضرورة أن يكون العقد ناشئاً عن إرادة حرة ومستقلة في اختيارها، وإلا سقط مدلول الاختيار، إذ لا اختيار مع إكراه.

ب ـ أن تكون هذه الإرادة مسؤولة عن اختيارها. لذلك كان شرط الفقهاء أن يكون العاقد «من أفاضل المسلمين الذين هم أهل الحلّ والعقد، والمؤتمنون على هذا الشأن». وهذا الأساس يشكل ضمانة فعلية لمشروعية الاختيار وحمايته له من التلاعب وضغوط المصالح الحزبية والفئوية.

٣ ـ الإجماع

من الاصطلاحات الفقهيّة المتداولة أيضاً في التعبير عن هذه الصيغة التعاقدية المباشرة «الإجماع»، حيثُ نقرأ في كتب الفقه عبارة أصبحت بدورها شائعة ومتداولة بينهم ونصها: «يثبت نصبه (الإمام) بالإجماع من أهل الحلّ والعقد من المسلمين... فإذا بايعه أهل الحلّ والعقد من العلماء ووجوه الناس الذين هم بصفة الشهود من العدالة وغيره ثبتت إمامته»[٦].

وعبارة «الإجماع» هنا تثير إشكالات كبرى تحيلنا على الخلافات الأصولية الحاصلة

---

(٥) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، **كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٧)، ص ٤٦٦.

(٦) انظر على سبيل المثال: شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية**، ص ٤٠٣.

حول مبدأ الإجماع وشروط تحققه. لذلك نلاحظ هنا كيف أن الخلافات النظرية في هذه المسألة ستنعكس على المسألة السياسية باعتبارها نموذجاً تطبيقياً، أي فرعاً من الفروع الفقهيّة التي اختلف في شأنها الفقهاء وتدرّجوا فيها من القول بتحقق الإجماع، إلى اشتراط إجماع الجمهور، وصولاً إلى اعتبار رأي الأقلية متى كانت تعبيراً عن إرادة سياسية جماعية.

تعكس العبارات الفقهيّة بقوة ووضوح هذه التباينات في المواقف الفقهيّة، فنقرأ مثلاً لأبي بكر الأصم: «لا تنعقد الإمامة إلا بإجماع المسلمين»(٧). ونقرأ لأبي حنيفة: «الخلافة تكون بإجماع المؤمنين ومشورتهم»(٨). كما نقرأ لأحمد بن حنبل: «الإمام الذي يجتمع قول أهل الحلّ والعقد عليه، كلهم يقول هذا إمام»(٩)، وهي إشارة إلى اشتراط تحقق الإجماع.

وعمن يقول بإجماع الجمهور نقرأ للفراء قوله: «لا تنعقد الإمامة إلا بجمهور أهل الحلّ والعقد»(١٠)، وهي عبارة ستتردد مع آخرين، وإن كان معنى الجمهور عندهم يأخذ بعداً إقليمياً(١١).

أما المنتصرون لرأي الأقلية بغض النظر عن عدد أفرادها ـ فقد قالوا إن المقصود بالبيعة «قيام شوكة الإمام»، أي وجود سلطة نافذة القرار، بغض النظر عن حجم من يعقدها ما داموا يعبّرون في النهاية عن إرادة سياسية جماعية(١٢).

لكن الذي يعنينا من هذا البحث، ليس إبراز وجهات النظر الفقهيّة وخلفياتها التاريخية، بقدر ما نسعى إلى إبراز المعنى التعاقدي الذي يؤسس له مبدأ الإجماع. لكن توضيح هذا المعنى يتطلب الإجابة عن أسئلة حرجة لا مناص من طرحها تتعلق بالمعنى

---

(٧) انظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين**، عني بتصحيحه هلموت ريتر، ط ٣ (فيسبادن: فرانز شتاينر، ١٩٨٠)، ص ٤٦٠.

(٨) «مناقب أبي حنيفة لحافظ الدين بن محمد المعروف بالكردري المتوفى سنة ٨٢٧ هـ،» في: أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي، **مناقب أبي حنيفة**، ٢ ج (حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٢١ هـ/[١٩٠٣])، ج ٢، ص ١٥.

(٩) محمد بن الحسين أبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**، تعليق محمد حامد الفقي (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٦)، ص ٢٣.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق محمد يوسف موسى [وآخرون] ([القاهرة]: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠)، ص ٤٢٤، وأبو زكريا يحيى بن شرف النووي، **روضة الطالبين**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود [وآخرون] (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ج ٧، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(١٢) انظر على سبيل المثال: الجويني، **الغياثي ـ غياث الأمم في التياث الظلم**، ص ٨٧؛ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **فضائح الباطنية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨، وتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، ج ١، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١.

المقصود من الإجماع، ووجه دلالته على التعاقد، وما هي الفئات التي يعتدّ بها لتحقق الإجماع وحصوله، وكيف يتم تشكيلها، وما هي مؤهلاتها؟

أ ـ معنى الإجماع ووجه دلالته على التعاقد

الواقع أن معنى الإجماع، كما تحدث عنه الفقهاء، يقترب إلى حدّ بعيد ـ من حيثُ المبدأ ـ من مفهوم الأغلبية بمعناه المتداول في التجربة السياسية الغربية مع اختلاف في الخلفيات المؤسسة لكُلّ منهما. ووجه الشبه بينهما أن مبدأ الإجماع، كما هو الشأن في مبدأ الأغلبية، هو سلوك إجرائي يعتمد طريقة الانتخاب المباشر أو غير المباشر بهدف إفراز تمثيلية سياسية نزيهة وشرعية.

ومع هذا التشابه من حيثُ المبدأ، هناك خصوصيات تميّز مفهوم الإجماع، سواء على المستوى التصوري أو الإجرائي:

(١) على **المستوى التصوّري** يندرج مفهوم الإجماع ضمن نسق أصولي محكوم بمرجعية نصية، يأخذ معنى الاجتهاد في استنباط الحكم الشرعي.

(٢) على **المستوى الإجرائي** يظل الإجماع مهما اتسعت قاعدته عملاً نخبوياً خاصاً بفئة ذات مواصفات أخلاقية وعلمية محددة سلفاً بما يتوافق مع النموذج الثقافي والمجتمعي الذي أسس له وبشر به الإسلام، وليس حقاً مشاعاً بين عامة الناس.

إن المقصود بالإجماع بمعناه السياسي في اصطلاح الفقهاء: توافق رأي المجموع أو الأغلبية على اختيار سياسي معين، بحيث يحصل الاتفاق والتراضي على اختيار شخص معيّن تسند إليه مهام الولاية العامة.

وسواء اعتمدنا الرأي الذي يقول بالإجماع الكلي أو الذي يعتبر إجماع الأغلبية، فإن النتيجة واحدة: ضرورة حصول التوافق بين مختلف الفئات والفعاليات والرموز التي تمثل الأمة، والتي خوّلت لها صلاحية تمثيلها في التعبير عن إرادتها السياسية حتّى يأخذ العقد صفته الشرعيّة الملزمة.

ب ـ مكوّنات الإجماع

إن تعبير الفقهاء بالإجماع يقتضي وجود هيئة تمثيلية تتمتع بشرعية دستورية هي المسؤولة عن إنجاز العقد السياسي باسم الأمة التي تمثلها وتنوب عنها في التعبير عن إرادتها السياسية. ولا أريد هنا أن أعيد النقاش المتداول حول مكوّنات هذه الهيئة، أي مختلف الفئات والقوى السياسية والاجتماعية والعلمية التي تتشكل منها، فتلك مسألة أسالت كثيراً من أقلام المعاصرين، وهذا يعفينا من إعادة القول فيها.

لقد عبّر الفقهاء بـ «إجماع أهل الحلّ والعقد» أو «جمهور أهل الحلّ والعقد» من «العلماء» و«الرؤساء» و«وجوه الناس». وهذه العبارات بقدر ما هي مغرية تبقى مضللة

للغاية إذا ما قرئت في سياق ثقافي ومجتمعي غير السياق الذي أفرزها. إن مكونات هذه الهيئة ليست تمثيلاً للقوى السياسية الحزبية، أو التنظيمات والتشكيلات المجتمعية، أو اللوبيات الاقتصادية، أو أي شكل آخر من أشكال التكتل التي تسعى إلى فرز ممثلين عنها ومدافعين عن مصالحها وبرامجها، سواء في المجالس النيابية أو التشكيلات الحكومية.

إن هذا السياق الذي أفرزته التجربة السياسية الغربية، والذي اعتبر أرقى تعبير عن الممارسة الديمقراطية هو أبعد ما يكون عن هذه الهيئة التمثيلية التي يتحدث عنها الفقهاء، فالطريق إلى هذه الهيئة لا يأتي عن طريق الانتخابات المباشرة التي تخوضها القوى السياسية المتصارعة والمتنافسة. ولذلك، وحتى نتجنب مزالق الإسقاط المتعسف، من الضروري أن نعود إلى قراءة الاجتهادات الفقهيّة ضمن الشروط الثقافية والمجتمعية التي أفرزتها. إن هذه التمثيلية في التجربة المجتمعية الإسلامية لا تتأسس أصلاً على منطق الصراع، ولا تحكمها آلية التنافس. ومن العبث أن تحاول بعض الدراسات المعاصرة التنظير للاتجاهات السياسية وإفرازاتها الحزبية داخل المجتمع الإسلامي(١٣)، أو التأصيل لمفاهيم غربية في الصميم كمفهوم المعارضة(١٤) أو لعبة اليمين واليسار . . . ، ذلك أن مفهوم «الأمة» يتأسس على الوحدة والتوافق والانسجام، وتتحد فيه العلاقات الاجتماعية على قاعدة النصح المتبادل والتعاون في كُلّ ما من شأنه تحقيق المصلحة العليا للجماعة، والتعاون على البر والتقوى ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى**﴾(١٥) وتحقيق خيرية الأمة بترسيخ القيم الإيجابية فيه، ومحق المنكر منها ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**﴾(١٦).

وهذا المفهوم للأمة أبعد ما يكون عن التكتلات المتصارعة وما يستصحبه من آليات تنافسية تقسم الأمة الواحدة إلى يسار في مقابل اليمين، ومعارضة في مقابل الحكومة، ونقابات في مقابل اللوبيات الاقتصادية، وإصلاحيين في مقابل المحافظين، وحداثيين في مقابل الأصوليين . . . ، وكلها فئات تكدح من أجل تمثيلها في مراكز القرار وفق آلية تنافسية صراعية، كثيراً ما تقصي الضعيف وتبقي على القوي.

ضمن هذا السياق صاغ الفقهاء أحكامهم، وعلى أساسه فقط ينبغي أن تقرأ وتفهم من دون جنوح بها إلى سياقات إسقاطية طارئة عليه في الزمان والمكان. يقول النصّ

---

(١٣) انظر على سبيل المثال: إبراهيم بيضون، **تكون الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول** ([د. م.]: دار إقرأ، [د. ت.]).

(١٤) نيفين عبد الخالق مصطفى، **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي** (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، [د. ت.]).

(١٥) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة،» الآية ٢.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

الفقهي: «فإذا بايعه أهل الحلّ والعقد من العلماء ووجوه الناس الذين هم بصفة الشهود من العدالة وغيره ثبتت إمامته». ومفهوم من النصّ أن التمثيلية حقّ لمن يستحقها بناءً على ما يتمتع به من مؤهلات، من دون اعتبار لانتمائه إلى فئة معينة، مهنية كانت أو سياسية أو علمية. وبعبارة أوضح، فإن هذه التمثيلية تبقى حقاً مكفولاً لكُلّ هؤلاء، سواء كانوا سياسيين أو إداريين أو جنداً أو علماء أو من وجوه الناس البارزين متى كانوا مؤهلين لها، ومتى فقد أحد هؤلاء أهليته تلك حرم من التمتع بهذا الحقّ أياً كان موقعه وانتماؤه.

ج ـ أهلية الاستحقاق

نستفيد من الطرح الفقهي أن المعتبر في التمثيلية هو تأهل المرشحين لما انتُدِبوا له. وعملية التأهيل هنا ـ كما تحدث عنها الفقهاء ـ ينبغي أن تتم على أساسين متكاملين:

(١) أساس موضوعي يخص المؤهلات العلمية، ويعني به الفقهاء تحديداً الخبرة السياسية المدعومة بثقافة شرعية حتّى تتمكن هذه الهيئة من أداء مهمتها بكامل المسؤولية. في هذا المعنى، يقول الجويني إن مهمة هذه الهيئة هي: «تعيين قدوة وتخيير أسوة، وعقد الزعامة لمستقل بها، فلو لم يكن المعيّن المتخيِّر عالماً بصفات من يصلح لهذا الشأن لأوشك أن يضعه في غير محلّه ويجر إليه ضرراً بسوء اختياره»[(١٧)]. ولذلك اشترط أن يكون أفرادها ممن «حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية»[(١٨)].

(٢) أساس أخلاقي بحيث يكون أفراد الهيئة ممن يعترف لهم المجتمع بصفة العدالة ضماناً لتحقيق الاختيار النزيه، ودفعاً لتهمة الغش أو التحيز. ولهذا الاعتبار قال القاضي عبد الجبار: «وأما صفة العاقدين فأن يكونوا من أهل الستر والدين ومن يوثق بنصيحته وسعيه في المصالح»[(١٩)].

٤ ـ البيعة

يعتبر اصطلاح «البيعة» من أكثر الاصطلاحات الفقهيّة شيوعاً واستعمالاً بين الفقهاء. وقد يعبّر عنها بصيغة «المبايعة»، وهي صيغة وإن كانت أقل تداولاً من صيغة

---

(١٧) انظر: الجويني، **الغياثي ـ غياث الأمم في التياث الظلم**، ص ٨٢؛ الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٣٣)، ج ٤، ص ١٣١، ومنصور بن يونس البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، راجع وعلق عليه هلال مصيلحي مصطفى هلال، ٦ ج (الرياض: مكتبة النصر الحديثة، [د. ت.])، ج ٦، ص ١٥٨.

(١٨) الجويني، المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٩) انظر: البهوتي، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٥٨، و**المغني**، إخراج مجموعة من المحققين ([القاهرة]: الدار المصرية للتأليف والترجمة، [د. ت.])، ج ٢٠، ص ٢٥٢.

«البيعة»، إلا أنها أقوى في الدلالة على الفعل التعاقدي لإفادتها معنى المشاركة كما سنبيّنه.

وترد البيعة في اصطلاح الفقهاء بمعنيين:

أ ـ مبدئي يحيل إلى أن البيعة تعبير دستوري عن كيفية اختيار رئيس الدولة، فيكون معناها المعنى نفسه الذي تفيده الاصطلاحات الأخرى المتداولة السابقة، كالإجماع والاختيار وغيرها.

ب ـ إجرائي يحيل إلى أن رئيس الدولة بعد أن يتم اختياره بأي طريق من الطرق الدستورية المعترف بها فقهياً، سواء بصيغة التعاقد المباشر أو غير المباشر، يلزمه أخذ البيعة على المبايعين من أهل الحلّ والعقد. إن البيعة هنا إجراء بروتوكولي أشبه ما تكون بلغتنا المعاصرة مرسوماً عرفياً يهدف إلى إشهار العقد حتّى يعلم الخاص والعام بانعقاد البيعة لولي الأمر الجديد.

ولهذا الاعتبار، وتمييزاً بين المعنيين: المبدئي والإجرائي، يرى الفقهاء أن مراسيم البيعة ينبغي أن تتم على مستويين:

أ ـ بيعة الخاصة حيثُ يتقدم إلى مبايعة الإمام أهل الحلّ والعقد، وهي البيعة التي يتم بموجبها إبرام العقد على الحقيقة باعتباره حقاً خاصاً بهم.

ب ـ بيعة العامة، وهي من باب التبعية وإظهار الموافقة، ولا تتجاوز معنى الإعلام العام وتأكيد الولاء.

إن البيعة في اصطلاح الفقهاء تحمل دلالة قوية على حضور إرادتين سياسيتين متكافئتين تدخلان معاً في علاقة تعاقدية بناءً على التزامات متبادلة بينهما، وينشأ عنها ولاء متبادل أيضاً. حول هذا المعنى التبادلي، قال القلقشندي: إن البيعة معناها «المعاقدة» و«المعاهدة»[٢٠]، وهي صيغة تفيد معنى المشاركة، ولا يتصور لها معنى شرعي ما لم تتحقق هذه المشاركة فعلاً وواقعاً، بحيث يلتزم الطرفان المتبايعان الوفاء بما قطعه كُلّ منهما على نفسه من التزامات. وهذا المعنى نفسه عبّر عنه ابن خلدون حينما قال: «كأن كُلّ واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعة دخيلة أمره»[٢١].

---

(٢٠) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، يوسف علي طويل ونبيل خالد الخطيب، ١٥ ج (بيروت: دار الكتب العلمية؛ دار الفكر، ١٩٨٧)، ج ٩، ص ٢١٨.

(٢١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق عبد الواحد وافي، ط ٣ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، ج ٢، ص ٦٠٨.

وتجد مبررات هذه الدلالة التبادلية التي التفت إليها ابن خلدون في المعنى اللغوي للبيعة ذاتها، فهي مشتقة من «البيع» الذي يفيد أخذ شيء بعوض(٢٢).

وإذا كانت البيعة تجد مبرراتها الاصطلاحية في جذرها اللغوي، فإنها تجد حجيتها ومبرراتها الشرعيّة في النصوص الشرعيّة ذاتها. لقد استنبط الفقهاء من بعض الآيات أن الولاء متبادل بين الحاكم والرعية، فإذا كان من حقّ الحاكم على الرعية السمع والطاعة، فهذا الحقّ مشروط بوفائه بواجباته نحوها من أداء لحقوقها والتزام العدل في التصرف تجاهها، وأي إخلال بهذا الالتزام يوجب بالضرورة إخلالاً بحقّ الطاعة.

وعمدة الفقهاء في هذا الرأي الآية القرآنية التي قرنت بذل حقّ الطاعة في أداء واجب الحقوق، وقالوا إن الشارع بدأ **أولاً** بولاة الأمر، فأمرهم بالوفاء بالعهد وأداء الأمانة في قوله تعالى ﴿**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾، ثُمّ أمر الأمة بطاعتهم. **ثانياً** في قوله﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾(٢٣). إن العلاقة بين الطرفين علاقة تلازمية، والولاء بينهما متبادل، ووفاء الأمة مشروط بوفاء أولي الأمر أولاً(٢٤).

ثانياً: الصيغة التعاقدية غير المباشرة

هذه الصيغة تختلف عن الأولى في كون الأمة لا تتولى إنجاز العقد بشكل مباشر في شخص ممثليها من أهل الحلّ والعقد، بل تفوض هذا الحقّ إلى الإمام القائم بوصفه نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها، بقيود وشروط تضمن تحقق هذه الغاية، وتمنع كُلّ جنوح عن تحقيق هذه الإرادة ونفاذها.

هذا المسلك غير المباشر اصطلح الفقهاء على تسميته بـ «العهد». وقد يعبّر عنه باصطلاحات أخرى، كالاستخلاف والنصّ والوصية، وإن كان التعبيران الأخيران أقل تداولاً(٢٥).

---

(٢٢) انظر على سبيل المثال: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن** (القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٦١)، ص ٦٧.

(٢٣) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآيتان ٥٨ ـ ٥٩ على التوالي.

(٢٤) انظر التفاصيل في: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** (الدار البيضاء: دار المعرفة، [د. ت.])، ج ٥، ص ١٦٨، وأبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، **الكشاف**، ط ٣ (القاهرة: دار الريان، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٥٣٦.

(٢٥) انظر في الموضوع على سبيل المثال لا الحصر: محمد بن علي الشوكاني، **كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، ج ٤، ص ٥١١؛ أحمد الطهطاوي، **حاشية الطهطاوي على الدر المختار** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ٤٩٠؛ عبد القاهر البغدادي، **أصول الدين**، ط ٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٠)، ص ٢٨٥؛ الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج ٤، =

وكما هو الشأن في المسلك الأول، فقد أجمع الفقهاء على الاعتراف بشرعية هذا المسلك من حيثُ المبدأ[٢٦]، بل إن بعض الفقهاء أمثال ابن حزم اعتبره من أفضل المسالك المعتبرة لما يؤمنه من انتقال سلمي للسلطة، وتجنب إمكانية حدوث فراغ سياسي وما قد يصاحب ذلك من توترات[٢٧].

لكن هذه الصيغة ربما أثارت تساؤلات جدية قد تشكك في صدقيتها، إذ كيف تثبت لها صفة التعاقد مع أن الإمام مفوض تفويضاً كاملاً في اختيار من يخلفه وفق ما يقتضيه تقديره واجتهاده؟

وهذه الشكوك تجد صدقيتها في التجربة التاريخية نفسها، حيثُ تمّ اعتماد صيغة العهد أساساً منظماً لانتقال السلطة، مع ما صاحب ذلك من انزلاق كامل نحو الاستبداد، واحتكار السلطة في أفراد البيت الحاكم إلى حدّ التأسيس لمبدأ التوارث.

وهذه الشكوك لا نطرحها على وجه الافتراض فحسب، فقد وجد بالفعل بعض الفقهاء ممن لهم وزنهم واعتبارهم، وإن كانوا شذوذاً في المنظومة الفقهيّة، من حاول إضفاء الشرعيّة على ولاية العهد التاريخية القائمة على مبدأ التوارث[٢٨]، وهو اعتراف ينتهي إلى الطعن في صدقية العهد وإسقاطٍ كامل لأساسه التعاقدي.

لذلك، لم تكن إثارتنا هذه الشكوك والتساؤلات مجرد فضول ذهني أو اعتراض عارض على سبيل الجدل، بل وعياً منا بجديتها بالنظر إلى حجم التشويش الذي تحدثه الإكراهات التاريخية في أذهان كثير من الباحثين من جهة، وبالنظر إلى انعكاسات ذلك على الإدراك الموضوعي لشرعية هذه الصيغة من جهة ثانية.

ودفعاً لكُلّ خلط بين الصورتين الشرعيّة والتاريخية، ولكي نتجاوز ضبابية الصورة هاته، ونساهم في تقديم إجابة موضوعية حول التساؤلات المطروحة، يتعيّن تركيز النقاش في مسألتين اثنتين: **الأولى** تتعلق بطبيعة الإكراهات التاريخية وموقع الفقه منها، **والثانية** تخصّ نوع الصلاحيات الدستورية المخوّلة للإمام المفوض بموجب هذه الصيغة.

= ص ١٣١؛ شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج ٤، ص ٢٩٨؛ مرعي الكرمي، **غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى**. ج ٣، ص ٣٣١، والبهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج ٦، ص ١٥٩.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: الجويني، **الغياثي ـ غياث الأمم في التياث الظلم**، ص ١٢٣.

(٢٧) قال ابن حزم: «هذا الوجه الذي نختار ونكره غيره لما في هذا الوجه من اتصال الإمامة وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى». انظر: ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج ٥، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٨) انظر: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٢، وابن خلدون، **المقدمة**، ج ٢، ص ٦١٣ ـ ٦١٤.

وإني أرى هاتين المسألتين مدخلاً أساسياً في اتجاه بلورة صورة متكاملة وموضوعية حول هذه الصيغة كما تصورها الفقهاء.

١ ـ الإكراهات التاريخية وموقع الفقهاء منها

إن استقراء الوقائع التاريخية المتعلقة بالكيفيات التي كانت تتم بها عملية انتقال السلطة يدلنا على أن هذه العملية كانت خاضعة لتحكم العصبيات السياسية الضاغطة، أي القوى السياسية التي كانت تتمتع بالنفوذ وتستأثر بالقرار. كما إنَّ هذا الاستقراء نفسه يدلنا على أن هذه العصبيات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أشكال تبعاً للخلفيات التي تؤسسها، وهي: عصبية النسب، وعصبية الدولة، وعصبية الجيش.

على مستوى عصبية النسب يكون الولاء للأسرة، وتتجه الرغبة إلى حفظ الملك داخلها وفي فروعها، إما باعتماد مبدأ التوارث في حال الانتقال السلمي للسلطة، وهو الغالب، وإما باعتماد القوة العسكرية لحسم الصراع بين أفراد الأسرة الواحدة في حال التوتر. وعلى مستوى عصبية الدولة، يكون الولاء للأسرة الحاكمة ضدّ الأسر الأخرى المتطلعة إلى الحكم والمنافسة لها. وهنا يكون ركوب الخيار العسكري هو الخيار الوحيد المعتمد لحسم الصراع على السلطة. أما على مستوى عصبية الجيش، فإن الولاء يكون أساساً للقوة العسكرية ذاتها من دون اعتبار لمنظومة النسب، حيثُ يصبح الجيش سيد الموقف، والمتحكم الوحيد في القرار السياسي، وهي الظاهرة التي وجدت طريقها إلى الممارسة السياسية بعد ضعف مركز الخلافة وذهاب هيبتها.

هذه الصورة المختصرة تلخص طبيعة الإكراهات التي خضعت لها الممارسة السياسية في تجربة التاريخ الإسلامي. ونحن نحتاج بالتأكيد إلى خلفية تاريخية جيدة لاستيعاب تفاصيلها، وقد كان هذا موضوع بحث سابق لا يتسع المجال لإعادة التذكير به في هذا الحيز[٢٩]، لكننا نحتفظ بجوهر الفكرة، وخلاصتها أن الممارسة السياسية ظلت خاضعة لتحكم العصبيات السياسية الضاغطة التي تبادلت الأدوار والمواقع على مدى التاريخ العربي الإسلامي وإلى يومنا هذا.

إن هذه الممارسة السياسية تمَّ التعبير عنها فقهياً بلغة قانونية لا لبس فيها، فقد استقر الاصطلاح الفقهي على تسميتها بولاية المتغلب، وهو تعبير علمي دقيق يعكس وعي الفقهاء بطبيعة الأساس المنشئ للسلطة. إن «ولاية المتغلب» في الاصطلاح الفقهي لا يقصد بها فقط استعمال القوة في حيازة السلطة، أي اعتماد القوة المسلحة في اغتصابها، وهو ما يسميه الفقهاء بطريق القهر والاستيلاء، بل يعني كُلّ شكل من

---

(٢٩) انظر: أمزيان، **في الفقه السياسي.. مقاربة تاريخية**، ص ٩٧ وما بعدها.

أشكال الممارسة التي تتأسس على الإكراه حتّى وإن اعتمدت الوسائل السلمية، كما هو الحال بالنسبة إلى ولاية العهد الوراثي.

لذلك، جرى العرف الفقهي على استعمال «التغلب» كمرادف لـ «الإكراه»، وهما اصطلاحان يقفان معاً على طرفي نقيض مع المدلول السياسي والقانوني لاصطلاح «البيعة» التي تحيل إحالة مباشرة على معنى التعاقد.

لكن المفارقة هنا تكمن في أن نظام ولاية العهد الذي تمّ اعتماده في الغالب على مدار التاريخ السياسي الإسلامي، ظلّ مصحوباً بالبيعة التي كان يقدمها عادة أصحاب النفوذ السياسي والعسكري والأشراف والقضاة وكُلّ من يعتدّ به من الوجهاء لتأكيد فروض الطاعة والولاء.

غير أن إجراءات البيعة هاته، على رغم طابعها السلمي في الظاهر، كانت مجرد تدابير صورية يلجأ إليها رجل السلطة لفرض طاعته بقوة الإكراه. ومن ثمَّ بقي انتقال السلطة رهيناً بقرار فردي من الحاكم أو أسرته، ولذلك قال ابن خلدون: «إن الإكراه في البيعة كان أكثر وأغلب»[٣٠]. وحتى إن الإجراءات الشكلية التي تمّ ابتداعها لمراسيم البيعة كانت ترمز إلى خضوع المبايع وإظهار تذلّله وطاعته من غير شرط ولا قيد. وفي نصّ تاريخي بالغ الأهمية يصف فيه ابن خلدون البيعة السائدة على عهده، انتهى إلى أن البيعة فقدت حقيقتها الشرعيّة لتتحول إلى تعبير عرفي مثقل بدلالات الإكراه. يقول ابن خلدون: «وأما البيعة المشهورة لهذا العهد، فهي تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازاً، كما كان هذا الخضوع في التحيّة والتزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها، وغلب فيه حتّى صارت حقيقة عرفية، واستغني فيه عن مصافحة أيدي الناس التي هي الحقيقة في الأصل لما في المصافحة لكُلّ أحد من التنزل والابتذال المنافيين للرياسة وصون المنصب الملوكي»[٣١].

ولعل من أبرز المظاهر الإكراهية لهذه البيعة تلك الظاهرة التي سميت بـ «أيمان البيعة»، وهي التزامات سخيفة ومجحفة كان قد رتبها الخلفاء بدءاً من عبد الملك ابن مروان، ونفذها عامله الحجاج بصرامته التي تجاوزت التهديد إلى التصفية الجسدية. يعني ذلك أن البيعة التي كانت تنجز بموجب ولاية العهد ظلت محكومة بثابتتين اثنتين حددتا ماهيتها ورسمتا حدودها:

أ ـ صورية العقد حيثُ كانت تلك البيعات التي أنجزت على مدار التاريخ خالية من

---

(٣٠) ابن خلدون، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٠٩.

(٣١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١٠.

محتواها التعاقدي، وكان رجل السلطة في الحقيقة هو صاحب القرار.

ب ـ إكراهية البيعة حيثُ كانت البيعة التزاماً بقرارات رجل السلطة، سواء أكان من الخلفاء والسلاطين، أم المتحكمين فيهم والمتسلطين عليهم من الأوصياء والعسكريين.

ويبقى السؤال الأهم: ما موقع الفقه والفقهاء من هذه الإكراهات؟

الواقع أن الفقهاء، مع اعترافنا بوزنهم المجتمعي لم يكونوا طرفاً فاعلاً في التدافعات السياسية التي ظلت محكومة بصراع العصبيات المتنافسة. إن تمرد السلطة على القيم السياسية التي يعترف الفقهاء بشرعيتها كانت لها انعكاسات مجتمعية بالغة الخطورة تمثلت في تحول الولاء المجتمعي عن رجل السلطة إلى رجل العلم الذي أصبح رمز الشرعية والمدافع عنها. وهذا التحول في ميزان القوى مجتمعياً سيكون مسؤولاً عن تحديد مستقبل العلاقة بين رجل السلطة ورجل العلم منافسه الأكبر(٣٢).

وإدراكاً منه للمكانة الاجتماعية التي يحتلها الفقهاء مجتمعياً حرص رجل السلطة على إبعاد جماعة الفقهاء عن التدخل في الشأن السياسي وتجريدهم من كُلّ صلاحياتهم الدستورية التي تخولها لهم وظيفتهم العلمية بوصفها نخبة المجتمع ومرجعية الأمة «وورثة الأنبياء»، بل إن ابن خلدون يحدثنا أن رجل السلطة لم يقبل بغريمه ـ رجل العلم ـ إلا بغرض التجمل، أي بوصفه واحداً من العناصر التي تدخل في استكمال الإجراءات الشكلية التي يتطلبها المجلس السلطاني من دون أن يكون له أدنى مسؤولية في الحلّ والعقد(٣٣).

ويعني ذلك أن الفقهاء ـ باستثناء هذا التوظيف السياسي لرصيدهم الديني والاجتماعي ـ عاشوا على هامش الحدث السياسي الذي بقي حكراً على رجل السلطة. صحيح أن الفقهاء كانوا يحضرون مراسيم البيعة، ويقدمون لولاتهم فروض الطاعة كُلَّما اقتضى الأمر ذلك، لكن من الخطأ اعتماد ذلك دليلاً على إشراكهم واعتماد رأيهم في تحديد أهل الاستحقاق أو تنصيبهم. إن هذه المسألة كان قد حسم فيها التاريخ في وقت مبكر جداً بعيداً عن توجيهات الفقه وشروط الفقهاء، بل مبادئ الشريعة أيضاً، فلم يؤخذ فيها رأي لفقيه، ولا استنطق فيها حكم لشريعة؛ وبعبارة ابن الخطيب، فتلك مسألة «سبق فيها الجِدَالَ الجِلادُ، ونابت عن الحجج القاطعة والبراهين الساطعة السيوف

(٣٢) انظر حول هذا الموضوع: عبد المجيد الصغير، **الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام** ([د. م.]: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٣٣) ابن خلدون، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٣٣ ـ ٦٣٤.

الحداد»[٣٤]. وهذا يعني أن الفقيه لم يكن أمامه من خيار سوى خيار الأمر الواقع، ولو قدر له أن يدلي برأيه، وقد فعل، لما تجاوز ذلك مستوى التنظير الذي بقي حبيس المطولات الفقهيّة.

نستنتج من هذه القراءة التاريخية الخاطفة أن نظام ولاية العهد الذي ظلّ معمولاً به عبر التاريخ هو من صنع الحدث التاريخي وإكراهاته، وليست له أية صلة بولاية العهد الشرعيّة التي كانت ولا تزال يتحدث عنها الفقهاء. ويظل الفارق الفاصل بينهما بامتياز هو فارق الأساس المنشئ لكُلّ منهما، إذ يتأسس **الأول** على منطق الغلبة وقوة الإكراه، في حين يتأسس **الثاني** على مبدأ البيعة والاختيار الحرّ.

واستناداً إلى هذا المعيار، فعندما نتحدث عن نظام العهد الوراثي فإنما نتحدث عن نظام صنعه التاريخ في غياب كامل للفقه والفقهاء. ومن ثَمّ فهو حديث في التاريخ وليس حديثاً في الفقه. بعبارة أخرى، نتحدث عن تاريخ لم يصنعه الفقهاء لا تأسيساً ولا تنظيراً.

٢ ـ صلاحية التفويض وحدوده

ليست الإكراهات التاريخية وحدها التي تشوّش على المضمون التعاقدي لهذه الصيغة، فمبدأ التفويض الذي أقره الفقهاء يطرح أكثر من سؤال حول طبيعة الصلاحية الدستورية التي يخولها للإمام القائم، ذلك أن مهمة الاختيار أو التعيين إذا وكلت إلى إرادة فردية، فإنها تبقى مفتوحة على كُلّ الاحتمالات ومعرضة لمخاطر الفردية والاستبداد بالرأي.

والواقع أن الفقهاء كانوا واعين تمام الوعي طبيعة هاته الإشكالات، فإذا كانوا من الناحية المبدئية قد اتفقوا على الاعتراف بشرعية هذه الصيغة غير المباشرة، فقد تباينت وجهات نظرهم حول الصيغة الإجرائية المثلى لإنجازها فعلياً، وهذا ما نبّه اليه الجويني عندما أشار إلى أن اختلاف الفقهاء إنّما كان في التفاصيل من دون الأصل[٣٥]. وهذا الخلاف مردُّه إلى تلك التحفظات التي أشرنا إليها سابقاً، سعياً منهم لتوفير الضمانات الكفيلة بحماية هذه الصيغة من الانحراف بها عن صورتها الشرعيّة الصحيحة.

لهذه الاعتبارات انقسم الاجتهاد الفقهي إلى قسمين:

أ ـ قسم أول يرى أن العهد حقّ ثابت للإمام بموجب تفويض الأمة له، وهذا

---

(٣٤) رابح المغراوي، «أعمال الإعلام،» (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، [د. ت.])، ص ١٦.

(٣٥) الجويني، **الغياثي ـ غياث الأمم في التياث الظلم**، ص ١٢٣.

يمنحه حقّ تعيين خلف له، مع اعتبار فعله هذا نافذاً دستورياً، منجزاً للعقد، وملزماً للأمة.

ب ـ قسم آخر يرى أن العهد من الإمام لا يتجاوز معنى التزكية والترشيح، وليس له أن يتجاوز بهذا الحقّ الذي تعترف له به الأمة حدَّ ترشيح خلف له، ومن ثمَّ قالوا إن عهد الإمام لا يسري مفعوله إلا بعد إقرار أهل الحلّ والعقد لفعله، وموافقتهم على اختياره.

ومن الواضح جداً أن الخلاف يتركز حول مسألة محددة بدقة هي مسألة الضمانة الكفيلة بحماية المضمون التعاقدي لهذه الصيغة حتّى تثبت لها صفتها الشرعيّة. وسنرى من الشواهد الفقهيّة التي سندرجها ما هي طبيعة هذه الضمانات:

أ ـ أساس الضمانة في حال اعتبار العهد ترشيحاً

إن ضمان صدقية العقد، في نظر الفقهاء الذين اعتبروا العهد ترشيحاً، يتوقف على رضا أهل الحلّ والعقد وموافقتهم على المرشح الجديد واستئناف البيعة له، وقالوا إن العهد من الإمام لا يلزم الأمة ما لم تتحقق هذه البيعة لأنها «حقّ يتعلق بهم، فلم تلزمهم إلا برضا أهل الاختيار منهم»(٣٦).

ويقدم لنا الفرَّاء رأياً أكثر تشدداً في تحصيل ماهية هذه الضمانة، فهو يذهب إلى أن عهد الإمام في حياته لا يحتاج أصلاً إلى إشهاد أهل الحلّ والعقد، إذ لا معنى لهذا الإشهاد ما دام عهده مجرد ترشيح وليست له أية صفة إلزامية، وإنَّما الإشهاد على العقود، وعهد الإمام ليس بعقد. يقول الفراء: «وإذا لم يكن عقداً لم يعتبر حضورهم، لأن الإمامة لا تنعقد للمعهود إليه بنفس العهد، وإنَّما تنعقد بعهد المسلمين»(٣٧).

وفي الحقيقة أن عبارة الفراء، بصيغتها الحجاجية هذه، تتضمن تعريضاً بالرأي الآخر الذي يرى عهد الإمام نافذاً. وحجة الفراء في ردِّ هذا الرأي هي أن إنشاء العقد حقّ مكفول للمسلمين، ومن ثمَّ لا ينعقد عهد الإمام ما لم يحظ برضا أهل الحلّ والعقد منهم.

ب ـ أساس الضمانة في حال اعتبار العهد نافذاً

في تقدير هذا الفريق من الفقهاء أن الضمانة الحقيقية لصدقية العقد رهينة بصدقية

---

(٣٦) هذا الموقف له ممثلون كثيرون، فقد أورده الماوردي في: **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ٩، ونسبه إلى بعض علماء أهل البصرة، وبه قال أبو علي الجبائي من المعتزلة، كما روى ذلك عنه القاضي عبد الجبار في: **المغني**، ج ٢٠، ص ٢٥٦، وهو اختيار ابن قدامة المقدسي من الحنابلة كما جاء في كتابه: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، **المغني على مختصر أبي القاسم عمر بن أحمد الخرقي**، ج ٨، ص ٥٢٨.

(٣٧) الماوردي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

الإمام القائم ذاته. إن تجربته السياسية، ورصيده الأخلاقي والديني، والثقة المتبادلة بينه وبين الأمة، كُلّ ذلك يشكل الضمانة الحقيقية لصدقية عقده للأمة وباسمها.

وربما سارع البعض إلى التشكيك في صدقية هذه الضمانة باعتبارها ضمانة شخصية أكثر منها موضوعية. وفي تقديري أن الأمر ليس كذلك لسبب أساسي وهو أن هذه الضمانة، وإن كانت شخصية مرتبطة بشخص، إلا أنها تتأسس على اعتبارات موضوعية تعود إلى خبرة أهل الحلّ والعقد بالإمام القائم من خلال معايشتهم الطويلة له، واستناداً إلى تجربته السياسية التي خاضها بحضورهم وبمشاركتهم. معنى ذلك أن صدقية الإمام تتوقف ابتداءً على تزكية الأمة له، وهي شهادة براءة في حقه.

وعليه، فإن تصرف الإمام إنَّما يصحّ بناءً على هذه التزكية، سواء كان تصرفه هذا عقداً أو غيره، وليس هناك أي مبرر لسحب هذه الثقة، وإلا كان ذلك تصرفاً يعود بالنقض على صدقية الأمة ذاتها.

والحقيقة أن الفقيه المالكي أبا بكر الباقلاني كان دقيقاً في ملاحظة هذه الاعتبارات الموضوعية. لذلك ذهب إلى حدّ التجريم الدينيّ لكُلّ من سعى إلى اتهام الإمام بالخيانة في اختياره. إن التهمة في هذا المقام ـ كما قال ـ «معصية لله ممن جناها وظنها بإمام المسلمين إذا كان عفيفاً مشهوراً ظاهر العدالة، منصفاً للأمة، لم تكن له خيانة لهم في مدة أيام نظره، ولا مخاتلة ولا جبرية، فهو بألا يتهم بعد الموت ويحتقب عظيم الإثم في تسليط ظالم عليهم أو جاهل بأمورهم أولى، وفي هذا ما يوجب أن يكون ظن المسلمين بإمامهم الذي لم يعرفوه إلا بالصلاح والاستقامة، والتهمة له ذنب منهم تجب التوبة والاستغفار منه»[٣٨].

وكلام الباقلاني منطقي تماماً، فلا مبرر لسحب الثقة من الإمام واتهامه بالخيانة في هذا المقام بالذات، لأنه اتهام ساقط وغير مبرر، وعدوان على شخصه من دون موجب شرعي. ومن القواعد المعتمدة في الفقه الإسلامي أن الأصل في الذمة البراءة، والإمام على براءته حتّى تقوم الحجة على إسقاط هذه البراءة والطعن في عدالته.

وعلى هذا الأساس اشترط الفقهاء لنفاذ العهد وصحة انعقاده، أن تتوافر في كُلّ من العاهد والمعهود إليه الشروط المعتبرة فقهياً من العدالة والعلم وغيرهما. وما دام أن الإمام عدل وعالم بمن يصلح للخلافة ممن هو على شروط الأئمة، فتصرفه صحيح وعهده نافذ[٣٩].

---

(٣٨) الباقلاني، **كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٣٩) انظر في هذا المعنى: شمس الدين محمد بن محمد الجزري، **أسنى المطالب في شرح روضة الطالب**، ج ١٠، ص ١٠٩، والشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج ٤، ص ١٨١.

والواقع أن تخوّفات الفريق الأول من الفقهاء الذين أوقفوا صدقية العهد على رضا أهل الحلّ والعقد لا مبرر لها. إنهم متفقون مع الفريق الثاني على أن عدالة الإمام القائم شرط في صحة تصرفه، ومعلوم أن عدالة الإمام لا تثبت إلا بشهادة الغير له، وهو لم ينصّب إماماً للمسلمين ولا استمرّ في ممارسة مهامه كإمام إلا على أساس تزكيتهم له وثقتهم في كفاءته وأهليته، فلا معنى لاشتراط رضا أهل الحلّ والعقد، ما دام تصرفه يبقى في النهاية مطابقاً لإرادتهم محققاً لرغبتهم.

وقد نبّه أحد الفقهاء إلى هذا المأزق الدستوري، ففي التفاتة ذكية قال أبو نعيم الأصبهاني: «إنَّما الشورى عند الاشتباه، وأما عند الإيضاح والبيان فلا معنى للشورى، ألا تراهم رضوا به وسلموه وهم متوافرون؟»[٤٠]. لقد قال هذا الكلام بمناسبة حديثه عن عهد أبي بكر لعمر، ورأى أن المسألة لا تحتاج إلى الشورى لتوافق الآراء واتحاد الرغبات وعدم المخالفة.

ونحن نبني على كلامه هذا خلاصة نراها غاية في الأهمية، وهي أن الضمانة التي تحصل بموجب رضا أهل الحلّ والعقد تتمتع بالصدقية نفسها التي تتمتع بها الضمانة التي تحصل بموجب منح الثقة. إن هاتين الضمانتين معاً إنَّما مرجعهما في النهاية إلى الأمة، ولا معنى لأن نطالبها بالتصرف مرتين، مرة بمنح الثقة، ومرة بمنح الشورى وتداول الرأي.

هذا العرض الذي قدمناه قد يكون كافياً لإبراز الأساس التعاقدي لحيازة السلطة، كما نظّر له الفقهاء، لكن ثمة تساؤلاً يواجه كُلّ مشتغل بالفقه السياسي: لماذا ظلّ الاجتهاد الفقهي حبيساً للطرح النظري المجرد، ولماذا فشل الفقهاء في ترجمة المبادئ النظرية إلى أشكال إجرائية وممارسة مؤسساتية؟

إننا لا نشكّ في وجاهة هذا السؤال وقيمته، لأن التنظير الفقهي بقي بالفعل جهداً نظرياً يتمتع بقدر كبير من الاتساق المنطقي وقوة الاستدلال، لكنه لم يتجاوز حدوده النظرية تلك ليتحول إلى صيغ إجرائية فاعلة على مستوى الممارسة.

لقد تحدث الفقهاء في الصيغة التعاقدية المباشرة عن مسلك الاختيار، واعتماد مبدأ الإجماع، وهيئة أهل الحلّ والعقد . . . ، ولكنهم لم يحددوا صيغة عملية لتنظيم عملية الاختيار، ولم يحدثوا نظاماً إجرائياً يمكّن من اختبار تحقق الإجماع، ولم يقدموا مقترحات عملية تنظم سير العمل داخل المجالس الشورية التي كان من المفروض أن تنتظم جماعة أهل الحلّ والعقد.

---

(٤٠) أبو نعيم الأصبهاني، **تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة**، ص ١١١.

وبالمثل، تحدثوا في الصيغة التعاقدية غير المباشرة عن مبدأ الاستخلاف، وسواء أخذنا برأي الفقهاء الذين قالوا بإلزاميته ونفاذه، أو الذين اعتبروه مجرد ترشيح، فإن أيّاً منهما لم يحدد صيغاً عملية تنظم عملية انتقال السلطة من الإمام القائم إلى خلفه، ونوع الإجراءات التي يمكن اعتمادها في المصادقة على قرار العهد إذا اعتبرناه نافذاً، أو كيفية استئناف البيعة إذا اعتبرناه ترشيحاً.

وهنا يبقى السؤال الذي افتتحنا به هذه الخاتمة قائماً: كيف نفسر هذا الإحجام الفقهي على مستوى التنظير للممارسة الفعلية والصيغ الإجرائية المنظمة لتداول السلطة؟

في تقديري أن هذا السؤال ينبغي أن نتلمس جوابه في أمرين اثنين: في طبيعة العمل الفقهي **أولاً**، وفي طبيعة الظروف التاريخية والحيثيات السياسية التي كانت تحيط بالفقهاء **ثانياً**.

أما عن طبيعة العمل الفقهي، فمعلوم أن مهمة الفقيه تحديداً هي تقديم أجوبة معينة (أحكاماً وفتاوى) على وقائع قائمة تتطلب تلك الأجوبة. وحيث وجدت الوقائع تعيّن وجود الفقه، وحيث انعدمت توقف الفقه. إن هذه الطبيعة العلمية والواقعية للفقه هي التي تفسر لنا لماذا كان الفقه الإسلامي المرتبط بصيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية فقهاً للنوازل والحوادث، حيثُ لا يتصور انفكاك الحكم الفقهي عن النازلة التي تستدعيه.

وحتى إن الأحكام الفقهيّة التي تزخر بها المطولات الفقهيّة، والتي تبدو مجردة من حيثياتها، إنَّما ترتد في جزء كبير منها إلى وقائع فردية، أو حالات اجتماعية أدّى تكرارها إلى استقرارها في صيغة أحكام وفتاوى «نمطية» تنسحب على كُلّ الوقائع والنوازل التي يمكن أن تحدث ضمن شروط وحيثيات مماثلة، وإذا وجدت أحكام فقهيّة مجردة عن حيثياتها، وهي موجودة بالتأكيد، فذلك راجع في الأساس إلى أن هذه الأحكام من طبيعة مغايرة، من حيثُ هي أحكام مطلقة مجردة من الزمان والمكان، كما هو الشأن في العبادات والأحكام المتعلقة ببعض المعاملات.

هذه الاعتبارات المنهجية تفسر لنا إلى حدّ كبير سبب الإحجام الفقهي عن تقديم صيغ إجرائية تنظم مسألة حيازة السلطة أو تداولها. إن الفقه من حيثُ هو عمل تقنيني لا يمكن استدعاؤه لتنظيم الممارسة السياسية التعاقدية ما لم توجد الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التعاقد السياسي وتعمل على تكريسه فعلياً. ومتى وجدت مثل هذه الإرادة تعيّن على الفقيه التدخل لترجمتها إجرائياً وتجسيدها فعلياً.

ولأن هذه الإرادة السياسية لم يكتب لها الوجود تاريخياً، فقد أصبح الغياب الفقهي مبرراً تماماً، إذ لا معنى لأن نطالب الفقهاء بالتقنين لوضع مجرد، ولو قدر لهم أن يفعلوا لجاءت أحكامهم على سبيل الافتراض والرأي المجرد. لكن الصيغ الافتراضية، والصور

الذهنية المجردة، إن كانت مستساغة في الخطاب الفلسفي، فهي ليست كذلك في الخطاب الفقهي الذي هو من طبيعة مغايرة. لقد قال الإمام مالك مترجماً عن نهج الفقهاء: «نحن قوم لا نشتغل إلا بما تحته عمل»، وحيث إن العمل بمبدإ التعاقد كان غائباً، فقد كان منطقياً أن تغيب معه تكييفاته العملية.

هذه النتيجة المنطقية تستدعي الحديث عن الحيثيات التاريخية التي كانت تحيط بالفقهاء وتحدد طبيعة عملهم ونوع اجتهادهم، ذلك أن غياب مبدأ التعاقد يعني أن الممارسة السياسة ظلت رهينة الإكراه والتغلب. إن تحكم العصبيات السياسية وتجذرها في الوعي السياسي المهيمن لم يسمح للفقيه أبداً أن يمارس رقابة فعلية ذات أثر ملموس في تغيير طبيعة الممارسة القائمة، أو فرض صيغ تنظيمية جديدة تسمح بهيكلة عملية الاختيار في شكل مؤسساتي ما. وفي ظلّ هذا التغييب القسري لسلطة القانون، وإفساح المجال أمام العصبيات السياسية المتحكمة، الناظم الوحيد لمسألة تداول السلطة، تحدّد مستقبل الممارسة السياسية على أساس من الصراع والصدام المسلح، وليس على أساس المبادئ الدستورية أو المقترحات الفقهيّة.

إن واقع الإكراه هذا، إذا كان يقدم تفسيراً موضوعياً لغياب التنظير الفقهي على المستوى الإجرائي، فهو أيضاً، وبموازاة ذلك، يقدم تفسيراً موضوعياً عن جمود هذا التنظير على الصيغ التاريخية التي يتم انتاجها إبّان فترة الخلافة الراشدة.

إن الصيغتين، المباشرة وغير المباشرة، وهما الصيغتان الوحيدتان اللتان يعترف بهما الفقهاء لتحقيق شرعية حيازة السلطة، هما من إنتاج تلك المرحلة المبكرة من تاريخ التجربة السياسية في المجتمع الإسلامي. والملاحظ أن التنظير الفقهي الذي كان قد تحدد سقفه في حدود الرصيد التاريخي لتلك الفترة، يبقى وفيّاً لمنهجه الواقعي، ولم يتورط في متاهات التنظير المجرد لواقع متخيل أو مفترض.

لقد نظر إلى الممارسة التعاقدية كأساس وحيد لضمان شرعية السلطة وحيازتها، وسخّر كُلّ آلياته الأصولية المعتمدة في الاجتهاد الفقهي للاحتجاج لها.

واحتج بالنصّ حيثُ يقتضي الاستدلال الاحتجاج بالنصّ، وأحال على التاريخ متى كان التاريخ تجسيداً للمبادئ والقيم التي أصّلتها النصوص، لكن إذا تعلق الأمر بالتكييف الإجرائي للمبادئ النظرية، توقفت الصياغة الفقهيّة حيثُ توقفت الممارسة السياسية السوية نفسها.

الفصل الثاني

فـراغ السلطـة فـي الوطـن العربـي(*)

فتحي العفيفي(**)

تمهيـد

السلطة. . هكذا جاء الوقت الذي يمكن فيه مماحكة السلطة بالبحث والدرس، والمحاسبة بعد طول مراقبة. ولا يرجع ذلك إلى المتغيرات المعولمة نحو الدمقرطة واللبرلة فحسب، وإنما بسبب من النتائج بعد حوالى نصف قرن من الممارسة السياسية التي أتت بعكس ما كان يرتجى منها، بما استلزم عدم تأخير عملية المراجعة هذه في ظل الضغوط والتحديات الاستراتيجية التي تفرض واقعاً كارثياً في كل قطر عربي عبرت عنه التجاذبات التي تفرضها استحقاقات ثنائية (الإرهاب/ الإصلاح) على قاعدة أيديولوجية تفضي إلى أن «الطغاة يجلبون الغزاة»، وضرورة تفعيل آليات للمشاركة ومقاومة طغيان السلطة الحاكمة غير العنف والثورات الجماهيرية التي لم تعد من حقائق هذا العصر، والتي من شأنها القفز بالمجتمعات إلى هوة سحيقة من التردي والغوغائية المجحفة والبائسة، تعطل حركة النمو والتطور إلى ما يزيد على القرن من الزمان، وإنما تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وآليات الانتقال إلى الديمقراطية، وإحراج المؤسسة الرسمية باطراد من خلال طرح الرؤى والتصورات المستقبلية المستوعبة لكل هذا الجديد الصادم.

السلطة في البلاد العربية لا تنشغل إلا بذاتها، ولا تجد أدنى غضاضة في التعدي على الدساتير بالتعديل أو التغيير لكي تمنح بعضاً من الشرعية لأن تخلف نفسها. وليس أدل على ذلك من أن «الدستور» في كل من سوريا، ولبنان، والجزائر، والبحرين،

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ٨١ ـ ١٠٧.

(**) متخصص في العلاقات الخليجية الدولية، جامعة الزقازيق ـ القاهرة.

وقطر، وعلى الطريق العديد من الدول العربية، لم يعد ذلك «الميثاق المقدس»، وإنما صار بإمكان الأوليغارشيّة (حكم الأقلية) أن تطوِّر نفسها في رحلة صعودها إلى حكم الأوتوقراطية (حكم الفرد) الذي يعتصر كفيه بمقاليد السلطة المطلقة. وفراغ السلطة الذي نعنيه في هذه الدراسة ليس ذلك الناجم عن الوفاة، أو التنحية، أو العزل للحاكم وما يجلبه ذلك من صراعات بين الطوائف والأحزاب والتيارات المختلفة في محاولاتها لملء هذا الفراغ مدفوعة بخلفياتها الثقافية/ الدينية، وإنما الأخطر من ذلك هذا الفراغ القائم في وجود السلطة ذاتها وعجزها عن أداء المهام الموكلة إليها، وعندما تقعد عن القيام بوظائفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل والخارج.

أولاً: محددات الفراغ في شرعية السلطة العربية

لا بد لأي سلطة لكي تقترب من الحد الأدنى المطلوب منها لتكون قانونية ومنطقية وفاعلة ومقبولة وحرة أن تنطلق من مرجعية «دينية ـ سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية» تعبر عن هوية هذا الوطن الذي هي منه وترد إليه مضمون احتياجاته التاريخية بما يواكب المتغيرات المحيطة والمعولمة، وأن تتمتع بقدر مقبول من الشرعية المنصوص عليها في الدستورين المعمول بهما في الوطن العربي (الديني والوضعي). وأية معاناة أو نتوءات تعترض مسيرة السلطة والشعب وفق معيار الرضا والقبول تشكل في الحقيقة فراغاً جزئياً، وأن مجموعة الفراغات إذاً، يمكن أن تفضي إلى فراغ كبير يعمق الهوة ولا يجسر الفجوة بين الرتقين (السلطة والشعب). وهي أيضاً تجاذبات واستحقاقات الحرية والديمقراطية في كل زمان ومكان، وأي سلطة لا تكترث بتوافقها مع هذه المعايير تصبح ديكتاتورية ولاريب، «والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة».

مع ذلك، لا بد من إدراك أن الدستور ليس هو «البقرة المقدسة»، وإنما ينبغي التسليم والإقرار بأنه يمكن تعديله إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، لأن المصالح العليا تسبق الدستور، بل هي منشئته ومحركته والحاكمة له. ولكن لا ينبغي أن يتحول الاستثناء إلى أصل والمؤقت إلى دائم، بمعنى أنه لا يجوز أن تنتهك حرمة الدساتير في البلاد العربية للأسباب الشخصية من دون الموضوعية، وألا تكون هذه المرونة وتلك الفسحة مدعاة وذريعة للعبث بمواده من دون ضابط أو رابط. إن حالات التعديل في كل من سوريا ولبنان والأردن والجزائر كانت جميعها بقصد الإفساح في المجال أمام الأوتوقراطية بمنحة منفردة من قبل الأوليغارشيّة للمزيد من سنوات الحكم والسيطرة. ولم تسجل في البلاد العربية حالة واحدة للأغراض الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، وهي الازدواجية التي أفضت إلى تفاقم أعمال العنف السياسي والطائفي بالتزامن مع تراجع الخيارات الوطنية والقومية لصالح التبعية للغرب، والشروع بتسوية الصراع ضد إسرائيل من دون مكاسب حقيقية. وقد بدت بوادر مثل هذا التصدع الداخلي في «صوملة» بلدان عربية

أخرى قياساً بالوضع في الصومال مثلما حدث في الجزائر والسودان الذي تحول إلى عدة سودانيات: «سودان مجرى النهر» والجنوب والغرب والشرق، ولكل منها تعقيداته الخاصة. ولبنان تعتمل في داخله الطائفية بما يتهدد مستقبله السياسي، وخياراته مع سوريا أضحت على المحك ومسار جدل ومراجعة. حتى السلطة الفلسطينية لم تسلم من الصراعات الداخلية والاتهامات المتبادلة بين الفصائل وقوات الأمن إلى حد اختطاف قيادات الشرطة. وهكذا عندما تعجز السلطة السياسية عن حماية المجتمع والدولة من التفكك، تكون قد فقدت بديهيات وجودها، واتجهت إلى حالة ضعف شديدة تقود إلى سقوطها بعد انسداد آفاق التطور والتغيير وفق الديناميات التي تمنحها الشرعية المطردة والسؤدد في الأداء. إن العملية التشريعية في البلاد العربية التي تقودها أهواء السلطة في الراهن هي أيضاً دليل عجز وإدانة، وليست كما يعتقد البعض دليلاً على وجود السلطة.

ثمة مقولة ذائعة في الوطن العربي تقول: أن الحكام (السلطة) لا يعرفون الناس إلا عند «التمديد ـ أو التجديد أو الانتخاب الشكلي»، عدا ذلك فإنهم بحاجة دائماً إلى أناس يتسلطون عليهم لكي يتأكدوا باستمرار بأنهم «سلطة». فعلى الرغم من أن القرآن الكريم والكتاب المقدس قد أكدا في نصوصهما حقوقاً مكرسة للإنسان في الحياة والحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية والحماية من تعسف السلطة، والمشاركة في الحياة العامة، والتأكيد أن الإرادة الشعبية هي مصدر السلطة الحكومية[1]، و«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن الأمم المتحدة قد غل يد السلطة عن العبث بمثل هذه المكتسبات، بيد أن الدول العربية من دون استثناء قد اتسمت بالمجتمع السياسي المقفل. وإذا كان التوجه الليبرالي في الدين على قاعدة ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[2] فإنه في السياسة أحرى. ولكن ما يحدث هو العكس من ظواهر الاعتقال والإبعاد تحت وطأة مقاومة طغيان السلطة الحاكمة بأساليب مشروعة أو غير مشروعة، إضافة إلى مشكلات الأقليات غير العربية والدينية، ناهيك بالإعدامات السياسية تحت ذرائع مضللة. وتبقى ظاهرة المقابر الجماعية في العراق، إن لم تكن صنيعة استخباراتية صهيونية ـ أمريكية المثال الفج والصارخ إضافة إلى مشكلة قمع التمرد الشيعي، وفي حلبجة أدلة دامغة على طغيان السلطة الحاكمة ما لم تخضع للمراقبة والمساءلة والمماحكة من وقت إلى آخر، حتى وإن كانت قابضة على الأجهزة الرقابية. وإذا ما أهدرت حقوق الإنسان الأساسية ماذا يبقى من شرعية السلطة[3]؟

---

(١) منير العجلاني، **عبقرية الإسلام في أصول الحكم** (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨)، ص ٤٤١.

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(٣) انظر: Michael C. Hudson, *Arab Politics; the Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), p. 36. and =

الفراغ في الشرعية السياسية ليس بأقل حال منه في الشرعية الوطنية والدستورية ـ الدينية «فالهوة عميقة بين الأنظمة العربية والقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يموج بها العالم، وقد صارت عاجزة عن فهم المتغيرات المعولمة ناهيك باستيعابها ومجاراة حتمياتها. وفي القضية المركزية آثرت السلام والاستسلام، وعجزت عن إدارة الصراع وفق مقتضياته، ما أغرى الآخر الإسرائيلي، وجعله يتوسع في بؤره الاستيطانية، ويستشري في صلفه وعنفوانه وغطرسته»[٤]. وفي ظل غياب الفعل السياسي العربي الرسمي المناوئ والمقاوم كانت سياسة الاغتيالات للرموز الجهادية (أحمد ياسين ـ عبد العزيز الرنتيسي) والهدم العشوائي والمطلق لكل البيوتات الفلسطينية إلى حد حبس الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عامين كاملين رهن الإقامة الجبرية من دون أن تتحرك النخوة العربية السلطوية من مرقدها، فيما كانت معركته الأخيرة أن تسمح إسرائيل بأن يوارى جثمانه بثرى القدس أم لا؟ وقد امتد هذا العجز والإخفاق إلى الأطر والهياكل القومية (جامعة الدول العربية ـ مجلس التعاون الخليجي ـ اتحاد المغرب العربي)، ما أفضى إلى حالة من التدهور الحاد والعنيف لشرعية السلطة السياسية العربية التي بدت في نظر شعوبها عاجزة ومهيضة وغير مقنعة[٥].

في إطار مساجلة مفاهيمية حول محاولة تحديد حجم الفراغ والهوة بين السلطة في البلاد العربية وشعوبها، فإن التحليل يشي بأن «ظاهرة الاحتكار للثروة وتضخم الملكية» ما هي إلا تعبير صارخ عن احتكار أشد وعورة وأفدح خطراً للسلطة. إن استئثار الحكام والعائلات المالكة في الوطن العربي والخليج على نحو خاص بنسب كبيرة من الدخل القومي علاوة على أنها مسألة انتقادية حادة، فإنها تشكل حاجزاً نفسياً رهيباً بين السلطة والشعب. ويضج الرأي العام بالشكوى والانتقاد من ثراء أبناء الحكام ومن لف لفهم من الأوتوقراطية الذين استشروا في ضخامة مشروعاتهم الاقتصادية. وذلك انتهاك صارخ للمصلحة العامة ولنصوص دستورية وقانونية سارية المفعول، وبروز طبقة جديدة في الوطن العربي يعبر عنها بـ «رأسمالية الدولة»، وهي الفئة التي سيطرت على الاقتصاد بطرق قانونية «وغير قانونية». ومن ثم لا ينظر إلى الانفتاح الليبرالي القائم سوى أنه أداة

= عدنان السيد حسين، «حال الأمة العربية (ملف): السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/ مايو ١٩٩٦)، ص ٩٨.

(٤) انظر رد سعد الدين إبراهيم على بحثه: «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٤٦٣.

(٥) وعن حدود الشرعية السياسية لبعض الأنظمة العربية الجديدة، انظر: فتحي العفيفي، «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسة لدولة قطر،» في: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٩.

لتمكين الفئات الميسورة التي ازدادت ثراءً في مرحلة التحول من «سلطة الدولة» إلى «دولة السلطة» واختزال اقتصاد بلدانها في مؤسسات تابعة لها. وتفرز السلطة العربية حالياً ما يعرف بـ «الإقصاء الاجتماعي» باسم العولمة وآليات السوق، وأنها إذاً، وفق هذه المفاهيم تسعى إلى تملك كل الأسباب التي تمكنها من أن «تخلف نفسها»(٦).

من خصائص السلطة في البلاد العربية، والتي تنهض في الوقت ذاته دليلاً دامغاً على ضعف الشرعية، إصرارها على تحويل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية إلى شرطة حماية للسلطة وحسب. ففي الدول الديمقراطية ينظر إلى عمل المخابرات وأمن الدولة بحسب وظيفتها الأساسية والدستورية من ضرورة استشعار الأخطار المحدقة بالدولة لجهة أوضاعها اللوجيستية والاستراتيجية وهي في الغالب تتصل بكيفية إدارة الصراعات السياسية والأمنية ضد الدول المعادية أو المناوئة والمنافسة وكذلك المناهضة، فيما قد سخرت السلطة عمل هذه الأجهزة مجتمعة لخدمة أمنها الخاص وضمان استمرارها. وليس هذا فحسب وإنما جشع السلطة وهاجسها الأمني الذاتي قد دفع بها إلى زرع أفرادها في كل مؤسسات الدولة وفق مفهوم «الحزبية» أو «العائلية»، فمسألة الولاءات مقدمة على الكفاءات. واندثرت أو كادت المحاصصة «والتكافؤية» لتحل محلها «التفوقية الشوفينية»، وهي مشكلة دفعت بـ «الأغيار» إلى حالة من السخط والقعود عن الأداء والإنجاز. ولما كانت مجرد «الحزبية» «الولائية» كافية وضمانة لاستمرار المسؤول، فقد استشرى الفساد وعم الترهل، وبدت السلطة تعاني من تضخم شراهة الاستيعاب وسوء التصريف.

ولعل أكبر دلالة على أن السلطة قد انصرفت إلى حماية نفسها وحسب وتركت فراغاً أمنياً مدقعاً، ما تلمسه الشعوب في السنوات الأخيرة من بروز ظاهرة «الشرطة الخفية»، إذ يرى النخبويون أن المشهد الكلاسيكي القديم لرجل الشرطة في تجواله بصوته الجهوري، ولا يجد من يحرسه فيسري عن نفسه بمقولة «مين هناك؟» وكأن هناك إحساس مفعم بالأمن، وأن الشرطة معك عند الحاجة الضرورية، ومع مرور الوقت تضاءل اهتمامها بمهام كانت ألصق بواجباتها ومسؤولياتها، وانصرفت إلى حشد الحماية حول المسؤولين وأملاكهم. وهي الظاهرة التي أفضت إلى التبلور التدريجي لطبقة من العرابين (God Fathers) أخذ الناس في اللجوء إليها بعدما يئسوا من اللجوء إلى الشرطة، وإلى المحاكم، والقانون، علاوة على أن الشرطة إذا أمسكت مصادفة بقضية ما

(٦) انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٤٥، و William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil* (Washington, DC: Brookings Institution. 1981).

استشرت «الوساطة» لتنجح في إفلات أبناء العائلات والمسؤولين، وصار رجال المافيا من البلطجية هم شرطة العهد الجديد، الشرطة الخفية، شرطة الظل، والنظم الحاكمة مضطرة لأن تعترف بها وبشرعيتها وبحق الشعوب في اللجوء إليها والاعتماد عليها، وهذا أخطر ما في فراغ السلطة على الإطلاق[٧].

عندما تغيب السلطة عن أداء الدور الواجب تفقد جزءاً كبيراً من شرعيتها، لقد أعطت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر الفرصة للإدارة الأمريكية لتشريع قوانين وأنظمة طارئة حجبت مباشرة العديد من الحقوق المدنية والإنسانية. وكان المستهدفون الأساسيون هم العرب والمسلمين، حيث تعرضوا للملاحقة والتفتيش والمحاكمة ناهيك بالإجراءات العنيفة والمعاملات القاسية المذلة، وانتهاك الدستور الأمريكي في مادة «الحماية المتساوية» (Constitutions Equal Protection Clause) وكذا نظام الإقامة الدائمة (Green Card) من دون إجبارهم على المغادرة بموجب الدليل السري (Secret Evidence) الذي يدفع ويدحض الحق الدستوري في المواجهة، وهي أمور اعتبرت في هذا الوقت هزة للمعايير القانونية. إن حزم الحكومة الملتبس لم يخرق فقط الغرض من قانون حرية المعلومات، بل ضلل الرأي العام ضد اكتشاف ما إذا كانت الإدارة الأمريكية «تنتهك الحقوق الدستورية لمئات الأشخاص المحتجزين في قضايا تتعلق بتحقيقات الإرهاب». إن سجناء غوانتانامو و«أبوغريب» لم يعاملوا كأسرى، وقد نصت إتفاقية جنيف الثالثة على إطلاق سراحهم بعد انتهاء النزاع الذي انتهى بسقوط طالبان وحكم البعث في كل من أفغانستان والعراق على الرغم مما في شرعية هذا النزاع من تضليل، وتمرير متعمد «للتآمر والابتزاز»[٨]. إن عجز الحكومات العربية عن مناهضة هذه الإجراءات التعسفية المتسمة بالإطلاقية والغطرسة، وترك مجموعة من أفراد شعوبها يواجهون مصيرهم، واتساع دائرة الحرية الأيديولوجية من قبل الميديا الإسرائيلية والأمريكية ضد العرب والمسلمين، علاوة على أنه دليل تآكل السلطة وضعفها، فإنه قد أغرى الخطر الداهم على استهدافها ذاتها بإجراءات مزعومة بالشرعية مثل صدور قانون معاقبة سوريا، وتدخل مجلس الأمن في الشأن اللبناني الداخلي في استحقاقات الرئاسة، والهجوم على السعودية والدول العربية بداعي الديمقراطية والإصلاح. لقد لخص وزير الخارجية الأمريكي كولن باول المسألة برمتها عندما ادعى إمعاناً في التضليل «أن مجلس الحكم الإنتقالي في العراق لديه شرعية أكثر من أي نظام عربي آخر»[٩]، وذلك عندما

---

(٧) حسين أحمد أمين، «الشرطة الخفية،» **الحياة**، ٥/ ٩/ ٢٠٠٤، ص ٨.

(٨) انظر مراجعة عبد الحسين شعبان لكتاب: إيلين كاترين هاكوبيان، معد، «الحقوق المدنية في خطر: استهداف العرب والمسلمين،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤)، ص١٦٧.

(٩) انظر: **الحياة**، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٤.

رفضت جامعة الدول العربية التعامل مع هذا المجلس المدعوم من الاحتلال.

هكذا إذاً يصعب على هذه المسؤوليات-المهمات المنقوصة والمنكوصة (المتراجعة) أن تكرس شرعية السلطة في المدى القريب، ومن ثم من الأصعب كذلك الخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي. ثمة مسؤوليات أكبر على المدى الأبعد توخياً لتأسيس سلطة شرعية في الدولة العربية الحديثة، في طليعتها تأصيل فكرة المؤسسات بما يقتضي بلورة قوى اجتماعية وسياسية قادرة على تمثيل الشعوب والتفاعل معها إيجابياً، وقائمة على التنظيم والكفاءة العلمية والتقانية، ومنفتحة على منجزات العصر، من غير أن تضيع هويتها، وتفقد مسوغات تمثيل تلك الإرادة. وأن تكون قوى منبثقة من المجتمع المدني ومتفاعلة معه بحيث تتراجع النزاعات الطائفية والعشائرية والعرقية أمام تقدم الولاء الوطني وتثبيت فكرة دولة المؤسسات، حيث تستمد السلطة شرعيتها من أعراف وقواعد واضحة، وليس من قوة أجهزة الاستخبارات والجيش. وحيث يصبح التداول بطريقة سلمية ممكناً دون انقسامات وخسائر اجتماعية باهظة. وحيث تنمو فكرة الديمقراطية بالممارسة[10].

ارتبط واقع التجزئة في المنطقة العربية تاريخياً بالعهد الكولونيالي وترتيبات القوى الاستعمارية. ومن ثم ساد اعتقاد لدى الدول الصغيرة على نحو خاص أن شرعيتها الحديثة كدولة مستقلة هي شرعية هشة غير مستقرة، وأن عليها أن تبرر وتدافع عن هذه الشرعية بصورة مستمرة. الوحدوي (العقائدي الأيديولوجي) الذي جعل من الوحدة عقيدة مقدسة مطلقة، وكان من شأن العصبية العقائدية القومية أن وضعت موضع الشك والتحدي شرعية أنظمة الحكم. وكان في الهجومات المضادة اتهام دائم بـ «الفراغ»، في حين انصرفت السلطة في كل بلد الى تعزيز أمنها الذاتي وتكريس حكمها والانزواء في الداخل، فضلاً عن تضاؤل الإحساس بالخطر الاستراتيجي الصادر عن أعداء العرب بعد أن انزلق الجميع إلى هوة الأخطار التكتيكية البينية، وتغذية العنف وتصعيده كآلية لملء الفراغ السلطوي لمحاولات إقصائها[11].

---

(١٠) السيد حسين، «حال الأمة العربية (ملف): السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية،» ص ١٠٠. وعن مسوغات فقدان الشرعية في «الدولة الجديدة»، انظر دراسة: Claude Ake. «Explaining Political Instability in New States.» *Journal of Modern African Studies*. vol. 11. no. 3 (1973). p. 274.

وعن التدخلية العسكرية والنزاعات الطائفية العرقية ومقاومة طغيان السلطة الحاكمة، انظر: Thomas H. Johnson, Robert O. Slater and Patrick J. McGowan, «Explaining African Military Coups d' Etat, 1960-1982,» *American Political Science Review*, vol. 78 (September 1984), pp. 621-628.

(١١) عن نموذج الإقصاء لأحد أهم الأنظمة السياسية العربية، انظر: فتحي العفيفي، **أمريكا والعراق، جذور الأزمة والصراع**، كراسات استراتيجية؛ ١١٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

يمكن القول إذاً، إن شرعية السلطة ومحددات الفراغ تقاس بمدى ما تحقق من إنجازات علمية عملية، والإحتكام يكون إلى الإرادة الشعبية، وقوى المجتمع المدني، والأهداف العليا المكرسة في المعاهدات بين البلدان العربية والدولية، وفي القوانين الداخلية وسط اتجاه عالمي نحو التكتل الإقليمي ونحو عالمية الاقتصاد وتشابك المصالح والمسؤوليات الدولية، فضلاً عن حقائق الانتماء القومي، والدفع بقوى الشعب ومقدرات الدولة نحو الانخراط في ثورة المعلومات والاتصالات للمشاركة في صنع القرار السياسي، وتسهيل أعمال السلطة. ولا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم، كما يصعب إقامة دولة حديثة مع التخلف الإداري الذي يعطل عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها. لا مفر إذاً للسلطة السياسية من إدراك حجم المخاطر في التحدي النوعي بين العرب وإسرائيل والعالم، والذي يؤثر لا محالة في تحديد مدى التبعية وهامش الاستقلالية ومبدأ السيادة الوطنية. لا بد من معالجة الفراغات، والإقلاع فوراً عن التسلطية بتوفير ما يصح، ونبذ كل ما لا يصح.

ثانياً: قصور الأداء الوظيفي للسلطة في الإدارة الداخلية

١ ـ النقوص السلطوي العربي أمام تحديات العولمة

من الصعب العسير الحديث عن سلطة سياسية فاعلة وناجزة من دون أن تكون **أولاً**: قد اكتسبت شرعية في مصادر تكوينها، **وثانياً**: أن تثبت قدرة فائقة في التعاطي حيال حقائق العصر الجديدة وفق آليات التنمية والدمقرطة القادرة بدورها على إحداث تغيير وتحول حقيقي، والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة أكثر تطوراً وفق أسس علمية وخطط ممنهجة وممأسسة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الداخلي. وهي الديناميات الضرورية واللازمة لأن تكون السلطة والدولة معاً عالمية الطابع عندما تستطيع التعامل مع الخارج (الصراعي/التعاوني) وفق مفهوم «القوة» في الفكر الاستراتيجي والتي هي جوهر العلاقات الدولية، فيما السلطة هي جوهر السياسية القومية. وهذه القوة المرتجاة ليست هدفاً، وإنما هي وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير (Influence) الذي يضمن تحقيق أهداف الدولة وصيانة الاستقلال السياسي والردع، ما يعني أيضاً أن التفوق الاقتصادي التقني هو أحد مصادر تكوين قوة الدولة التي هي دليل على السلطة وفاعليتها. ذلك أن القيادة القادرة على التعبير عن الوعي الجماعي وإدارة موارد الدولة ومواجهة المواقف السياسية بالقرارات المناسبة، هي بلا شك أحد أهم مصادر قوة الدولة (فرنسا ـ ديغول)، (بريطانيا ـ تشرشل) في حين أن غياب القائد السياسي القادر على مواجهة المواقف في ضوء الأهداف والمسالك المتاحة والإمكانيات الحقيقية قد يشكل موقف ضعف للدولة وإهداراً لمصادر قوتها (هتلر في ألمانيا)، (جونسون وأزمة فييتنام). إن كل شيء تقريباً في الدولة يبدأ وينتهي من وإلى

السلطة: الدبلوماسية ـ التفاوض ـ الحرب ـ تعبئة وإدارة الموارد ـ الأزمات في الداخل والخارج. وعليها يقع معيار قياس قوة الدولة بين صغيرة (Small) ومتوسطة (Middle) وعظمى (Great) وكونية (Global). والسلطة المثالية المتزنة والمتوازنة هي التي تمسك، إن استطاعت، بالحد الأدنى المطلوب من كل نوع وفق متطلبات معطيات العصر والتوازنات الداخلية أو ميزان القوة (Balance of Power) الذي يماثل بدوره في النسق الدولي «التوازن الدولي». والقوة الداخلية تفضي حتماً إلى القوة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) في حين أن الضعف الداخلي يفضي كذلك إلى ضعف خارجي، والذي هو دليل ضعف للسلطة (الاتحاد السوفياتي)[١٢].

يبقى المدخل الاقتصادي لتحليل النظم والأداء السلطوي المعيار الأكثر نجاعة في الدلالة وفق جدلية الاستقرار وعدم الاستقرار من ناحية، ومعيار الشرعية في البقاء أو التغيير للسلطة من ناحية أخرى. فالنمو الاقتصادي يقلل من مساحة الفجوة الطبقية، وتأمين حياة كريمة للفرد ويفسح في المجال لممارسة حقوقه السياسية دون توتر، كما إن السياسة الإنمائية للسلطة تسمح بإنعاش المجتمع المدني وتفعيل مبدأ المواطنة بما يقلل من مصادر تهديد السلطة ذاتها وزيادة المناعة في مواجهة أطروحات العنف السياسي. والمتغير الاقتصادي هو المتغير الأبرز، ذلك أن انهيار النظم يرتبط بتدني مستوى أدائها الاقتصادي في ظل سوء إدارة السلطة للموارد وهدرها بتنامي مظاهر الفساد السياسي من جهة، وتزايد المطالب الداخلية في الوقت نفسه، والفشل في إدارة العلاقات التعاونية الخارجية، ومن ثم تفتقد السلطة مقومات التأييد الداخلي، تعقبها عملية تعبئة جماهيرية واسعة تستنفر المواطنين عبر المؤسسات ـ الهيئات ـ الأحزاب للمشاركة في منظومة التغيير المحتملة[١٣].

لا بد أن تدرك السلطة أن مفاهيم العالم قد تغيرت بحيث تكاد «التنمية» أن تختصر كل العلوم في القرن الحادي والعشرين «زمن العولمة»، وتبشر بانحسار علوم تاريخية في أنسنة الكون مثل علم الاجتماع وعلم السياسة في إطار كلي وشامل هو الإطار التنموي[١٤]. لقد ناضل العمال، على سبيل المثال، في التاريخ، وقامت من أجلهم

---

(١٢) انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٥)؛ عبد العزيز صقر، «القوة في الفكر الاستراتيجي،» **استراتيجيات** (القاهرة)، السنة ١، العدد ١ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٦١ وما بعدها، ومحمد بن عيد حمود العتيبي، **الأسس القانونية لقوة الدولة** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠)، والكتاب الأخير هو في الأصل رسالة ماجستير أعدها المؤلف وناقشها في جامعة الجزائر عام ١٩٩٧.

(١٣) Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process* (Basingstoke: Macmillan, 2000), p. 286.

(١٤) أحمد بيضون، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣٩٢.

الثورات التحويلية كونهم مستغلين. وإذ بهم يُفاجأون بمقتضى فخ العولمة أن «مشكلتهم ستكمن في كونهم غير مستغلين»، أي منسية ومستبعدة ومنحاة من عملية العولمة. «إن أسوأ نبإ يمكن أن يزف إلى البلدان الفقيرة هو أن البلدان الغنية ليست بحاجة إليها». لا ينبغي أن تقصر السلطة في البلاد العربية في قراءة المتغيرات الجازمة في الاقتصاد العالمي في محاولة لبناء علم تنموي خاص يأخذ بالأبعاد الوطنية والمحلية ويحترم الشروط الإنسانية من دون أن يلغي الاستقلالية والخصوصية بما يجسد فلسفة ذاتية للنهوض في وجه هيمنة القوة التي تجسدها المسلكيات الغربية إزاء شعوب هذه المنطقة[١٥].

العولمة إذاً، تتقوى بذاتها وبمدخولاتها، وتتاجر مع نفسها. فالاقتصاد الأمريكي يمثل وحده ربع اقتصاد العالم، وبما أن الولايات المتحدة هي الصانعة الأولى والراعية للعولمة والمستفيدة الأولى منها، فقد دللت على ديكتاتوريتها عندما أصرت على أن المبادلات الأمريكية مع العالم الخارجي بما نسبته ٩١ في المئة تتم مع عالم الأغنياء (كندا ـ اليابان ـ أوروبا الغربية ـ المكسيك). والأمر كذلك بالنسبة إلى الأوروبيين الذين يفضلون أن يتبادلوا في ما بينهم بالنسبة ذاتها. لا بد للعرب ونخبهم السياسية والاقتصادية أن يلمسوا الإشكالية الكبرى للعولمة والتي لا تكمن في الخروج منها بل في الدخول إليها، وأن دائرة عولمة الأغنياء ليست مغلقة بصورة مسبقة ومحتومة، بل إن قطارها يتسع لكل من يعرف كيف يستقله، وهذا ما أثبتته تجربة التنمية الآسيوية.

فخلافاً للمدرسة التي كانت سائدة والتي كانت ترهن التنمية بفك التبعية، أدركت هذه التجربة التي انخرطت في سيروة العولمة أن النزعة الحمائية لا تمثل بالضرورة عامل نمو، هذا إن لم تمثل عامل ضمور. ومن ثم فإن البلدان التي طبقت سياسة الاقتصاد المفتوح خلال حقبة العقود الثلاثة الممتدة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠م) هي التي استطاعت أن تحقق وتيرة نمو بمعدل ٤,٥ في المئة سنوياً في حين أن بلدان الاقتصاد المغلق لم تحقق في الفترة ذاتها نمواً يتعدى ٠,٧ في المئة. ومنذ أن قررت الهند تحرير تجارتها الدولية باتت تعرف ابتداءً من العام ١٩٩١م نمواً بمعدل ٦ في المئة سنوياً، فيما تمكنت الصين في غضون عشر سنوات بحلول العام ٢٠٠٣م من تحقيق معدل للنمو يقارب ١٠ في المئة

---

(١٥) كان أول من قال بالفراغ السلطوي في الاقتصاد والتنمية المفكر العربي الجزائري مالك بن نبي الذي شيد مشروعاً حضارياً يستوعب الخصائص الذاتية القائمة في الطبيعة والبيئة العربيتين وكذا الخصائص الموضوعية التي تفرضها مفاهيم الحداثة والعصرنة، وضرورة أن تنهض السلطة بخطط إصلاحية واستثمارية وأن رأس المال البشري هو الأساسي في الاقتصاد. ولقد أخذ من الماركسية أسس التعاون، ومن الرأسمالية اهتماماً مخففاً بالمال فانفتح على العالم وتعاون مع خبراته وتجاربه ولفت إلى أن في الليبرالية إساءة للعمال والطبقات المعدومة، كان هاجسه نهوض السلطة لكي تنهض بالأمة ومن ثم عجل بالخوض في قضايا المال. انظر: تغاريد بيضون، «رؤية عامة وعقلانية في الفكر الاقتصادي عند مالك نبي،» **الفكر العربي**، السنة ١٩، العدد ٩١ (شتاء ١٩٩٨)، ص ١٧٦.

سنوياً. وهكذا تكون البلدان الآسيوية التي يعيش فيها ٦٠ في المئة من سكان العالم قد أفلحت في كسر القانون الحديدي للعولمة، فالمعجزة الآسيوية، والتي بدأت يابانية وستنتهي صينية، قد أدخلت تعديلاً جذرياً على هذا القانون: «أن لا شيء يمنع من أن يكون في عداد الأغنياء بضعة من فقراء الأمس»[١٦].

لقد اكتفى الحكام العرب في سيرورة العولمة التي قسمت العالم قسمة عضالاً إلى ممثلين ومتفرجين بالمشاهدة، وكأن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد. وكما في كل مسرح فإن التمثيل في العولمة حكر على القلة، بينما التفرج قدر الكثرة الذين ليس لهم خيار سوى الانشداه في بلاهة إلى صورة سراب لا تقع تحت ممسك يفسرها الأصوليون بأنها مولدة «لحرب الحضارات»، وهي عند اليساريين مولدة لنوع جديد من الصراع الطبقي. فالاستبعاد من العولمة يعني عملياً الاستبعاد من التاريخ. إن ثقافة الاستبعاد أكثر توليداً لثقافة الحقد والعنف من عبودية الأرقاء، ولعل هذا ما يفسر أن يكون «الإرهاب» قد غدا هو المدخل البديل لمن لا مدخل لهم إلى العولمة[١٧].

يعزى إلى السلطة في البلاد العربية، ومعظمها أنظمة ممتدة منذ بداية حقبة السبعينيات، تعمُّد التقاعس والنكوص عن الواجب، وعدم بدايتها النهضة القائمة على الاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي مثلما فعلت دول مناظرة من العالم الثالث مثل ماليزيا والهند وأندونيسيا، بل إن الشعوب قد استفاقت من سباتها مع عصر الفضائيات وثورة المعلومات والاتصالات على شيء يدعى «العولمة»، وإلى الآن لا تزال نخب النخب تحاول فهم هذه الصياغة فضلاً عن متطلباتها. من المفترض أن عناصر الحكومات العربية المعنية بالاقتصاد وعلوم التقانة كانت على اتصال رسمي بدول العولمة. ولا ريب أنهم ناقشوا معهم آليات السوق الجديدة والسياسات المالية والنقدية، وأنهم واجهوا ضغوطاً متزايدة لتطوير سياسات اجتماعية وعمالية، وتدفقات التمويل الدولي، بيد أن السلطة العربية قد وجدت في ذلك تنويراً قد يؤرق مضاجعها، ومن ثم عمدت إلى التكتم والتعتيم. وعندما افتضح الأمر عبر الميديا الدولية لم تجد لديها آلية لمواجهة العولمة والشعوب معاً، فصارت في موقف العاجز البائس المحرج من سوء فعلته. ومن ثم فالمسؤوليات التاريخية على عاتق السلطة في البلاد العربية تكمن في النكوص أمام التحديات الأيديولوجية للعولمة، ثم العجز عن تطبيقها في مراحل لاحقة.

---

(١٦) Daniel Cohen, *La Mondialisation et ses ennemis* (Paris: Grasset, 2004), p. 216.

(١٧) N. Yeats, «Social Politics and Policy in and Era of Globalization Critical Reflections,» *Social Policy and Administration*, vol. 33, no. 4 (December 1999), and Walden Bello, *Deglobalisation: Ideas for a New World Economy*, Global Issues Series (New York; London: Zed Books, 2002).

٢ ـ مآزق الاستعصاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يعزى إلى السلطة في البلاد العربية ـ كما في دول العالم، بوصفها الإدارة المسؤولة عن إدارة الاقتصاد والتنمية ـ الجانبُ الأكبر من المأزق الذي يراوح مكانه منذ عقود، ويستعصى بشكل لافت على الخروج من إرهاصاته. ولم يكن عصياً على الفهم أو الإدراك ما تعمد إليه الأنظمة العربية من تصعيد الأمن (القوة البوليسية) في سلم الأولويات على حساب التنمية الاقتصادية، وأن ذلك لم يكن بدافع من الأخطار الخارجية أو التهديدات المحتملة، وإنما سوغت السلطة ذلك الهاجس لكي تؤدلج مثل هكذا إجراء. وفي حين أن جوهر الأمن القومي في حقيقته مشكلات اقتصادية ومعضلات لوجيستية إلا أنه مما لا ريب فيه أن الإنفاق العسكري المرتبط عادة بدورة رأس المال الغربي (الأمريكي) يؤثر في موازين المدفوعات، ومن ثم تحويل الموارد إلى القطاع العسكري على حساب القطاعات المدنية. ومع أن دور السلطة في البلاد العربية ليس عاجزاً عن التيقن من أن الأزمات الداخلية المتعلقة بمماحكتها في الحكم من القوى الراديكالية الداخلية، أو توريط دولها في بعض الأزمات الإقليمية المحدودة (نزاعات الحدود بين قطر والسعودية، وقطر والبحرين)، أو الأزمات الكبيرة كمداخل للحروب الشاملة (العراقية ـ الإيرانية)، (العراقية ـ الكويتية) هي لا تخرج عن كونها مشروعات سياسية استثمارية لاستنزاف موارد المنطقة وطاقاتها الإنتاجية باطراد في إطار خطة مراقبة دقيقة، إلا أن الحكومات العربية قد انخرطت في أعقاب حرب تحرير الكويت ١٩٩١م في سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية وصفقات للأسلحة غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، ما وضع الوطن العربي برمته تحت طائلة العجز والمديونيات الطويلة الأجل، وتلك هي المعضلة العضول في الاقتصاديات العربية[١٨].

تواجه العديد من الحكومات العربية إذاً، صعوبة في موازنة الميزانيات، حيث يمثل العجز نسبة مئوية عالية من إجمالي الناتج المحلي، ولا سيما في لبنان والأردن والعراق، كما إن معدلات النمو الحقيقية لدخل الفرد الواحد سلبية على نحو فاضح، ومتدنية في أقطار أخرى عربية. ويظهر في سوريا والكويت ومصر والسعودية انخفاض في معدل الدخل للفرد الواحد، ويعزى هذا في جانب كبير منه إلى أن معظم الأنظمة العربية إما بالغت في تنظيم أسواقها وخنقت أداءها الكفي، أو تركتها تعمل باضطراب، ولم ينجح خبراؤها ومنظروها «الفضائيون» في الموازنة بين الفوضى والمبالغة في التنظيم الضروري، فيما اندفعت دول أساسية في النظام السياسي العربي نحو تبني منطق «إجماع

---

(١٨) محمود أبو سديرة، **الإنفاق العسكري العربي: ترشيده كمدخل للتنمية**، سلسلة كتب الحرية؛ العدد ٣٨ (القاهرة: دار الحرية، ١٩٩٦)، ص ٢٨.

واشنطن»، واتبعت بلا تحفظ إجراءات الخصخصة والدينامية التنافسية بإلغاء الضوابط التنظيمية غير المضمونة العواقب التي لا تحقق سوى بعض النجاحات المؤقتة المحدودة. هذا فضلاً عن أن الخبرة العربية في مجال توجيه الاستثمار نحو قطاعات النمو العالي والتصدير العالي لا تزال متدنية إلى حد الإخفاق. إن الطاقة التصديرية العربية ـ عدا النفط الذي ليس للعنصر البشري والسلطة أي دور فيه ـ محدودة للغاية. وعلى الرغم من أن العربية السعودية وبلدان الخليج قد نجحت باستثمار أموال طائلة في البنى التحتية، وأقامت مجمعات بتروكيميائيات ضخمة في ينبع، وجبيل، وجبل علي، وكذلك فعلت قطر، بيد أن هذه الدول لم تنجح في تعزيز قاعدة اقتصادية للمزيد من التصنيع، كما لم تنجح الأنظمة العربية في تكوين شراكات فعالة مع الشركات المتعددة الجنسية لدعم الصادرات العربية[١٩].

لم تنجح الحكومات العربية في تغيير نمط المناخات الاقتصادية الرائجة منذ عهود الاستقلال في الستينيات والسبعينيات، والتي أدت إلى تبني حكومات تلك العهود استراتيجية للتنمية مرتكزة على إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات، وتشجيع ذلك باطراد من خلال تكثيف جدران الحماية الجمركية والإدارية. كما كانت هذه السلطات مسؤولة بشكل مباشر عن خضوع بلدانها لتأثير مفاهيم عن النظام الاقتصادي والتنمية أكثر مغالاة في دور الدولة، وهي المفاهيم المتأثرة بالعقيدة الاشتراكية ذات التفسير السوفياتي. فكانت الصور العامة للاقتصاديات العربية أنها حمائية منغلقة على ذاتها، وكان ذلك ناجماً بصورة مباشرة عن ضعف مستوى الكفاءة الفنية والقاعدة المعرفية في الأجهزة الإدارية الحكومية التي لم تقم بدورها الحقيقي في الدراسة والبحث والاتصال بالخبرات المتطورة وتعظيم «النفعية» بعيداً عن «الأيديولوجية»[٢٠]. ومن ثم تحت الضغط الدائم والمستمر لهاجس الإخفاق لا تمل الحكومات العربية من ترديد حديث الإصلاح والتطوير منذ ما يزيد على العقدين من الزمان. وقد انشغل الناس في جدل بيزنطي مقصود ومعقد حول أيهما أسبق الإصلاح السياسي أم الاقتصادي؟ وهل هو جذري وشامل أم جزئي ومحدود في قطاعات بعينها؟ وفي كل ذلك ظلت معاناة الشعوب في تفاقم مستمر. تسمع «جعجعة بلا طحن». ولم يظهر بعد بين ظهراني العرب السلطوي المخلص والمنقذ الذي بوسعه أن يقود تحديثاً حقيقياً ونهضة موثوقة. وليست مصادفة على

---

(١٩) عاطف قبرصي، «إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٧١.

(٢٠) انظر الانتقادات العنيفة للاقتصاديات العربية في: Gunther Schulze and Heinrich Ursprung, «Globalization of the Economy and the Nation State,» *World Economy*, vol. 22, no. 3 (May 1999), p. 296.

الإطلاق أن الإخفاق والتردي الاقتصادي قد تجمع برمته وتقوقع في المستنقع العربي.

اندفعت السلطة العربية نحو تنفيذ خطط الخصخصة تحت التهديد بالإكراه. وكثيراً ما انطوى ذلك على الاستيلاء على الأصول وعمليات التحويل الخفية والنفور من الاستثمار الأجنبي. ويبقى القطاع الخاص في الدول العربية محدوداً ومعرقلاً ومختل الوظائف. وما تزال الشركات بين القطاعين العام والخاص والمجموعات البنائية ومراكز التفوق والحاضنات التقانية نادرة. إن ما يثير القلق والخوف هو أن حكومات كثيرة تتخلى عن أصولها ومرافقها (Assets) من دون أن تضمن العمل الصحيح للعلاقة الجديدة الناشئة. وقد ارتبط بهذا التخلي الكبير لدور الدولة الانحسار التدريجي للسلوك الريعي المتأصل في المنطقة العربية من دون أن تتلاشى بعد البيروقراطيات المترهلة المهيمنة على تعيين الوظائف وترقيات الموظفين وطردهم من العمل وفق معايير لا تستند إلى الكفاءة في الغالب الأعم[٢١].

إن هذا الأداء الساخر للاقتصاديات العربية في نصف قرن إنما هو تعبير صارخ عن أن القمع والاستبداد الذي تمارسه النخب العربية الحاكمة لم يكن سياسياً فحسب. إن حشر جميع القوى الاجتماعية والزج بها بعيداً عن الشأن العام في أتون المعارضة وثكن الشر والرجعية والتخلف والمرض النفسي، إنما كان مبعثه الاصرار على الهيمنة المطلقة وسعي السلطة المؤكد إلى امتلاك الثروة وإعادة توزيعها بكيفية غير استحقاقية، وكان ذلك شرط ضرورة لتحقيق الاستزلام الذي ترتكز عليه ممارسة القمع، ومن ثم شاعت بالضرورة ظاهرة الفقر والحرمان في ثنايا المجتمعات العربية جميعاً، وغدت مشكلة الشعوب الحقيقية أنهم يسمعون عن السلطة ولا يجدون خيرها، ويرونها ولا يلمسون منها سوى الألم والمعاناة. وصارت السلطة مسلطة في تسلطية عنيدة لا تفرز سوى معايير مركبة تنطوي على عناصر الفقر والجهل والمرض[٢٢].

من الانتقادات العنيفة الموجهة كذلك إلى الأداء الاقتصادي للسلطة العربية ميلها الجامح إلى ممارسة نمط الاقتصاد التداولي، وهو النمط الذي أدى بالممارسة والاعتياد إلى اغتيال ملكة براعة الإنتاج (Workmanship) لدى العرب واستبدالها بنزوة المضاهاة (Emulation) لامتلاك المال من دون أي جهد، من خلال خلق الندرة الصنعية للاستيلاء

---

(٢١) عن دور دولة الرفاه في برامج الرعاية الاجتماعية ومسؤولية السلطة عن الركود الاقتصادي، انظر: Robert Morris, «Changing Patterns of Public Social Welfare Policy in Nine Countries, 1975-1986; Predicting Future Trends,» in: Robert Morris, ed., *Testing the Limits of Social Welfare: International Perspectives on Policy Changes in Nine Countries* (Hanover, NH: University Press of New England, 1988).

(٢٢) United Nations Development Programme [UNDP], *Preventing and Eradicating Poverty in the Arab States* (New York: UNDP, 1997), p. 16.

على الأرباح للمضاربة بها. وهذه المفارقة هي أساس الامتلاك غير الاستحقاقي الذي من خلاله تنشر النخب الحاكمة العربية الاستزلام في ثنايا المجتمعات العربية لتجعل منه سوراً يحميها إلى جانب أجهزة القمع والاستبداد التي أخذت تبتلع أطراف هذه المجتمعات جميعاً، فميدان التداول لا ينعم بثرائه سوى الأزلام الذين تخصهم النخب العربية الحاكمة ببرامج الخصخصة، حيث تبيع لهم ممتلكات القطاع العام بأسعار رمزية ليقوموا بدورهم بإعادة بيعها في الأسواق بأسعار خيالية لضمان إطلاق آليات التضخم الحلزوني كوسيلة لإعادة توزيع الثروة بما يضمن اغتناء أزلامها[٢٣]، ومن ثم يمكن ملاحظة ظاهرة طغيان رجال الأعمال وصعودهم كمراكز قوى وتسللهم إلى تقلد زمام وزارات لوجيستية.

هكذا شرَّعت السلطة تقليداً يعتمد على المناورة (Manipulation) التي تبرر الاستيلاء على الثروة من دون قيود لأجل تكريس تدخلية الدولة (السلطة) وإعادة توزيع الثروة لا بحسب قواعد الاستحقاق، وإنما وفق أولويات السلطة التي تحرص على تأكيد حق المنح والمنع والثواب والعقاب. ومن ثم لا يمكن أن تجد متجراً أو مشفى أو مدرسة أو أية هيئة تتمتع بالإرادة المستقلة، وفرضت وفق هذا المفهوم السلطة وصايتها على كل تفاصيل حياة المجتمع، فحيثما توفر الموارد المالية للدولة استقلالاً للنخب الحاكمة عن مجتمعاتها تتعالى عليها. وصار المجتمع برمته مجبراً حتى يواصل عيشه على جعل خدماته مقبولة بأي ثمن لدى نخبه، والتي بوسعها الاستغناء عنه أصلاً بفضل حيازتها المطلقة للثروة والقرار معاً، وبالتالي يمكن الجزم بأن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقماً وأشد إيلاماً منه على المستوى السياسي، لأنه «قارص»، و«ناهش» وربما كان مميتاً[٢٤].

إذا شرعنا في تطبيق هذا الإطار النظري من ضعف الأداء السلطوي في المجالات الاقتصادية والتنموية نجد في منطقة الخليج العربية أن المجتمع قد ارتهن برمته كذلك إلى القطاع العام، وأصبح المواطنون يركنون إلى القناعة بأن الحكومة (أداة السلطة) هي الضامن الوحيد للنمو والتوظيف وتوفير الخدمات الاجتماعية. وارتفاع أسعار النفط سمح لهذه الدول بتأجيل استحقاقات التصحيحات الهيكلية، والقيام بما يشبه المقايضة من خلال مواصلة برامج الرعاية الاجتماعية لقاء عدم

---

(٢٣) هادي حسن، «دولة الرفاه العربية: آمن القمع إلى الرعاية؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٦ ـ ٢٥. وللمقارنة بنموذج مضاد للسلوك السلطوي العربي، انظر: Colin Crouch and Alessandro Pizzorno, eds., *The Resurgence of Class Conflict in Western Europe since 1968*, 2 vols. (London: Macmillan, 1978).

(٢٤) Anders Bjorklund, *Generating Equality and Eliminating Poverty, the Swedish Way* (Stockholm: Swedish Institute for Social Research, 1997), p. 21.

مماحكة الليبراليين والنخب للسلطة في شرعية أدائها، فضلاً عن أن غياب التخطيط والرؤية المستقبلية قد صدم هذه الحكومات برياح العولمة في التسعينيات، ودفعها إلى إعادة النظر في جدوى النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع العام، ومحاولة البحث عن حلول للقيود الشديدة المفروضة على الميزانية. وأن العولمة قد ضيقت المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه السياسات المالية والنقدية، وأن عرض النقود والموازنة العامة لم يعد وسيلة سهلة الاستخدام لحفز النمو وتمويل الإنفاق الاجتماعي السخي، ومحدودية الموارد مع زيادة حجم الطلب اقتضيا البحث عن آليات جديدة للتمويل والإنتاج والتوزيع[٢٥].

بوسع المراقب إذاً، تشخيص مشكلة السلطة في منطقة الخليج مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تأكيد عدم قدرة هذه الدول على توليد نمو معزز ودائم في ظل عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وضعف القطاع الخاص وغياب المؤسسات التي تدعم البيئة التجارية التنافسية، وكذا التحديات المتعلقة بالمالية العامة وارتباطها الوثيق بالتطورات في أسواق النفط، وكذلك استحقاقات كل من استمرار سياسات الرعاية الاجتماعية والآثار التي تحدثها العولمة على نحو متسارع، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بأسواق العمل والتحول الديمغرافي والتي تضع ضغوطاً على توفير البنية الأساسية والخدمات العامة ونظم التأمين الاجتماعي، وكذلك مواجهة الزيادة الكبيرة للداخلين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع العام على توليد العدد الكافي من فرص العمل في ظل التشبع وسياسات التقشف والحكومات الإلكترونية[٢٦].

المشكلة الكبرى أن السلطة في البلدان العربية لم تكن فقط غير موفقة في الماضي القريب، وإنما يبدو أنها ستستمر في جمود حراكها الإداري الداخلي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان في **الأولى** باختيارها أو ركونها فهي في **الثانية** مضطرة عنوة في ظل عدم المرونة الذاتية التي تفرضها قيود العولمة في مجال التشريعات والتنظيمات، هناك العديد من التشريعات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت تستهدف حماية المواطنين من خلال احتكار أسواق العمل أو مزاولة التجارة والمهن والرخص التجارية للمصارف وشركات التأمين ستخضع لتغييرات شاملة في

---

(٢٥) انظر: عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٤، و World Bank, *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*, Orientations in Development (Washington, DC: The Bank, 2002), p. 22.

(٢٦) P. Bowles, «Globalization and the Welfare; Four Hypotheses and Same Empirical Evidence,» *Eastern Economic Journal*, vol. 23, no. 3 (Summer 1997), p. 320.

ضوء الاتفاقيات الدولية، ما سيهدد مصادر الدخل لقسم مهم من أبناء دول الخليج. إن الكارثة تكمن في أن المكتسبات الوطنية إلى زوال، ومع توقع أن تقاوم مجموعات المصالح مثل هذه التغيرات المحتملة بقوة فإن الأنظمة السياسية لم يعد أمامها سوى أحد خيارين، الاستمرار في التسلط وعدم التغيير والقبول معها بحجم المخاطر الكامنة في هكذا «جمود» من زيادة حجم المديونية الداخلية والخارجية، وانخفاض معدلات الدخل وزيادة عدم التوازن المالي، وتفشي البطالة، أو الإقدام على ما رفضته تاريخياً وهو الانسحاب التدريجي من كل أوجه النشاط الاقتصادي، وهذا لديها ما دونه خرط القتاد.

تبدو الصورة في بلاد المغرب العربي أكثر ضبابية وهلامية، إذ على مدى نصف قرن لم تفلح هذه الدول في تطوير قاعدتها الإنتاجية أو رفع الكفاءة وتطبيق معايير الجودة، وخفض الدعم الزراعي والمزيد من الاختلالات في موازين التجارة الزراعية ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلا عن ارتفاع أسعار الإنتاج الحيواني بشكل لافت. وفي قطاع الخدمات فإن هذه البلدان تعتبر أساساً مستوردة لها والنوع الوحيد الذي تصدره منها هو خدمات الأيدي العاملة التي لم يتم الاتفاق بشأن تحريرها بعد. إن تحرير المبادلات التجارية الدولية وما يستتبعه من التفكيك التدريجي للمنظومة الداخلية من شأنه أن يحدث ارتباكاً وعراقيل تجاه الصادرات في المجالات النسيجية، والكيماويات، والمعادن، وقطاع الأسماك، وضعف قدرتها التنافسية، ولا سيما ضد منتجات البلدان الآسيوية.

وفي مجال النفط تعاني ليبيا الخارجة من حصار دولي بموجب التصالح مع الولايات المتحدة المفاجئ مع بداية العام ٢٠٠٤م والجزائر من قصور التشريعات الذاتية، ومن ثم تعجز الدولتان عن صنيع شيء إزاء ما تحاوله الدول الصناعية بالاتفاق مع أوبك من إقامة تكتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة. واللافت في الظاهرة المغاربية ضلوع قضايا سياسية بالتأثير المباشر في الاقتصاديات العامة من دون أن تبذل السلطات المعنية جهوداً حقيقية وتتحمل مسؤولياتها التاريخية للخروج بالبلاد من هذه المآزق، وإنما استمراء الإخفاق على حساب مشكلات التنمية ومعضلات التطوير يبدو أنه الثابت شبه الوحيد في هذه المنطقة. لاحظ قضية «لوكربي» وكيف انتهت بتعويض المتضررين، ولم يكترث أحد بتعويض الليبيين أنفسهم، ثم قضية الصحراء المغاربية والتي هي من الأزمات المخضرمة التي أبقت على الحالة السياسية بين طرفيها (المغرب والجزائر) في حالة اللاسلم واللاحرب ومن ثم الانشغال بعيداً عن قضايا التنمية، هذا فضلاً عن الإهمال الدولي والولايات المتحدة على نحو خاص بحيث إنها لا تعامل هذه المنطقة في إطار استراتيجية مستقلة، وإنما في إطار استراتيجيتها نحو الشرق الأوسط.

وهذا يرجع إلى عدم قدرة الحكومات في هذه الدول على الانخراط في العمليات السياسية العربية، والتي كان من أبرزها مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وضعف المناورة التكتيكية في تجاذبات العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، وعدم القدرة على إنجاز تكتل سياسي تُخشى فاعليته، وإنما الصراع على السلطة هو الظاهرة الأبرز في هذه المنطقة التي لم تفلح في الأخير، نتيجة لهذه الأوضاع السياسية المضطربة، في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق الحوافز الجالبة لرأس المال[٢٧].

هكذا إذاً، لم تكن اندفاعة السلطة في البلاد العربية تجاه «اقتصاد السوق» ظافرة، كما لم يكن تدمير دولة الرعاية معبراً نحو الرفاه كما خيل لتلك السياسة، وإنما أتيا معاً (الإندفاعة والتدمير) يأخذان المجتمعات العربية إلى نتائج شديدة الفداحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. لقد أظهرت تجربة الاستخصاص (الخصخصة ـ الخوصصة) والطرق التي جرى بها بيع ممتلكات الدولة أن فقدت الأخيرة الكثير من مواردها المالية. ولحقت الأضرار بمصالح أوسع طبقات الشعب وفئاته التي أصبحت معدلات إنفاقها أعلى بما لا يقاس مما كان عليه أمرها حين كانت الدولة تشرف على قطاعات الاقتصاد والإنتاج والخدمات العامة، وتستثمر وتحمي القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المواد الأساسية للاستهلاك الشعبي، لم تفض هذه السياسات التخريبية إلى اقتصاد منتج ونشط، بقدر ما قادت إلى نهاية التنمية وتعاظم التهميش الاجتماعي، فضخ في نطاقه عشرات الملايين من مخلفات نمط التعطيل الذي التهم في ركابه الطبقة الوسطى فضلاً عن العمال والفلاحين. وإذا كان انتصار نموذج «اقتصاد السوق» الليبرالي من متغيرات المشهد العالمي الكبرى إلا أنه لم يكن يصلح للمنطقة العربية تحديداً حيث صار انكفاء الدولة وانسحابها الكامل من الميدان الاقتصادي، وإطلاق قوى الجشع الوحشي الطفيلي من عقالها لتنهش في المقدرات وتنهب الممتلكات العامة على حساب حقوق الدولة والمجتمع على السواء.

وبعد، هذا هو المأزق، وحجم الاستعصاء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا فعلت السلطة في البلاد العربية بشعوبها على مدى عقود. خروج مهين ومذل وضعيف وهزيل من قرن، ودخول آخر بلا رؤية بلا مضمون بلا هوية حقيقية، بعد عملية تآكل لا أطراف لها في الأفكار والمؤسسات. لقد اكتفت السلطة بالفرجة

---

(٢٧) انظر: عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص٣٨٢؛ فتح الله ونعلو، «إشكالية العلاقات المغاربية الأوروبية،» **مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد** (جمعية الاقتصاديين المغاربة) (١٩٩٥)، ص ١٢٤، ومحمد الأمين ولد أحمد جدو، «أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠١)، ص ٢٦.

والمشاهدة وهي تتكئ على مساحة شاسعة من الأوطان ومحاطة بمجموعة ضخمة من الخدم والحشم. لقد سقطت الماركسية المانوية في العالم التي فسرت ماضي البشرية ورهنت مستقبل التاريخ بالصراع بين مبدأ الخير المتمثل بالعمل ومبدأ الشر المتمثل بالرأسمالية. وبعدها سادت رؤية ليبرالية في العالم مستوحاة من قول مونتسكيو: إن التاريخ سيعرف للمرة الأولى نهايته، لأن العالم سيطوي صفحة الصراع ليدخل في عصر من الإنسجام الكلي والفضاء الحر بفضل التساوق والتضافر بين محركَي التاريخ الجديدين: السوق والديمقراطية، وهما محركان أبعد ما يكونان عن الوطن العربي الذي لا يزال يبحث عن محاولة للإمساك بتلابيبهما من دون جدوى. والسوق التي صار قانونها الحرية في الاختيار بين البضائع المتنافسة، فيما الديمقراطية هي المجال السياسي الأكثر حرية للاختيار بين البرامج المتنافسة. وفي إسبانيا وكوريا الجنوبية والصين حيث أقامت الأنظمة الديكتاتورية والشمولية أسواقاً ناشطة، كانت النتيجة أن تطورت الديمقراطية وتمخضت طبقة حاكمة جديدة. وهكذا كانت الخطط الخماسية والسداسية وغيرها المعمول بها في الوطن العربي محكوماً عليها بالفشل لأن التخطيط البيروقراطي مكره باستمرار على إخلاء مكانه للسوق الحرة(٢٨).

على السلطة في الوطن العربي أن تدرك أن الطريق الإنساني الجديد قد تمخص عن «إشتراكية ديمقراطية جديدة» تأخذ على عاتقها تحقيق التوازن بين آليتي السوق والديمقراطية للحؤول دون قيام «شمولية بضاعية» أو «شمولية أخلاقية» تكون مهمتها تدشين يوتوبيا جديدة قابلة لأن تعطي للإنسانية معنى في مواجهة اللاهوت الأخروي الذي تغذيه الأصوليات بشتى أشكالها. إن ما فعلته السلطة في البلاد العربية في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية لا يعدو أن يكون «سلطة».

ثالثاً: الإخفاق في إدارة السياسة الخارجية العربية

١ ـ ضعف صيغ التعاون البيني والمؤسساتي

ثمة فجوة متزايدة الاتساع والتعاظم بين المشهد السياسي لأداء السلطة في البلاد العربية والحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي تولدها باطراد معطيات التطور المعولم الأداء. وبدت السلطة والدولة بعيدة عن مجتمعها والرأي العام، موغلة في الانكفاء على نفسها، والنأي بها عما يدعوها إلى كسر القيود. وظلت النخب الحاكمة منذ ثلاثة عقود أو يزيد هي عينها الماسكة بمقاليد السلطة حتى اليوم، فيما تعرضت المجتمعات العربية لتلاقحات وتحولات كبرى طالت بناها وعلاقاتها، وأطلقت ميلاد قوى جديدة فيها

(٢٨) Jacques Attali, *La Voie humaine: Pour une novelle social - démocratie* (Paris: Fayard, 2004), pp. 196-198.

ليست قابلة للاستيعاب السياسي الثقافي. وهكذا لم يعد في وسع الأيديولوجيا السياسية الرسمية أن تنفذ إلى قطاعات اجتماعية لم تعد جاهزة لاستقبال خطاب بدا ـ شيئاً فشيئاً ـ برانياً عن مطالبها وهواجسها، ينسحب عليها المثل الشهير «كيف أعاودك وهذا أثر فأسك». لقد صارت المجتمعات العربية أمام مفارقة مثيرة: «نخب سياسية حاكمة منحدرة من الماضي ومجتمع جديد مفصول عن ذلك الماضي وشعاراته»[٢٩]. وهذا هو معنى الفراغ السلطوي الحقيقي الذي نعنيه بهذه الدراسة، فيما لم نقصد البتة خلو الساحة من المتنفذين الرسميين.

يمور المجتمع العربي بتناقضات متنوعة ناتجة من تدهور اقتصادي واستعصاء سياسي اجتماعي، فيما تنطلق الديناميات من الخارج لتتداعى على الأمة كالأكلة من: التكسير والتحطيم والتقتيل في فلسطين إلى السحق والسحل للجثامين في العراق. فهبت الشعوب العربية من عقال الحبس التقليدي ضد الطغيان الأعظم تضامناً مع ذويهم حيث تكاملت عناصر المشهد الدال على التجافي الكامل بين نخب السلطة والمجتمع. ولا تثريب حين يكون النظام السياسي قائماً على نخبة ضيقة من السياسيين، تحتكر القرار وتهمش المؤسسات، وتمنع المشاركة وتضيّق على الحريات، فضلاً عن اختفاء التداول الديمقراطي، فمن البداهة أن تجد سلطة غير منتجة ولا صادرة عن تمثيل شرعي، متجافية مع اتجاهات المجتمع، بل هي معه في صراع دائم ومستمر.

كان طبيعياً أن ينعكس هذا الواقع المؤلم لحال السلطة في البلاد العربية، من حيث عقم الأداء وضعف الإنجاز في الداخل، على طبيعة أدائها السياسي وتسيير علاقات دولها الخارجية على الصعيدين: التعاوني المرتبط بالسلام والإنماء الاقتصادي، والصراعي المتصل بالقضايا اللوجيستية وتحديات الجوار الإقليمي والاستهدافات الخارجية. يطالعنا في ذلك إدراك السلطة المتزايد ونخبها من التكنوقراط استحالة مواجهة مفاعيل العولمة الزاحفة إلا بنسيج اقتصادي قوي يتجاوز نطاق الدولة الواحدة مهما عظمت إلى مساحة إقليمية أوسع، إلا أنها لم تفعل شيئاً لتفادي مثل هذا الخطر الداهم والمحدق، فما زالت العلاقات الاقتصادية البينية صفرية، وعشرات الاتفاقيات الموقعة في إطار جامعة الدول العربية مجمدة، والسوق العربية المشتركة تحولت إلى سوق عكاظ للفوضى والمساجلات الفكرية، ومعركة كلامية تدور رحاها حول «الينبغية ـ والتفاوتية ـ والتعريفات الجمركية ـ وجدلية الفقراء والأغنياء من الدول العربية». ومع تصاعد وتيرة الحرب الباردة العربية وبروز أطماع للدول الكبيرة في الدول الصغيرة أو

---

(٢٩) عبد الإله بلقزيز، «متغيرات لم تستوعبها السياسات العربية،» **شؤون عربية**، العدد ١١٨ (صيف ٢٠٠٤)، ص ١٢.

على الأقل الرغبة في تهميشها ثم قيادتها، هرعت هذه المجموعة نحو بناء علاقات اقتصادية رأسية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وكان مستهجناً في هذا السياق خشية الأنظمة في هذه الدول من فقدان السيادة «القطرية» في المنظومة العربية وإهدار كامل للسيادة، واستتباع صارخ يرقى إلى مرتبة الصلة الكولونيالية(٣٠).

لم تكرس جامعة الدول العربية، المؤسسة الرسمية التعاونية والأساسية شيئاً واضحاً وملموساً بقدر تكريسها جدلية صراع الإرادات والتناقضات. كان للسلطة الدور الحاسم في تأجيجها باطراد في إطار من الحرب الباردة العربية لأجل قياة النظام الرسمي تارة، وأخرى بدفع مستتر من النخب للانخراط في تعقيدات أيديولوجية حول مفاهيم «القطرية ـ القومية ـ السيادة». من ثم سادت ثقافة الطمع والتخوين عوضاً عن الثقة، عندما اقتنعت أطراف خليجية فاعلة بما يروج له الغرب وأمريكا على نحو خاص، أن الدول الكبيرة تهدد الكيانات الصغيرة، وأنها تروم إعادة توزيع الثروة، إلى مماحكات سياسية متبادلة حول إمكانية إسقاط الأنظمة الثورية الراديكالية الأنظمة المحافظة الوراثية. وعلى خلفية حسابات سياسية خاطئة اندفعت المجموعة الخليجية نحو تأييد العراق في حربه ضد إيران. وفي أزمة الكويت ١٩٩١م انشطر النظام السياسي العربي لا لأسباب قومية رسمية، وإنما كانت المبررات والملاسنات الكلامية قد ركزت برمتها على خلافات في مؤتمر القمة العربي بالقاهرة عقب الغزو العراقي للكويت، فيما كانت معالجة الأزمة برمتها خارج نطاق الجامعة العربية بمثابة العنوان الأبرز والإعلان الصارخ عن الفشل الذريع وغير المحتشم لهذه المؤسسة بعيداً عن تعقيدات الميثاق، ومشكلة الإجماع، وتعطل مواد وبنود أساسية من نصوص عملها التي تترجم عملياً ضعف أو إضعاف الإرادة السياسية لدى الأنظمة الحاكمة(٣١).

لم تكن الأطر والهياكل العربية الأخرى بأوفر حظاً من الجامعة، ذلك أن مجلس التعاون الخليجي وهو المؤسسة الوحيدة الأكثر إنسجاماً وتماثلاً من حيث أنظمة الحكم وطبيعة الشعوب والاقتصاديات وكذا التراث التاريخي والأوضاع الديمغرافية

---

(٣٠) عن أصول الاستزلام الاقتصادي في المنطقة العربية، انظر: علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية (حالة أقطار الجزيرة العربية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨١)، ص ٣٤ ـ ٤٥، وحازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٦٥ ـ ٧٧.

(٣١) **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)؛ محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ومجدي حماد، **جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل**، عالم المعرفة؛ ٢٩٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).

والجيوبوليتكية والذي نشأ منذ العام ١٩٨١م كصيغة تعاونية أمنية ضد الأطماع العراقية ـ الإيرانية، لم يفلح في درء الأخطار التي نشأ من أجلها، كما لم يقدم إنجازاً على صعيد قضايا بلدانه الداخلية وعلاقاتها البينية، ولا سيما المعضلة المركزية المرتبطة بنزاعات الحدود السياسية التي تفرز باطراد تعاونيات مبتورة. فالنزاع الحدودي الأبرز بين كل من قطر والبحرين قد حُسم بمعرفة محكمة العدل الدولية. هذا فضلاً عن إخفاق المجلس في المجالات العسكرية بعد أن أثبت الغزو العراقي للكويت في فجر الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠م انكشافاً أمنياً في ظل عدم وجود آليات للإنذار المبكر، ولا قوات لدرع الجزيرة، ولا جيوش قادرة على خوض حرب تحريرية، ناهيك بصعوبة وتعثر الأداء التعاوني في المجالات الاقتصادية. والقرار شبه الوحيد قد شهدته قمة الدوحة في العام ٢٠٠٣م من اعتزام الدول الأعضاء توحيد التعريفة الجمركية، بيد أن متغيرات العولمة يبدو أنها تعزز من فرضية الإخفاق، وعدم قدرة المجلس على تحقيق أي جديد في المستقبل، لأن معطيات العلاقات الدولية والإقليمية تسير باتجاه ضاغط نحو تفعيل التأزم البيني وتنحية مثل هذه الهياكل والأطر، مثلما حدث مع الأمم المتحدة[٣٢].

٢ ـ فشل الأداء التكتيكي الصراعي ضد إسرائيل

إن مجموعة السلطة في البلاد العربية، «الطبقة الجديدة» من تحالف برجوازيي القطاع الخاص، وبيروقراطيي القطاع العام، ومنتفعي العسكرتارية والناشطين في قطاع الخدمات، وعدد من الصحافيين وحملة الأقلام، هذا الخليط من الأزلام قد شكل باطراد طبقة غير فاعلة أو ناجزة بمعطيات العصر، بما كرسته بالتداعي من أوهام عن القوة والنهضة والوحدة والقومية، والإصرار على أن الآخر الداخلي «معارضة» منبوذة لا تستهدف خير بلدانها، ووصمهم بالعملاء والخونة.. كل ذلك قد حال دون مصالحة وطنية ذاتية، وأخرى مع حقائق العصر الذي فك أسر الإنغلاق والانعتاق من الماضي. وكان ثمة إخفاق مروع في قيادة الصراع الرئيس والجوهري والمحوري، فقد تحولت إسرائيل في غياب الوعي العربي العام أو انشغال السلطات العربية إلى صاحبة المبادرة الاستراتيجية في المنطقة، بعد أن تزايدت أعداد النخب العربية التي لم تعد ترى في الصهيونية الخطر الأول بالمواجهة، إن آلية القتل والتدمير والتصفية والاضطهاد والملاحقة والتوسع في المستوطنات لم تحرك ساكناً لدى الحكومات العربية لاستنهاض

---

(٣٢) عن تقييم أداء مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ومعضلات النزاعات البينية والحروب الإقليمية، انظر: «وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي (وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك) خلال الفترة من ١٥ ـ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣م (جزءان)،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** (١٩٩٣).

الهمم السياسية، وإنما استسلمت مثل هذه القيادات لفرضية الإلهاء والإشغال في العراق والحرب ضد الإرهاب والضغط الأمريكي على الأنظمة العربية ذاتها بداعي «بطلان زمنها ـ فقدان الشرعية ـ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ـ الإصلاح بالتغيير».

هذا المناخ الجاثم على الصدور قد سمح لإسرائيل بتغيير الأمر الواقع، وتطوير علاقاتها الإقليمية بدول الجوار العربي مثل تركيا وإثيوبيا، وإقامة تحالفات مصلحية مع بعض الجماعات المصنفة أقليات في المشرق العربي وجنوب السودان، والولوج إلى عواصم عربية مهمة مثل الدوحة ومسقط وتونس وأسمرة ونواكشوط بقصد تدبير وتمويل الانفصال العربي، في تحركٍ موازٍ لتأكيد مفاهيم التفوق العسكري والتقني وتغذية ثقافة القوة التي هي ليست وسيلة لتوفير ضمانة البقاء لإسرائيل فقط، ولكنها أيضاً للدفاع المقترن بالعنف والعدوان وقهر الآخرين من أجل تحقيق مكانة إقليمية ودولية وفق مفهوم الردع الإسرائيلي. «وما آفة الأخبار إلا رواتها»، فإن ما يفعله فعنونو، سجين الذرة الإسرائيلي بين ظهرانينا ما هو إلا بوق دعائي للتذكير وتأكيد قوة الردع النووية لإسرائيل. إن أخطر معالم المرحلة الراهنة في أداء السلطات العربية هو ذلك الانبطاح المزري، وترك الساحة خواء وفضاء لإسرائيل لتعبث بكل ما هو ممكن(٣٣). لقد أتى حين من الدهر كانت الشعوب تتناسى همومها ومشكلاتها مع السلطة بداعي انشغال الأخيرة في إدارة الصراع، أما وقد قررت التخلي عن هذا الدور الاستراتيجي والحيوي، فإنه لم يعد ثمة مبرر أخلاقي لتعطيل المراقبة والمحاسبة.

إن التاريخ لن يغفر لهذه الأنظمة السياسية العربية، كما لن يتسامح معها على نحو خاص لقاء صمتها المدقع والقاتل، بل خشيتها المميتة من حسم معضلة الردع النووي الإسرائيلي وجعلها قضية مركزية ومسألة حياة أو موت في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث لا توجد أسلحة نووية من دون إجراء اختبارات فإنه من المرجح أن إسرائيل قد أجرت

---

(٣٣) زيف فلناي، **أطلس إسرائيل الحديث من عصر التوراة إلى الوقت الحاضر**، ط ١٠ (القدس: مطابع جامعات إسرائيل، ١٩٨٨)، ص ٢٤.

وعن خيارات إسرائيل الصراعية وفق الردع، انظر: Mordchi Vanunu, «Revealed: the Secrets of Israel's Nucleare Arsenal,» *Sunday Times* (5 October 1986), and International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1997-1998* (London: Oxford University Press, 1997).

وللاطلاع على دراسة تستوعب جدلية الصراع وفق المنظور السعودي، انظر: فتحي العفيفي، «سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» **مجلة الدارة** (دارة الملك عبد العزيز (الرياض))، السنة ٢٦، العدد ٤ (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١).

تجاربها في نهاية الستينيات في صحراء النقب، وما يترتب على هذه الاختبارات من أضرار بيئية تعبث بمقدرات الأمة في تربتها وهوائها ومائها.

من خلال دراسة الرؤية الإسرائيلية لاستخدام القدرة النووية وطبيعة ومقومات هذه القدرة، نجد أنه ليس من المستحيل استخدام هذه القدرة ضد العرب، بعد أن تمكنت من صنع قنبلة النيوترون في عقد الثمانينيات وتستطيع استخدامها من دون أن تتعرض قواتها للخطر أو منشآتها للتدمير، مع تدمير القوات المهاجمة بالكامل. وكانت إسرائيل قد نصبت صواريخها النووية المواجهة للسد العالي ومداها ١٠٠٠ كلم في حرب ١٩٧٣م، وذلك لإحداث فيضانات كبرى، لإغراق الملايين، وتلويث مياه النيل. وكان ذلك من وسائل الضغط القوية التي مارسها كيسنجر ضد السادات. ولا ريب في أن الآثار النفسية والمعنوية، حيث لا يوجد قطر عربي بمنأى عن هذا الخطر، من شأنها استهداف الروح المعنوية للعسكريين والسياسيين وتهيئة الأدمغة العربية لعمليات ابتزاز سياسي طويلة المدى لا تنتهي عند حد. «وقد صار محظوراً دخول العرب تحت مظلة حماية نووية أجنبية، وخيار حيازة السلاح فوق التقليدي لا يعادل استراتيجياً قوة الردع النووي، كما إن امتلاك العرب هذه القدرة تحده القيود القانونية والجيوبولوتيكية والمعارضة الأمريكية وهيئة الطاقة الذرية التي تأبى إلا أن تكون إسرائيل بمفردها وحيدة في هذا الميدان»(٣٤). لهذا تبقى المسؤولية التاريخية للسلطة العربية في العقود الأخيرة الثلاثة من القرن الماضي لا حدود لها.

يبدو أن مشكلة إسرائيل مع العرب ليست ردعاً نووياً عسكرياً نفسياً فحسب، وإنما ردع اقتصادي أيضاً. فمنذ أن ظهرت البنية الإسرائيلية على الساحة الشرق أوسطية من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧م، أخذ مضمون الهيمنة على اقتصاديات المنطقة يحمل في طياته، فضلاً عن النفط والسعة السوقية العربية، السيطرة على الموارد المائية. فعلى الرغم من الاتجاهات التوسعية الإسرائيلية على حساب الأراضي العربية نتيجة حرب ١٩٦٧م، واحتلالها مساحات شاسعة من الأراضي، إلا أنه سرعان ما اتضح أن العامل الذي يحد من التنمية الزراعية الاقتصادية لإسرائيل هو المياه وليس الأرض. ومن ثم صار للمياه دور استراتيجي من خلال التركيز على إعادة توزيعها في الشرق الأوسط، لا في

---

(٣٤) يئير عفرون، **معضلة إسرائيل النووية**، ترجمة تيسير الناشف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ٩٤؛ ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، تقديم ومراجعة المادة العلمية جلال عبد الفتاح، الألف كتاب الثاني؛ ٢١٢ ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٧٤؛ زكريا حسين، **الترسانة النووية الإسرائيلية، التهديد والمواجهة**، كراسات استراتيجية؛ ٢٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥)، ص ١٤ ـ ١٦، و David L-Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 19 vols. ([New York]: Macmillan, 1968), p. 290.

المحيط الإسرائيلي فحسب، وإنما عمدت تل أبيب أيضاً إلى تهديد «محاصصة» المياه في نهر النيل من خلال علاقاتها بأثيوبيا، لأجل خلق مناخ عام إقليمي بأن إعادة النظر وفق المعطيات الجديدة إنما هو سلوك دولي وليس بدعة إسرائيلية. وبعد أن حققت إسرائيل معدلات نمو متزايدة، بدأت تطرح مشروعات سياسية ذات أهداف اقتصادية بحتة للإدماج الإقليمي، إذ يبدو أن فائض القوة الأمريكي المفروض عالمياً تكرسه إسرائيل في ساحة الوغى العربية في سلسلة معقدة من الانتهاكات والتجاوزات والخروقات(٣٥).

هذه الضغوطات الأمريكية ـ الإسرائيلية وتهديدها المباشر والدؤوب للمصالح والشعوب في ظل غياب ملحوظ للسلطات العربية إنما يفسح في المجال أمام شبح الإرهاب والقتل العشوائي البغيض ليطل برأسه بين الحين والآخر. ومن ذلك ما شهدته الأراضي المصرية من تفجيرات في منطقة طابا ونويبع على الحدود مع إسرائيل في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤م، الذي أثبت أن فراغ السلطة قائم حتى في عمق المثلث المدجج بالأمن والاستخبارات. ومع إعلان بعض التنظيمات الإسلامية الراديكالية مسؤوليتها عن الحادث، كرد فعل انتقامي على الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، وتعمد سياسة «الأرض المحروقة»، فإن تحليلاً سوسيو ـ استراتيجياً يذهب إلى أن هذه التفجيرات قد استهدفت تحريك «الجمود البارد» في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. وأن مجموعات التطرف الصهيوني ذات الصلة المباشرة بالموساد قد ضجت وسئمت من «حديث الشماتة والإذلال» الذي يمارسه الإعلام العربي على مدى أكثر من ثلاثين عاماً بوحي من الذكرى السنوية لحرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م، والتذكير الدائم بمآثر وإنجازات السلطة العربية، وغض الطرف وصرف الانتباه عن الراهن. وأن جميع الشعوب والدول تدخل في حروب ومعارك وتنتهي بنتائجها، ولا تجد أدنى حاجة إلى ممارسة القهر النفسي طوال الوقت، أو أن تسود ثقافة الهزيمة باطراد في طبيعة العلاقات لبلدين ارتضيا السلام(٣٦). فكانت التفجيرات إذاً، عملاً استخباراتياً إسرائيلياً في ذكرى الحرب لإسكات الآلة الإعلامية العربية عن هذا الحديث الذي يتجاوز معطيات العصر، وإن كانت الداخلية المصرية قد أعلنت مع بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م بأن هذا الحدث الإرهابي قامت به مجموعة من النشطاء الفلسطينيين بالتعاون مع بعض البدو

---

(٣٥) عن دور متميز لإسرائيل في مستقبل الاقتصاد العالمي، انظر: Jerome C. Glenn and Theodore J. Gordon, *1999 State of the Future: Challenges We Face at the Millennium* (Washington, DC: American Council for the United Nations University, 1999), pp. 276-326, and

شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٧٤ ـ ٨٢.

(٣٦) فتحي العفيفي، «عولمة الإرهاب في دار السلام،» **الأهرام**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٤.

المرتزقة كرد فعل انتقامي على مجازر غزة(٣٧). وليس هناك أدنى غضاضة من ضرب قطاع السياحة المصري في الغمار على طريق الحرب الباردة، وإسرائيل تحت ضغط الهاجس الأمني لن تتورع عن شن المزيد من الحروب الجزئية.

٣ ـ انهيار السلطة ومحاولات ملء الفراغ

مشكلة العراق والتدني المأزوم في حراك السلطة العربية حيال المشروع الأمريكي الاستعماري، التخريبي، التدميري، وعرض مشاهد الدم وتكسير العظام وسحل الجثامين في الشوارع، دليل آخر دامغ على أن البلاد العربية تعاني فراغ سلطة حقيقياً تماماً مثلما يجسده المشهد العراقي بتعقيداته والتباساته وتوتراته في أعقاب انهيار النظام، واندفاع الأشاوس الذين توازوا عقوداً طويلة ليمارسوا لعبة القتل والخطف والإنهاك في ساحة الفردوس» التي تحولت إلى ساحة «السعير». من الخطأ الاعتقاد بأن أمريكا قد تورطت في المستنقع العراقي، ولا بد من التيقن بأن المشهد الغوغائي هو المقصود لذاته لأجل الفت في عضد هذه الدول القوية. ليس من اليسير تصديق الوهم والخديعة بما يلوكه الخبراء «الفوضويّون» بألسنتهم أن أمريكا أخطأت في حساباتها، فهذا النمط من التضليل إنما خيوطه الأولى وجذوره تبدأ من العواصم الأمريكية(٣٨)، وسرعان ما تندفع وراءه الميديا العربية دون تمحيص. هذا نسج معقد من الفعل السياسي الاستراتيجي المؤدلج الذي يهدف إلى وضع العرب شعوباً وحكومات تحت حالة من الانتظار للرحيل الذي لا يأتي، فضلاً عن فض حالة الاستنفار ومنع تحولها إلى فعل سياسي/ عسكري جماعي. إن أهم نجاح حققته الميديا الأمريكية هو جعل الشعوب العربية تعتاد مشاهد القتل بدم بارد، وتفجير المنازل على رؤوس ساكنيها. وما حالة الانبطاح السلطوي في البلاد العربية إلا دليل مؤكد على العجز والإخفاق في إدارة الصراع في زاوية مهمة من العمق اللوجيستي العربي في هذا البلد المثخن على ناصية الخليج(٣٩).

كان حديث الإصلاح على الطريقة الأمريكية في مرحلته الجديدة المطورة قد انطلق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م عندما قال الرئيس الأمريكي: «إن السياسة الأمريكية التي امتدت نحو ٦٠ عاماً في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت. وأن

(٣٧) انظر حديث موسع عن هذه التفجيرات لوزير الداخلية المصري في: **الأهرام**، ٢/ ١١/ ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٣٨) انظر في ذلك: Anthony H. Cordesman, *The War after the War: Strategic Lessons of Iraq and Afghanistan*, Significant Issues Series: v. 26, no. 4 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004), p. 76.

(٣٩) عن مشكلة العراق بتفاعلاتها وردود الأفعال الإقليمية والدولية، انظر: فتحي العفيفي، **الخليج العربي، النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣).

واشنطن قد تبنت استراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الأوسط[٤٠].

وكان هذا التصريح مفزعاً لجميع أنواع السلطات في البلاد العربية التي هرعت بدورها الى التعامل مع الأمر وكأنه تهديد بالإقصاء. وكان مخجلاً أن تهرول هذه الحكومات على هذا النحو من الخوف والذعر والإسراع في تقديم أدلة البراءة وتوفيق أوضاعها، بالتأكيد تارة أنها ترفض الإصلاح من الخارج، وتارة أخرى أنها، وفي تناقض صارخ، ماضية في برامج الإصلاح والدمقرطة من دون إبطاء، وأن يكون ذلك استجابة لضغوطات الخارج من دون أن يكون لتحديات الداخل وهموم المواطنين أي دور في ثقافة التغيير الحالية.

لم يكن لحديث الإصلاح/ التغيير من الداخل والخارج أن يعلو صوته إلا لوجود فراغ في السلطة على صعيد أدائها العام. وليست مصادفة على الإطلاق أن تنطلق صيحات التغيير من الداخل مدعومة بالتأييد من الخارج، أو أن تهبط من الخارج لتجد كل هذا الدعم من الشعوب التي هي جوهر الحديث والحدث في آن معاً، بل إن السلطة في البلاد العربية ودرءاً للخطر الداهم شرعت هي الأخرى في صياغة مشروعات للإصلاح لا التغيير، ولم تدرك أن «العطار لن يفلح في إصلاح ما أفسد الدهر». إن أية محاولات تجميلية تحمل صفة الاستغفال للشعوب لن تكون مجدية. فالأوضاع كارثية، والنخب الحاكمة قد بلغت من التضخم والترهل ما يجعلها غير قادرة على الحركة. إن سابقة تغيير أقوى نظام سياسي عربي بقبضته الحديدية في العراق في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣م كان جرس الإنذار الخطير والأكيد بأن التغير قادم، وكان في تخلي الشعب وتقاعسه في الدفاع عن بلاده دلالة أخرى مؤكدة أن التغيير قد صار مطلباً داخلياً وخارجياً في آن معاً. الشعوب تنتظر اليوم أن تلمس على أرض الواقع وبخطى مدروسة وموثوقة تجليات فعلية للإصلاح والتغيير كما فعلت دول مماثلة انتقلت مباشرة نحو الديمقراطية والتنمية دونما ضجيج أو صخب مثل الهند وماليزيا، وأندونيسا. ومع ازدياد الوعي الثقافي المجتمعي المقترن بالطفرة المعلوماتية، يفتقد حديث الإصلاح السلطوي العربي مشروعيته وفاعليته، لأنه قفزة كلامية خطابية، وفصل آخر من فصول بروباغندا التضليل الإعلامي والسياسي يتجاوز الواقع.

ثمة استعصاء حقيقي يعترض الإصلاح/ التغيير المزعوم. فما زال الخطاب السياسي الرسمي العربي يتذرع بأولوية الإصلاحات الاقتصادية على السياسة، ومن ثم تبقى الديمقراطية مشروعاً مؤجلاً وغير مطروح في المنظور القريب، وبالتالي لا تقبل السلطة

---

(٤٠) أحمد سليم البرصان، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

في البلاد العربية فرضية المماحكة فضلاً عن التداول السلمي. إن عدم الاستقرار الداخلي وأزمة الشرعية السياسية دفعا السلطة إلى تبني نهج المعالجة الأمنية، فانتقلت من احتواء اقتصادي ـ اجتماعي إلى احتواء أمني لمختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما يفسر الإصرار على بقاء حالة الطوارئ في عدد من البلدان العربية، فيما يسود في بعضها الآخر ما هو أسوأ لجهة الخطف والحبس التعسفي من دون محاكمة وربما التجهيل والتغييب. كما إن النخب الحاكمة لم تقبل بعد فكرة إمكانية أن تكون خارج السلطة، ومن ثم لا يمكن أن توجد الديمقراطية، والتسلط في مربط واحد. وما لم تحسم السلطة أمرها حيال هذا الاستعصاء ينبغي أن تكف عن حديث الإصلاح/التغيير لأنه سيكون بلا ريب حديث الخرافة(٤١).

لا شك في أن الإذعان الاجتماعي في البلاد العربية يمر بمراحله الأخيرة، وعلى السلطة أن تدرك أن استمرار الانسداد السياسي وتوسع دائرة الفقر والتهميش والإقصاء وقهر الحريات بوصفها معضلات متراكمة، من شأنها أن تؤدي إلى إنهيار الدولة على نمط المشهد الصومالي والعراقي، أو تخبطها في أزمات حادة على النمط السوداني والجزائري. ينبغي على دعاة الإصلاح ومريديه أن يواجهوا بحزم استشراء ظاهرة الفساد السياسي والإداري، ولا بد للسلطة من تطهير نفسها. إن المحسوبية والحظوة من شأنهما التعبير عن العلاقة المشبوهة بين السلطة والمال، وغياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة هو الإفساد الذي من شأنه خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف. وللسلطة التي تروم الإصلاح وترفض التغيير أن تنظر إلى تراكم خبرات التعثر والفشل المطروحة في ثنايا هذه الدراسة على صعيد أدائها الداخلي والخارجي، لتتأكد بأنها بحاجة إلى رؤية استراتيجية يجري تنفيذها بشكل تراكمي ووفق مخطط زمني مدروس. ولا يمكن القبول بعلو صوت الإصلاح عند الأزمات والتحديات التي ما إن تهدأ حتى تخلد السلطة إلى الراحة من جديد(٤٢).

إن مكمن الخطورة في مشروعات الإصلاح أنها لا تروم الإصلاح، فالمشروع الأمريكي المطروح في ثنايا جدلية الإدماج الإقليمي الموسومة بـ «الشرق الأوسط

---

(٤١) عن حديث الديمقراطية والخرافة في العالم العربي، انظر: أحمد ثابت، «تآكل شرعية الدولة العربية، الحالة المصرية،» **أبعاد**، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، ص ٢٦٦؛ حسنين توفيق إبراهيم، «التطور الديمقراطي في مصر، الإصلاح الدستوري والقانوني،» **شؤون الأوسط**، العدد ٦٠ (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٧١، و Saad Eddin Ibrahim, «Crises, Elites and Democratization in Arab World.» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), p. 295.

(٤٢) انظر: برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، سلسلة دراسات وأبحاث (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، و Heather Deegan, *The Middle East and Problems of Democracy* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1994), p. 36.

الجديد» إنما صيغ بما يتسق مع مصالح الأمن القومي الإمبراطوري الأمريكي. ففي الوقت الذي تجتاح فيه العراق تحت زعم سحق الأنظمة الشمولية القمعية، تجري انفتاحاً وترتيبات استراتيجية مع أنظمة ديكتاتورية في المحيط العربي والإقليمي. والاتحاد الأوروبي يطرح مشروعه ومساهماته في الشرق الأوسط، لأنه لا يريد أن يسلم بـ «الحقبة أمريكية»، وإنما من قبيل مماحكة النفوذ الأمريكي بغية انتزاع مكاسب دولية فحسب، فيما الأنظمة العربية لا تريد أن تقف مكتوفة الأيدي في عمق هذا الاستهداف من الداخل والخارج. وذلك كله يتم في سياق عملية تاريخية جديدة ونوعية، هي عملية العولمة التي تعني على مستوى الأفكار والتحديث والتقنيات تحول ما هو خارجي إلى داخلي. إن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي هو هندسات إقليمية جديدة للتمدد والاستيعاب الاستراتيجي، مستند إلى تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٣م كالمخمور الذي يستند إلى عمود الإنارة لا ليستنير، وإنما ليحميه من السقوط.

إن الأنظمة السياسية العربية لا تتورع عن استخدام كامل حقوقها، عندما تركن النخب البيروقراطية التي ترعرعت في بلاط السلطة واستمرأت نعيمها إلى مقولة تعظيم مبدأ السيادة الوطنية في مواجهة الهجمة الإصلاحية/ التغييرية. وذلك لا يعني فعلياً سوى «المزيد من الإذلال للشعب، والمزيد من الذلة أمام الأجنبي». وهدر الوقت في العناد السلطوي إنما يضيع فرصاً عليها للإفلات، وعلى شعوبها في اللحاق بركب التطور المذهل. إن العديد من الدول «العالمثالثية» اخترقت المستقبل شعوباً وحكومات، فيما المناكفة والمماطلة والتسويف والبطء الشديد لا تزال هي الثقافة السياسية السائدة عربياً في عالم لا ينتظر أحداً.

إن السيادة تستمد شرعيتها من الديمقراطية التي تعطي الشعوب حق السيطرة على قرارتها ومصيرها، والحكومات العربية بدأت تدرك أن الولايات المتحدة لا تريد الدمقرطة في المنطقة بالمعنى التاريخي، كما رسخته ثقافة الأنوار والحقوق الأساسية للمواطن الإنسان، بقدر ما تريد تحقيق الحد السياسي الأدنى اللازم من اللبرلة الجديدة، أي من الأيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وهذا ما يفسر شروع الحكومات على الفور في إصلاحات اقتصادية شبه جذرية من دون دراسة العواقب والخصوصيات المجتمعية(٤٣). إن ما حدث نوع من المقايضة، أو تحقيق الشق المهم أمريكياً، بل الملح في مشروعها لقاء أن تكف الأخيرة عن الصراخ بالإصلاح السياسي الشامل. إن الحكومات العربية لا تزال تمتلك قدراً من الدهاء والشجاعة يمكنها من

---

(٤٣) فتحي العفيفي، «الاستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٩ (آذار/ مارس ٢٠٠٣)، ص ٢٠ ـ ٣٦.

الهمس في الأذن الأمريكية أن إصلاحكم الفج والصارخ سيضعكم مباشرة أمام مجموعة من أصحاب «اللحى الجدد» من أشباه بن لادن. وإلى هذا الحد يمكن أن تفيد «الإسلاموفوبيا» أيضاً لجهة توطيد دعائم الأنظمة التسلطية. وفي حرب الأيديولوجيا لا شيء يضيع في الأعماق.

ولكن لابد أن تنقشع العتمة في نهاية المطاف. ولا بد من حل. إن كنه الإقليمية الجديدة في أيديولوجيا العولمة الليبرالية يقوم على تحويل المنطقة من القومية إلى الشرق أوسطية، باعتبار أن القومية العربية أيديولوجيا توتاليتارية تقوم على التخطيط المركزي الشامل. ولا بد من أن يتقد وعينا لندرك أن الإصلاح لا يعني الانقلابات.

لقد ولى زمن الثورات والموجات الجماهيرية الكبرى، ولا بد من تسوية تاريخية ما بين النظم العربية وشعوبها لرفع التسلط وملء الفراغ، وهي تسوية توافقية «لا يموت فيها الذيب ولا تفنى الغنم». وهذه التسوية ستكون قوية بكتلة تاريخية جديدة تجمع ما بين التيارات القومية واليسارية والإسلامية حول مشروع نهضوي حضاري عربي تقوم عناصره على عوامل متضافرة هي: الوحدة بكل أشكالها التكاملية بدءاً من الخطوة البسيطة في المنطقة الحرة، والديمقراطية الحقيقية، والتنمية المستقلة الموجهة إلى الداخل في إطار ضغوط العولمة، والعدالة الاجتماعية التي تطوّح بها اللبرلة الجديدة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري[٤٤].

---

(٤٤) انظر تعقيب محمد جمال باروت على ورقة عبد الإله بلقزيز، «ورقة العمل: الإصلاح السياسي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ١٢٠، وعمار علي حسن، «مسارات السجال الفكري العربي حول الإصلاح،» **شؤون عربية**، العدد ١١٨ (صيف ٢٠٠٤)، ص ٨٠ ـ ٨٩.

الفصل الثالث

القـوى السياسيـة عبـر الوطنيـة: قـراءة في تأثيـر الفاعليـن غيـر الحكوميـيـن في السياسـات العالميـة

سعيد الصديقي[*]

تمهيـد

يعرِّف برتراند بادي (Bertrand Badie) العلاقات عبر ـ الوطنية، بأنها العلاقات التي تتشكل على الصعيد العالمي خارج الإطار الدولتي الوطني، والتي تتحقق عبر الانفلات ـ على الأقل جزئياً ـ من رقابة أو الفعل الوسيط للدولة. تجعل هذه العلاقات، بقصد أو بغير قصد، سيادة الدول ونزوعها إلى ادعاء حق حصري في العمل على المسرح الدولي، موضع تساؤل[1].

إن النقطة المشتركة التي تجمع بين القوى عبر ـ الوطنية ـ بحسب هذا التيار ـ على الرغم من اختلافها الكبير بالطبع، هي عملها خارج المنطق الدولتي أو ضده. بمعنى وجود عالمين متناقضين جوهرياً: **عالم الدول**، مقنن وطقوسي، مكون من عدد محدود من الفاعلين، واضح ويمكن توقعه تقريباً؛ و**عالم متعدد المراكز**، مكون تقريباً من عدد غير محدود من فاعلين يملكون قدرة الفعل الدولي، ومستقلين تقريباً عن الدول التي من المفروض أن يكونوا تابعين لها.

تصاحب ثنائية العالم هذه، ثنائية الديناميات: فعالم الدول يعمل داخل النسق

(*) أستاذ في كلية الحقوق ـ جامعة محمد بن عبد الله، فاس ـ المغرب.

(١) Bertrand Badie et Marie-Claude Smouts, *Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale*, collection «amphithéa?tre», 3e éd. rev. et mise à jour (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques: Dalloz, 1999), p. 70.

الدولتي من أجل تقوية وجدوده وتبريره. والعالم متعدد المراكز، يهدف إلى توسيع استقلاليته عن الدول[٢]. إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو ما إذا كان هذان العالمان متناقضين ومتصارعين بالفعل، أم أن هناك عوامل تجعلهما أقرب إلى التعايش منه إلى التنازع؟

يرى أيمرك شوبراد (Aymeric Chauprade) أن العالم عبر ـ الوطني لن تتحقق مصداقيته النظرية إلا بقدر وضوحه بالمقارنة مع واقع الدول، بحيث لا يمكن أن نقابل عالماً عَبْرَوطني ضد عالم دولتي ونقول إنَّ أحدهما سيزيح الآخر، بل ببساطة، إن الفعل العبروطني يتعايش في الجوهر مع الفعل الدولتي والعكس صحيح[٣].

ولفهم هذا التصور بشكل جيد، يجب أن نستحضر مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يتسم به النظام الدولي الراهن الذي يعتبر أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى[٤]، ذلك أن العالم يشهد، منذ مدة ليست بالقصيرة، نمواً متزايداً في كثافة الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفي ما بين الحكومات، وفي ما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفي ما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل، وهذا نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال والتطور التكنولوجي ونمو تبادل السلع والأفكار[٥].

إن تكاثر الفاعلين الجدد من غير الدول (Non-state Actors) جعل بعض الباحثين يخلصون مؤخراً إلى أن الدولة في طريقها إلى الإضمحلال والانحطاط، وأن هؤلاء الفاعلين الجدد يحتلون شيئاً فشيئاً وضعاً متميزاً، وأن تأثيرهم ينمو بشكل متصاعد، وهذا ما تعكسه النظريات الجديدة في العلاقات الدولية، مثل نظرية «الاعتماد المتبادل المعقد» لكل من (جوزيف ناي) و(روبرت كوهين) اللذين ابتكرا هذا التعبير لوصف التطور الجديد في النظام العالمي. وفي الاتجاه نفسه يسجّل كل من كجلي (Kegley) ووتكوف (Wittkopf) أنه «كما أن العالم يزداد صغراً، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول، وبين الدول وباقي الفاعلين السياسيين العبروطنيين يزداد أيضاً من جهة أخرى»[٦].

---

(٢) ج. روزنو. (J. Rosenau) مذكور في: المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣) Aymeric Chauprade, «Quelle fin des souverainetés,» *Revue politique et parlementaire*, no. 1012 (mai-juin 2001), p. 34.

(٤) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: دار برنيشينال للنشر، ١٩٨٤)، ص ١٦٢ ـ ١٦٥.

(٥) نادية مصطفى، «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد،» **السياسة الدولية**، العدد ٨٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٣.

(٦) Charles W. Kegley, Jr. and Eugene R. Wittkopf. *World Politics: Trend and Transformation*, 6th ed. (New York: St. Martin's Press, 1997), p. 2.

وعلى الرغم من إقرار عبر ـ الوطنيين بأن التحولات التكنولوجية غيّرت القواعد الاقتصادية للدول، وزعزعت مشروعيتها، ومنحت الأسواق سلطةً عليا بالمقارنة مع سلطة الحكومات، وأن التحولات التي طرأت على البنى السياسة الدولية المالية والإنتاج والتعليم تعمل على تعرية السيادة شيئاً فشيئاً في جميع الميادين، إلاّ أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة، وأنها لن تتلاشى نهائياً، حتى وإن حققت كل شيء(٧)، لكن هذه التحولات تدعونا ـ حسب عبر ـ الوطنيين ـ إلى تشكيل تصور جديد يأخذ بعين الاعتبار النمو المتزايد في العلاقات والتفاعلات عبر ـ الوطنية، بحيث لم تعد الدولة الوطنية هي الفاعل الدولي الوحيد على المسرح الدولي، بل صارت فاعلاً من بين فاعلين آخرين(٨).

يمكن مقاربة التفاعلات عبر ـ الوطنية من خلال دراسة أبرز الفاعلين من غير الدول (Non-state Actors) على هذا المستوى (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والإعلام العالمي) الذين أصبحوا يساهمون بشكل مؤثر في تشكيل النسق العالمي لما يملكونه من وسائل وآليات مؤثرة، حتى أصبحوا بلا جدال فاعلين أساسيين على المسرح العالمي إلى جانب الدول الوطنية.

أولاً: المنظمات غير الحكومية

تأخذ المنظمات غير الحكومية، الطابع غير الحكومي، لكونها لا تتكون من الدول كالمنظمات الدولية، بل يؤسسها الأفراد، وقد عرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بطريقة سلبية لا تتناول طبيعتها وأبعاد وظيفتها، فوصفها بأنها «المنظمات التي لا تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات»(٩). تبعاً للتصنيفات التقليدية، ينقسم الفاعلون من غير الدول (Non-state Actors) إلى فئتين: المنظمات الدولية الحكومية، أو البيحكومية (IGOs)، والمنظمات غير الحكومية عبر ـ الوطنية، أو العالمية (NGOs). تتضمن المجموعة الأولى، المنظمات الدولية التي تؤسسها الدول الوطنية، أما المجموعة الثانية، فلا تنشئها الدول الوطنية، بل تنشأ من قبل مجموعات معينة من الأفراد المتطوعين، أو من قبل قوى اجتماعية معينة ليست تابعة رسمياً لأية دولة وطنية، وإنما هي منظمات عبر ـ الوطنية. وهذا الصنف هو الذي يهمنا في هذه الدراسة، على اعتبار أن الصنف الأول موجَّه من قبل الحكومات، وليس في نهاية المطاف إلا ذرعاً من ذُرع

---

(٧) Bertrand Badie, *La Fin des territoires: Essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect* (Paris: Fayard, 1995), p. 182.

(٨) Bertrand Badie, «L'Etat-nation: Un acteur parmi les autres,» *Label france*, no. 38 (janvier 2000), <http://www.France.diplomacie.fr/Label_France/France/DOSSIER/2000/05etat.html>.

(٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم ٢٨٨ (١٠) بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٠.

الدول الوطنية. وتتدخل المنظمات غير الحكومية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية، وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقارها. وإلى جانب المنظمات غير الحكومية التقليدية، ظهرت حديثاً منظمات غير حكومية، ذات نزعة إنسانية وبيئية، هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول (منظمة العفو الدولية، منظمة أطباء بلا حدود، السلام الأخضر. . .) اعتماداً على مساندة الرأي العام العالمي.

وقد شهد عدد من هذه المنظمات تطوراً كبيراً منذ ظهور الجيل الأول منها، فمع فجر القرن العشرين تم إحصاء ١٨٠ منظمة غير حكومية، وفي عام ١٩٦٠ وصل عددها إلى ١٢٥٥ منظمة غير حكومية، وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين بلغت ٦٠٠٠ منظمة، وتضاعف عددها أربع مرات عام ١٩٩٩ ليصل عددها إلى ٢٦٠٠٠[(١٠)].

نظراً إلى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق وظائف اجتماعية بالغة الأهمية، دعت اللجنة التحضيرية «لمؤتمر سان فرانسيسكو» إلى أن يقيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة علاقات رسمية مع هذه المنظمات، وذلك ضماناً للتنسيق معها والاستفادة من خبرتها وآرائها. وقد نظمت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المجلس وهذه المنظمات، إذ تنص، هذه المادة، على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصاتها.

وقد اعترف برنامج قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بدعامة وأهمية أنشطة المنظمات غير الحكومية، ليس فقط عبر تعيين ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية كمستشارين في الوفود الرسمية، بل أيضاً بتنظيم «مؤتمر عالمي» للمجموعات البيئية غير الحكومية مواز للمؤتمر الرسمي. وقد برزت خلال العقدين الأخيرين جماعات ضغط جديدة ذات بعد عبروطني ونزعة بيئية، تعرف بمنظمات «السلام الأخضر» (Green Peace) حيث أخذت في بعض البلدان، وبخاصة الدول الغربية، شكلاً منظماً، من أجل مقاومة القرارات المهددة للسلام والبيئة، والضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات ناجعة لحماية البيئة عن طريق تحريم التجارب النووية. وتعد هذه المنظمات المدافعة عن البيئة ضمن المنظمات المرشحة لتصبح فاعلاً حقيقياً على نطاق فوق ـ وطني في المستقبل

---

(١٠) Philippe Moreau Defarges, *L'Ordre mondiale* (Paris: Armand Colin; Dalloz, 2000), p. 156.

أما المنظمات الحكومية فكان عددها مع بداية القرن العشرين ٤٠ منظمة، وفي عام ١٩٦٠ بلغ عددها ١٥٤، ووصل عددها مع بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى ٣٠٠ منظمة حكومية.

القريب، نظراً إلى ما تمثله قضية حماية البيئة من بعد مصيري للإنسانية جمعاء.

وتملك بعض هذه المنظمات ميزانية أكبر مما تتوافر لدى المنظمات الحكومية، فمنظمة العفو الدولي مثلاً تتصرف في ميزانية ومصادر مالية أكثر أهمية مما يملكه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (وهي منظمة حكومية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة)[١١]، كما إن هذه المنظمات غير الحكومية تقدم حالياً الدعم للتنمية أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة[١٢]. ففي عام ١٩٩٢ رصدت المنظمات غير الحكومية لمساعدة الدول النامية مبلغ مليارين و٨٠٠ مليون دولار، وهو رقم يفوق ما حوّله نظام الأمم المتحدة إلى هذه الدول[١٣].

تؤثر المنظمات غير الحكومية العالمية في العلاقات السياسية الداخلية بين الدول بتجاهل الحكومات الوطنية والانخراط مباشرة في السياسات العالمية من دون وساطة الدول الوطنية. ويمكن لها أيضاً جمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل الوعي الوطني والدولي وتنميته، وبالتالي تجنيد فعال للأفراد ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي، ويؤدي هذا كله إلى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل **الوحيد** للذين تحكمهم، وهذا يضعف **جزئياً** ادعاءها المشروعية[١٤]. وتملك المنظمات غير الحكومية ثلاثة مصادر أساسية تسمح لها بالتواصل الجيد مع العالم الخارجي والتأثير في اتجاهات الرأي العام العالمي والتي تفتقدها الحكومات، وتتمثل هذه المصادر في المصداقية والخبرة والشبكات الملائمة. ذلك أن الشعب سرعان ما يشكك في الحوافز التي تقف وراء القرارات الدبلوماسية لدولة ما، بينما تملك المنظمات غير الحكومية (كمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس واتش و(Oxfam) وغيرها) سمعة ثابتة حول استقلاليتها ومصداقية كبيرة، وهذا ما تفتقده الحكومات غالباً. وهذا ما تعكسه نتائج الاستطلاع الذي أجرته إحدى المؤسسات الكندية[١٥]، حيث قامت

---

(١١) وهذا ما صرّح به مدير مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سابقاً إبراهميا فال (Ibrahmia Fall) عام ١٩٩٣: «We have less money and fewer resources than Amnesty International, and we are the arm of U.N. Center of human rights».

نقلاً عن: Jessica Matthews, «Power Shift: The Rise of Global Civil Society,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 1 (January-February 1997).

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٣) A. Donni, «The Bureaucracy and the Free Spirit. Stagnation and Innovation in the Relationship between UN and NGOs,» *Third World Quarterly* (Summer 1995).

(١٤) C. Newman, «The Nation-state or Global Civil Society,» (9 September 1998), <http://www.suite101.com/article.cfm 374/10501>.

(١٥) من المؤسسات الكندية: Canadian Polling Company Environics International.

باستطلاع عدد من الأفراد ينتمون إلى ٢٠ دولة مختلفة من الدول الصناعية المتقدمة، بحيث شمل الاستجواب ١٠٠ شخص من كل دولة من هذه الدول العشرين، وخلصت هذه الدراسة إلى أن ٦٥في المئة من المستجوبين يثقون في أن المنظات غير الحكومية تعمل من أجل المصالح النافعة للمجتمع، في حين أن ٤٥ في المئة فقط يثقون في أن الحكومات الوطنية تعمل الشيء نفسه[١٦].

غير أن هذا الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية لا يعني بالضرورة تراجع أهمية مركز الدولة على المسرح الدولي. في بعض الحالات، ولاسيما، عندما تكون الدولة ضعيفة، قد يحدث أن تمارس المنظمات غير الحكومية تأثيراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، غير أنه كقاعدة عامة، تشتغل المنظمات غير الحكومية في ميادين قطاعية محددة، فهي على عكس الأحزاب في الإطار الوطني، ليس لها طموح الاستلاء على السلطة ولا ترغب في المشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر، فمجال نشاطها السياسي محدود جداً، ولا توجد أية منظمة غير حكومية تسعى إلى احتلال أو توظيف المجال السياسي كله[١٧].

يضاف إلى ذلك، أن المنظمات غير الحكومية تابعة للنظام القانوني للدول ولقوانينها الخاصة بالتعاون الدولي، وهي في حاجة دائمة إلى مساعدة الدولة ودعمها، ولا تستطيع أن تتطور من دون ذلك. ولعل أهم مثال هو المؤتمرات الدولية الكبرى التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة خلال العقود الأخيرة (ريو دي جانيرو، بكين، القاهرة، ديربان، جوهانسبرغ. . .)، فما كان للمنظمات غير الحكومية ليكون لها صوت في هذه المؤتمرات لولا الدعم المؤسساتي والسياسي والمالي من الحكومات ولاسيما حكومات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. هذا النوع من المنظمات لا يمكن أن يتخلص من سيادة الدولة ونفوذها، ولا يستطيع أن يتحرر من مظاهر السلطة والهيمنة التي تطبع السياسة الدولية. كما إن تأثير المنظمات غير الحكومية يرتبط بالبنية السياسية والاجتماعية التي تمارس فيها نشاطها، وعليه فمن الطبيعي أن يكون التأثير السياسي لحركات «السلام الأخضر» مثلاً أقوى داخل الاتحاد الأوروبي منها في أفريقيا أو آسيا.

وقد ذهبت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية مذاهب شتى في شأن مركز المنظمات غير الحكومية، فإذا كانت النظريات الواقعية التي تعتبر أن الدول الوطنية هي الفاعل الدولي الأول والمهيمن، تؤكد أن دور الفاعلين من غير الدول هامشي، ولا يستطيع تغيير سلوك الدول؛ أما الليبراليون الجدد، على الرغم من اعترافهم بالموقع

---

(١٦) Mark Leonard, «Diplomacy By other Means.» *Foreign Policy* (September-October 2000).

(١٧) P. De Senarclens, *La Mondialisation: Théorie, enjeux et Débats* (Paris: Armand Colin, 2001).

المهيمن للدولة، إلاّ أنهم يرون أن المؤسسات الدولية وغيرها من الفاعلين غير الحكوميين يشكلون طرفاً أساسياً في النظام العالمي الجديد، وفاعلاً مؤثراً في السياسات الدولية.

لن نجانب الصواب إذا قلنا إن المنظمات غير الحكومية على الرغم مما بلغته من قوة وتنوع فإنها لا تشكل سوى أداة للضغط، ولا تملك القدرة على منافسة الدولة نداً للند، غير أن أهميتها المتنامية تفرض على دارسي العلاقات الدولية مراجعة تصوراتهم النظرية، وتطوير نظريات أكثر تفسيرية للواقع العالمي الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الجديدة في النظام العالمي التي تمّ تجاهلها كثيراً في الماضي.

ثانياً: الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات[18] عكس المنظمات غير الحكومية، هدفها الربح، تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول، وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية، لكنَّ مركز قراراتها موحد. من هنا يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بحسب (ماري مارتان) عبر خمس خصائص تتميز بها[19]:

١ ـ إنها شركات خاصة: بمعنى أنها لا تكتسي صبغة حكومية.

٢ ـ تهدف إلى تحقيق الربح: لأنها ترتبط أساساً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

٣ ـ بواسطة مجموعة من الفروع: لكل واحد شخصيته القانونية المتميزة.

٤ ـ موجودة في عدد من الدول: ما يكسبها الصفة العالمية.

٥ ـ مع احتفاظها بمركز أو مقر رئيسي لإصدار القرارات ووضع الاستراتيجيات، ومراقبة مختلف الفروع التي تتوافر لدى الشركة بالخارج.

مع بداية هذا القرن، كانت توجد ٤٠,٠٠٠ شركة في العالم التي تتجاوز أنشطتها الحدود الوطنية، تشتغل في الأسواق الخارجية عبر فروعها المنتشرة في مختلف بقاع العالم التي يتجاوز عددها ٢٥٠,٠٠٠ فرعاً[20].

---

(١٨) تتعدد الأوصاف والاصطلاحات التي يطلقها المتخصصون على هذه الشركات، فهناك من يسميها الشركات العالمية أو الدولية، ومنهم من يسميها الشركات عبر الوطنية أو عبر القومية، وهناك من يطلق عليها اسم الشركات فوق القومية. ويعود تاريخ استخدام تعبير «الشركات متعددة الجنسيات» إلى عام ١٩٦٣ حيث نشرت مجلة **بيزنيس ويكلي** الأمريكية *(Business Weekly)* ملحقاً خاصاً بعنوان «الشركات متعددة الجنسيات». انظر: بول سويزي، «الشركات والبنوك متعددة الجنسيات،» ترجمة سعود عياش، **دراسات عربية**، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٧٨)، ص ١٣٣.

(١٩) P. M. Martin, «Le Nouvel ordre économique international,» *R.F.D.I.P.* (1976), p. 54.

(٢٠) حسب إحصائيات عام ١٩٩٦، نقلاً عن: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 1995* (Geneva: UNCTAD, 1996).

إذا كان الهدف الأول للشركات متعددة الجنسيات هو الرفع من أرباحها إلى المستويات القصوى، فإنها صارت اليوم تؤدي أيضاً أدواراً سياسية خطرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة وحتى القوية أحياناً، عبر آليات الضغط التي تملكها، والمثال الأكثر رمزية، ما قامت به الشركة الأمريكية (.I.T.T) التي أدت دوراً مهماً في الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس المنتخب سلفادور ألييندي (Salvador Allende)[٢١]. ويمكن أن نذكر أيضاً الحالات التي تتاجر فيها هذه الشركات سراً مع دول تحت الحصار أو بلدان ليست لها علاقات طيبة مع حكوماتها.

ولقد برز خلال السنوات الأخيرة جيل جديد من هذه الشركات الكبرى كقوة اقتصادية موازية للدول بل ويفوق حجم تعاملاتها قدرات الدول المتوسطة، وهذا ما تعكسه الحقائق الآتية:

ـ ضمن أقوى مئة وحدة اقتصادية في العالم، توجد ٥١ شركة و٤٩ دولة، بمعنى رجحان ميزان القوة عددياً لصالح الشركات متعددة الجنسيات على حساب الدول. أما من الناحية الكمية (الوزن الاقتصادي) فحدث ولا حرج، فمثلاً مجموع مبيعات شركة «جنرال موتورز» (General Motors) أكبر من الناتج الوطني الخام لبلد مثل المملكة العربية السعودية أو تركيا أو بولونيا، ولا يمكن بأي حال مقارنته بالدول الأفريقية[٢٢].

ـ شركة (Wal-Mart) هي الشركة رقم ١٢ في ترتيب الشركات المئة الأقوى في العالم، يفوق حجم معاملاتها ١٦١ دولة منها إسرائيل وبولونيا واليونان[٢٣]، وميتسوبيشي (Mitsubishi) اليابانية يفوق حجم معاملاتها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وهي إندونيسيا، وشركة فورد (Ford) الأمريكية يتجاوز حجم معاملاتها دولة جنوب أفريقيا، أما شركة تويوتا (Toyota) اليابانية فيفوق حجم معاملاتها دولة النرويج.

ـ مجموع مبيعات الـ ٢٠٠ شركة الأقوى في العالم، يفوق بكثير ربع النشاط الاقتصادي العالمي. وقد تطور نصيب هذه الشركات المئتين في النشاط الاقتصادي العالمي بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين، ففي عام ١٩٨٢ كان مجموع مبيعات هذه

---

(٢١) حماية مصالحها قامت الشركة الأمريكية (International Telephone and Telegraph) المعروفة اختصاراً (.I.T.T)، بدعم زعيم الحزب الاشتراكي التشيلي سلفادور أليندي في البداية، وبعد وصول هذا الأخير إلى الحكم، قام بسن سياسة التأميم التي أحدثت خسائر كبيرة في أصول شركة (.I.T.T)، ما حدا هذه الأخيرة إلى العمل على إسقاط حكومة أليندي وقيام حكومة عسكرية مستبدة.

(٢٢) P. Boniface, *Relations internationales* (Paris: DUNOD, 1995), pp. 17-18.

(٢٣) عدد الدول في العالم غير مستقر. يوجد الآن على الأقل ١٩١ دولة. ٣٠ منها يفوق إنتاجها الداخلي الخام إنتاج شركة (Wal-Mart)، بينما ١٦١ دولة يقل إنتاجها الداخلي الخام عن إنتاج هذه الشركة.

الشركات المئتين يعادل ما نسبته ٢٤,٢ في المئة من الناتج الداخلي الخام العالمي، وفي بداية القرن الواحد والعشرين وصلت هذه النسبة إلى ٢٨,٣ في المئة من الناتج الداخلي الخام العالمي(٢٤).

ـ مجموع مبيعات الـ ٢٠٠ شركة الأقوى في العالم، أكبر من مجموع اقتصاديات كل دول العالم باستثناء تسع دول، فهو يتجاوز اقتصاديات ١٨٢ دولة؛ وصل عدد دول العالم حسب إحصائيات بداية القرن إلى ١٩١ دولة، إذا أسقطنا من الحساب الانتاج الداخلي الخام لاقتصاد التسع الأقوى في العالم (وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والبرازيل وكندا والصين الشعبية) سيكون مجموع الانتاج الداخلي الخام للدول ١٨٢ الباقية هو ٦,٩ ترليونات دولار أمريكي، بينما يصل مجموع مبيعات الـ ٢٠٠ شركة الأقوى في العالم إلى ٧,١ ترليونات دولار(٢٥). وما يدل على ذلك أن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة أفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول(٢٦)، يضاف إلى هذا أن كل واحدة من الشركات المئة العالمية الرئيسة في العالم تبيع أكثر مما تصدره كل واحدة من الدول المئة والثمانين الأكثر فقراً في العالم.

ـ تملك الـ ٢٠٠ شركة الأقوى في العالم ضعف النفوذ الاقتصادي لأربعة أخماس الإنسانية الأكثر فقراً، بحيث تبقى الثروة الاقتصادية العالمية مركزة بين أغنياء العالم. حسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن ٨٥ في المئة من الإنتاج الداخلي الخام العالمي يتحكم فيه خمس الإنسانية الأكثر غنىً، فقط ١٥ في المئة هو الذي يتصرف فيه أربعة أخماس الإنسانية الأكثر فقراً، ومن ثَمَّ فإن نصيب ٤,٥ مليارات نسمة من سكان العالم الفقراء يكاد لا يتجاوز أعتاب ٣,٩ ترليونات دولار، بينما يصل الدخل الإجمالي للـ ٢٠٠ شركة الأقوى في العالم إلى ٧,١ ترليونات دولار(٢٧).

وتتحرك هذه الشركات على الصعيد العالمي وكأن العالم لم تعد له حدود سياسية أو جغرافية، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط الاقتصادي والمالي والصناعي، فتجد مثلاً شركة كبرى كالأخطبوط الممتد في جميع جهات العالم ليس لها

---

(٢٤) Sarah Anderson and John Cavanagh, «Top 200: The Rise of Global Corporate Power,» *Corporate Watch* (2000), <http://www.globalpolicy.org/socecon/tncs/top200.htm>.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٥.

(٢٧) Anderson and Cavanagh, Ibid.

مقر واحد[٢٨]. يتصور روبرت ريتش (R. Reich) ـ كاتب الدولة الأمريكي في العمل سابقا ـ أن تشتيت العمليات عبر عدد متصاعد من المضاربات المشتركة، والأهمية المتنامية لأسواق رأس المال في التمويل، والخاصية المتعددة الجنسية في الإنتاج وهلمّ جراً، تجعل الشركات جزءاً من «نسيج عالمي» يتحدى على نحو متصاعد تصنيف الأصل الوطني، ولا يقيم وزناً لأهمية حجم الشركة ولا لبلدها الأصلي[٢٩]. يعد جاك ميزونروج (J. Maisonrouge) ـ الرئيس السابق لـ (IBM World Trade) ـ أحد المناصرين الأوائل للفكرة التي تعتبر أن المستقبل يتوقف على الشركات العالمية، التي تعمل وكأن العالم ليست له حدود حقيقة أكثر من المنظمات المرتبطة ببلد معين. وقد لخصت المجلة الأمريكية النافذة *(Business Week)* هذه النظرة في عددها ليوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ بهذه الجملة المثيرة «الشركة بدون دولة» (The Stateless Corporation)[٣٠].

لقد طوّرت هذه الشركات منتجاتها، بحيث أن أدنى تغييرات عليها تجعلها تباع في أي بلد من العالم، وتخطط إنتاجها وتوزعه لتتكيف مع سوق عالمي. فعلى سبيل المثال تكيف شركات ماكدونالد (MacDonald's) وجباتها لتتلاءم مع الحساسيات المحلية والممارسات الدينية، حيث نجد (Big Macs) تقدم خدماتها في إسرائيل من دون جبن، ونجد في الهند (Maharaja Macs) التي تعتمد على لحم الخروف و(McNuggets) النباتية، وفي تركيا يمكن شرب اليوغورت، وفي إيطاليا يمكن الحصول على القهوة السريعة (Espersso Coffee) و(Pasta) الباردة، ونجد في اليابان (Teriyaki Burgers)، وفي النرويج تُهيّأ وجبات سريعة بحوت سليمان، ونجد الفرانكوفورتية والجعة في ألمانيا، وأما في الأوروغواي فيهيأ الهمبرغر بالبيض[٣١].

غير أن هذه الرؤية التي تفرط في تقدير قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات تكتنفها بعض السطحية في تحليل آليات اشتغال هذه الشركات وطبيعة علاقاتها بالدول الكبرى التي تحتضن مقارها المركزية، وفي حالات كثيرة غير قابلة للعد تستعمل هذه الشركات من قبل الإمبريالية العالمية لتحقيق بعض الأهداف التي تعجز عنها بالوسائل الأخرى السياسية، وعادة ما تتطابق مصالح الشركات متعددة الجنسيات مع مصالح

---

(٢٨) عبد الخالق عبد الله، «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٧٠.

(٢٩) Robert B. Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st Century Capitalism* (New York: A. A. Knopf, 1991).

(٣٠) نقلاً عن: Leslie Sklair, «Competing Conceptions of Globalization,» *Journal of World-Systems Research*, vol. 5, no. 2 (1999), p. 144.

(٣١) James L. Watson, ed., *Golden Arches East: McDonald's in East Asia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1997), pp. 23-24.

الدول الأصلية، وهذا ما تعكسه المقولة الشهيرة لـ شارلي ولسون (Charlie Wilson) المدير السابق لشركة جنرال موتورز «كل ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا» (What's good for General Motors is good for the rest of America)(٣٢). وفي جميع الأحوال فإن أغلب هذه الشركات تحتفظ بكثير من خصائصها الوطنية، فقيادتها وإدارتها تنتمي عموماً إلى بيئة سوسيو ـ ثقافية مطبوعة في الدول الأصلية(٣٣). فهي تنتج وتستثمر وتصدر عموماً بأكثر انطلاقاً من مجالها الوطني، باستثناء الشركات التي تنتمي إلى بلدان صغيرة مثل سويسرا وهولندا والسويد حيث أسواقها محدودة(٣٤)، فإن الشركات الألمانية واليابانية تحافظ على جزء أساسي من استثماراتها وأنشطتها الإنتاجية في بلدانها الأصلية(٣٥). . . كما إن أغلب الشركات الكبرى ما زالت تبيع حوالى ثلثي إنتاجها وتحتفظ بالجزء الأكبر من أصولها في أوطانها الأصلية(٣٦). ذلك أن الافتراض أن الدولة الأصل، لم يعد لها شأن في عمل الشركات الكبرى، يفتقر إلى الصحة، لأن الشركة تظل عموماً مرتبطة بعلاقة خاصة مع البلد الأم، حتى تكون قادرة على الاعتماد على الحكومة في الحصول على مساعدتها وحماية الأسواق الموجودة، ومساعدتها لولوج أسواق جديدة؛ إضافة إلى هذا، فإن ثقافة الشركة متعددة الجنسيات، وبالقدر نفسه مراقبتها، تنحو إلى البقاء متطابقة مع مواطني البلد الأصلي للشركة.

ثالثاً: الإعلام العالمي

إن الأمثلة التي تظهر تأثير وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية في توجه السياسات العامة والدبلوماسية تكاد لا تحصى، ويبرز هذا التأثير بشكل بارز خلال الأحداث الدولية الكبرى واللحظات الحاسمة. وقد بدا ذلك جلياً جداً خلال أزمة الخليج الثانية بعد اجتياح العراق الكويت والتي كانت فيها وسائل الإعلام طرفاً أساسياً

---

(٣٢) وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه مضاد لدور الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأصلية، يطالب بعدم ترك الباب مفتوحاً أمام هذه الشركات التي تنزع إلى تشكيل دول أخرى داخل الدولة ذاتها، وهذا ما أثاره وارين كريستوفر ـ وزير الخارجية الأمريكي السابق ـ حيث قال محذراً: «سيصبح لدينا ٥٠٠٠ دولة بدلاً مما لدينا وهو أكثر من مائة دولة». انظر: الفين توفلر وهايدي توفلر، **الحرب وضد الحرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥)، ص ٣٧٠.

(٣٣) Paul Hirst and Graham Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*, 2nd ed. (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity, 1999), p. 105.

(٣٤) Robert Boyer [et al.], *La Mondialisation, au-delà des mythes*, sous la direction de *Serge Cordellier* (Paris: La Découverte, 1997), p. 21.

(٣٥) Hirst and Thompson, Ibid., pp. 368-369.

(٣٦) المصدر نفسه، الفصل ٣.

ومؤثراً في مسار الأزمة، حيث استخدمت فيها وسائل الاتصال الجماهيري بشكل لم يحدث من قبل. وبفضل التمازج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الجماهيري، استطاع العالم أن يشاهد لأول مرة في التاريخ حرباً على الهواء مباشرة منذ لحظة اندلاعها[٣٧]. وقد برزت شبكة الأخبار الأمريكية «سي إن إن» (.C.N.N) باحتكارها مصادر الأخبار على ساحة العمليات العسكرية بشكل لم تشهد الإنسانية له مثيلاً من قبل[٣٨]، إذ استطاعت أن تفرض حضوراً وتأثيراً كبيرين نظراً إلى الطريقة «الذكية» التي وظفت فيها المادة الإعلامية والخبرية للترويج لتصور خاص للأزمة، ما مكنها في الأخير من التأثير العميق على مواقف الرأي العام الغربي، بل والتأثير حتى على القادة السياسيين، وبهذا الخصوص يقول جون سنونو (John Sununu) رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الأب، إبان حرب الخليج الثانية «إننا لسنا في حاجة إلى .(C.I.A) ما دام لدينا (.C.N.N)»[٣٩]، وهذا ما جعل الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، يصرح في عام ١٩٩٥ إن «(C.N.N.) هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن(إضافة إلى الأعضاء الخمسة عشر: خمسة دائمون، وعشرة غير دائمين)»[٤٠].

ومنذ ذلك الوقت تحولت القنوات الفضائية إلى ناقلة للخطابات السياسية والدبلوماسية إلى الأطراف الأخرى في بعض لحظات الأزمات الدولية، أو عند غياب قناة دبلوماسية لإيصال الخطابات الرسمية. يذكر جوهانا نيومان (Johanna Neuman) أنه قبل أيام قليلة من بداية حرب الخليج الثانية حضر ندوة صحافية لكاتب الدولة في الخارجية الأمريكية سابقاً جيمس بيكر (James Baker) في إحدى القواعد الجوية السعودية، أعلن فيها بيكر أمام الكاميرات لـ ٤٠٠ طيار أمريكي الذين يصفقون له،

---

(٣٧) حيدر بدوي صادق، **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٥. والأمر نفسه حدث ـ وربما بشكل أكثر وضوحاً ـ خلال أحداث نيويورك وواشنطن ليوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تابع العالم برمته الحدث مباشرة على مختلف القنوات التلفزيونية، وبخاصة ارتطام الطائرة الثانية بالبرج الثاني لمبنى مقر التجارة العالمي في نيويورك.

(٣٨) يلاحظ خلال السنوات القليلة الأخيرة بروز تعددية إعلامية عالمية، وظهور مراكز إعلامية غير غربية، ويمثل هذا التوجه مؤشراً على نهاية الهيمنة الغربية ـ بخاصة الأمريكية ـ على الخبر، وقد تجسد هذا بشكل واضح خلال الاجتياح العسكري الغربي لكل من أفغانستان والعراق. حيث تحولت الفضائية القطرية «الجزيرة»، على حد تعبير بعض الباحثين، إلى «سي إن إن العربية». انظر: Dominique Wolton dans: *Le Monde*, 25/10/2001, pp. 1 et 15.

(٣٩) صادق، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٤٠) Royce J. Ammon, *Global Television and the Shaping of World Politics: CNN, Telediplomacy, and Foreign Policy* (Jefferson, NC: McFarland, 2001).

بأنهم يوجدون على بعد إصبعين من الأعداء (يقصد الجيش العراقي)، وإذا لم يسحب صدام حسين قواته من الكويت، فإن الحلفاء سيدخلون في حرب مع العراق. بعد نهاية هذه الندوة صرّح جيمس بيكر لنيومان بأنه لم يكن يوجه الخطاب لا للجيش الأمريكي الحاضر، ولا إلى الصحافيين، بل إلى شخص واحد هو صدام حسين، الذي يتابع الأخبار على (CNN) من غرفته المحصنة في بغداد. لقد وجد بيكر أن من الأسهل والأضمن لنقل رسالته إلى صدام حسين أن يتحدث من خلال (CNN) أكثر من الحقيبة الدبلوماسية، أو أي موفد شخصي[٤١]. ولعلّ أحدث مثال على استعمال القنوات الفضائية لنقل الرسائل السياسية إلى الخصوم ما اعتاد عليه زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن من الظهور بين الفينة والأخرى على القنوات الفضائية، ولاسيما قناة الجزيرة، من خلال الأشرطة المصورة ليوجه التهديد تلو الآخر إلى أعدائه.

وتظهر أهمية وسائل الإعلام أيضاً خلال عمليات التفاوض، ولذلك نجد المتفاوضين يعملون وفي أذهانهم ما سيقولونه لأجهزة الإعلام ومراسليها الذين يتربصون بهم ويلاحقونهم بعد انتهاء كل جلسة من جلسات التفاوض. ويعلم كل طرف أنه وهو يخاطب أجهزة الإعلام عن محتوى المفاوضات وما حققته من نجاح أو فشل، إنما يخاطب الرأي العام في بلاده بكل اتجاهاته ومواقفه من موضوع المفاوضات وبخاصة القضايا الشائكة والحساسة، ولتفادي تأثير وسائل الإعلام في سير المفاوضات تلجأ الأطراف المتفاوضة أحياناً إلى إجرائها في معزل عن عيون أجهزة الإعلام[٤٢]، وهو ما رأيناه في «كامب دايفيد» وفي جولات الحوار التي انتهت باتفاق «غزة ـ أريحا أولا» أو تلك التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٠ التي سميت آنذاك بمفاوضات «كامب دايفيد الثانية». . .

وقد أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تغييراً نوعياً في العمل الدبلوماسي بتسريع انتقال الأخبار والأفكار والثقافات عبر الأجهزة المرتبطة بالأقمار الصناعية، وانتقال الأحياء والأشياء عبر مختلف وسائل النقل البرية والبحرية والجوية التي لا تتوقف عن التطور السريع والمذهل. وأدى تطور تقنيات الاتصال والإعلام إلى ظهور مفهوم «الدبلوماسية الآنية»، ذلك أن الثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن

---

(٤١) Johanna Neuman, «Les Médias et la politique étrangère,» *Revues électroniques de l'USIA*, vol. 1, no. 12 (septembre 1996), <http: usinfo.state.gov journals itgic 0996 fneuma.htm>.

(٤٢) السيد أمين شلبي، «بين الدبلوماسية القديمة والحديثة،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٦، العدد ١٤٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ٦٦.

الذي يربط بين الرؤساء بخاصة. كما أتاحت إمكانية عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية وشبكة «الإنترنت»[(٤٣)]. ومكن هذا المتفاوضين وهم على مائدة المفاوضات من الاتصال بعواصم بلادهم والحصول على التوجيهات الضرورية من صناع القرار في بلادهم[(٤٤)].

ويتفاوت تأثير وسائل الاتصال في الدبلوماسية بين جهاز وآخر، فمثلاً يظهر دور التلفاز في الدبلوماسية من خلال التأثير العملي الذي تحدثه الصور المتلفزة لضحايا الجوع والأمراض والكوارث الطبيعية والحروب في الرأي العام الذي يدفع بدوره حكومات الدول وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية للتحرك في اتجاه إيجاد الحلول للقضايا المثارة. ويتجلى التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام بشكل خاص في ترجيحها كفة الانشغالات الإنسانية، وهذا ما أكده رئيس جورجيا «إدوارد شيفاردنادزه» (Edouard Shevardnadze) بقوله: «بتعبئتها الرهيبة للملايين من الأشخاص عبر صور العنف المعممة، فإن دكتاتورية التلفاز تحرضنا على اتخاذ قرارات إنسانية وتجنب القرارات السياسية»[(٤٥)].

لذلك أصبح تأويل الصور التي تنقلها الفضائيات يكون حسب مصالح وأهواء كل طرف لامتصاص غضب الرأي العام العالمي واستيائه، فمثلاً عندما تناقلت وسائل الإعلام العالمية صور فصول استشهاد الفتى الفلسطيني محمد جمال الدرة لحظة بلحظة، وما أحدثته من تأثير عميق في نفسية المتلقي العالمي، وما نجم عن ذلك من تفاعل عالمي منقطع النظير ضد إسرائيل، وكيف تحول هذا الحدث إلى صورة رمزية مصغرة لهمجية الكيان الصهيوني، حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك من دون استحياء التنقيص من قيمة الصورة والتشكيك في شجاعة الإنسان الفلسطيني، عندما اتهم والد الفتى الفلسطيني الشهيد بأنه فضّل أن يحتمي من الرصاص بابنه، على الرغم من أن الصور أظهرت بجلاء أن وابل الرصاص الذي كان يمطر به القناصة الصهاينة مكان الحدث لم يكن يسمح بأدنى حركة. ومن الأمثلة النموذجية أيضاً على الصور الشهيرة التي تعرضت للتأويل حسب مصالح الأطراف المتناقضة، ما حدث في ساحة تيانمين في العاصمة الصينية عام ١٩٨٩ عندما تظاهر الطلبة الصينيون من أجل الديمقراطية، لن ينسى العالم

(٤٣) يسمى هذا النوع من الدبلوماسية التي تتم عبر وسائل الاتصال الحديثة بخاصة على شبكة الإنترنت، بالدبلوماسية الافتراضية (Virtual Diplomacy) وهي التي تستعمل وسائل الاتصال الإلكترونية في إدارة العمل الدبلوماسي.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤٥) Warren P. Strobel, «L'Influence des médias sur la politique étrangère à l'âge de l'information,» <http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frstro.htm>.

ذلك المعارض الصيني البسيط بقميصه الأبيض وهو يرفرف في الهواء، يقف أمام دبابة معترضاً سبيلها، وهو مجرد من أي سلاح إلا سلاح الإيمان بقضيته. تحولت هذه الصورة في العالم الغربي إلى رمز لتحدي الإنسان الاستبداد والقهر، لكن الحكومة الصينية رأت في الصورة شيئاً آخر، حيث حيّت الجيش الصيني وهنأته على تجنبه قتل مواطنيه والتسامح الذي أبداه أمام المتظاهرين.

إلى جانب تأثير وسائل الإعلام العالمية في السياسات الدولية، فإن تأثيرها في الشؤون الداخلية للدول لا يقل أهمية، فهي تساهم في تغيير ليس فقط المواقف السياسية للدول، بل أحياناً حتى الخيارات السياسية والأيديولوجية لدول عظمى، ويكفي أن نتذكر أن انهيار المعسكر الاشتراكي كان فيه دور للراديو والتلفاز بالغ الأثر، ولعل الوصف الذي أطلقه الصحافي البريطاني تمارثون آش على هذه الأحداث أنها «تغيرات متلفزة» يتضمن الكثير من جوانب الصواب، معتبراً الوسيلة الحاسمة في إحداث هذه التغيرات ما كانت تنقله شبكات التلفزيون الغربية، ما حدا شبكات التلفزيون الأخرى إلى دفع العديد من الدول لأن تتناقل الأخبار نفسها بالصورة والصوت والحدث في محاولة منها للاحتفاظ بمصداقيتها أمام مستمعيها ومشاهديها[٤٦].

عندما ذهب الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ولسن (Woodrow Wilson) إلى باريس للتفاوض حول معاهدة «فرساي»، كلّف مديره العام للبريد تولي مراقبة جميع الخطوط السلكية الممتدة عبر المحيط الأطلسي من أجل مراقبة الأخبار القادمة من أوروبا. أما اليوم فلا يستطيع أي شخص أو أية أمة اعتراض تدفق الأخبار عبر الحدود الوطنية[٤٧].

لقد كانت للثورة التقنية المعاصرة أهمية بالغة لأنها ألغت المسافة بسبب هذا التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصال في مختلف أشكالها، وقد كان لهذا تأثير بالغ الأهمية في المستوى السياسي ما دامت المسافة دائماً مصدراً للحكم خلال قرون طويلة. وسلطة الدولة الوطنية تقوم جزئياً على المسافة، لأنها هي التي تعطي معنى للحدود الوطنية والوظيفة الوسيطة للدولة، منذ بدأ الأفراد يبحثون عن الاتصال بالآخرين[٤٨].

(٤٦) وولتر رستون، **أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا**، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان: دار النسيم، ١٩٩٥)، ص ٣٢ وما بعدها، نقلاً عن: مؤيد عبد الجبار الحديثي، **العولمة الاقتصادية** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٢٩.

(٤٧) Walter B. Wriston, «Bits, Bytes, and Diplomacy», *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (September-October 1997).

(٤٨) Badie, «L'Etat-nation: Un acteur parmi les autres».

أما اليوم، فإن تكنولوجيا الإعلام الجديدة تغيّر إحدى أهم ركائز السيادة، وهي التحكم في أراضي وأجواء التراب الوطني، فاستعمال الأقمار الاصطناعية، على سبيل المثال، غيّر مدى شمول السيادة على المجال الجوي[٤٩]؛ «فبتضافر كل من الحواسيب ووسائل الاتصال عن بعد، جعلتنا داخل جماعة كونية سواء أحببنا أم كرهنا. فلأول مرة يرتبط الغني والفقير، الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المدينة والقرية بشبكة إلكترونية عالمية أو يتشاركون في رؤية صور وقت حدوثها (In Real Time). تتحرك الأفكار عبر الحدود وكأنها غير موجودة. في الواقع أصبحت مناطق الزمان (Times Zones) أكثر أهمية من الحدود»[٥٠].

ولعل أخطر تقنيات هذه الثورة الإعلامية الجديدة هي الشبكة العالمية (الإنترنت)؛ وقد اختلفت التحاليل بشكل كبير حول تأثير الإنترنت في الدولة الوطنية وركائزها الأساسية وبخاصة السيادة والإقليم، واتسمت أغلب الدراسات حول هذا الموضوع بالطوباوية والتطرف، ويمكن أن نميّز في هذه المواقف بين موقفين طوباويين أحدهما طوباوي واقعي، والثاني طوباوي مثالي[٥١]. بالنسبة إلى وجهة النظر الطوباوية الواقعية، فتؤكد أن الإنترنت سيعيد تحديد دور المواطنين بشكل لم يتصور من قبل، حيث ستتم عمليات التصويت والاستشارة والمشاركة جميعها عبر الإنترنت، وستصير الحكومة إلكترونية حقيقة في علاقاتها مع المواطنين، وستنقل أنشطة المواطنين من الفضاء الضيق إلى الفضاء الإلكتروني، لأن الإنترنت يجعل هذه التفاعلات أكثر سهولة وفعالية. أما بالنسبة إلى وجهة نظر الطوباوية المثالية، فتزعم أن انتقال المقتربات الرقمية والشبكية إلى أدوار المواطنين يجعل الحكومات غير ضرورية، أو على الأقل مجرد شركاء عاديين في عمليات صنع القرار. يعلن هذا التصور أن الإنترنت غير المرتبط بالحدود يتجاوز فكرة «الوطني»، ويقدم الدعم لعملية تفكيك الدولة الوطنية، فتنشأ هويات سياسية جديدة مكونة من عناصر أكثر جوهرية من المواطنة.

وبين هذا وذاك، توجد أصوات متزنة تقدر تأثيرات هذه الثورة الإعلامية الجديدة في الدولة الوطنية وتحكّمها في مجالها الإقليمي من دون مبالغة أو تطرف، ذلك أن الوجه الآخر لهذه الثورة هو قدرة الدولة على استعمال هذه التقنيات الإعلامية الجديدة في دعم سلطاتها.

---

(٤٩) المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠١)، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

(٥٠) Wriston, Ibid.

(٥١) Jamal Shahin, «The Utopias of the Internet and the Role of the State,» <http://www.internetstudies.org/networks/research/workschops/UISIIOIworkshop1-finalreport.pdf>.

وسبب ادعاء الكثير من الأصوات بضعف أو بنهاية الدولة الوطنية في مواجهة التفاعلات عبر ـ الوطنية، هو تطابق القوة السياسية وقدرة الحكام مع ادعاءات نظرية السيادة التي طورّت (بكسر الواو) لتقوية ظهور الدولة الحديثة. طوّرت هذه النظرية من قبل مفكرين من أمثال جون بودان (J. Bodin) الذي حدد السيادة بعبارات «صفرية»: «أي تقاسم للسلطة سيؤدي إلى فقدان القوة». هذا كان له معنى في عصره، لأن الدول الإقليمية كانت تلغي حقوق الوكالات عبر ـ الوطنية والسلطات المحلية في ضبط مجالها الخاص. لكن اليوم لا نحتاج إلى الاعتقاد بأن الدولة يجب أن تصير ضعيفة وبالتالي حاكماً ضعيف الفعالية إذا تقاسم مهمة الحكامة مع فاعلين آخرين. يتجلى تناقض مذهب جون بودان في أنه على الرغم من تقاسم السلطة مع وكالات ومؤسسات أخرى، يمكن للدول أن تحفظ توازن بيئتها الخارجية، وبالتالي زيادة الكفاءة الاقتصادية الداخلية إلى الحد الأقصى، وبذلك تساعد الدولة في إقامة بيئة أقل تقلباً، التي ستضبط الموارد الداخلية وتعززها والتي يمكن بدورها أن تغذي قدرة الحكامة(٥٢).

إن تنازل الدولة عن جزء من سلطاتها وسيادتها للفاعلين عبر ـ الوطنيين لا يعني بالضرورة إضعافاً للدولة، ففي ظل عالم معتمد بعضه على بعض بشكل متنام، ومع ظهور قضايا ومشاكل تتخطى حدود الدول، يفرض على الدول هجر أسلوب العمل الانفرادي الذي لن يستطيع أن يحل هذه المشاكل المعقدة، التي تحتاج بدلاً من ذلك إلى حلول تعاونية تساهم فيها مختلف أصناف الفاعلين غير الحكوميين إلى جانب الدول.

---

(٥٢) Paul Hirst, *Globalization and Nation-state* (London: School of Politics and Sociology, Birkbeck College, University of London, 2002), pp. 6-7.

الفصل الرابع

تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة العسكرية

المنصف ونّاس(*)

إنّ احتلال العراق ليس حدثاً عادياً، بل هو تعبير عن مرحلة مهمّة من مراحل العولمة العسكرية التي لها تمظهرات كثيرة، الأمر الذي يدعونا إلى طرح عدد من الإشكاليات ذات العلاقة بالموضوع.

أولاً: الإشكاليات

- هل الدولة الوطنية في المنطقة العربية قادرة على الاستمرار في مرحلة العولمة بعامة والعولمة العسكرية بخاصة؟

- وما هي قدراتها على تحمّل استحقاقات هذه المرحلة واستتباعاتها ؟

يكون من الضروري في البدء، أن نسجّل صعوبة المرحلة ودقتها وضرورة الانتباه إلى مخاطرها. فالمرحلة الراهنة استثنائية وفق كل المقاييس؛ وهي محتاجة أساساً إلى مقاربة استثنائية تدرس وتحلل مختلف جوانبها.

سيادة الدولة الوطنية في مرحلة العولمة العسكرية

حقائق تاريخية أساسية

قبل أن نحاول تحليل هاتين الإشكاليتين المهمتين، يكون من الضروري أن نشير إلى بعض الحقائق العامة، تتمثّل **أولاها** في أن الدولة الوطنية كانت مطلباً مشروعاً في حدّ ذاتها، لأنها بديل الدولة الاستعمارية. ومن أجل بناء هذه الدولة، قدمت المجتمعات العربية آلافاً من الشهداء ومن التضحيات الجسام التي لا تكاد تقدر. فقد كان مطلباً وطنياً أكيداً أن يحكم الوطنيون بلدانهم. ولهذا، اكتسبت هذه الدولة مشروعية تاريخية

(*) باحث في جامعة تونس.

وسياسية متأكدة، إذ شكّلت أملاً كبيراً لكل القوى السياسية على اختلاف هوياتها وأطروحاتها الفكرية والأيديولوجية. فالمهمّ هو أن يحكم البلد أهله وأن يتمتعوا بخيراته وثرواته. ولكن في مقابل ذلك، كان من الضروري تجديد آلياتها ومضامينها. ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن الدولة الوطنية تحولت تدريجياً إلى نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي[1]، ذلك أن الفئات التي سيطرت على هذا الجهاز، تعاملت معه بروح تملّكية واستفرادية وزبونية. فحرصت على أن تمارس أقصى أنواع الاحتكار للسلطة والثروة، وأن تستبعد فئات أخرى مستقلّة ومعارضة في الآن نفسه. ولم تحرص على تشريكها في الحكم، فكانت النتيجة أن أدّت هذه الروح التملّكية والاستفرادية إلى تعمّق مستويات الإقصاء السياسي وبخاصة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وإلى عدم توسيع دائرة المشاركة السياسية، والمساهمة في صنع القرار، وفي عملية تحديث المجتمع. وتتمثّل **ثاني** الحقائق في أن إخفاقات الدولة الوطنية متعدّدة؛ فهي لم تستطع أن تشرك معها فئات سياسية واجتماعية كثيرة؛ ولم ترغب حقيقة في توزيع شبه عادل للثروة؛ ولم تحرص بخاصّة على تجديد خطابها وممارساتها؛ وهي لم تجتهد كثيراً في دعم عملية الاستقلال الوطني وتحصينها[2]. ولعلّ هذا ما يفسّر لماذا بقيت هذه الدول، في أغلبها، تعبيراً عن أحزابٍ سياسية أو قبائل أو حتى عشائر وأسر محدّدة. ولهذا، تولّد تدريجياً هذا الانغلاق الكبير على الذات وعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وآليات عمله. ويمكن أن نعتبر الأزمة الراهنة امتداداً لكلِّ هذه التراكمات من الأخطاء ومن الإخفاقات التي ولّدت شرخاً بائناً بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين السلطة والمجتمع من جهة أخرى.

وبغضّ النظر إن كان الإخفاق كلّياً أو جزئياً، فإنه لا سبيل إلى أن ننكر أن الصيغة الحاليّة من الدولة الوطنية لم تعد قادرة على الاستمرار إلا باللجوء إلى قدر مرتفع من العنف والقمع والاستبعاد والإقصاء. فقد ولدت الدولة الوطنية ضعيفة وتحمل في رحمها أزمة محدودية شرعيتها وارتباطها في الغالب بتجارب الهيمنة الإمبريالية. وحملت معها هذا الضعف البنيوي على امتداد عقود، الأمر الذي اضطرها للجوء إلى العنف لتجاوز الضعف من جهة، وحل مشكلة المشروعية من جهة أخرى.

وبناءً عليه، تتمثّل **ثالث** هذه الحقائق في أن المرحلة الأولى من عمر الدولة الوطنية قد ولّت. وبالتالي ثمة حاجة ملحة إلى إعادة بناء الدولة الوطنية من جديد من خلال تغيير

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢) ثمّة من يشكّك في مشروعية استعمال مفهوم الدولة الوطنية، ولكن يبدو أنّ هذا الرأي غير موضوعي وغير دقيق وإلا كيف نسمي الدولة ما بعد الاستعمارية؟.

النخب وآليات العمل والمضامين والممارسات السياسية والاجتماعية. وهو ما يعني بطبيعة الحال أن المنطقة العربية بحاجة ماسّة إلى عقد سياسي واجتماعي جديد ينظّم علاقة الدولة بالمجتمع، ويؤكّد قدسية حق المشاركة الواسعة والحد من الأساليب السياسية المشخصنة والفردانية والمزاجية في تسيير الحكم. وتضاف إلى كلّ هذا، بطبيعة الحال حاجة ماسّة إلى مزيد من الشفافية في مجال تسيير المال العام وتوزيع الثروات وإنجاز الخيارات التنموية. فإذا ما كنا إزاء حالة من انعدام التواصل شبه الكامل بين الحاكم والمحكوم، وانعدام الشفافية بين المسؤول والمال العام، فكيف يمكن أن تسير الأمور سيراً طبيعياً، وأن تتوزع الثروة توزيعاً معقولاً، وأن تتأكد العلاقة السوية بين الحكم والثروة الوطنية؟

كما يقتضي كل هذا، الحدّ من مستويات الفساد في معناه العام الذي لا يضر فقط بالبنية الأخلاقية والسلوكية العامة في البلاد، وإنما بخاصة الأداء الاقتصادي، فيصبح النهب قاعدة عامة أكثر عُلْوِية من علوية القانون ذاته. وبناء على كلّ ما تقدّم، نؤكد أننا نحتاج، حكاماً ونخباً وشعوباً، إلى ممارسة النقد الذاتي بشكل عميق، وإلى الوعي الحقيقي والنقدي بضرورة العمل على تجاوز السلبيات، وإلا سنكون أيتام القرن الواحد والعشرين مثلما كنا في القرن المنصرم. وأما الرهان على الأطراف الخارجية، وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية، من أجل إنجاز التغيير، مثلما يطالب بذلك كتّاب عرب من نوعية فؤاد عجمي وكنعان مكّية، فهو رهان خاطئ من أساسه لأنه يعمّق الولاء للاستعمار الأمريكي الزاحف(٣).

فإذا أردنا أن نفهم أسباب عودة المنطقة العربية إلى الاستعمار التقليدي، نكون بحاجة إلى أن نشخّص عدداً من مستويات العجز البنيوي. فلا أحد يختلف اليوم على عجز النظام الرسمي العربي بعامة والدول الوطنية بخاصة، على الرغم مما تحقّق من بعض التحديث المادي. ولكن هذه الإنجازات المادية تخفي واقعاً مركّباً ومتشعّب الإخفاق. .

فالعلاقة متوتّرة بين الحاكم والمحكوم بل هي عدائية، ذلك أن الحاكم أحرص على مصلحة الغرب من مصلحة شعبه. فالمفارقة السوسيولوجية أنّ الدول الوطنية التي جاءت في أغلبها بديلاً للدول الاستعمارية، عادت وربطت مصيرها بالغرب وبخاصة الغرب الاستعماري. فلا خلاف اليوم على أن المنطقة العربية هي شريان أساسي في عملية تدعيم النظام العالمي الجائر من خلال استيراد التكنولوجيا الفاسدة، والقبول بصفقات التسلح المشبوهة التي تكلّف المنطقة العربية مئات المليارات من الدولارات، أضف إلى ذلك

---

(٣) حسن نافعة، «"المثقف" العربي و"الأمير" الأمريكي: فؤاد عجمي نموذجاً،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٩ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٣٧ ـ ٥٦.

سيطرته شبه الكاملة على الطاقة العربية التي تمثّل حوالى ٦٧ في المئة من احتياطي الطاقة في العالم والذي تهيمن عليه الإدارة الأمريكية إنتاجاً وتسويقاً وتمويلاً. ومن أجل هذا، قامت الحرب في العراق الذي يتوافر فيه أكبر احتياطي للنفط في العالم يراوح بين ٢٢٠ و٣٠٠ مليار برميل.

كما يجب ألا نغفل أن المنطقة العربية لعبت دوراً كبيراً في تحقيق العولمة العسكرية، حيث فتحت جغرافيتها وأراضيها ومياهها وبنوكها وخزائنها من أجل تمويل التمّدد العسكري الأمريكي في المنطقة. فلولا هذا الدعم السخي والمقصود والمبرمج، ما استطاعت الإدارة الأمريكية أن تحقق الجانب العسكري من العولمة، وأن تغزو قطراً عربياً في مثل عراقة العراق وتاريخه وحضارته. فالمنطقة العربية شريك مساهم في العولمة العسكرية، كما إن بعض الأقطار العربية موّلت ودعمت عودة الاستعمار العسكري من جديد إلى المنطقة بحكم تواطؤ النظم الرسمية العربية وغياب الديمقراطية والمؤسسات التي تراقب القرار السياسي وتنبّه إلى مخاطره(٤).

وبناء على هذه الملاحظات، يمكن القول إن عودة الاستعمار إلى المنطقة هي ثمرة غياب الديمقراطية وعدم الشعور بقدسية الأوطان وكرامة الذات البشرية. وهي أيضاً ثمرة «القابلية للاستعمار» بغضّ النظر عن التعلاّت والمبررات التي يمكن أن تقدَّم.

فمهما اختلفت المقاربات، وتباينت الآراء، فنحن أميل إلى أنّ الاستعمار العسكري الأمريكي سيتمطط إلى أقطار عربية أخرى وسيشمل حتى أكثر حلفاء أمريكا قرباً منها. وننطلق في مثل هذا التحليل من حرص الإدارة الأمريكية على مصالحها القومية والاستراتيجية **أولاً**، ومصالح الكيان الصهيوني **ثانياً**. ومهما تباينت المقاربات، فإن العولمة، في مختلف أبعادها، وبخاصة البعد العسكري، يمكن أن تُعرَّف بأنها نفي للسيادة الوطنية، بل هي إلغاء لكلّ المتغيّرات التي انبنت عليها الفلسفة والعلوم السياسية إلى حدّ الآن، مثل التراب والوطن والحدود المعترف بها والمجال الحيوي والسيادة الوطنية باعتبارها مفاهيم منتمية إلى نظام فلسفي وسياسي وأخلاقي ساد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك، تعمل العولمة وخاصة العسكرية منها على هدمه، من خلال إحياء فكرة العودة إلى الاستعمار المباشر، بل وممارستها عملياً من خلال غزو العراق واحتلاله.

إن إلغاء المرتكزات التي قام عليها التوافق الإنساني الذي ساد النصف الثاني من القرن العشرين، ليس مجرد رفض لفلسفة الاجتماع الإنساني أو حتى للقانون الدولي، بقدر ما هو فرض لنظام دولي جديد ينبني على تصوّرات ومبادئ وآليات عمل وقيم

(٤) تشير التقارير الإعلامية الأمريكية إلى أن مجموع ما دفعته بعض الأقطار العربية لتمويل غزو العراق يقدّر بحوالى ٢٥ مليار دولار أي بمعدّل مليار لكل يوم من أيام الحرب.

وممارسات لم تكن معهودة من قبل. وقد كان غزو العراق الآمن وإزاحة نظامه السياسي والسيطرة على مقدّراته وثرواته وارتهان مستقبله السياسي والحضاري، خير ترجمان لهذا النظام الجديد، وأول اختبار عملي وميداني له. فمن الواضح أنّ الإدارة الأمريكية الرّاهنة تقمّصت روحاً إمبراطورية تشبه إلى حدّ كبير روح الإمبراطورية الرومانية من حيث اعتماد آلية الغزو العسكري المباشر، واستبدال نظم مفروضة من الخارج تحميها الدبابات الأمريكية، بالنظم القائمة. إن مثل هذا التوجّه الحروبي (Militariste) ممثلاً في صقور البيت الأبيض والكيان الصهيوني، يسعى إلى الحيلولة دون حصول الانهيار الأمريكي على شاكلة الإمبراطورية الرومانية. ذلك أن كلّ مؤشرات الانهيار الأمريكي متوافرة، الأمر الذي ولّد هذا الحرص على استباق الانهيار والحيلولة دون حصوله(٥). ما يقتضي السيطرة العسكرية المباشرة على مصادر الطاقة وحرمان الكتلة الأوروبية، وبخاصّة الصين من الاستفادة منها، بل وتوظيفها في حالة حصول أية مواجهة في السنوات القادمة.

ثانياً: العولمة ونفي السيادة الوطنية

إنّ بنية الدولة الوطنية قابلة للاختراق، بحكم أنها غير محصَّنة بما فيه الكفاية؛ وهي غير قادرة على المواجهة بحكم الوهن والانفصام عن المجتمع؛ فهي ليست بالضرورة معبّرة عن المجتمع؛ فهي إما منفصلة عنه، وإما معادية له، ذلك أن الدول الوطنية تواجه، في أغلبها ضعفاً في المشروعية أو فقداناً لها. وهي عاجزة عن الدفاع عن سيادتها وعن نفسها في وجه الغزو الخارجي، وحتى عن التأقلم مع المتغيرات العالمية.

فهي ضعيفة السيادة في مرحلة لا تتَّسم فقط بشراسة التصميم الأمريكي على السيطرة الكاملة على مصادر النفط في العالم ومواقعه وتوزيعه، وإنّما **بتصميم أمريكي أكثر حدّة وشراسة على إلغاء مفهوم السيادة الوطنيّة في معناها العام، وفي دول العالم الثالث بخاصة.**

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية مثالاً تطبيقياً لذلك، مثلما رأينا خلال الأشهر الأخيرة. ولهذا، يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة **اللاسيادة** بحكم أن الإمبراطورية الأمريكية تمسك بمفاتيح السيادة كاملة، ولا تقبل أية شراكة أو أية منافسة. فأولى نتائج العولمة العسكرية هي إلغاء السيادات أي المبدأ ـ الأساس الذي قامت عليه الدول الوطنية منذ الخمسينيات من القرن المنصرم إلى حدّ الآن(٦).

ولعلّ هذا ما يؤشر إلى أننا نقدم على مرحلة جديدة تختلف تماماً عن المرحلة

---

(٥) ويمثل هذا التيار عدد من الصقور الذين يتزعمهم ريتشارد بيرل المسؤول السابق في البنتاغون.

(٦) Bertrand Badie, *Un Monde sans souveraineté: Les Etats entre ruse et responsabilité*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1999).

السابقة، من حيث منظومة القيم السيّاسية والعلاقات الدولية والتعامل مع خارطة الثروات في العالم استغلالاً وتوزيعاً.

إذاً هي، **مرحلة إقصاء السيادات الوطنية والإقليمية لصالح السيادة العالمية المرتبطة بالأحادية القطبية**، بل إن الملاحظ اليوم هو أنّ السيادة أصبحت مرتبطة بالأمركة، أمركة العالم والمجتمعات. ذلك أن المطلوب هو اختزال معاني السيادة وتكثيفها حتى تصبح متلائمة تماماً مع التصورات الأمريكية. ومن ثمّة، تحضر السيادة وتغيب حسب الطلب الأمريكي، بل إن جورج بوش الابن اعتبر أنّ الدول التي لا تقبل بالسيادة والهيمنة الأمريكيتين على العالم دولاً شريرة وتوعّدها بعقاب قوي، الأمر الذي يلزم الأمم بأن تقرّر ما إذا كانت متقبّلة لهذه الهيمنة أم رافضة لها. وينبني هذا التصوّر الأحادي للسيادة على مزيج من قوة النار وقوة المال وقوة الإعلام والتضليل وغسل الدّماغ. كما ينبني على مبدأ أساسي، وهو ضرورة اعتناق المبادئ والقيم الأمريكية باعتبارها مبادئ وقيماً عالمية وصولاً إلى تحقيق مرحلة **القرية الكونية المتأمركة**. ولكنّ هذه السيادة لا يمكن أن تتمّ إلاّ في إطار الحروب، وبخاصة وأن الإدارة الأمريكية نصّبت نفسها خصماً وحكماً وجلاداً في الآن نفسه، بل إنها **احتكرت مفهوم الشرعية لتجعل منه مفهوماً أمريكياً خالصاً**. فالشرعي هو ما اعتبرته الإدارة الأمريكية شرعياً، وغير المشروع هو ما اعتبرته غير مشروع، بناء على أنها تحتكر مدلولات المفاهيم واستعمالاتها، كما تحتكر أيضا التطبيقات الميدانية مثل حق التدخل ضدّ النّظم غير الديمقراطية(٧). وهي قادرة كذلك على إلغاء السيادة الوطنية مثلما حدث في موضوع مضيق باناما (Panama) وفرض منطقتيْ الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه. ولا غرابة في ذلك وهي المعروفة طوال تاريخها بدعم الديكتاتورية المتخلفة في عهد الشاه (Shah) وسوموزا (Somoza) وماركوس (Marcos).

وربطاً بما تقدم، يجب ألا تفوتنا الإشارة إلى مفارقة على درجة من الأهمية، وهي أن الإدارة الأمريكية ذات التوجّه الأصولي المتصهين لم تسرق فقط العراق، تاريخاً وحضارة ودولة وبترولاً، وإنما سرقت أيضاً الإنسانية برمتها. لقد صادرت حقّ الإنسانية في شرعية فعلية وعدالة ناجزة وقيم مشتركة. وتكتمل زوايا هذه المفارقة حين نلاحظ أن الإدارة الأمريكية تحولت عملياً إلى ديكتاتور على المستوى العالمي، فهي لا تحترم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا تحترم بالتالي الإنسانية. وهي، لذلك تتورط في حروب ظالمة وجائرة وفاقدة لكل معنى، بل ومنافية لكل الفلسفات والأخلاق والمواثيق الدولية. وبناء على كل هذا، تعدّ الولايات المتحدة مثال الدولة المارقة الأولى في العالم. وهي مستعدة إلى إعادة إحياء الشكل التقليدي من الاستعمار، ونعني بذلك الاستعمار

---

(٧) عماد جاد، **التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٣٧.

العسكري. ولعل هذا ما يؤكد، بطبيعة الحال، توافر كل صفات الدولة المارقة[٨]. إن قرار غزو العراق عسكرياً قرار جائر لأنه نسف المنتظم الأممي برمّته، وأنهى صدقيته وألغى مبرّرات وجوده ومشروعية دوره في الحفاظ على السلام العالمي. كما بيَّن أيضاً عدم توافر أية مشروعية سياسية أو أخلاقية لمثل هذا الغزو[٩]، فالإدارة الأمريكية المستخفَّة أصلاً بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا ترى ضرورة لمثل هذه المشروعية وبخاصّة في ظل غياب أيّة قوة مناهضة أو مضادة لها، وفي ظل توافر سخاء عربي لا محدود، لسنا في حاجة الآن إلى استعراض أبرز جوانبه.

إن الظرف الراهن بما فيه من هيمنة أمريكية واستئساد على العالم لا يمثلّ ظرفاً إيجابياً بالنسبة إلى الدولة الوطنية.

ثالثاً: خصائص الدولة الوطنيّة وقدراتها في ظلّ العولمة العسكرية الأمريكية

إنّ المرحلة الرّاهنة غير ملائمة للدول الوطنيّة، فهي مرحلة سالبة وفق كل المقاييس، بل هي تشكِّل خطراً حقيقياً عليها، راهناً ومستقبلاً. فالعولمة العسكرية خطر راهن على الدولة الوطنية ما لم تحسن الاستعداد لمثل هذه المرحلة. ولكننا لا نعتقد بأن الدولة الوطنية مهيّأة ومحصنة بما فيه الكفاية لمواجهة صعوبات العولمة العسكرية وتحدّياتها.

فليس خافياً على أحد حجم إخفاقات الدولة الوطنية في المنطقة العربية. ولكن أكثر هذه الإخفاقات تأثيراً ومأسوية هو **إخفاق بناء الإنسان بناء سوياً**. ولا نعني بذلك الإخفاق في مستوى الإعداد الفني والمادي، مثلما يبين ذلك جلياً تقرير الموارد البشرية العربية لسنة ٢٠٠٢[١٠] والذي استند إليه كولن باول لتبرير برنامج وزارته في دعم الديمقراطية في المنطقة العربية والذي لا تتجاوز ميزانيته ٢٥ مليون دولار، وإنما نعني بذلك إخفاقاً آخر أكثر سلبية وإيلاماً.

من دون أيِّ تخصيص، يمكن القول إنّ **الخاصية الأولى تكمن في أن أغلب التجارب الأيديولوجية والعقائدية ذات اللّون الحزبي أخفقت جزئياً أو كلياً، في بناء الإنسان**

---

(٨) William Blum, *L'Etat voyou*, [trad. Marco Martella, Luc Mohler et Anna de Voto] (Tunis; Casablanca: Cérès productions; Tarik éditions, 2002).

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢).

المتماسك والمتين والمنتمي فعلياً. إنه يعيش حالات متفاوتة من الإقصاء والتّهميش وعدم المشاركة. وهو كائن غير منتم، يعيش حالات قصوى من الاغتراب لأنه، في أغلب الحالات، غير مستفيد من ثّروات الوطن وإمكاناته، وغير راض عن أداء حكومته ومنجزاتها، بل هو مغيّب في عملية صنع القرار سواء السياسي أو الاقتصادي.

إنّ هذا الإنسان اللامنتمي لا يكاد يستشعر قدسيّة الأوطان، أوطان صادرتها واحتكرتها نظم سياسية ذات طبيعة شخصانية وعشائرية وأسرية وزبونية، وهو غير معني لا بالشأن العام ولا بالشأن السياسي. لقد عملت النظم على كسر روح الانتماء لديه. ولذلك، حين يتعرّض الوطن إلى محنة الغزو الخارجي، لا يدافع عنه أفراده، فأية أوطان يدافع عنها وأيّة قيم يستشهد من أجلها؟ .

المفارقة اللافتة للانتباه تكمن في أن الأفراد غير مستعدين للدفاع عن الدولة الوطنية لأنها ضعيفة المشروعية والتمثيلية والقبول. وهي أحياناً مرادفة لمعنى العدو، ذلك أن صورة الدولة الوطنية في مخيال الناس جدّ سالبة، إذا أردنا أن نكون موضوعيين في تحليل معطيات الواقع، **فهي إما مندغمة في شخص الحاكم ـ القائد، أو هي أداة طيّعة في يد أسر محدّدة أو أجزاء عشائرية معيّنة، ذلك أنه لا توجد المسافة الدستورية الضرورية بين الحاكم وجهاز الدولة. كما لا توجد أية مسافة قانونية أو إدارية بين الحاكم والمال العام، فهو ماله الخاص ومصدر هباته وعطاياه ومرتكز قوته وسلطانه؛ وهو وسيلته المثلى لرشوة من يتقرّب منه وقمع من يتباعد عنه.**

لقد تأثّرت الدولة الوطنية، سلباً، وفقدت جزءاً رئيساً من مشروعيتها، من جرّاء حالات ثلاث من الاندغام:

١ ـ اندغام الدولة في شخص القائد أو الأسرة الحاكمة.

٢ ـ اندغام الدولة في أجهزة الحزب القائد أو الحاكم المتحكّم. فهو الموجّه والمزوّد بالكوادر.

٣ ـ اندغام الدولة في مختلف أجهزة الأمن والاستخبارات بكل تفرّعاتها وتشعباتها الظاهرة منها والمخفية.

فمن الضروري، والحال هذه، أن تنتج عن هذه الخاصية البنيوية خاصية أخرى لا تقل سلبية وصعوبة، وهي أن الدولة الوطنية ليست **مولدة لدينامية ديمقراطية**، وإن كنا نناقض تماماً باحثين عرباً وفي مقدمتهم فؤاد مكي وغسان كنعانية في سعيهم الدؤوب إلى فرض النموذج الأمريكي على المنطقة العربية اعتماداً على «الاغتصاب» السياسي(١١) والقهر الحربي. إنّ هذا المثال ليس جديراً بالمحاكاة، فهو عنوان الازدواجية والنفاق

(١١) نافعة، ««المثقف» العربي و«الأمير» الأمريكي: فؤاد عجمي نموذجاً،» ص ٣٩.

السياسيين والقهر الحربي حتى وإن كان ممولاً ومدعوماً أساساً من القوة الأكبر في العالم.

إن الديمقراطيّة التي نعني، هي حالة وفاقية تتحدّد آلياتها وصيغها حسب مقتضيات المجتمع، ولكنها تعمل على تحقيق احترام الكرامة البشرية، وعلى تقديس الذات الإنسانية، وعلى ضمان سبل التعبير والمشاركة في الشأن العام وصنع القرار، وعلى تفاعل إيجابي بين السّلطة والمجتمع. ولكن، على النقيض من ذلك، لم تكن الدولة الوطنية مولّدة، في أغلب الأحيان، لديناميّة مشاركة وتعبير وتأطير لواقع الاختلاف والتباين الثقافي والاجتماعي وبخاصة السياسي منه.

ولعلّ هذا ما يفسر كيف بقيت البيئة السياسيّة العربية بيئة طاردة، لا تقدر على احتضان الاختلاف والتعامل الإيجابي والسوي مع الرأي المخالف، بغض النّظر إن كان مستقلاً أو منظّماً في إطار بنية حزبية أو جمعياتية.

ومثل هذا الانغلاق السياسي هو نتاج طبيعي لعلاّت الدولة الوطنية ونقائصها من جهة، ولوجود وضع دولي خاصّ ليس من مصلحته قيام ديمقراطية حقيقية في المنطقة العربية من جهة أخرى، لأنه من شأن الشفافية في التسيير أن تفقده مصادر تمويلية مهمّة مسكوت عنها، مثل صفقات الأسلحة المشبوهة وإهدار الثروات الوطنية وفي مقدّمتها النفط مقابل مردود بخس، واستيراد التكنولوجيا غير الملائمة مع التنمية الحقيقية.

وأمّا **ثالث هذه الخصائص البنيوية**، فيتمثّل في **عدم إنجاز تحديث بنيوي عميق وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية** بما يتلاءم مع ضرورة التغيير. لقد تم الإبقاء في أغلب الأحيان على الهياكل ذاتها التي كانت سائدة في المرحلة الاستعمارية، ولم تتمّ عمليّة تغيير البنية المجتمعيّة، بما يتلاءم مع مقتضيات العصر، فمن المؤكد أن مستويات كثيرة من التحديث المادي قد تمّ إنجازها، ولكن في مقابل ذلك، ثمة مستويات فعلية من التحديث تمّ إغفالها عمداً، مثل تحديث بنى المشاركة السياسية وصناعة القرار الوطني والتعبير عن الاختلاف وتنظيم مختلف الفعاليات من دون إقصاء. إنّ التحديث المادي الذي أنجزته، بدرجات متفاوتة، الدول الوطنية في المنطقة العربية غير كافٍ تماماً، فهو شرط من شروط الحياة، ولكنّه ليس شرطها الوحيد، ذلك أنّ المنطقة العربية بحاجة إلى تحديث الجوهر وليس العرض. وبناء عليه، نحن نفترض أن التحديث الحقيقي ليس في مصلحة أطراف كثيرة، وفي مقدّمتها الحاكم المفرد والفئات السياسية الحزبية ومتنفّذي الأجهزة العسكريّة والأمنيّة المتحكّمة في البلدان. فثمّة مقاومة متعمّدة لأي تحديث فعلي وتغيير عملي؛ وثمّة إصرار فعلي على الوقوف عند ما يمكن أن نسميه **بالتحديث الشكلي** (بنية تحتيّة ومؤسسات محدودة واستثمار معماري ضخم)، ولكن من دون أن يمسّ روح المجتمع وبنيته العميقة. ولئن كانت الدول الوطنية حريصة على التحديث

الشكلي؛ فهي على النقيض من ذلك، رافضة للتحديث العميق والفعلي في المجتمع.

إنّ التحديث الشكلي حاصل في أغلب الدول العربية، وبخاصة في منطقة الخليج بحكم أن ميزانيات الإنفاق العام مرتفعة جداً. ولكنه تحديث من دون روح وغير مولّد لدينامية تجديد البنيات الاجتماعية والسلوكيات العامة والذهنيات والمرجعيات الثقافية. إنّه تحديث يستهلك ولا ينتج، يعطّل ولا يبدع، يقوّض ولا ينمّي، ويدعّم التبعية للغرب ولا يحرر. إنه تحديث جزئي وقشريّ وسطحي ومحدود التأثيرات، مثلما تؤكّد ذلك الدّراسات العديدة(١٢). وأخيرا، فهو تحديث مُدولَن، وليس بالضرورة معبراً عن توقعات الجماهير. ولكنّ المفارقة السوسيولوجية هي أنّ التحديث مُرتفع الكلفة بحكم أنّه مستورد، فهو غالباً ما يولّد الفقر لأنّه يكون لصالح بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى (الطرقات على حساب التعليم، أو البنية العسكرية على حساب الصحة الخ . . .). ولعلّ هذا ما يقودنا إلى الخاصيّة الرابعة التي نراها نتيجة ضرورية وطبيعية لمثل هذا التحديث الشّكلي والقشري.

وأمّا **رابع هذه الخصائص، فيتمثّل في أنّ الدولة الوطنية ليست منتجة فعلية لتوزيع شبه عادل للثروة وليست متصدّية فعلياً للفقر** بخاصة في شكله المادّي.

فالفقر يتزايد في المنطقة العربية، وليس في حالة تراجع. وليس هذا القول مبالغة أو تجنياً. «فالفقر العربي» أمر واقع. فهو يبلغ أشدّه حتى في الأقطار البتروليّة والغازيّة التي يتوافر فيها ريع هائل يتجاوز عشرات المليارات من الدولارات. فالاستفادة من غلاّت الإنتاج ومن ريع النفط والغاز ليست منظمة من الناحية القانونية، ولا منتظمة مؤسساتياً، وليست واقعاً يومياً بحكم أن الوصول إلى الثروة يحتاج إلى ممارسات لاشكليّة وغير مؤسّسية، مثل الولاء المفرط وتأليه الحاكم والمشاركة في الفساد ونشره والتورّط في العنف والممنوعات والزبونيّة، فتحصيل الثروة يقتضي الاقتراب من السلطة وموالاة السلطان سواء أكان إدارة أم شخصاً، ذلك أنّه من العناصر الفاعلة في البيئة العربية، المحسوبية والزبونية والجهوية والولائية، أي مختلف الأمراض الاجتماعية.

وتعود هذه الأبعاد السالبة، في تقديرنا، إلى عدم تجديد البنى الاجتماعية والذهنيات والعقليات بدليل أنّ الثروة العامّة ما تزال مرادفة للغنيمة، ولهذا، يصعب الفصل بينها وبين السّلطان، فالحاكم الذي يستأثر بالثروة يضع شروطاً معيّنة للاستفادة منها، فلا يمكن أن تكون موضوعية وقانونية ومؤسسية؛ فهي رهينة مزاجيّة الحاكم وتقديراته الشخصيّة.

---

(١٢) Bertrand Schwartz, *Moderniser sans exclure*, avec la collaboration de Louise L. Lambrichs, Cahiers libres, essais (Paris: La Découverte, 1994).

ويجب أن نشير إلى أن التحديث الذي نعني ليس تحديثاً على الطريقة الأمريكية، فهو تحديث مسدود الأفق وعديم النتائج بالنسبة إلى المنطقة العربية. وأما التحديث الذي نقصد، فينهض بالمجتمع ويجدّد بناه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويطوّر قدراته في كلّ المجالات ويسمح لمختلف القوى بالمشاركة الواسعة. ومن ثمة، يكون التحديث مرادفاً لمعنى التقدّم والتجديد الحضاري. وهو مرادف كذلك لمعنى المناعة والحصانة والقوة الذاتية؛ وهي عناصر أساسية بالنسبة إلى كل مجتمع من المجتمعات.

ولئن كان يجب ألا ننكر بأن فترة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم شهدت بعض المحاولات في مجال التحديث الثقافي والذهني والسياسي في تونس والجزائر ومصر والعراق، ولكنّها سرعان ما تلاشت من جرّاء تآكل النخب وتراجع مشروعيتها وتزايد التبعيّة للغرب. ودليل ذلك أن بعض تجارب البناء «الثوري والتقدمي» في المنطقة العربية كانت واعدة بتحديث بنيوي عميق، ولكننا فوجئنا، بعد عقود ثلاثة من الزمن بأن هذه التجارب أصبحت مجرد تعبير عن بنيات قبلية وعشائرية وحتى أسرية، بل إن بعضها أصبح مجرّد امتداد أو أداة لأسرة معينة. ولعلّ هذا ما يؤكّد أن هذه التجارب تآكلت تدريجياً وفقدت حماسها وصدقيتها، لأن النخب انشغلت بإدارة جهاز الدولة وتحصيل منافعه على حساب كل الواجبات الأخرى، وفي مقدّمتها الواجبات الوطنية والقومية.

وبناء عليه، يمكن أن نعتبر إخفاق الدولة الوطنية ثمرة طبيعية لإخفاق النخب والأحزاب والجماعات الحاكمة وحتى المعارضة من جهة، وضعف روح المقاومة عند الجماهير من جهة أخرى. ولذلك، تسبّب الإخفاق في حالة من فقدان المناعة السياسية وبالتالي انعدام الحصانة. وهكذا، يمكن أن نصل إلى الخاصية الخامسة وهي **القابلية السريعة للاختراق وعدم القدرة على صيانة سيادة الوطن في وجه الغزو الخارجي.**

إنّ الدّولة الوطنية الرّاهنة، في صيغتها القائمة، ليست منيعة المناعة الكافية، وليست محصّنة ضد قسوة المتغيّرات السياسية الدولية(١٣)؛ وهي ليست قادرة على الاستمرار في الأداء نفسه لأنه مثقل ومرهق. ولعلّ هذا ما يفسّر أنّ الدّولة الوطنية أرهقت نفسها وأرهقت كذلك مجتمعاتها، ورهنت مستقبلها لدى الغرب سواء أكان أوروبياً أم أمريكياً، فهي مُرْهَقة ومُرْهِقة في الآن نفسه. ذلك أن الدولة الوطنية العربية غير مهيّأة، قياساً على دول أخرى من أجل مجابهة تعقيدات الأوضاع السياسية الدولية وشراستها التي تتمثّل أهمها في كيفية التعامل مع الإدارة الأمريكية بمثل ما هي عليه الآن

---

(١٣) بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، عالم المعرفة؛ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢).

من تشدّد أصولي وتصهين وعداء مستفحل للعرب والمسلمين. وهي غير مهيّأة كذلك بفعل علاّتها البنيوية العميقة ونقائصها الكثيرة وعدم قدرتها على التجدّد وبناء صيغ تعاقدية جديدة؛ وهي، على الرغم من كل النكسات والخسائر السياسية الموجعة، لم تنجز النقد الذاتي العميق ولم تعمل على تفادي الأخطاء، ولم تراكم التجارب والخبرات. وهي ذاتها الأخطاء التي استفاد منها الأعداء ووظفوها عند المواجهة العسكرية. إن التدخل الخارجي هو استجابة طبيعية لتهيؤات الوضع الداخلي، وهو نتاجٌ للشرخ العميق بين الحاكم والمحكوم، وانسداد الآفاق السياسية وانعدام الحوار الحقيقي حول الرهانات والاختيارات وحول الحاضر والمستقبل. إنّ ما يسمَّى «بقابلية الاستعمار» هو تعبير «مشوَّه» عن حجم الإخفاق واتساع رقعة خيبة الأمل وانسداد الأفق وغياب وسائط التعبير وحرية الرأي، واستشراء ظاهرتَي القمع والفساد، الأمر الذي يؤدّي إلى فقدان الأمل. وهكذا يصبح المستعمر أفضل من الحكم السياسي القائم. وهكذا تتعكّر حالة المجتمعات وتفقد الشعور بالمشروعية.

فقد قادت الدول الوطنية، في أحيان متعدّدة إلى نوع من التصحّر السياسي والاجتماعي والثقافي وشجّعت، ضمناً أو صراحة، فرار العقول والكفاءات وبخاصة الشباب. لذلك، فمثل الإخفاقات المروّعة هي التي انبنت عليها صراحة استراتيجية الإدارة الأمريكية المتمثّلة في «تبئيس»(١٤) الأمة العربية وتبخيس قيمتها وتيئيسها من مستقبلها. فقد نقلت تلفزات العالم صور نهب متاحف بغداد ومكتباتها وحرق رموز سيادتها، وكأن المحتل يريد تأكيد مظاهر البؤس والدّونية، وأن يوثّق إعلامياً ومرئياً تخلُّف هذه الأمة و«بؤسها»، وهي التي ترفع رايات المقاومة والجهاد والشهادة في وجهه؛ وهي التي تطرح كذلك نظاماً قيميّاً وثقافياً مضاداً له.

كما أكّدت هذه العملية المرافقة لغزو العراق الحرص الأمريكي على تبخيس الإنسان العربي وتتفيه رغبته في المقاومة والمواجهة، توازياً مع إظهار عجز الدولة الوطنية وعمق الرفض المجتمعي لها. ومن ثم، تأكّد أن العجز مزدوج ومتكامل الأبعاد.

فالترويج العالمي لصور الحرق والنهب والتخريب لا يعدو أن يكون إلاّ رسالة أمريكية واضحة إلى العالم، تريد من خلالها الإدارة الأمريكية أن تثبت بأنّ هذه الأمة ذات الإرث الحضاري العميق، هي أمّة مخلّعة ومتفسّخة من كلّ الضوابط بدليل أنّها تدمر رموزها ومكتسباتها ومتاحفها وانتاجاتها المادّية والرمزيّة، وتفتك بمؤسّساتها فتكاً. ولئن كان هذا النمط من السلوك يدخل في إطار تسويق الصور والمضامين الإعلامية، إلا أنّه

(١٤) ولئن كان هذا الاشتقاق ليس سليماً من الناحية اللغوية إلا أنه يظهر بشكل جلي الخصم في صورة متخلفة وغير حضارية.

يجب ألا يخفي ضعف المقاومة الرسمية والشعبية، وبخاصة في النّظم التي تكون فيها الدولة الوطنية قويّة وتسلطية. لقد بيّنت التجارب أنّ حضور الدولة ليس عنصراً مشجعاً على المقاومة، في حين أن غيابها أو ضعفها، كما هو الشأن في فلسطين أو لبنان، يكون عنصر تحريض وتشجيع على المقاومة.

ذلك أنّ الدولة الوطنية ليست أداة من أدوات المقاومة، فهي محكومة بالتزاماتها وعلاقاتها الدولية؛ وهي محكومة كذلك بمنطق نخبها ومنافعها ومكاسبها؛ وهي جزء أساسي من النظام الدولي المبني على تبادل المنافع والمكاسب مقابل التحالفات السياسية.

فمن دون أن نسقط في ما تمارسه الإدارة الأمريكية من تبئيس وتبخيس وتيئيس وبالتالي تدنيس، لا بدّ من الاعتراف بمحدودية الدّولة الوطنيّة بل وعجزها عن المواجهة، وبخاصة إذا ما تعلّق الأمر بمواجهة العولمة العسكريّة ذات التوجه الأمريكي.

رابعاً: نحو بناء سوسيولوجيا الأزمة العربية الراهنة

لا شك في أنّنا بحاجة اليوم إلى مقاربة الأزمة العربية المتشعّبة مقاربة علمية دقيقة لفهم أبعاد الانغلاق وأسباب الانسداد السياسي والاجتماعي والثقافي، فالملاحظ أنّ هذه الأزمة هي تكرارية وسكونية وغير واعدة بالحل. منذ نكبة ١٩٤٨ والمنطقة العربية تبحث عن توازنها، وعن علاقة عقلانية بالذات وبالعالم الخارجي، وفي مقدمته أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من دون جدوى أو نفع. ذلك أنّ هذه الأزمة هي أزمة تاريخية وبنيوية عميقة أنتجت جيشاناً عاطفياً وحماساً مفرطاً وخيبات وانكسارات متكررة، ولكنها لم تنتج عملياً نجاعة وقدرة ذاتية على تجاوز الخيبات وممارسة النقد الذاتي البناء الذي يطور ولا يهدم. فالمشكلة تكمن في أنه لم تتوافر إلى حدّ الآن شروط الخروج من الأزمة المستحكمة. ولعلّ هذا ما يؤكّد مشروعية سوسيولوجيا الأزمة(١٥). فالنظام الرسمي العربي، منذ نكبة ١٩٤٨ إلى حدّ الآن ضعيف إن لم يكن متواطئاً مع الغرب؛ وهو أحرص على مصالحه ومصالح الغرب أكثر من حرصه على مصالح الشعب العربي؛ وهو غير متفاعل مع بيئته ومحيطه؛ وهو غير قادر على إدراك المتغيرات الدولية. وأما النخب فقليلها متقبّل للأوضاع وكثيرها مهمّش أو منفي أو ساكت. في حين أنّ الشعوب صامتة وقليلها متواطئ مع الدكتاتوريات، وهي تبحث عن بصيص أمل أو عن أيّ وهم من أجل الخلاص من الهمّ اليومي، ولكن لا أمل في خلاص قريب. فالمشكلة أنّ مثل هذه البيئة راكدة وغير قادرة على التغيّر.

ولعلّ هذا ما يفسّر بأنّ بعض المثقّفين العرب من حاملي الجنسية الأمريكية يراهنون

---

(١٥) Michel Dobry, *Sociologie des crises politiques: La Dynamique des mobilisations multisectorielles* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1986).

على دور «الصدمة الأمريكية» في تفعيل عملية تحديث المجتمعات العربية[١٦]. ولكنه ليس ضرورة أن يكون هذا التحديث مجدياً، بخاصة إذا ما علمنا نقائصه ومحدوديته، فهو أقرب إلى أن يكون تماهياً مع الهيمنة الأمريكية، ذلك أنّ «المغلوب يقتدي بالغالب» على حدّ تعبير ابن خلدون. إنه من الصعب اقتراح حلول سريعة وسهلة وغير مدروسة بما فيه الكفاية، لأنّ ذلك من شأنه أن يعمّق الأزمة المستفحلة. فالواقع العربي الراهن بحاجة عميقة إلى التفكير العلمي المتين ومساءلة الذات مساءلة عميقة.

«فالتحديث المستورد» وبخاصة إذا كان أمريكي المنشأ لا يشكّل حلاً ولا يعرض بدائل، بل هو أداة الهيمنة الإمبريالية ووسيلتها. والتحديث المرتقب يأخذ بعين الاعتبار خصائص المجتمع الثقافية والذهنية والحضارية والإنسانية، ويستثمر إمكانياته وقدراته وطاقاته، ويقترح من الحلول العملية ما لا يعدّ «خيانة للذات أو موتاً في التاريخ» على حد تعبير عبد الله العروي[١٧].

فعلى الرغم من الإجابات اليساريّة والقوميّة والإسلاميّة وحتى الليبرالية، بقي التّحديث منقوصاً في المجتمعات العربية، ولذلك لم نشهد تطوراً فعلياً في بنى العلاقات الاجتماعية والثقافية والإنتاجية، بدليل أن البنيات العشائرية والقبلية التي كان من المفترض أن تتحلّل وأن تذوب تدريجياً في بنية المجتمع الشامل، ما تزال تحتفظ بتأثيرها وفاعليتها السابقين نفسيهما.

فما هي المتغيّرات التي يمكن اعتمادها في تفسير مثل هذه الظاهرة؟ وهل هي عنوان الإخفاق أم هي ظاهرة اجتماعية وثقافية طبيعية يمكن أن نستفيد من حضورها؟

إنّ **التحديث العميق** يلزم الدولة الوطنية باستحقاقات وواجبات سياسية كثيرة مثل تطوير المنظومات القانونية، وتفعيل دور المؤسسات، وتجديد العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وتنظيم آلية العدالة والعقاب، وإيقاف القمع، والحرص بخاصّة على شفافية التعامل مع المال العام، وضمان دوران النخب، وتفعيل المشاركة. وهي استحقاقات منافية لآلية التسيير الراهنة، وهي تفترض كثيراً من التنازلات الفعلية التي لا يرغب في تقديمها الممسكون بجهاز الدولة. إنّ هؤلاء غير مستعدّين لتقديم التنازلات، اقتناعاً منهم بأنّها تمس مصالحهم وامتيازاتهم، وبخاصة بعد أن حوّلوا الدولة إلى شكل من أشكال الريع السياسي والمادي في الآن نفسه. ولعلّ ذلك ما يمكن أن نسمّيه بالأزمة المستشرية التي لا تعود جذورها إلى الدّولة الوطنية فقط. بل إن الحكّام والنخب والشعوب هي أطراف مشتركة أيضاً في مثل هذه الأزمة، الأمر الذي

---

(١٦) Fouad Ajmi, «Iraq and the Arab's Future,» *Foreign Affairs* (January - February 2003), pp. 2-17.

(١٧) Abdallah Laroui, *Islam et modernité*, armillaire (Paris: La Découverte, 1987), p. 96.

يفرض مشروعية قيام اختصاص جديد يمكن أن نسمّيه **بسوسيولوجيا الأزمة**[١٨]. ومهما اختلفت المقاربات، فالمهم هو أن لا يستأثر السياسي بالقضايا الوطنية والقومية، فهي ليست حكراً عليه أو اختصاصاً يعنيه هو فقط، وبخاصة أننا جربنا، مراراً وتكراراً، إخفاق السياسي وسوء تقديره حينما يتعلّق الأمر بمقاربة الواقع، فالتطورات الراهنة تقتضي أن يكون المثقف حاضراً عند مقاربتها وتحليل نتائجها وتأثيراتها.

ذلك أن السياسي يسعى قدر مِكْنته إلى الاستئثار بعملية تقديم الحلول، ولكن ذلك لم يعد ممكناً الآن، فمن حق المثقف المشاركة في التشخيص والتحليل بحكم أن الثقافي لا يقل أهمية عن بقية الأبعاد الأخرى. وأن أية ظاهرة من الظواهر هي ذات عمق ثقافي يجب العمل على اكتشافه وتوظيفه.

فنحن لا نشك اليوم في أن الأزمة الراهنة هي أزمة ثقافية متأتيّة من غياب التمثّلات الواضحة والاستراتيجيات الصادقة، وهي كذلك نتاج ذات غير قادرة على التجدّد وعلى ملاءمة الحاضر مع الماضي مثل بقية المجتمعات. . .[١٩].

إنّ جزءاً من الأزمة الراهنة يكمن في غياب الخيال السياسي والثقافي الخلاّق وانعدام البدائل المقنعة، وهي خاصية تشمل في الوقت نفسه النظم السياسية ومعارضاتها بدليل اضمحلال الجانب الثقافي في برامج الأحزاب السياسية الحاكمة ومكونات المجتمع المدني. ومن المفارقات السوسيولوجية اللافتة للانتباه أن أي طرف عربي لم يبلور إلى حد الآن تصوراً ثقافياً ومعرفياً يساعد على تشخيص مختلف أبعاد الأزمة وسبل حلّ تعقيداتها، فلم نسمع إلى حد الآن سوى مقاربات سياسية «تبشر» بها أطراف أيديولوجية وحزبية معينة لا يتّسع المجال لسرد هوياتها.

إنه من المفارق أن نسجل هذا الشرخ بين السياسي والمعرفي من جهة، وبين السياسي والثقافي من جهة أخرى، الأمر الذي يؤكّد عمق ظاهرة القطيعة في التاريخ العربي الحالي، كما يؤكد كذلك أن الأزمة هي ذات طابع ثقافي فعلي.

أسئلة ختامية

هل تقدر الدولة الوطنية العربية، في ظل ظروفها الراهنة، على الاستمرار بمثل هذا الأداء السياسي في عالم سريع التغير وتقوده دولة لا تلتزم بأيّة ضوابط إنسانية وأخلاقية وسياسية؟

---

(١٨) Michel Crozier et Bruno Tilliette, *La Crise de l'intelligence: Essai sur l'impuissance des élites à se réformer* (Paris: Inter Editions, 1995).

(١٩) Michel Oriol, «La Crise de l'état comme forme culturelle,» *Peuples méditerranéens*, no. 24 (juillet-septembre 1983), pp. 3-12.

أليس ضرورياً اليوم، في ظل تنامي ظاهرة الإمبريالية والاقتصادية وهيمنة العولمة المتأمركة، إعادة النظر جذرياً في علاقة الدولة بالمجتمع وفي طريقة التسيير السياسي وتوزيع الثروة من أجل توسيع دائرة المشاركة والعمل على تفعيل حضور النخب من أجل تجاوز وضعية الانسداد السياسي الراهنة؟

أليس ضرورياً كذلك العمل على مقاومة الفساد بكل أنواعه وصنوفه، والحدّ من ظاهرة العشائرية والأسرية والزبونية من خلال تجديد الهياكل القائمة وتغيير «روحها» ومقارباتها وآليات عملها من أجل تجاوز ظاهرتيْ الإقصاء والفساد؟

أليس ضروريا أن نعلن اليوم، حكاماً وشعوباً ونخباً، نهاية الدولة الوطنية الراهنة التي انبثقت من مرحلة التحرر الوطني إثر خروج الاستعمار التقليدي، وأن نلتزم جميعاً بعقد سياسي واجتماعي جديد ببناء الدولة الوطنية الثانية التي تقطع مع الأساليب القديمة والمستهلكة[٢٠]؟

وهل يمكن أن نعتبر أنّ أولى الأولويات الآن هي تجديد الروح العربية التي عصفت بها الهزائم والنكسات الداخلية الخارجية؟

إنّ مثل هذه التساؤلات مشروعة لأنها تبيّن بشكل جلي عمق الأزمة التي تواجهها الدولة الوطنية وخطورة الصعاب التي تحيط بها من كل جهة، ما يؤكِّد أنّ هذا الكائن السياسي لا حول له في مواجهة الأعاصير.

فالنظام الرسمي العربي لا وجود له حتى يضمن للدّولة الوطنية الحدّ الأدنى من الحماية؛ وهي غير قادرة بجهودها الذاتية على صيانة سيادتها وضمان حقوقها وردّ العدوان الخارجي مثلما تثبت ذلك، الأحداث الأخيرة.

ولذلك، فنحن إزاء أزمة مستعصية ومتداخلة الحلقات والمستويات، بحكم انسداد الأفق وغياب البدائل المقنعة وشراسة الوضع الدولي وعدوانية الإدارة الأمريكية الحالية التي قرّرت خلال شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ رفع ميزانية الحرب إلى ٤٠١ مليار دولار، في حين أنّها لا تخصّص لمساعدة دول العالم الثالث مجتمعة سوى ١٥ مليار دولار، ويستفيد الكيان الصهيوني من هذا المبلغ بنسبة ٦٠ في المئة، على شاكلة دعم مالي وعسكري وفني، في حين لا تحصل دول أخرى، نعفي أنفسنا من ذكر أسمائها، سوى على النزر اليسير. ولعل هذا ما يؤكد أن الدولة الوطنية في مرحلة العولمة العسكرية لا تتوافر فيها إمكانات الحصانة الذاتية ومتطلّبات الاستمرارية.

---

(٢٠) Bertrand Badie, *Les Deux Etats: Pouvoir et société en Occident et en terre d'islam*, l'espace politique ([Paris]: Fayard, 1986), pp. 136-156.

الفصل الخامس

حقـوق الإنسـان وحـدود السيـادة الوطنيــة

سعيد الصديقي

تمهيــد

تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة التي أعادت تكييف المفهوم التقليدي للسيادة ليستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية في هذا المجال الحيوي، والتي كرست المفهوم النسبي للسيادة. فإلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قضية حقوق الإنسان «مجالا محفوظاً» للدولة، إذ لم تكن هذه القضية مبدئياً منظمة من قبل القانون الدولي. لكن بعد عام ١٩٤٥ أصبحت الحرية الواسعة التي كانت تتصرف فيها الدولة ـ في الماضي ـ في ما يتصل بحقوق الإنسان، مقيدة في كثير من المستويات بمعايير دولية وجهوية، قانونية وعرفية، ولم تعد السيادة سلطة مطلقة تسمح للدولة بالقيام بكل ما لم يمنعه صراحة القانون الدولي[١] فحسب، بل مشروطة بمعايير إنسانية واسعة تعطي لفكرة السيادة مفهوم «السيادة المسؤولة»[٢]؛ ذلك أن الشرعية الحكومية التي تسمح بممارسة السيادة تستلزم الانسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية والقدرة على التصرف بفعالية لحماية المواطنين من التهديدات الخطيرة التي تتعرض لأمنهم وعيشهم الكريم.

يرى هدلي بول (H. Bull) أنه يوجد توتر جوهري بين المبادئ التي تدعم النظام الدولي المطالب بعدالة الإنسان المجسدة في معايير حقوق الإنسان، وأن «الاتفاق الأساسي على التعايش بين الدول، المتمثل في تبادل الاعتراف بالقضاء السيادي،

---

(١) انـظـر: Permanent Court of International Justice [PCIJ], Judgment, The Case of the S. S. Lotus, Series A, no. 10, 1927, p. 18.

(٢) R. Falk, «Sovereignty and Human Rights: The Search for Reconciliation,» in: Francis M. Deng and Terrence Lyons, eds., *African Reckoning: A Quest for Good Governance* (Washington, DC: Brookings Institution, 1998), p. 13.

يتضمن مؤامرة صمت داخل الحكومات حول حقوق وواجبات مواطنيها»[٣].

يجعل مبدأ السيادة الوطنية من الدولة سلطة عليا حدودها الترابية، ولا تقبل وجود أي سلطة خارج هذه الحدود؛ في المقابل فإن حقوق الإنسان تضع قيوداً على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها، معرضاً السيادة للخطر باسم المعايير الدولية لإدارة الدولة الشرعية. يعتبر كرستيان روز ـ سميث (C. Reus-Smit) ـ بناء على رؤيته البنيوية للسيادة ـ أن كلاً من السيادة وحقوق الإنسان، كنظامين منفصلين، يقومان على علاقة صفرية، إما أن يكون الأقوى هو مبدأ السيادة، والأضعف هو مبادئ حقوق الإنسان، أو العكس بالعكس[٤].

ذلك أن بروز النظام السيادي وتطور النظام الدولي لحقوق الإنسان كانا يعتبران دائماً مترابطين فقط عبر تناقضهما المتبادل بين حقوق الإنسان والسيادة. فالمتشائمون يعتبرون النظام السيادي يقف سداً منيعاً ضد التحدي الكوني لنظام حقوق الإنسان، بينما يتصور المتفائلون أن النظام السيادي معرض للخطر من قبل نظام حقوق الإنسان[٥]. يصطف ستانلي هوفمان (S. Hoffmann) إلى جانب التيار الأول حيث يرى أنه على الرغم من أن التطور الذي حصل ما بعد ١٩٤٥ في مجال مبادئ حقوق الإنسان، قد وضع محط تساؤل عنصرين «مقدسين» للسيادة: الحق في الدخول في الحرب، وحق الدولة في التصرف في كل ما تريده بحق مواطنيها، فإن هذه المبادئ لها تأثير ضعيف في وقائع وديناميات السياسات الدولية[٦]. ويزعم كاثرين سكينك (K. Sikkink) ـ الذي يمثل الموقف المعارض ـ أن مذهب حقوق الإنسان المحمي دولياً يقدم أحد أقوى الانتقادات للسيادة كما هي قائمة الآن، وتمنح ـ في نظره ـ تطبيقات قانون حقوق الإنسان والسياسات الخارجية لحقوق الإنسان أمثلة ملموسة على تغير المفاهيم المتعلقة بأهمية السيادة[٧].

وتتعارض مبادئ حقوق الإنسان مع السيادة الوطنية في عدة نقاط نذكر أهمها في ما يلي:

---

(٣) Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press; London: Macmillan, 1995), p. 80.

(٤) Christian Reus-Smit, «Human Rights and the Social Construction of Sovereignty,» *Review of International Studies*, no. 27 (2001), p. 520.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.

(٦) Stanley Hoffmann, «Reaching for the Most Difficult: Human Rights as a Foreign Policy Goal,» *Daedelus*, vol. 112, no. 4 (Fall 1983), p. 22.

(٧) K. Sikkink, «Human Rights, Principled Issue Networks, and Sovereignty in Latin America,» *International Organization*, vol. 47, no. 3 (Summer 1993), p. 411.

أولاً: ملاءمة التشريعات الداخلية للمواثيق الدولية

تفرض المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات التي تتضمن التنصيص على ضرورة احترام حقوق الإنسان، على الدولة تكييف قوانينها الداخلية بما ينسجم مع نصوص وروح هذه الاتفاقيات، وذلك، بناء على مبدأ أسبقية المرجعيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية؛ وقد نصّت على هذا المبدأ صراحة المادة ٢٧ من «اتفاقية فيينا» حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، بتأكيدها أن: «الأطراف لا يمكنهم التذرع بالقانون الداخلي لتبرير عدم تنفيذ معاهدة صادقوا عليها». وتتمثل أهم هذه المواثيق الدولية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية اللتين صادقت عليهما الجمعية العامة عام ١٩٦٦، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨١، والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التي وُقِّع عليها في روما عام ١٩٥٠، وغير ذلك من الاتفاقيات والعهود الدولية والجهوية التي تشكل في مجملها ترسانة قانونية دولية ضخمة في مجال حقوق الإنسان.

ولقد شهدت العقود الأخيرة حركية واسعة في العديد من الدول من أجل تعديل دساتيرها وقوانينها الداخلية طبقاً لمضامين هذه الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ففي المغرب على سبيل المثال نصت ديباجة الدستور الحالي (الفقرة الثالثة) على ما يلي: «وإدراكاً منها ضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا». ومن الوظائف الأساسية التي عهدت إلى وزارة حقوق الإنسان المغربية بحسب المرسوم المنظم لها «دراسة جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري العمل فيها قصد النظر في مطابقتها للمبادئ والقواعد التي تقوم عليها حقوق الإنسان، (. . .) باقتراح التعديلات والعمل على ما يضمن للمواثيق الدولية التي انضم إليها المغرب والمتعلقة بحقوق الإنسان اندماجاً أحسن في القانون الداخلي رعياً للقيم الإسلامية التي يتميز فيها المجتمع المغربي. . .»؛ كما إن الظهير المعدّل المحدث للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب، جعل من اختصاصات هذا المجلس «بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة، أو انضمت إليها والتي تم نشرها، واقتراح التوصيات المناسبة بشأنها».

ومن مظاهر الاستجابة الواسعة من قبل الدول لالتزاماتها الدولية، قيام العديد منها بإلغاء عقوبة الإعدام، ويجدر التنبيه هنا إلى أن بعض هذه الدول استجابت لهذا

الالتزام نتيجة الضغوط الخارجية السياسية منها والاقتصادية، كالتهديد بوقف المساعدات أو التلويح بعدم السماح لها بالانخراط في بعض الاتحادات، كما حدث بالنسبة إلى تركيا إزاء دول الاتحاد الأوروبي.

وعادة ما تلجأ الدول، من أجل المحافظة على سيادتها في بعض المجالات، إلى التحفظ عن بنود الاتفاقيات التي ترى فيها تقييداً لسيادتها ولاسيما في المجالات القضائية، فالمغرب مثلاً صادق على ٣٤ التزاماً دولياً (معاهدات واتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات اختيارية وإضافية) في مجالات لها صلة بحقوق الإنسان، وقد تحفظ عن ١٢ مادة من مواد هذه الالتزامات التي صادق عليها، نذكر على سبيل المثال تحفظه عن المادتين ٦ و٩ من اتفاقية منع جريمة الإبادة، الذي برره بأن الحكومة المغربية «تعتبر أن الهيئات والمحاكم المغربية هي وحدها المختصة في أعمال الإبادة المقترفة داخل تراب المملكة المغربية»، وأن «اختصاصات القضاء الدولي يمكن أن تكون مقبولة، بصورة استثنائية، في الحالة التي تكون فيها الحكومة المغربية قد أعطت موافقتها الصريحة» عليها.

ثانياً: المراقبة الدولية لوضعية حقوق الإنسان

تفرض التعهدات الدولية للدولة في شأن حقوق الإنسان السماح للمنظمات الدولية بمراقبة مدى احترام هذه الدولة التزاماتها الدولية بهذا الشأن، والترخيص لها التفتيش والتحقيق في بعض القضايا والأحداث. تنص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسة على إنشاء لجنة حقوق الإنسان مكلفة دراسة التقارير التي تقدمها الدول حول الإجراءات المتخذة في المجالات التي تنص عليها الاتفاقية، ومطالبة أيضاً الدول بتقديم تفسيرات عن مخالفتها وتقصيرها في تنفيذ بنود الاتفاقية. ويوجد ملحق إضافي لهذه المعاهدة ينص على أن الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا خرق حقوق الإنسان يمكن لهم عرض ذلك مباشرة على هذه اللجنة.

وتعترض المنظمات الدولية العديد من الصعوبات في أدائها هذه الرسالة، وعلى رأسها الضغوط التي تمارس عليها، من قبل الدول الكبرى، عندما يتعارض ذلك مع مصالحها، وغالباً ما يؤدي هذا إلى شل وظائف هذه المؤسسات الدولية، ولعل أفظع مثال على هذا، امتناع الولايات المتحدة الأمريكية، في مجلس الأمن، عن التصويت لصالح إرسال لجنة أممية للتحقيق في المجازر التي اقترفها الصهاينة في حق الشعب الفلسطيني في إحدى مخيمات جنين.

ثالثاً: محاكمة منتهكي حقوق الإنسان

تتخذ هذه المتابعات القضائية اتجاهين، يتمثل الأول في القضاء الجنائي الدولي (محكمات دولية دائمة أو خاصة)، والقضاء الداخلي الدولي، حيث بادرت بعض الدول

إلى إصدار قوانين لمعاقبة مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان مهما كانت جنسياتهم.

١ ـ القضاء الجنائي الدولي

ظهرت الأشكال الأولى للقضاء الجنائي الدولي مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[٨]، وتمثلت في إنشاء الحلفاء محكمتين دوليتين، وهما: المحكمة العسكرية الدولية لنورمبرغ (Nuremberg) بناء على اتفاقية لندن يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٤٥[٩]، والمحكمة الدولية للشرق الأقصى والتي عرفت بمحكمة طوكيو (Tokyo) بناء على إعلان القيادة العليا لقوات الحلفاء يوم ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦[١٠].

لا يشك أحد في أن كلاً من محكمتي نورمبرغ وطوكيو قد أحدثتا سابقة عظيمة بسنهما وجوب امتناع الفرد عن تطبيق قوانين دولته إذا كانت هذه القوانين تتعارض جوهرياً مع القيم الإنسانية. فالولاء الوطني لا يستقيم أبداً كعذر لمنتهكي حقوق الإنسان، كما لا يحق لهم الاحتجاج بالسيادة التي تتمتع بها السلطة التي يتبعونها ليتبرأوا من مسؤوليتهم الفردية في مجال الجريمة ضد الإنسانية، وما يلاحظ على هاتين المحكمتين أنهما جسدتا إلى حد كبير تطبيق قانون المنتصرين وعدالتهم، أكثر من تطبيق قانون وعدالة مجموع دول العالم.

كانت لمنظمة الأمم المتحدة رغبة في تمديد صلاحية المحكمتين، إلا أن ظروف الحرب الباردة جمدت عملية التقدم في هذا المسار، غير أن الجرائم الفظيعة التي اقترفت في جمهورية يوغوسلافيا سابقاً ورواندا ضد المدنيين جعلت فكرة إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة أو دائمة أمراً استعجالياً، وهكذا فخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي

---

(٨) وقبل ذلك فشل الموقعون على معاهدة فرساي (Versailles) لعام ١٩١٩ في ترسيخ عدالة جنائية دولية، فعلى الرغم من تأكيد المادة ٢٢٧ من هذه المعاهدة على الحكم الذي أصدرته محكمة دولية في حق الإمبراطور الألماني «غليوم الثاني» (Guillaume II) للإجابة عن الاتهام الموجه إليه بخصوص «الإهانة الكبيرة للضمير الدولي والسلطة المقدسة للمعاهدات»، لكن هولندا التي لجأ إليها الإمبراطور الألماني، رفضت تسليمه حيث بقي فيها من دون محاكمة حتى فارق الحياة في منفاه عام ١٩٤١. أما بالنسبة إلى المادتين ٢٢٨ و٢٢٩ من المعاهدة اللتين تنظمان عقاب مجرمي الحرب، فقد وجدتا طريقهما إلى التطبيق بطريقة مخيبة للآمال في قضية «ليبزغ» (Leipzig). انظر: Paul Tavernier, «L'Expérience Tribunaux pénaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda,» *Revue internationale de la Croix-Rouge*, no. 828 (décembre 1997), p. 674.

(٩) تكونت محكمة نورمبرغ من أربعة قضاة قارين وأربعة قضاة احتياطيين معينين من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد مثل أمامها اثنان وعشرون مسؤولاً نازياً، أصدرت أحكامها في حقهم يوم فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، التي كانت على الشكل الآتي: أربعة عشر متهماً حُكم عليهم بالإعدام، وثلاثة بالسجن المؤبد، واثنان بعشرين سنة نافذة، وواحد بخمسة عشر سنةً نافذة، وواحد بعشر سنوات نافذة، واثنان أُخلي سبيلهما. وتم تنفيذ كل العقوبات.

(١٠) أصدرت محكمة طوكيو أحكامها يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ في حق خمسة وعشرين متهماً على الشكل الآتي: حكمت على ثمانية منهم بالإعدام، أما الباقي فأصدرت في حقهم أحكاماً بالسجن المؤبد.

أنشأ مجلس الأمن بناءً على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة محكمتين خاصتين:

- محكمة لاهاي بقرار رقم ٨٠٨ في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٣، لمحاكمة الجرائم المقترفة في الاتحاد اليوغوسلافي منذ ١٩٩١.

- محكمة أروشا (Arusha) بقرار رقم ٩٥٥ في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ لمحاكمة جرائم الإبادة التي حدثت في رواندا.

غير أن اختصاصات هذه المحاكم محدودة لضعف الوسائل المادية والعناصر البشرية والمساطر القانونية التي تملكها، كما يعترض سيرها عدة معوقات أهمها خضوع إنشائها لمصالح الدول الكبرى المتضاربة في أغلب الأحيان، وتعقُّد المشاكل التي يطرحها القبض على الزعماء الأساسيين لهذه المجازر، وعدم تعاون الدول المعنية . . .

إن أكبر تطور في هذه المسيرة يتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يوم ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ والتي دخلت حيز التنفيذ في صيف عام ٢٠٠٢ بعد استكمال عدد التوقيعات اللازمة على الاتفاقية المنشئة لها (ستون توقيعاً). وهي أول محكمة جنائية دولية دائمة، ستُكلَّف بمحاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة التي تمس مجموع الجماعة الدولية، وهي جريمة الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان التي يقترفها رعايا الدول الأعضاء، أو أشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء، وترفع إليها القضايا من قبل الوكيل، أو دولة عضو، أو مجلس الأمن. وقد اعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان (Koffi Annan) إنشاء هذه المحكمة بمثابة «هدية أمل لأجيال المستقبل»، وبأنها تشكل من دون شك «خطوة عملاقة على درب الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ودولة القانون».

تتعارض اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية مع السيادة الوطنية للدول في مستويات عدة، فإذا اقترف الجريمة أحد رعايا الدول الأعضاء فلا يحدث نسبياً إشكال كبير، لكن يمكن لأحد رعايا دولة غير عضو أن يمثل أمام المحكمة إذا اقترف جريمة حرب على تراب دولة عضو، وهذا يؤدي بدولة غير موقعة على المعاهدة المُنشئة للمحكمة إلى أن تجد نفسها مرتبطة بنص قانوني لم توافق عليه من قبل، ولم تبدِ رضاها بالارتباط به؛ ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من الأولوية المعترف بها للقضاء الداخلي، فهل للدول الأعضاء كامل الأهلية للعفو، افتراضياً على الأقل، عن مرتكبي الجرائم الدولية؟، يجيب القانون المُنظم للمحكمة بالسلب، ومن هنا نخلص إلى شكل معين من المس ببعض مبادئ السيادة الوطنية؛ وأخطر من هذا فإن سلطات المحكمة الجنائية الدولية قد تنسف جهود المصالح الوطنية في بعض الدول، التي تكون أحياناً الخيار الوحيد لطي صفحات الماضي المؤلمة.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية إفراغ المحكمة الجنائية الدولية من مضمونها،

وتعطيل إجراءاتها في ما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها مواطنوها، وذلك من خلال الضغط على الدول الموقعة على معاهدة إنشاء هذه المحكمة، إذ أعلنت الولايات المتحدة خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣ عن قطعها المساعدات العسكرية عن ٣٥ دولة بسبب تأييد هذه الأخيرة المحكمة الجنائية الدولية وعدم استثنائها الرعايا الأمريكيين من احتمال تسليمهم؛ بينما اضطرت دول أخرى ـ مثل السنغال ومصر وليبريا ـ إلى توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة تلتزم بمقتضاها عدم تسليم الرعايا الأمريكيين المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتجدر الإشارة إلى التقدم النوعي الذي أضافه إنشاء المحكمة الأوروبية التي تسهر على ضمان تطبيق أحكام المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٥٠)، وقد تعززت اختصاصات هذه المحكمة في عام ١٩٩٨، حيث يمكن للأفراد أن يعرضوا عليها قضاياهم مباشرة.

٢ ـ الاختصاص العالمي للقضاء الداخلي

يعد اختصاص قضاء دولة ما بالنسبة لجريمة معينة، من الناحية التقليدية، محدوداً بمبدأي الإقليمية والشخصية، ما يعني أنها لا تستطيع أن تتصرف إلا إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على تراب هذه الدولة أو إذا كان المجرم هو أحد رعاياها.

وعلى الرغم من أن الاختصاص العالمي للقضاء الوطني، بالنسبة إلى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، لم يكن منصوصاً عليه بشكل دقيق في الوثائق الدولية، فإنه اعتبر دائماً جزءاً من القانون الدولي العرفي. وعشية الحرب العالمية الثانية وبعد محاكمات نورمبرغ وطوكيو، باشرت المحاكم الوطنية لدول الحلفاء محاكمات كثيرة ضد رعايا ألمان اتهموا بارتكاب جرائم ضد السلم، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب.

وقد نصت معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وكذا البروتوكول الإضافي على اختصاص عالمي للقضاء الوطني بخصوص الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فكل دولة عضو في هذه المعاهدات لها صلاحية محاكمة من يفترض فيه ارتكابه لانتهاكات جسيمة ويوجد على ترابها مهما كانت جنسيته ومكان ارتكابه هذه الانتهاكات[١١]. غير أن حركية القضاء الوطني في هذا المجال شهدت بعد ذلك توقفاً على الرغم من دخول معاهدات جنيف حيز التنفيذ عام ١٩٥٠، ويمكن تفسير غياب تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي خلال هذه الفترة الطويلة، إلى جانب ظروف الحرب الباردة، بعدم إدراج هذا المبدأ في التشريعات الوطنية للدول (١٨٨ دولة) المصادقة على معاهدات جنيف.

---

(١١) انظر: المادة ٤٩ من الفصل الخامس من اتفاقية جنيف الأولى، والمادة ٥٠ من الفصل الثامن من اتفاقية جنيف الثانية، والمادة ١٩٩ من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة ١٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

بعد نهاية الحرب الباردة، ونتيجة نمو تأثير المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم، واتساع مطالبة الرأي العام العالمي بإيجاد آليات قانونية كفيلة بزجر منتهكي حقوق الإنسان في العالم، شهد مبدأ «الاختصاص العالمي» للقضاء الوطني انتعاشاً جديداً تمثل في إدراجه ضمن التشريعات الداخلية لبعض الدول، ما أتاح للقضاء الوطني في هذه الدول متابعة بعض المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، من دون اعتبار لجنسيتهم ولا لوظيفتهم ولا لمكان وقوع الجريمة. وسنعرض في هذا الإطار حالتي الرئيس التشيلي السابق أوغوستو بينوشيه ورئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون اللتين عرفتا أبعاداً مهمة.

أ ـ حالة الرئيس التشيلي السابق أوغوستو بينوشيه

إن قرار إيقاف أوغوستو بينوشيه (A. Pinochet) في لندن يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، ورفض مجلس اللوردات البريطاني منحه حق الحصانة السيادية، وكذا مبادرة القاضي الإسباني بالتزار غارزون (B. Garzon) إلى إصدار مذكرة القبض على دكتاتور التشيلي السابق، وما تلاه من قرارات لقضاة أوروبيين آخرين في هذه النازلة لمحاكمة بينوشيه على الجرائم التي اقترفها ضد رعايا بلدانهم، تشكل في مجموعها نقلة نوعية وتطوراً عظيماً في مجال ضمان احترام حقوق الإنسان في العالم، فالسيادة والاختصاص الترابي والحصانة ليست أبداً متاريس مطلقة لفائدة مقترفي الجرائم ضد الإنسانية. وقد جاء إيقاف بينوشيه في لندن نتيجة إدراج التشريع الإنكليزي مبدأ الاختصاص العالمي المستقى من معاهدة منع التعذيب.

ب ـ حالة الوزير الأول الإسرائيلي آرييل شارون

في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠١، رفع ثلاثة وعشرون شخصاً ـ فلسطينيون ولبنانيون ـ من الضحايا الناجين من مذابح صبرا وشاتيلا التي حدثت في لبنان عام ١٩٨٢، لدى القضاء البلجيكي في العاصمة بروكسيل، دعوى قضائية على مسؤولَين إسرائيليَين، وهما، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك آرييل شارون (A. Sharon)، رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً، والجنرال أموس يارون (A. Yaron) الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام لوزير الدفاع الإسرائيلي، بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وانتهاكات جسيمة لمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، وذلك بناء على القانون البلجيكي المسمى قانون «الاختصاص العالمي» (La Loi de la «competence universelle») الصادر في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ الذي وافق عليه البرلمان البلجيكي بالإجماع، وقد جرى تتميمه عام ١٩٩٩. يمنح هذا القانون كل ضحايا العالم إمكانية اللجوء إلى المحاكم البلجيكية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد القانون الدولي الإنساني.

يشكل هذا القانون من دون شك تطوراً عظيماً في مجال حماية الإنسانية من دون

اعتبار لا لجنسية المجرم ولا لوظيفته ولا لمكان وقوع الجريمة؛ كما إنه يهدد مبدأ «الحصانة الدبلوماسية» بالتجميد إذا تعلق الأمر بمرتكبي هذه الأنواع من الجرائم.

إلا أن الهجمة التي شنتها إسرائيل واللوبيات الصهيونية في العالم ضد الحكومة البلجيكية جعلت القضاء البلجيكي يقف في بداية الطريق، حيث أعلنت غرفة الاتهام لمحكمة الاستئناف في بروكسيل يوم ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ رفضها الدعوى الموجهة ضد آرييل شارون بناء على المادة ١٢ من مدونة المسطرة الجنائية البلجيكية التي تستلزم وجود المتهم على التراب البلجيكي. والحقيقة أن القضاء البلجيكي كان يفتقر في هذه النازلة إلى الجرأة الضرورية لمواصلة المسطرة القضائية ضد هذا المجرم، فلجأ إلى فصل عتيق في مدونة المسطرة الجنائية البلجيكية التي تنص على أن المحاكمات لا يمكن أن تتم في بلجيكا ضد الأجانب إلا إذا كانوا يوجدون على تراب المملكة، وهذا ما أدى إلى إفراغ هذا القانون من محتواه. وفي اليوم نفسه الذي رفضت فيه محكمة الاستئناف في بروكسيل الدعوى المرفوعة على أرييل شارون، اتخذت المحكمة ذاتها الموقف نفسه إزاء دعوى قضائية أخرى رفعت ضد الرئيس الإفواري لورون كباكبو (L. Gbagbo).

ومن الضغوط التي تعرض لها القضاء البلجيكي في شأن تطبيق قانون «الاختصاص العالمي»، ما قامت به محكمة العدل الدولية (C.I.J) في لاهاي خلال شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٢ من ضغوط على بلجيكا لسحب مذكرة دولية بالقبض على وزير الشؤون الخارجية الكونغولي السابق عبدلاي يرودرا (A. Yerodra)، كان قد أعلن عنها في بروكسيل القاضي البلجيكي داميان فاندرمرش (D. Vandermersch) بدعوى أن رؤساء الحكومات ورؤساء الدول ووزراء الخارجية محميون عند أدائهم مهامهم بالحصانة التي تستلزمها وظائفهم. وقد اتخذت محكمة العدل الدولية هذا القرار بناء على الدعوى التي رفعتها إليها حكومة كونغو الديمقراطية يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ ضد بلجيكا، وبنت جمهورية كونغو الديمقراطية هذه الدعوى على اعتبار أن مذكرة الاعتقال البلجيكية بتطبيقها للمادة ٧ من قانون «الاختصاص العالمي» البلجيكي قد انتهكت المبدأ الذي لا يسمح لأية دولة ممارسة سلطتها على تراب دولة أخرى، وأيضاً مبدأ المساواة السيادية بين أعضاء الأمم المتحدة (الفصل ٢ الفقرة ١ من الميثاق الأممي)، كما استندت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن الفصل ٥ من القانون البلجيكي يخالف القانون الدولي، لأنه ينتهك الحصانة الدبلوماسية لوزير الشؤون الخارجية لدولة ذات سيادة (استنادا إلى الفصل ٤١، الفقرة ٢، من معاهدة فيينا لـ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٦١ حول العلاقات الدبلوماسية). ويجدر الذكر أن هذا القانون البلجيكي الخاص بمحاكمة مقترفي الجرائم ضد الإنسانية، لم يطبق إلا مرة واحدة، وذلك في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠١، على أربعة رونديين شاركوا في عملية الإبادة في بلادهم عام ١٩٩٤، والذين لجأوا إلى بلجيكا، وقد صدرت في حقهم أحكام مشددة من قبل محكمة الاستئناف في بروكسيل.

وقد ظلت آمال مناصري حقوق الإنسان، على الرغم من كثرة الضغوط الخارجية المعارضة للقانون، مشدودة لمدة طويلة إلى المحاولات العديدة التي كانت تهدف إلى ترسيخ قانون الاختصاص العالمي في التشريع البلجيكي، غير أن هذه الآمال تبخرت في صيف ٢٠٠٣ حيث صادق البرلمان البلجيكي بمجلسيه على قانون جديد محدود الاختصاصات، يلغي القانون الأول، وذلك بسبب الضغوط الخارجية القوية، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والتي يبدو أن الحكومة البلجيكية لم تستطع تحملها، وفضلت في الأخير الإذعان لها، بدل الاستجابة لدعوات المنظمات الحقوقية وصرخات ضحايا حقوق الإنسان في العالم.

٣ ـ مشاريع إنشاء محاكم خاصة ذات «صفة عالمية»

يتعلق الأمر بنوع جديد لمحاكم يعهد إليها محاكمة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، قد ترى النور قريباً في كل من كمبوديا وسيراليون؛ ويوجد في هذا الشأن مشروعان لإنشاء محاكم خاصة قيد الدراسة، يشكلان موضوع مفاوضات بين منظمة الأمم المتحدة وكلٍ من الحكومة الكمبودية والحكومة السيراليونية. الهدف من هذين المشروعين ليس هوَ إنشاء محاكم خاصة على شاكلة المحاكم الدولية في كل من يوغوسلافيا سابقاً ورواندا، بل يتعلق الأمر بمحاكم وطنية خاضعة لمراقبة دولية من قبل الأمم المتحدة، فهي محاكم مدعوة لتطبيق، بشكل جزئي، القانون الدولي والقانون الوطني للدولة المعنية.

في ما يتعلق بحالة كمبوديا فقد انطلقت المحادثات منذ ١٩٩٨ بين الحكومة الكمبودية وهيئة الأمم المتحدة حول الموضوع المشار إليه سلفا، وقد أفضت المفاوضات في ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٠ إلى اتفاق حول إنشاء محكمة خاصة مكلفة محاكمة المسؤولين السابقين للخمير الحمر. غير أن الأمم المتحدة أعلنت يوم ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ عن انسحابها من عملية إنشاء هذه المحكمة، بدعوى أن الحكومة الكمبودية لم تقدم ضمانات كافية عن استقلالية وموضوعية اشتغال المحكمة المزمع إنشاؤها.

أما بخصوص حالة سيراليون، فقد اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٠ قراراً ذا رقم ١٣١٥، ينص على المفاوضات بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة السيراليونية من أجل إنشاء محكمة خاصة مستقلة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وباقي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وأيضاً الجرائم المنصوص عليها في القانون السيراليوني المقترفة على تراب دولة سيراليون.

إن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من خلال هذه الحيوية الجديدة سواء في القضاء الجنائي الدولي، أو الاختصاص العالمي للقضاء الداخلي لبعض الدول، والتي تجسدت في متابعة شخصيات بارزة مثل الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوزوفتش .S)

(Milosovic، والرئيس التشيلي السابق بينوشيه وغيرهم توحي بأن المسؤولين عن اضطهاد وإهانة الإنسان لن يظلوا طويلاً في مكان آمن يختبئون فيه في هذا العالم الفسيح الذي يضيق شيئاً فشيئاً على هؤلاء المجرمين. وحسب تعبير دافيد شفر (D. Scheffer) «تستطيع الحكومات أن تتجنب بشكل جيد التدخل عبر ملاءمة التزاماتها ليس فقط مع الدول الأخرى، بل وأيضاً مع مواطنيها»[١٢].

رابعاً: العقوبات الدولية الزجرية

١ ـ التدخل الإنساني

يظل مبدأ التدخل الإنساني موضع خلاف كبير بين فقهاء القانون الدولي والمثقفين والساسة على السواء، لما يشوبه من غموض والتباس في الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والشؤون الدولية، فمن أين يبتدىء المجال الداخلي وأين ينتهي؟ من الذي يحدد ما يندرج ضمن هذا المجال وما يخرج منه؟ ما هي معايير التدخل الإنساني؟ ومن له سلطة صياغتها، ومن يراقب تطبيقها؟ يفترض أن يكون لمنظمة الأمم المتحدة دور محوري في هذه العملية إلا أن أعضاءها ليس لديهم الرؤى نفسها.

يعني التدخل الإنساني التدخل العسكري من قبل دولة أو مجموعة دول في دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة بسبب كارثة إنسانية، بخاصة تلك التي تتسبب فيها الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية أو اضطهاد الأقليات أو الاعتداء على رعايا دولة أجنبية. . .، ما يهمنا في هذا التعريف هو ارتباط عناصره الأساسية بقضيتي السيادة وحقوق الإنسان، **أولاً**: إن فعل التدخل معناه التدخل في سيادة دولة وبالتالي انتهاكها، **وثانياً**، فمن أجل أن يكون هذا التدخل إنسانياً يجب أن يكون دافعه الأساسي وقف انتهاكات حقوق الإنسان.

إن أبرز تبعات التدخل الإنساني هو مساسه السيادة الوطنية للدولة المعنية، هذا المبدأ الذي ظل أساسياً في العلاقات الدولية وتم تدوينه في ميثاق الأمم المتحدة في البند ٢(ف ٧). تمنح هذه السيادة للدولة الحق الشرعي في تسيير شؤونها الداخلية بحرية بعيداً عن تدخل خارجي، وتمنع الدول القوية من التدخل في شؤون الدول الضعيفة. ولقد اعتبر مبدأ السيادة دائماً عنصراً مهماً في إطار القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الدولية، فماذا تغير في هذا المبدأ؟

ما حدث هو أن بعض الدول ـ الغربية بوجه خاص ـ خلال مرحلة ما بعد الحرب

---

(١٢) David J. Scheffer, «Towards a Modern Doctrine of Humanitarian Intervention,» *University of Toledo Law Review*, vol. 23 (1992), pp. 262-263.

الباردة، أعادت قراءة مضامين بنود الميثاق الأممي، في ما يمنح لها، عندما تتعارض مصالحها مع حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان، حق التدخل لا لحماية جزء من الإنسانية بل أساساً لحماية مصالحها الاستراتيجية. ولقد كان رتشارد فالك (R. Falk) محقاً عندما اعتبر أن كلاً من حقوق الإنسان وربيبتها «التدخل الإنساني» جوهر عناصر الجيوسياسية لما بعد الحرب الباردة، مؤكداً في الوقت نفسه صعوبة فصل الحماية الدولية لحقوق الإنسان عن مد وجزر علاقات القوى الكبرى(١٣).

وهنا يحق لنا التساؤل هل يمكن لقضية حقوق الإنسان أن تكون في حد ذاتها سبباً للمعاناة والقمع والظلم، ذلك أن الدول الغربية تستعمل حجة «الواجب الأخلاقي» للدفاع عن حقوق الإنسان بالطريقة نفسها التي استعملت فيها في الماضي مذهب «رسالة التحضير» لتسويغ الاستعمار؛ وقد بيّنت تداعيات وردود الفعل الغربية عقب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أن هذه «الرسالة الحضارية» ـ أو الصليبية ـ للغرب ما زالت مستمرة.

يشكل قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذي أصدره يوم ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩١ لحماية الأكراد تحولاً خطيراً، فلأول مرة منذ أزمة الكونغو تقوم منظمة الأمم المتحدة باعتبار مشكلة داخلية لدولة، قضية أمن دولي وأيضاً مسؤولية دولية؛ غير أن الخطير في الأمر أن هذا التكييف لبنود ميثاق الأمم المتحدة غالباً ما يكون وفقاً للأهداف الاستراتيجية للدول الكبرى، فتسوّغ عمليات التدخل التي تراها ملائمة لمصالحها وتعرقل تلك العمليات عندما تتعارض مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. بعدما شلت ظروف الحرب الباردة أجراءات التفسير الأمريكي للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وجد العالم نفسه أمام قراءة متعسفة أحياناً كثيرة لهذا الفصل، تمنح لمجلس الأمن السلطة القانونية لإجازة العمل المسلح أو أي من التدابير القمعية الأخرى المنصوص عليها في هذا الفصل، وأكثر من ذلك فإن حالة كوسوفو تبين أن دولة ما أو تحالفاً دولياً يمكن أن يتدخل من دون الموافقة الصريحة من مجلس الأمن!.

ولكن كيف لـ «رسالة حضارية» أن تكون مزدوجة المعايير؟ فعندما قصف الحلف الأطلسي كوسوفو وأرسلت الأمم المتحدة فرقاً عسكرية إلى تيمور الشرقية أكدت الدول الغربية التهم الموجهة إليها في شأن أساليب النفاق التي تتعاطى بها مع قضية حقوق الإنسان في العالم. فإذا كانت هذه الدول تستطيع التدخل في يوغوسلافيا وإندونيسيا وقبل ذلك في الصومال والعراق، فإن المتشكك يتساءل ولماذا لا، في التيبت والشيشان؟

---

(١٣) Richard Falk, «Sovereignty and Human Rights: The Search for Reconciliation,» *Issues of Democracy*, vol. 5, no. 1 (May 2000), <http://www.globalpolicy.org/nations/future/0312falk.htm>.

في هذه اللحظة، الجواب واضح، هو أن الصين وروسيا ليستا يوغوسلافيا أو إندونيسيا أو العراق أو الصومال أو أي من دول العالم الثالث، بل هما قوتان قادرتان على الرد الصاع صاعين، والغرب يدرك أيضاً أن حقوق الإنسان يمكن أن تكون مهمة، لكن علاقات جيدة مع موسكو وبيكين أكثر أهمية. أما في ما يخص استنكاف الدول التي تزعم حماية حقوق الإنسان في العالم، من التدخل في رواندا التي شهدت مجازر فظيعة عام ١٩٩٤، فإن هذه الدول رأت أن المصالح الاستراتيجية التي يمكن جنيها من هذا التدخل لا تتجاوز عتبة الحد الأدنى[١٤]، وفضلت التفرج على الفصول الرهيبة لتلك المجازر.

بعد ما أدرك العالم أن مبدأ التدخل الإنساني أصبح أطروحة تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لتبرير أعمالها القمعية ولتبرئة نفسها من جرائم الحرب الحالية، ظهرت موجة من الاعتراضات على الاستعمال المزيف لهذا المبدأ، فإذا كانت الدول الأفريقية وافقت على التدخل الأمريكي ـ الأممي في الصومال عام ١٩٩٢، فإنها سنوات قليلة بعد ذلك بدأت توجه انتقادات جوهرية لهذه الفكرة، كما فعلت العديد من الدول رداً على الاقتراح الفرنسي إرسال القوات العسكرية إلى الزائير عام ١٩٩٦. على الرغم من هذه التخوفات، وبعيداً عن الانطباع السيئ لمبدأ التدخل، يحق لنا أن نتساءل، هل من المشروع أم لا وجود رأي عام عالمي ومحلي يطالب بالتدخل من أجل حماية أرواح الأبرياء؟ إن ما حدث في رواندا والبوسنة وكوسوفو، وما حدث ويحدث في الشيشان وغيرها من بقاع العالم من جرائم الإبادة والتنكيل في الجنس البشري هي قضية الإنسانية جمعاء. والتدخل من أجل إنقاذ الضحايا لا يشكل ـ إذا توافرت شروط النزاهة ـ تهديداً للسيادة الوطنية التي ناضلت من أجلها حركات التحرير، لأن الدولة التي لا تستطيع حماية شعبها ليست دولة ذات سيادة؛ أكثر من هذا فإن كثيراً من الأنظمة السياسية سليلة هذه الحركات التحريرية فقدت هذه الهوية وانقلبت ضد شعوبها بالقمع والتنكيل. وليس مصادفة أن نجد أن البلدان الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان هي التي تتشبث بالمفهوم الشكلي للسيادة وتحرم مواطنيها من السيادة الشعبية، وكأن السيادة تعني حق الدولة في ممارسة التعذيب والتنكيل والتغييب . . .

في استطلاع للرأي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٤ دولة جربت الحروب الأهلية، طرحت على المستجوبين سؤالاً مفاده، هل ينبغي القيام بتدخل إنساني أكثر أم أقل لصالح المهددين، فكانت الإجابات على الشكل الآتي: ٦٦ في المئة أجابوا بأنه يجب القيام بتدخل إنساني أكثر، و١٧ في المئة قالوا بتدخل إنساني أقل، و١٠ في المئة رفضوا كل أشكال التدخل الإنساني. وحالة كوسوفو تقوي هذا الاتجاه، إذ إنَّ غالبية

(١٤) المصدر نفسه.

السكان رحبوا بتدخل منظمة الحلف الأطلسي، وهنا نستحضر مأساة الشعب الفلسطيني ومطالبه، التي لم تنقطع منذ أكثر من نصف قرن، بتدخل عربي أو أممي لإنقاذهم من بطش الصهاينة، ولكن لا حياة لمن تنادي، وهنا يبرز بجلاء النفاق العالمي بأبشع صوره.

٢ ـ العقوبات الاقتصادية

يشكل فرض عقوبات اقتصادية أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدول بشكل انفرادي، أو من خلال المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان في العالم. ففي عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على نظام الأقلية البيضاء في روديسيا، معتبراً مساس حقوق الإنسان يشكل تهديداً للسلم، كما قرر أيضا عام ١٩٧٧ الحظر العسكري على نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

من جهة أخرى يعتبر وقف المساعدات الاقتصادية أو التهديد بذلك أحد أدوات الضغط التي تمارسها الدول المانحة ضد بعض الدول التي لا تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة إلى التقرير السنوي الذي تنشره وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في العالم، وبخاصة في الدول التي تستفيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية. ومما يلاحظ على هذه التدابير أنها هي أيضاً لم تنجو من الاستعمال التمييزي، فكم من الأنظمة الاستبدادية والقمعية في العالم التي نكلت بمعارضيها أيما تنكيل في كل قارات العالم طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ومع ذلك كانت لها الحظوة الوافرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية، فقط لأنها ترعى مصالحها الاستراتيجية، أو أن ضحاياها من الذين لا ترغب فيهم أمريكا وحلفاؤها.

يبدو من خلال هذا الاستعراض لأبرز نقاط التعارض بين قضيتي حقوق الإنسان والسيادة الوطنية، أن كلا الرأيين المتعارضين يجانبان الصواب، سواء «السياديون» المبالغون في الدفاع عن حرمة السيادة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه مساسها تحت أي ذريعة كانت، أو «التدخليون» المفرطون في ابتذال فكرة السيادة الوطنية. إن النقطة الأساسية هي أن السيادة وحقوق الإنسان مترابطتان بطرق متضادة، فالسيادة يمكن استخدامها لحماية حكومة مستبدة تمارس الشطط والقمع في حق مواطنيها، وفي الآن نفسه فإن هذه السيادة أيضاً يمكن أن تحمي حكومة شرعية وديمقراطية ضد تدخل أجنبي تحفزه عوامل جيوسياسية معينة لا صلة لها بحماية حقوق الإنسان. ونظراً إلى هذه الطبيعة المزدوجة للسيادة، فإن النتيجة المستخلصة من الروابط بين السيادة وحقوق الإنسان في أية حالة يجب فهمها في إطار سياقها العام. إن العالم اليوم مدعو إلى البحث عن توافق سليم وصحيح لهذين المجالين، عبر آليات قانونية ومؤسساتية، ديمقراطية وموضوعية.

القسم الثاني

مقاربة البناء النظري وتجربة الواقع

الفصل السادس

أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية

محمد بوبوش(*)

تمهيد

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي أُسس عليها صرح وبنيان القانون الدولي المعاصر(١)، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية.

ويقول برتراند بادي: «إن مبدأ السيادة لم يكن موجوداً دائماً وإنه لا ينتمي إلى التاريخ، بل إلى حقبة تاريخية معينة، وإن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبياً، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد»(٢).

وقد تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهرية، وهجرها الكثيرون، على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، والواقع أن نظرية السيادة أسيء استخدامها لتبرير الاستبداد الداخلي والفوضى الدولية. ولقد أدت هذه النظرية إلى إعاقة تطور القانون الدولي، والى عرقلة عمل المنظمات الدولية، والى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة. وقد اتجه مفهوم السيادة في الوقت الحاضر نحو منحى جديد، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين الاقتصادية

(*) باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

(١) أحمد أبو الوفا، **الوسيط في القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، ص ٣٨.

(٢) Bertrand Badie, *Un monde sans souveraineté: Les Etats entre ruse et responsabilité*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1999), pp. 19-20.

والسياسية والعسكرية أدت إلى انحسار وتآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية.

أولاً: مفهوم السيادة الوطنية والآثار المترتبة عليها

بينما كان الطرح الكلاسيكي للسيادة يعبر عن واقع تمركز السلطة المطلقة بيد الملوك، فإذا بالدول الجديدة تلجأ إليه لرفض واقع تهيمن فيه الدول الكبرى، حيث أصبحت السيادة سلاح الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية، ومن أجل معالجة هذا التطور الحديث لا بد من توضيح مضمون السيادة وآثارها.

١ ـ تحديد مفهوم السيادة

السيادة وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها، إرادتها وحدها[٣]. ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لا تعلوها أية سلطة، فبعد أن عرَّفها بودان «بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين» نجد أن عدداً كبيراً من الفقهاء اتفقوا على أوصافها: واحدة، لا تتجزأ ولا تقبل التصرف وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط[٤]. ويمكن الاعتماد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق «كورفو» سنة ١٩٤٩ في أن «السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وان احترام السيادة الإقليمية في ما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية»[٥].

فداخلياً تتمتع السيادة بمضمون ايجابي من خلال سموها بالنسبة إلى أفراد المجتمع، ويتضمن ذلك الحرية التامة في اتخاذ القرارات، ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع. أما خارجياً، فإن مضمون السيادة يصبح سلبياً، وذلك بعدم قبول أية سلطة أعلى منها، فالسيادة الخارجية تعني أن الدولة لا تقر سلطةً فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها. فالسيادة هي المعبر عن أعلى درجات السلطان في الدولة، وهي تأخذ المضمون الايجابي داخليا والمضمون السلبي في العلاقات الدولية.

---

(٣) علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥)، ص ١٠٣.

(٤) ريمون حداد، **العلاقات الدولية** (بيروت: دار الحقيقة، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٣.

(٥) عبد القادر القادري، **القانون الدولي العام** (الرباط: مكتبة المعارف، ١٩٨٤).

٢ ـ الآثار المترتبة على السيادة

تترتب على فكرة السيادة العديد من الآثار أهمها:

● تتمتع الدول بكل الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. وعلى المستوى الداخلي فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية[٦]، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها بغض النظر عن صفتهم كمواطنين أو أجانب[٧].

● المساواة بين الدول: تترتب على السيادة كذلك أن الدول متساوية قانوناً، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، معنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية.

غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة[٨] ليس مطلقاً، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى، منها استخدام حق النقض(الفيتو)[٩] وحق تعديل الميثاق[١٠].

إلا أن هناك على صعيد آخر اتجاهاً في القانون الدولي يرمي إلى محاولة معالجة عدم المساواة الفعلية عن طريق وضع قواعد قانونية تقلل من عدم المساواة الفعلية، عن طريق وضع قواعد قانونية تقلل من الفروق الصارخة حالياً[١١].

● عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى: لعل من أصعب المهمات التي اعترضت الفقه في القانون الدولي وضع تعريف دقيق لما يعبر عنه بالتدخل على المستوى

---

(٦) حداد، المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٧) أحمد سرحال، **قانون العلاقات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١٢٧.

(٨) الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(٩) حول هذا الموضوع، انظر: محمد العالم الراجحي، **حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي** (مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٩).

(١٠) سهيل حسين الفيتلي، **الوسيط في القانون الدولي العام** (بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٢٧.

(١١) مثال ذلك القواعد الخاصة بالإجراءات التفضيلية لصالح الدول الفقيرة، ومن ذلك ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ من مزايا للدول الحبيسة والمتضررة جغرافياً.

الدولي[١٢]. فهناك من عرفه بأنه «تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى قصد المحافظة على الوضعية الحالية أو تغييرها بهدف مساس سلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة»[١٣].

ويحظر القانون الدولي تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إذ كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من دون تدخل من أي جهة. غير أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي وبخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري. فالدولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءً على اعتبارات تعلو إرادتها والذي يورد قيوداً على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيآت الدولية[١٤].

ثانياً: نطاق السيادة والمتغيرات الدولية الراهنة

مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية، على مر الزمن، حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية.

إن السيادة الوطنية في الوقت الراهن اهتزت، لكونها عرفت العديد من التحديات على صعيد عدد من القطاعات سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، شاءت الدول ذلك أم أبت، ما يجعلنا نتساءل عن أوجه التأثير في مظاهر سيادة الدول خلال فترة النظام العالمي الجديد.

---

(١٢) تستعمل مصطلحات أخرى بالفرنسية والانكليزية للتعبير عن كلمة «تدخل» (Intervention) مثل (Ingérence), (Interférence), (Immixtion). ويلاحظ بهذا الخصوص أنه رغم المحاولات المبذولة للتمييز بين هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تؤدي المعنى نفسه، وفي مجال الاستخدام العام لمصطلح «التدخل» نجد التمييز خصوصاً في كتابات فقهاء القانون الدولي بين مصطلح (Intervention) الذي يستخدم للدلالة على التدخل غير المشروع وعند البعض للدلالة على استخدام القوة المسلحة ومصطلحات (Interférence - Ingérence) التي تدل على التدخل كفعل مادي بغض النظر عن الوسيلة أو المشروعية. إلا أن مصطلح «التدخل» في اللغة العربية و(Intervention) في اللغات الأوروبية يعتبر المصطلح الأكثر استعمالاً للدلالة على جميع أنواع التدخل... وهذا الاستخدام العام للمصطلح تأكد في الوثائق الدولية خصوصاً في المادة ٢، الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: عمران عبد السلام أحمد الحاج أحمد، «مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان،» (أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ أكدال، الرباط، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١)، ص ٢١ وما بعدها.

(١٣) سعيد الركراكي، **مقترب في دراسة العلاقات الدولية** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ١٩٩١)، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(١٤) عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام: الكتاب الأول: المبادئ العامة** (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٣١.

١ ـ العولمة واختراق السيادة الوطنية

لعل أبرز التدفقات العبر ـ قومية التي يعرفها النظام الدولي الراهن هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم الأرحب[١٥]. كما تعني من الناحية الموضوعية تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة محلها، وفي هذا السياق، فالعولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم، ويتعلق الأمر بالشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية[١٦].

المؤشرات العديدة على التراجع الكبير في سيادة الدولة القومية، وسلطتها، جعل الكثير من الكتاب في الشمال والجنوب يقولون بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة، فجلال أمين مثلاً، وعلى الرغم من إشارته إلى ظاهرة التغير المثمرة لوظائف الدولة على مر العصور يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة لمصلحة الشركات متعددة الجنسية[١٧]، لأن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، حيث أن هذه الشركات قد تلجأ إلى عملية «الموازنة التنظيمية»، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي وإيقافه وزيادة إنتاجها في دولة أخرى[١٨] أو حتى إطاحة النظام السياسي القائم[١٩].

لقد تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والأقطار وإزالة الحواجز الجمركية، وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، التي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات على أرضها[٢٠].

---

(١٥) محمد الصوفي، **تحولات النظام الدولي في عصر العولمة** ([د. م.]: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٣.

(١٦) عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣)، ص ٩٨.

(١٧) جلال أمين، «العولمة والدولة،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٥٧ ـ ١٦٠.

(١٨) محمد سعد أبو عامود، «العولمة والدولة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦١ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ٢٠٣.

(١٩) مثال ذلك شركة (I.T.T.) الأمريكية التي أطاحت نظام سالفادور أليندي رئيس التشيلي سنة ١٩٧٣.

(٢٠) محمد علي الفرا، «العولمة والحدود،» **عالم الفكر**، السنة ٣٢، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٨٠.

ويمكن القول إن العولمة قادت الدولة الوطنية في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تفكيكها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، والدولة العربية المعاصرة مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين، **الأول** خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات العالمية الدولية[(٢١)] أو كيانات إقليمية أضخم منها كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية. والخطر **الثاني** هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون» التعويم التاريخي للمجتمع»[(٢٢)].

٢ ـ أزمة العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة والمجال الدولي

لقد أصبح القانون الدولي في ظل « النظام العالمي الجديد» إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاص الداخلي والوسيلة المثلى للحد من السيادة. ولقد كتب « براين أوركارت» تحت عنوان «تألم السيادة» : «إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بآلام الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة يتوقف في الماضي عند الحدود». وانطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة التي تتجذر في ارتباطها بفكرة الاختصاص الإقليمي يأتي المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة وهو مبدأ عدم التدخل[(٢٣)]. غير أن القضية الجوهرية تبقى معرفة ماهية «الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي والتي يعبر عنها أيضاً بالمجال المحفوظ (Le Domaine réservé) ولتحديده فقد سلك الفقه الدولي الأكثر نفوذاً كمعهد القانون الدولي (Institut de droit international) أسلوباً بسيطاً وفعالاً لتحديده عندما عرفه بأنه : «ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي».وينتج عن هذا التعريف مسألة في غاية الأهمية، وهي أن المجال الخاص للدولة يتقلص كلما توسعت التزامات ذات طبيعة تعاقدية أو عرقية[(٢٤)].

---

(٢١) محمد إبراهيم منصور، «العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ١٤٩.

(٢٢) برهان غليون، **نظام الطائفية، من الدولة إلى القبيلة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ١٩٨.

(٢٣) محمد تاج الدين الحسيني، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، سلسلة المعرفة للجميع؛ ١٨ (الرباط: منشورات رمسيس، ٢٠٠٠)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢٤) عبد العزيز النويضي، «اشتراطية حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، سلسلة مواضيع الساعة، العدد ١٨ (١٩٩٩)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

وبزيادة التعاون الدولي يمكن أن نؤكد من دون خوف من الخطأ أن المجال الخاص للدول يتقلص باستمرار كلما انخرطت الدول في علاقات منظمة قانونياً مع الأشخاص الآخرين في المجتمع الدولي[٢٥] كالتزامها الاتفاقيات المتعددة الأطراف سواء في ما يتعلق بحقوق الإنسان[٢٦] أو حفظ السلام أو تحقيق مبادئ الاعتماد المتبادل، وعادة تكون الدولة مضطرة بمقتضى التزامها الى التنازل عن بعض الاختصاصات التي كانت تندرج سلفاً ضمن المجال المحفوظ، وذلك لفائدة مؤسسات دولية أو تنظيمات إقليمية، وهي في هذه الممارسة لا تنقص في الواقع من سيادتها بقدر ما تعبر عن تلك السيادة[٢٧].

ويتبين من مراجعة أحكام القضاء الدولي أن هناك اتجاهاً لترجيح علو القانون الدولي على القانون الداخلي، ففي حكمها الصادر بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ في قضية المصايد ذهبت محكمة العدل الدولية إلى «أن حجية تحديد البحر الإقليمي بالنسبة إلى الغير، إنما تنبع من القانون الدولي العام». وفي حكمها الصادر في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٢ بشأن حقوق ومصالح رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب، أعلنت «أن القوانين الصادرة في المغرب سنة ١٩٤٨ تتعارض مع القانون الاتفاقي السابق عليها»[٢٨].

كما إن العديد من القضايا المرتبطة بالبيئة والصحة والاقتصاد التي كانت تحسم في إطار الاختصاص الداخلي لكل دولة أو حتى في الإطار الإقليمي، أصبحت أهم تلك القضايا اليوم تتجاوز حدود الدول مثل حماية البيئة وندرة المياه واستفحال المجاعة والأمراض الفتاكة، وتوحيد الجهود بشأن هذه القضايا ومثيلاتها أصبح يفترض اتخاذ تدابير لن تكون فعالة إلا إذا اتخذت بشكل جماعي.

ومن جهة أخرى نجد أن «كوفي أنان» في المشروع الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها (٥٤) يعتبر أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد، والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي، فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها. وبهذا الطريق يكون «أنان» قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٦) انظر في ذلك: الحسان بوقنطار، «في سمو القانون الدولي الإتفاقي لحقوق الإنسان،» **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٥، ص ١.

(٢٧) الحسيني، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، ص ١٤٠.

(٢٨) عبد الواحد الناصر، **التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٤)، ص ١٨.

انتهاكات حقوق الإنسان من دون تفويض من الأمم المتحدة[٢٩].

٣ ـ التدخل الإنساني وإشكالية السيادة

«التدخل الإنساني» (Intervention humanitaire) أو «التدخل لأغراض إنسانية» هو مفهوم قديم حديث في آن واحد. وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل في كيفية نشأة هذا المبدإ وتطوره في العصر الحديث، إلا أنه قد يكون من المهم الإشارة إلى حقيقة أن هذا المبدأ المذكور قد ظهر بالأساس في إطار ماعرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، وكان ذلك بالتقريب في منتصف القرن التاسع عشر[٣٠].

وقد نظر إلى مبدأ التدخل الإنساني في ذلك الوقت باعتباره إحدى الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى دولة معينة ويعيشون ـ على الرغم من ذلك ـ على إقليم دولة أخرى[٣١]. أما الآن، وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة، فقد أضحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان ـ بصرف النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية أو غيرها ـ تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر.

والحق، إنه إذا كانت الضمانات الدولية لحقوق الإنسان التي قررتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومنها الضمانة المتمثلة في إمكان تدخل المجتمع الدولي لكفالة الاحترام الواجب لهذه ـ الحقوق ـ قد ظلت كمبدأ عام بعيدة عن مجال التطبيق الفعلي خلال العقود الأربعة الأولى من حياة الأمم المتحدة، غير أن الشاهد هو أن الضمانة المتعلقة بـ «إمكانية التدخل الإنساني» قد أضحت مؤخراً على قائمة الإجراءات التي يلجأ إليها لفرض مثل هذا الاحترام.

وقد أصدرت الجمعية العامة في سنة ١٩٨٨ القرار ١٣١/ ٤٣ المتعلق «بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة». وقد اعتبرت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار «أن بقاء الضحايا من دون مساعدة يمثل تهديداً لحياة الإنسان ومساساً بالكرامة الإنسانية»[٣٢]، ومن ثم فإن الاستعجال يحتم سرعة التدخل ما يجعل

---

(٢٩) Kofi A. Annan, *La Question de l'intervention: Déclaration du secrétaire générale* (New York: Département de l'information des Nations Unies, 2000).

(٣٠) صادق محروس، «المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٧.

(٣١) من المعروف أن «فكرة التدخل الإنساني» هذه لا تزال فكرة غامضة، وطبقاً لما تكشف عنه الخبرة التاريخية فإن الدول الكبرى قد استترت وراءها لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى وتحقيقاً لمصالح خاصة. ومن هنا نجد تبايناً ملحوظاً في تطبيق هذه الفكرة من حالة إلى أخرى.

(٣٢) انظر ديباجة القرار ١٣١/ ٤٣، الفقرة ٣.

حرية الوصول إلى الضحايا شرطاً أساسياً في تنظيم عمليات الإسعاف، وهذا يقتضي أن الوصول إلى الضحايا لا ينبغي أن تعرقله لا الدولة المعنية ولا الدول المجاورة، إلا أن القرار أكد السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول»، كما اعترف بأنه يقع على عاتق الدول أن تعتني بضحايا الحوادث الطبيعية والحالات المشابهة التي تقع فوق إقليمها».

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير في السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان(٣٣).

وقد شكلت حرب كوسوفو مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، فقد أدت إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، أو الدخول، على العكس من ذلك، في مرحلة جديدة من الفوضى في العلاقات الدولية.

وقد تذرع قادة حلف شمال الأطلسي بأن حرب كوسوفو هي حرب أخلاقية لأن الهدف منها هو القضاء على سياسة التطهير العرقي في كوسوفو بهزيمة الرئيس الصربي، ولأنه يتعين على منع الحكام الدكتاتوريين من ارتكاب الأعمال الوحشية حتى يستمروا في السلطة. فهذه الحرب حسب تعبير «طوني بلير» ليست حرباً من أجل الأرض، وإنما هي حرب من أجل القيم.

لكن الحرب الأخلاقية مفهوم نسبي ينطوي على ازدواجية المعايير، فالحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية لم يفكرا بالتدخل في بلدان أخرى على الرغم من وجود اعتبارات مماثلة. والأمثلة على ذلك عديدة ومنها إبادة الجنس البشري بأبشع الصور في رواندا وسيراليون وليبيريا وأنغولا والكونغو(زائير سابقاً). ولا يكترثان لما حل ويحل ببعض الشعوب من تدمير وتشتيت كالشعب الفلسطيني المحتل(٣٤).

غير أن حرب كوسوفو وإن تم تبريرها بوقف انتهاكات النظام الصربي لحقوق الإنسان في كوسوفو، فإن الهدف الحقيقي منها هو تثبيت أوضاع معينة وفرض ترتيبات محددة في إطار تكريس التفوق الغربي الشامل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وباتجاه بلورة دور جديد لحلف شمال الأطلسي يجعل منه مؤسسة عالمية.

لقد تصاعدت وتيرة المناداة بإعادة تقويم التدخل العسكري، وبخاصة بعد تدخل

---

(٣٣) الحسيني، **المجتمع الدولي وحق التدخل**، ص ١٦١.

(٣٤) عبد الواحد الناصر، **حرب كوسوفو . . . الوجه الآخر للعولمة**، كتاب الجيب؛ العدد ٧ (الرباط: منشورات جريدة الزمن، ١٩٩٩)، ص ٤٧ ـ ٦١.

الحلف الأطلسي في كوسوفو من دون موافقة مجلس الأمن.عقدت مؤتمرات ودراسات عديدة حول الأمر بما في ذلك قيام مكتب الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بإجراء مشاورات موسعة حول وضع أسس سليمة للتدخل العسكري بواسطة الأمم المتحدة، ومطالبة كوفي عنان المجتمع الدولي بالتوافق من جديد على تعريف التدخل الإنساني وتحت مسؤولية أية جهة والكيفية التي يتم بها ذلك.

وبمبادرة من الحكومة الكندية تم تكوين «اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنية : (International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS)) المكونة من شخصيات دولية من مختلف أنحاء العالم. قدمت اللجنة تقريرها ونشرته في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ ورحب به الأمين العام للأمم المتحدة كوثيقة مهمة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. ويشير التقرير إلى أن الاعتبار الأساسي ينبغي أن يكون مسؤولية «توفير الحماية» وليس «حق التدخل» (Responsability to Protect, no the Right to Intervene) ما يضع القرار في إطار حاجات وحقوق المواطنين، بدلاً من مصالح أو خلافات الدول. وتشمل مسؤولية توفير الحماية ليس فقط التدخل، إن دعا الحال، بل «منع» الانتهاكات من الوقوع، ومسؤولية « إعادة البناء».وتخلص اللجنة إلى أن التدخل العسكري ينبغي أن يكون إجراء استثنائياً يتم اللجوء إليه فقط في الانتهاكات الجسيمة التي تتسبب في وقوع أذى بالغ الخطورة (Irreparable Harm) أو ترجح وقوعه، كالقتل الجماعي بنية الإبادة أو نتيجة فعل الدولة أو عجزها أو إهمالها أو التطهير العرقي واسع النطاق سواء عن طريق القتل أو الترحيل القسري أو الإرهاب أو الاغتصاب[٣٥].

٤ ـ خرق السيادة بدعوى مكافحة الإرهاب

للحرب على الإرهاب ثلاثة أبعاد ظاهرة، بعد قيادي، إذ إنها حرب تخوضها الولايات المتحدة بشراسة كبيرة من أجل قيادة العالم على أساس الزعامة الأمريكية الأحادية، وبعد انتقامي من حيث أنها تنطوي على الانتقام الأمريكي للمذلة والهوان الناتجين عن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ولهذه الحرب أيضاً بعد وقائي بسبب تحويل الحرب ضد القاعدة في أفغانستان إلى حرب وقائية أو استباقية[٣٦].

وقد أثارت أحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تساؤلات عديدة حول مسألة التدخل بدعوى مكافحة الإرهاب إثر الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك

---

(٣٥) أمين مكي مدني، «التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي،» **المجلة العربية لحقوق الإنسان** (المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس)، العدد ١٠ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٣٦) الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة**، ص ١٢١.

اليوم ارتأت أمريكا أنها تعتبر نفسها في حالة حرب بسبب الاعتداء الذي وقع عليها، وأنها ستقوم بالرد دفاعاً عن نفسها. غير أن أحد فقهاء القانون الدولي، وهو في الوقت ذاته عضو ورئيس سابق للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، سارع إلى القول بعد أيام معدودة على وقوع تلك الهجمات بأن الأمر لا يتعلق بالحرب(٣٧).

ولذلك فإن هذه الهجمات باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تشكل من دون شك تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما أكدت ذلك قرارات مجلس الأمن(٣٨). لكن على الرغم من تصنيف الإرهاب في خانة تهديد السلم والأمن الدوليين، وإبداء المجلس استعداده لاتخاذ كل الترتيبات للرد على أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ومحاربة الإرهاب، لم يقم المجلس نفسه بمباشرة إجراء محدد بموجب الفصل السابع، إذ يقتضي ذلك بالضرورة تحديد الجهة ـ الدولة ـ التي ينبغي أن توجه ضدها إجراءات القمع، الأمر الذي لم يكن متاحاً بالنسبة إلى المجلس، حتى وإن كان تنظيم القاعدة هو الجهة التي وجهت إليها أصابع الاتهام، إذ لم يثبت أن حكومة طالبان وأفغانستان ـ الدولة ـ هي الجهة التي تقف وراء العدوان. غير أن تأكيد القرار حق الدول في ممارسة حق الدفاع عن النفس ربما ترك الباب مفتوحاً لتبرير ما أعلنته الولايات المتحدة عن الحرب على الإرهاب بالأسلوب الذي ارتأته، على الرغم من نص القرار على مبدأ ممارسة حق الدفاع عن النفس ينبغي أن تكون بموجب الميثاق(٣٩).

غير أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة المنفردة أو بالاشتراك مع القوت المسلحة التابعة للدول الأخرى في التحالف العسكري ضد الإرهاب، لم تخضع لأي تحديد زمني أو لأي رقابة من قبل مجلس الأمن، وهما شرطان جوهريان من شروط الدفاع الشرعي بحسب مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحرب على الإرهاب هي حرب أمريكية الأهداف والمصالح، وتكاد تكون حرباً صليبية جديدة بالمفهوم التاريخي للحرب، وهي من وجهة نظر القانون الدولي تستند إلى تبريرات تهدم المكاسب التي حققها القانون الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة، وهي مكاسب توصف بأنها مبادئ قانونية عالمية، كالمبادئ المتعلقة بتحريم استخدام القوة واحترام السيادة الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل(٤٠).

---

(٣٧) Pellet Alain, «Non, ce n'est pas la guerre,» *Le Monde*, 21/9/2001.

(٣٨) انظر على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ الصادر في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

(٣٩) مدني، «التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي،» ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٤٠) عبد الواحد الناصر، **الإرهاب وعدم المشروعية في العلاقات الدولية** (الرباط: [د. ن.]، ٢٠٠٢)، ص ٤٨ ـ ٨٦.

لقد تم إضفاء صفات الحرب العالمية على الحرب الجديدة ضد الإرهاب. وحسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد»، لن تنتهي هذه الحرب باحتلال منطقة أو بانهزام قوة عسكرية معادية، لأنها تتطلب عملية ضبط سياسي وأمني واستخباري على المدى الطويل وتحقيق الشفافية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمالية لجميع الدول[٤١] ما يعني تجاوز جميع المكتسبات التي حققها مبدأ السيادة القانونية للدول وبخاصة المستضعفة منها، على امتداد قرون عديدة بوصفه ركناً جوهرياً في القانون الدولي.

إن الحرب على الإرهاب هي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث إنها تعطي الولايات المتحدة وحلفاءها فرصة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه الشرعية الجديدة المزعومة ستفتح الباب على مصراعيه أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي الوجود الدائم في منطقة مصالح حيوية واستراتيجية بالنسبة إلى أية مواجهة محتملة مع القوى الكبرى الأخرى كروسيا والصين أو مع القوى الإقليمية المجاورة كإيران وباكستان واافغانستان. وهي إضافة إلى ذلك مقاربة تنطوي على صياغة جديدة لمبدأ التدخل الذي تتحصن وراءه الدول الصغيرة لحماية سيادتها الوطنية واستقلالها، بحيث يتم إضفاء المشروعية على التدخل الجماعي من خلال استثناء الحرب على الإرهاب من قاعدة تحريم استخدام القوة، ومن الخضوع للقيود والضوابط التي يفرضها القانون الدولي وذلك بدعوى ممارسة الحق في الدفاع الشرعي بصورة جماعية.

ثالثاً: السيادة الوطنية . . . رؤية مستقبلية

ماذا عن احتمالات المستقبل؟ وإلى أي مدى يمكن القول إن فكرة السيادة الوطنية في سبيلها الآن إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف مناطق العالم وليس فقط بين دولتين؟.

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشقيه في نقطتين: أولاهما أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ في الاطراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور، ويعزى ذلك إلى كون أن العديد من التطورات التي سلفت الإشارة إليها لا تزال فعالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.

أما النقطة الثانية التي نود الإشارة إليها هنا، وفي معرض الإجابة عن السؤال

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

المطروح، فمؤداها أن التسليم بالاستنتاج السابق ينبغي ألا يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية ـ وفكرة الدولة القومية من أساسها ـ في سبيله إلى الاختفاء، فالراجح حتى الآن هو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على المبدأ المذكور تماماً فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وتقديرنا أنه لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول إن هذه الدولة القومية ستنهار، بل إن العكس يبدو أنه الصحيح وإن أقصى ما يمكن لهذه التطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي. ومادامت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.

وان كان هذا لا يمنع أن نتناول طرح المفكرين والباحثين لرؤى مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات الحادثة وبخاصة العولمة. **وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل السيادة الوطنية هي:**

١ ـ سيناريو اختفاء السيادة

يرى أنصار السيناريو أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، ستحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجياً محل الدولة والسبب أن الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها ماركس والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية.

٢ ـ سيناريو استمرارية السيادة

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماماً؛ فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

٣ ـ سيناريو الحكومة العالمية

يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغيراً سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث

ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي، وتغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلاً بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين.

٤ ـ سيناريو التفكيكية

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجاً على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات من دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملاً، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد من أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة[٤٢].

خلاصـــة

نخلص إلى عدة حقائق قائمة، أهمها أن مبدأ السيادة دائم ومستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها. ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتم إعادة توزيعها. . فقبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكاً للأباطرة والملوك ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتدادها بنفسها. أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلاً في القوى المتحكمة به.

أما ما يشار إليه في الفقه القانوني عادة بمبدأ المساواة في السيادة أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذوات السيادة، فإنما هو مبدأ نظري ويكاد يكون العمل في الغالب والواقع على غير ذلك.

ومؤدى ذلك أن السيادة ترتبط ارتباطاً وثيقاً من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة ـ باختصار ـ شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كل الأصعدة.

---

(٤٢) ليلى حلاوة، «السيادة، جدلية الدولة والعولمة،» على موقع إسلام أون لاين: <http://www. islamonline.net/mafahem/2005/05/08/article.ht>.

الفصل السابع

المقاربـــات النخبويـــة:
تجربـة البنـاء الوطنـي فـي تونـس

حافظ عبد الرحيم(*)

«لا تتأتى نجاعة فكرة ما من أنها محل تسليم فقط بل وأيضاً من أنها محل ظن»[1].

تمهيـد

تتنزل هذه الدراسة ضمن سياق معرفي وسوسيولوجي يحاول ولوج حقل الدراسة من زاوية تخرق السَنَنَ المألوف الذي طالما تم تداوله في الأوساط الأكاديمية «بله الأوساط الأيديولوجية» وهو سنن ألف الإنطلاق من البنى السفلية في دراسة تجربة البناء الوطني في تونس. صحيح أن هذا الصنف من المقاربات قد أوقفنا على جوانب عديدة، وأدركنا معه نتائج ذات بال، ولكن أليس من شيم العلم، النسبية والتنوع وتعدد زوايا النظر! إذا كان الأمر كذلك فإنه يكون من الشرعي لنا أيضاً (وربما حتى في الآن نفسه) من أجل تحقيق الهدف ذاته دراسة البنى العلوية للمجتمع انطلاقاً من فعل النخب ومبادراتها.

بناء على هذه الشرعية التي حاولنا تبين منطلقاتها، يكون لهذه الدراسة هدف هو في واقع الأمر على واجهتين: واجهة نظرية وأخرى تطبيقية. فعلى واجهة أولى نحاول تحديد ما نعنيه بالمقاربات النخبوية كمقاربات ذات أرضية سوسيوسياسية وخصوصياتها في دراسة الفعل السياسي كمبادرة، أما على الواجهة التطبيقية، فإننا سنسعى إلى استعراض بعض المحاولات النخبوية في مقاربة تجربة البناء الوطني في تونس المستقلة كتطبيقات لها إضافاتها ولها حدودها أيضاً وتقاطعاتها مع مقاربات أخرى.

(*) أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب، صفاقس - تونس.

(١) ريجيس دوبريه، **نقد العقل السياسي**، ترجمة عفيف دمشقية (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٦)، ص ١٧١.

إذن نرى لزاماً البدء بتحديد ما نعنيه بالمقاربات النخبوية كمقاربات ذات أرضية سوسيولوجية سياسية، ثم نمر لمحاولة تبيين الخصوصيات المميزة للمقاربة العربية لمسألة النخبة في ما بعد الاستقلال (تنزيل التجربة التونسية). وهو ما سيسمح لنا باستعراض ثلاثة نماذج من هذه المقاربات حاولنا أن نقيم بينها علاقات توالد، فكأنما كل محاولة لاحقة تولدت من نقد سابقتها. وإذا كان لك استعراض يقتضي تقييماً ونقداً فهو ما سنعمد إليه في القسم الأخير بحثاً عن الإضافة التي يرمي إليها أي بحث. فما الذي يمكن أن تفتحه لنا هذه المقاربات من زوايا كان مسكوتاً عنها أو مغيبة في إطار باقي المقاربات، بخاصة أننا نروم اليوم تعميق قراءاتنا لتجربتنا الوطنية في ضوء ما استجد من تحولات معرفية وتكنولوجية هائلة أعادت هيكلة العالم وتوزيع موازين القوى داخل هذا الكون ـ القرية؟

أولاً: المقاربات النخبوية (Les Approches elitiste)

إن تعريف المقاربات النخبوية يعود بنا حتماً إلى مجالات وحقول متعددة، القاسم المشترك بينها هو السوسيولوجيا. فتعريف هذا المفهوم يستثير في أذهاننا أولاً مفهوم النخبة كمسألة سوسيولوجية، وهذا يثير بدوره مفهوم المثقف (الثقافة) نظراً إلى العلاقة المعرفية بينهما، ثم يطرح السؤال حتماً، لماذا هي مقاربات وليست مقاربة وفيم تتجلى سوسيولوجية هذه المقاربات؟

إن حدود هذه الدراسة وحجمها لا يسمحان لنا بعرض هذه المسائل بالتفصيل اللازم، لذلك، تقتضي منا إجرائية العمل أن نقيم مع المتلقي علاقة تواضعية (Relation conventionnelle) بموجبها نسمح لأنفسنا بأن نعرف ونحدد من دون طرح السؤال أو إثارة الإشكاليات المصاحبة في مثل هذا القسم النظري.

لا مراء أن مفهوم النخبة تربطه بمفهوم المثقف علاقة معرفية وطيدة، وحيال الاختلافات في تحديد مفهوم المثقف، لنتواضع على اعتماد التعريف الذي حدده هنا هشام شرابي[٢] للمثقف إذ يحدده من خلال صفتين[٣]:

الأولى: الوعي الاجتماعي الكلي بقضايا المجتمع من منطلق بناء نظري متماسك.

الثانية: الدور الاجتماعي الذي يلعبه بوعيه ونظريته في نحت معالم البنى الاجتماعية ومساهمته في تغييرها. ويبقى توافر هاتين الصفتين بالنسبة إلى المثقف العربي يراوح بين الحضور والغياب، ومثلما يصعب وضع تعريف نهائي للمثقف (والثقافة

(٢) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص١٣٠.

(٣) الصفتان في هذا السياق تدفعاننا إلى استحضار عبارة ARON «النخبة، نخب» بما يطرح تباعاً السؤال حول مسألة تصنيف ليس المجال لطرحها في مثل هذا المقام.

قبله) فإنه يصعب في الدرجة نفسها وضع تعريف للنخبة. لكن إذا ما حاولنا تبين تعريف لها لا بد أن ننطلق من الخصائص التالية:

ـ إنها أقلية مصطفاة.

ـ إنها توجد وتنشط داخل مجموعة اجتماعية.

ـ إن هذه المجموعات متنوعة بتنوع مجالات الحياة: اقتصادية، عسكرية، سياسية.

وما أود تأكيد استنتاجه في هذا السياق هو هذه العلاقة العضوية بين دراسة النخبة ودراسة البناء الاجتماعي ككل، فكأنما النخبة لا تدرس لذاتها بل تتخذ كواسطة أو جسر عبور لدراسة البناء الاجتماعي الكلي، ما يؤسس لسوسيولوجية هذه الدراسة. إن درجة الشرعية في سلطة نخبة ما تستمد من البناء الاجتماعي الكلي ونمط توزيع السلطة داخله، وكذلك، معايير صعود أو نزول النخب تستمد من البناء الاجتماعي الكلي وما يعرفه من حراك صاعد أو نازل. . . فالنخبة تتحدد من خلال مكانتها في إطار الكل الاجتماعي وتتميز بامتلاكها نفوذاً وامتيازات طبقاً لمعايير يحددها الإجماع الاجتماعي. وبتعدد المعايير تتعدد النخب وتتسع مجالات فعلها ودرجة استقلاليتها بما يسمح لها بإنتاج وإعادة إنتاج الأبعاد الرمزية والقيم. . . بشكل يزيد من كفاءاتها وقدراتها التنظيمية التي ترفع من درجة شرعية وجودها وسلطتها على الجماهير. لكنها شرعية ليست ثابتة طبعاً، بل هي معرضة للإنخفاض وحتى الاهتزاز بما يعيد توزيع المراتبية الاجتماعية داخل المجتمع ككل عبر فرض تحقيق السيطرة على ما يسمى «بالموارد الاجتماعية» (Les Resources socials) وهذا ما يدفعنا إلى العودة لتأكيد اتساع الحقل المعرفي الذي يحيل إليه هذه المفهوم (علم الاجتماع العام، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا. . .) وبالتالي التأكيد أن النخبة نخب تبعاً لزاوية النظر وحقل الدراسة ومجال الرموز وسلطتها. . . هذا التنوع والتعدد جعل للنخبة تعريفات يمكن حصرها في اتجاهين:

ـ **أولهما**: اجتماعي يربط المفهوم بالموقع داخل التراتبية الاجتماعية على اعتبار أن هذا الموقع يستدعي جملة من المسؤوليات والحقوق الاجتماعية العائدة إلى مؤسسة أو مؤسسات اجتماعية.

ـ **ثانيهما**: نفسي وسلوكي يربط المفهوم بالتأثير الذي يحدثه أفراد النخبة بسلوكهم وتصرفاتهم في الآخرين بشكل يخلق نمطاً علائقياً قد يصل حتى إلى التبعية الشخصية (الاستزلام Clientélisme).

وواقع الأمر حسب رأينا يؤكد التكامل بين الاتجاهين في إطار البناء الاجتماعي الواحد، وهذا ما يجعل النخبة مقولة تحليلية سوسيولوجية تسمح بمقاربة البناء

الاجتماعي الكلي مقاربة أعمق وذات جدوى أكبر في فهم التغيرات الاجتماعية الكبرى كما يؤكد بوتومور (T. B. Bottomore) في دراسته الشهيرة(٤).

وفي الحقيقة إن تطور مفهوم النخبة لم ينفصل عن تطور المقاربات التي تنسب إليه أي التي تعتمده أداة للتحليل انطلاقاً، بخاصة، من الأدبيات الغربية، إذ مر بحسب ما حدده المهتمون بالموضوع بثلاثة مراحل كبرى.

أ ـ المرحلة الكلاسيكية: هي مرحلة التأسيس مع الرواد الأوائل لنظرية النخبة من أمثال موسكا (G. Mosca) وباريتو (V. Pareto).

ب ـ مرحلة التكون والإكتمال: حيث تم تدقيق المفهوم وأوجه استعماله بخاصة مع الأدبيات الانكلوسكسونية ومعها يمكن الحديث عن تيار نخبوي مع بيرنباوم (Birnbum) وشومبر (Schumper).

ج ـ مرحلة التجديد: هي بمثابة النخبوية الجديدة انطلقت من نقد الموروث السابق ومثلتها أعمال بوتومور (Bottomore) وليبست (Lipset) وسيغنور (Segnor).

هذا عن زئبقية المفهوم وصعوبة تحديده كمفهوم نظري مجرد على الرغم من مركزيته في مقاربة الهياكل الاجتماعية مقاربة سوسيولوجية تروم العمق والتعددية... ونحن إذا ما حاولنا تطبيقه كأداة تحليل على الحقل السياسي كفعل اجتماعي فإنه يغدو الأداة المنهجية المناسبة لدراسة مسألة السلطة والنفوذ والقوة كمكونات اجتماعية أساسية بشكل يؤكد مركزية مقولة النخبة السياسية كمقولة سوسيولوجية تمثل بؤرة التحليل في إطار ما درجنا على تسميته بالمقاربات النخبوية. حتى إن علم الاجتماع السياسي غدا عند البعض (بالرغم مما في ذلك من مبالغة) دراسة للنخب في علاقتها بالظواهر الاجتماعية والسياسية الأخرى. لكن مهما يكن الرأي فإنه لا مراء في أن تحليل النخبة السياسية يعني في المقام الأول تحليل بناء «السلطة» في المجتمع وتوزيع هذه الأخيرة بين الجماعات المسيطرة وطبيعة هذه الجماعات من حيث الانفتاح/ الانغلاق، المحافظة/ التحرر، الإبداع/ الاتباع... أو من حيث أهداف فعلها، أي هل إنها ترمي إلى خدمة مصالحها الخاصة أم ترمي إلى خدمة مصالح جماعات مختلفة. وبالتالي تنمية المجتمع ككل وهو ما أكدته المساهمات التي قدمها رواد البراديغم النخبوي الذي اتخذ منها بؤرة التحليل. نذكر من بينهم موسكا وبارتيو وميلز (C. W. Mills).

هذه المقاربات تمت، بخاصة، في الثلاثينيات في بريطانيا وأمريكا وحتى ايطاليا التي وجدت فيها نشأتها الأولى. وفي هذا السياق الزماني والمكاني اقترنت البحوث

---

(٤) توماس بارتيون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون]، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ١٤.

السياسية والمقاربات السوسيولوجية. وهي مقاربات رفعت شعار مناقضة النظريات الديمقراطية والماركسية في الآن نفسه، وانطلقت من مسلمتين أساسيتين:

- ثنائية الحاكمين المحكومين.

- خصوصية نخبة السلطة التي لا يمكن مشابهتها بالطبقة المهيمنة اقتصادياً.

المسلمة **الأولى**: تنطلق من حقيقة تعارض الحاكمين/ المحكومين كمسيرين ومسيرين فهو تعارض لا يمكن للبشرية أن تهرب منه: وهو ما أكده، على سبيل المثال، كل من باريتو (V. Pareto) ١٨٤٨ ـ ١٩٢٣ وموسكا (G. Mosca) ١٨٨٥ ـ ١٩٤١ وميتشلز (R. MICHELS) (١٨٧٦ ـ ١٩٣٦) فهذا الأخير مثلاً يؤكد وجود نزوع طبيعي داخل كل تنظيم سياسي أي اجتماعي لأن يأخذ طابعاً اوليغاركياً، هذا النزوع هو بمثابة قانون حديدي لا مهرب منه.

المسلمة **الثانية**: خصوصية النخبة إذ النخبة داخل أي مجتمع إنما هي نخب متعددة، وليست كما تقول الماركسية: طبقة مستغلة وطبقة مستغلة، موسكا يؤكد، على سبيل المثال، أن الطبقة المسيرة (Classe dirigeante) تتألف من عدة جماعات سياسية (Groupes politiques) تقوم بينها مواجهات من أجل الاستحواذ على السلطة السياسية، هذه السلطة السياسية لا تحتكرها طبقة مهيمنة ومتجانسة، بل إنها محتكرة من قبل سياسيين محترفين ينحدرون، بخاصة، من الطبقة الوسطى. هذه الفكرة نفسها سيؤكدها فيبر (M. Weber) من خلال (Le Savant et le politique). لكن الأهم أن امتلاك هذه السلطة لا يأخذ شكلاً نهائياً، بل إنه قابل لإعادة النظر طبقاً لمعايير مجتمعية ليست بالضرورة عقلانية، بل يمكن أن تكون لا عقلانية لكن لها شرعيتها المجتمعية، ومن هنا جاز لباريتو (Pareto) الحديث عن دوران النخب (La Circulation des elites) الذي يتناقض مع كل أشكال التوارث لهذه السلطة[٥]، فهذه الحركية تفسر الأشكال المتعددة للتغيير الاجتماعي الذي عامة ما يجري بناء على مبادرات النخب ذات السلطة المسيّرة (القيادية).

قبل اختتام هذا القسم النظري لا مندوحة من استحضار ولو على عجل أهم الإتجاهات النظرية في الفكر النخبوي كالاتجاه التنظيمي (Organisationnel) الذي يربط قوة النخبة وقدراتها على التسيير بقدراتها التنظيمية (Mosca-Michels). أما الاتجاه السيوكولجي فإنه يرجع نجاح النخبة في التسيير إلى الصفات والمواهب والكفاءات الفردية التي تمنح الفرد السلطة والقوة (Pareto) في حين نقف مع البورجوازية المسيطرة

---

(٥) هذا الغصن من ذاك الشجر، ولد الفار يجي حفار، هذا الشبل من ذاك الأسد، ولد الوز عوام، Tel père tel fils.

إنما يرجع إلى محدودية عددها (نخبة = أقلية). وفي دراستنا لهذه النخبة دراسة للتغير الاجتماعي (Birnbum) أما أكثر الاتجاهات انتشاراً فهو لا شك الاتجاه المؤسساتي (Institutionnel)، إذ القوة داخل المجتمع تمارسها مؤسسات كبرى، (المؤسسة العسكرية، الشركات الكبرى، الهيئات السياسية . . .) وذلك عبر النخب التي ترأسها. هذه النخب يسميها ميلز (W. Mills) نخب السلطة (Elites du pouvoir) التي تمتد سلطتها على كامل البناء الاجتماعي من خلال الاحتكار (لا لوسائل الإنتاج بل لبعض الأدوار الاستراتيجية). ولقد تبين ميلز أن هذه النخب تنتمي إلى إحدى المؤسسات الثلاث الكبرى وتحتكر مناصب التسيير الاستراتيجية في إطار البنية الاجتماعية وتتخذ القرارات المصيرية (Key Decisions) مؤسسة السياسة، مؤسسة الاقتصاد (الصناعة)، مؤسسة العسكر (قادة الحرب). وتربط هذه المؤسسات الثلاث الكبرى علاقة تبادل في ما بينها (Interchangeabilité) ودوران النخب. فالسفير قد ينحدر من أرباب الصناعة . . . وهو تبادل يرجع إلى التقاء المصالح والانجذاب النفسي وحتى علاقات التبعية الشخصية، فالتداخل يخلف ما يسميه ميلز مثلث السلطة (Triangle de pouvoir).

وختاماً لنا أن نتأكد من مركزية مقولة النخبة كأداة تحليل سوسيوسياسي بالنظر إلى ما يشبه العلاقة التبادلية بين هذه النخب والبنى الاجتماعية. فعديد التغيرات السوسيوسياسية (الاستقلال مثلاً) يمكن تفسيرها بتكوين النخبة وخلفياتها التعليمية والمهنية وبدرجة التجانس الأيديولوجي والثقافي بين أفرادها كما يصح العكس أيضاً إذ يمكن للتغييرات الحاصلة في شتى مؤسسات المجتمع (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) أن تؤثر في تكوين النخب واختياراتها. كما تتجلى ضرورة اعتماد النخبة في التحليل من بعد أن تأكدت ضرورتها في اختبار مدى شرعية أي نظام اجتماعي أو سياسي، فدرجة انفتاحها وقابليتها للتبادل يجعل منها نخبة منفتحة فترتفع درجة شرعيتها أم رفضها للتبادل ولتأهيل الأفراد الوافدين إلى احتلال مواقع داخلها فإنه يحد من هامش شرعيتها فتغدو نخبة منغلقة بناء على القاعدة التالية:

نخب منفتحة ←——— بنية قيادية منفتحة (Open Leadership)

نخب منغلقة ←——— بنية قيادية منغلقة (Closed Leadership)

والأهم في رأينا في ما استنتجه ميلز من دراسته انطلاقاً من تجربة المجتمع الأمريكي المعاصر، وهو أن مصادر شرعية النخب السياسية وفعلها ليست فقط مصادر موضوعية عقلانية (الإنفتاح . . .)، بل إنها أيضاً قد تكون، وفي الوقت نفسه، لا شكلانية، لا عقلانية، مثل الانتماء العرقي والانتماء الأيديولوجي والتبعية الشخصية، سواء لمن يمثل الدولة أو للدولة ذاتها، لكن ما يهمنا نحن هنا هو أن درجة هذه التبعية تزيد وتنقص تبعاً لدرجة ديمقراطية النظام في إطار النظم ذات التجارب الديمقراطية

الراسخة، تقل درجة تبعية الفرد (المواطن) للدولة واعتماده (تعويله) عليها في اشباع حاجاته، فلا يكون دعمه لها مقابلاً لاشباعه حاجاته، أما في إطار الأنظمة ذات الديمقراطية الهشة، فإن الدولة تقبض على الموارد وتتحكم في عمليات المنع والمنح والثواب والعقاب، فيعتمد عليها المواطن كلياً من المهد إلى اللحد في إشباع حاجاته وضمان حماية مصالحه في مقابل التأييد الفعلي والمناداة بالشرعية، وكل تراجع، من قبل الدولة، في تقدير الإعالة من شأنه أن يؤلب أنصار الأمس القريب الذين يتحدون شرعيتها ويعرضونها للاهتزاز[٦].

ثانياً: المقاربات النخبوية مطبقة على تجربة

١ ـ البناء الوطني في تونس

يمكن التسليم منذ البداية بأن المقاربة العربية لمسألة النخبة لما بعد الاستقلال قد تقاطعت فيها عوامل محددة ثلاثة[٧]:

أ ـ العامل الفكري الثقافي: متجلياً في التكوين العلمي، إذ أفراد هذه النخبة هم قوة مالكة للعقل (Intellects) من المتعلمين سواء داخل بلدانهم أو خارجها وحتى في بلد المستعمر نفسه أي مثقفون بالمعنى الأوسع للكلمة.

ب ـ العامل السياسي: المتمثل في التكوين السياسي والنشأة الأيديولوجية لهذا المثقف فهو قد نشأ في خضم صراعات فكرية، أيديولوجية متباينة، ولم يكن ليستطيع «البقاء على الربوة» في ظل تحولات هائلة تعيشها بلاده (الاستعمار، البناء الوطني، التنمية...).

ج ـ العامل المجتمعي: إذ إن إضافة إلى ما سبق فإن هذا المثقف كعضو من النخبة إنما هو إفراز لمسارات متعددة ومتنوعة من التنشئة الاجتماعية وإفراز لرساميل متنوعة ومتداخلة: اجتماعي، ثقافي، رمزي...

هذه العوامل الثلاثة كانت ولا شك حاضرة خلال تجربة البناء الوطني في تونس كمسار غلبت فيه المبادرة النخبوية. فالعديد ممن تطارحوا مسألة الأداء السياسي لنخبة البناء الوطني في تونس استحضروا هذه العوامل متداخلة، ولنا أن نذكر في هذا السياق، على سبيل المثال، مور (C. H. Moore) وعبد الباقي الهرماسي وبراون (L.C.

(٦) انظر: M. Camau, «Taraji Ya Dawla ou la force de l'espérance: Propos sur le disengagement de l'état en Tunisie,» *Bulletin de Centre d'études et de documentations économiques, juridiques et sociales* (CEDEJ), vol. 17, no. 23 (1988), pp. 81-108.

(٧) يمكن العودة في هذا المضمار إلى: Jean-Paul Charnay, «L'Intellectuel arabe entre le pouvoir et la culture,» *Diogène* (Paris), no. 83 (juillet-septembre 1973).

(Brown) وليليا بن سالم وعبد القادر الزغل وغيرهم ممن أنجزوا محاولات تصنيفية متنوعة لمسار تطور هذه التجربة من حيث نشأة النخبة السياسية التونسية ودورها في البناء الوطني، وما يلفت الانتباه، في هذه المحاولات التصنيفية، هو طبيعة العلاقة التي تشدها بعضها إلى بعض فهي لئن تبدو في ظاهرها مختلفة إلى حد التعارض فإن هناك علاقة توالٍ وتوالد تشدها فكأنما اللاحقة تتولد من أحشاء السابقة بعد نقدها لها ـ هذه العلاقة، كخاصية مميزة لهذه المحاولات، هي التي ستشد انتباهنا وتدفعنا إلى استعراضها من خلال المحاولات الثلاث الأولى:

(١) محاولة مور (C. H. Moore)

بنى مور محاولته على ثلاثة منطلقات أساسية:

أ ـ لا ينفصل الوعي الوطني الذي تحمله النخب السياسية الفاعلة عن طبيعة الديناميكية التي يعرفها المجتمع.

ب ـ إن مسار تطور الفعل السياسي في تونس، هو مسار للتحول من نموذج نخبوي إلى آخر، على اعتبار أن كل نموذج يحمل شكلاً من الوعي مخالفاً لما سبقه طبقاً لمقتضيات التحول في الواقع.

ج ـ إن كل شكل من الوعي (كما يحمله فاعل ما ـ نخبة) إنما يعكس شكلاً من أشكال الفعل السياسي، وبالتالي، يحيل إلى مرحلة سياسية مغايرة للتي سبقتها.

وبناء على هذه المنطلقات النظرية الأساسية تبين مور (Moore) ثلاث مراحل مرت فيها التجربة النضالية في تونس بالنظر إلى المعادلة التالية:

المرحلة النضالية = شكل من الوعي الوطني = نموذجاً نخبوياً.

ويرى مور أن هذه المراحل (وما يقابلها من أشكال وعي ونماذج نخبوية) هي متوالية ومتوالدة اللاحقة عن السابقة[٨].

ولقد استنتج مور أن هذا التتالي في نماذج الوعي والتوالد الذي حكم مسار تطور التجربة السياسية التونسية قد أسبغ على نخبها مزيداً من التجانس والتلاحم فكأننا بالوعي السياسي لا يتطور إلا ببروز شكل جديد له، أي ببروز نموذج نخبوي جديد قادر على تجاوز النموذج السابق **أولاً** ثم على احتواء قوى الفعل داخل الساحة السياسية التونسية **ثانياً** وبالتالي امتلاك دواعي شرعية وجوده المتجلية في الفعل الذي ينجزه وطبيعة التحالفات التي يقيمها والاستراتيجيات التي يرسمها.

---

(٨) انظر: Clement Henry Moore, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*, Little Brown Series in Comparative Politics, Country Study (Boston, MA: Little, Brown, [1970]), pp. 34-48.

الجدول رقم (٧ ـ ١)
مراحل مرت بها التجربة النضالية في تونس

	المرحلة	شكل الوعي	نموذج النخبة الممثلة
١	التمثيل الليبرالي للمسألة الوطنية (مقاومة المستعمر)	+ الانفتاح على قيم الحضارة الغربية + الليبرالية حل لتجاوز الوضع المتأزم + مسايرة مقتضيات العصر ومستجداته.	حركة «الشباب التونسي» على حذو «شباب تركيا».
٢	المناهضة التقليدية للوجود الاستعماري: الخيار الإصلاحي	+ الاستناد إلى المبادىء الدستورية الليبرالية + إجراء الإصلاحات على شتى الهياكل وخاصة السياسية (الفوقية) + إرساء تلك المبادىء الليبرالية ونشرها كمبادىء ضرورية لتجاوز الوضع الاستعماري.	النخب المتعلمة ولكن المنفصلة عن الاهتمامات اليومية لعامة الناس = أنصار الحزب الحر الدستوري عبد العزيز الثعالبي وجماعته ١٩٢٠.
٣	+ المناهضة الراديكالية للوجود الاستعماري بالفكر والساعد	+ تجذير الفعل النضالي: فعل جماهيري + تشريك مختلف الفئات الاجتماعية في مختلف انحداراتها + تبني المقولات الإنسانية التي ينادي بها المستعمر ذاته واتخاذها رهاناً لمحاربته بها.	ـ النخبة المتعلمة الجديدة ذات الانحدارات الاجتماعية المتنوعة ـ هي نخب ذات علاقة عضوية مباشرة في فعلها واهتماماتها بواقع الجماهير الواسعة: الحزب الدستوري الجديد.

ولكن إذا كان صحيحاً أن هذه المحاولة كنموذج تفسيري أقامه مور تحكمه متانة (Pertinence) داخلية كتحليل نظري مجرد فإنه بمجرد النزول به إلى الواقع التونسي بخصوصياته لتطبيقه عليه(٩) نقف على مواطن خلل في هذا النموذج تتمثل أساساً في طابعه التجريدي البحت، فكأنما هو براديغم وضع بشكل مجرد ثم تم السعي لتطويع الواقع له عوض أن يتم تطويع النظرية لمقتضيات الواقع بعد دراسته عينياً. هذا السعي المعكوس لتطويع الواقع للنظرية قد جعل هذا البراديغم يجانب الواقع ويهمل خصائص محددة فيه تحمل استراتيجية مضادة ومؤثرة.

انطلاقاً من هذه الأسئلة، بخاصة، سوف تظهر محاولة الهرماسي لتكون بمثابة الإجابة غير المباشرة عنها.

---

(٩) انظر: Elbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, préf. de Maxime Rodinson (Paris: Editions Anthropos, [1975]), pp. 34-38.

(٢) محاولة عبد الباقي الهرماسي

بنى الهرماسي محاولته على منطلقين نظريين أساسيين[١٠]:

أ ـ تنزيل أنماط الوعي التي تحملها النخب ضمن السياق السياسي الذي برزت فيه.

ب ـ الربط بين تجانس النخبة وتجانس المجتمع ومركزة الدولة وطبيعة الإستعمار.

وبناء عليهما انتهى الهرماسي إلى أن توجهات النخبة السياسية تتعدد من خلال المبادىء الأيديولوجية التي ترفع لواءها والشعارات التي تنادي بها والأهداف التي ترمي إليها ـ هذه المبادىء والشعارات والمبادىء تجد في التنظيمات السياسية المستحدثة الأداة أو الواسطة التي تسمح بتجسيدها أي تحويلها من طور الشعار إلى طور الممارسة ـ وتبقى النخبة الفاعل الأساسي الذي يتبنى الشعار ويسعى إلى تحويله إلى ممارسة تبعاً لمقتضيات المرحلة. وبما أن المبادىء والشعارات والأهداف تتعدد وتتنوع من مرحلة إلى أخرى يكون لكل مرحلة نخبتها الفاعلة، إذ النماذج النخبوية تتعدد بتعدد التوجهات الإيديولوجية . . .

هذه المنطلقات النظرية الأساسية سمحت للهرماسي بأن يتبين من خلال المسار النضالي والبنائي في تونس ثلاثة توجهات أيديولوجية تمثل ثلاثة أصناف من النخب أو أيضاً ٣ أصناف من النخب تمثل ٣ توجهات أيديولوجية هي:

ـ توجه قوماني سكريبتورالي: (Nationalitaire scripturaliste).

ـ توجه حداثي ليبرالي: (Moderniste libéraliste).

ـ توجه راديكالي ذو تقليد عمالي: (Radicaliste a Tradition Travailliste).

هذه المنطلقات الثلاثة هي في الحقيقة نتاج لتطور مقولة الدولة ـ الأمة حيث تتوزع أنماط الوعي الذي تحمله النخب الفاعلة بين التوجهات الأيديولوجية المذكورة: قوماني، سكريبتورالي، حداثي ليبرالي، راديكالي[١١].

وبناء على ذلك سوف يقارب الهرماسي الدولة في مستوى «إطارها الأيديولوجي وشكلها المؤسساتي الذي تجسدت فيه»[١٢] وذلك على اعتبار أن النمط الدولوي التونسي لما بعد الاستعمار رام الانصهار بين الدولة والمجتمع، وتأسس على محاور العقلنة، العلمانية، والمركزة كشعارات رفعت لواءها نخب الاستقلال، والبناء الوطني التي

---

(١٠) أليس الواقع أفضل محك لاختبار صلاحية ونجاعة أي نظرية أو نموذج؟.

(١١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٢) انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٩.

عارضت بناءً على ذلك كل أشكال الولاء الجهويّ أو القبلي، كما إنها نخب خالفت أنصار الولاءات العربية أو الإسلامية (الزيتونيون) وهذا ما يدعو كما يرى الهرماسي إلى ضرورة البحث في الخلفيات الاجتماعية والجهوية للنخب الجديدة الحاكمة في علاقتها بالزعيم «كإمام للعصور الحديثة» على حد عبارة بيرك (J. Berque).

الجدول رقم (٧ ـ ٢)
ثلاثة توجهات أيديولوجية تمثل ثلاثة أصناف من النخب

التوجه	النموذج النخبوي الممثل	الأسس والمنطلقات الأيديولوجية	التعبيرة التنظيمية
قوماني سكريبتورالي	نموذج «العالم» بمعنى الكلاسيكية ذات التعليم التقليدي: الثعالبي وجماعته	التمسك بالمنطلقات الدينية التقليدية ـ مع الاستفادة الضمنية من بعض القيم الوافدة ما لم تتعارض مع القيم السائدة. ـ أهمية ودور الانحدار الاجتماعي الحضري في احتلال الموقع.	الدستور القديم وفهمه للوطنية فهماً محدوداً في الزمان والمكان.
حداثي ليبرالي	نموذج المثقف المتعلم في الجامعات الغربية (الفرنسية) الثعالبي وجماعته ثم بورقيبة وأنصاره	ـ المبادىء المستلهمة من التوجه الفكري والأيديولوجي الغربي كتوجه حداثي قانوني دستوري فكراً وممارسة. ـ تميز بعموميته أي القابلية للتأويل على عدة أوجه: ● شريحتان: ش١: منفصلة عن الجماهير متعالية، نخبوية، شكلانية، قانونية، عجزت عن تجسيد خيارها الأيديولوجي. ش٢: أكثر عضوية في علاقتها بالجماهير. قامت على أنقاض الأولى التي خابت. ● راهنت على علاقتها بالجماهير وعلى تهيئتها في النضال الوطني ضد الاستعمار ثم ضد التخلف: ذات طابع شعبوي.	ـ الحزب الدستوري القديم قبل ١٩٣٤. ـ الحزب الدستوري الجديد بعد ١٩٣٤.
راديكالي ذو تقليد عمالي	نموذج المثقف المتعلم العصراني المراهن على العمل النقابي والجماهير العمالية: الحامي ـ الحداد ـ حشاد ـ بن صالح ـ عاشور.	ـ الاصلاح انطلاقاً من البنى السفلية للمجتمع. ـ النضال بالمراهنة على الجماهير الواسعة بخاصة داخل الوسط العمالي. ـ الفعل النضالي فعل جماهيري بالجماهير ومن أجلها.	مختلف الهياكل النقابية سواء في ظل الاستعمار أو بعده.

وبناء على هذه الخلفية (النظرية النخبوية) لن يدرس الباحث النسق السياسي التونسي استناداً إلى مرتكزاته النظرية المجردة: الدستور، القوانين والتشريعات والشعارات المرفوعة... بل إنه اختار تماشياً آخر في المقاربة يتمثل في دراسة الخصائص

العامة لهذا النسق، انطلاقاً من تجسيماتها على أرض الواقع في مستوى:

- علاقة الحزب الحاكم أي القيادة بالمؤسسة التشريعية.
- الخلفية الجهوية للأفراد الفاعلين.
- التمثيل السياسي للمدن والأرياف وما بين المناطق: الساحل، العاصمة، الداخل.
- الخلفية الاجتماعية والمهنية للنواب: حيث تم «ترويض» البرلمان من قبل الموظفين.

ولقد تبين للباحث وهو يدرس تطور علاقة الدولة بالمجتمع مرور هذه العلاقة بمرحلتين أساسيتين، اعتباراً لاختلافهما في الخصائص المؤسسية لعملية البناء الوطني كعملية ذات اتجاه نخبوي تحديثي:

١ ـ مرحلة ما قبل السبعينيات: مرحلة «تعاضدية» حكمتها نخبة ذات انحدارات اجتماعية متنوعة وبرامج بسيطة وأهداف تقتصر على مجرد بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال (فرحة الحياة، الرفاه للجميع . . .) مع تحديث هياكل المجتمع.

٢ ـ مرحلة ما بعد ١٩٧٠: تنعت بالإنفتاحية، تميزت بصعود نموذج نخبوي ممثل في التكنوقراط الذي تغلب على اهتماماته المرامي الاقتصادية الفنية: التصرف، الجدوى، المردودية . . . على حساب الاهتمامات الأيديولوجية. أما من حيث الانحدارات الاجتماعية فقد حل أبناء الساحل محل أبناء العاصمة، والمؤشر الذي اعتمده الباحث في ذلك نتائج الانتخابات التشريعية[١٣].

وبذلك يكون الهرماسي قد ركز بالضبط على ذلك المجال الذي تتمفصل فيه الدولة مع المجتمع لأنه لا مجال لديه تقريباً لفهم ما هو سياسي (Le Politique) بعيداً عما هو اجتماعي .(Le Social) وهذا ما سمح له بتبيين مخلفات كل اختيار، سواء في مستوى مسار بناء النموذج الدولي، أو في مستوى علاقة المجتمع بالدولة.

(٣) محاولة براون (L. C. Brown)[١٤]

خلافاً للمحاولتين السابقتين (مور والهرماسي) اختار براون الانطلاق من أس نظري مغاير يتمثل في تتبع تطور مسار الحداثة في إطار نمط مجتمعي انتقالي يتحول من

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١٤) انظر: L. C. Brown, «Stage in the Process of Change,» in: Charles A. Micaud, Leon Carl Brown and Clement Henry, *Tunisia: The Politics of Modernization* (New York: F. A. Praeger, 1964), pp. 2-64.

«مجتمع استاتيكي إلى مجتمع ديناميكي» ولقد تبين له أن هذا المسار عرف أربع مراحل أساسية:

١ ـ **مرحلة المخاض** (Gestation): هي المرحلة التي سبقت خلالها النخب الفاعلة إلى إرساء دعائم حداثة لم تكن مألوفة. إنها تاريخياً تلك المرحلة التي من خلالها سيتم تركيز النظام الاستعماري الدخيل بكل ما تبع مرحلة التأسيس هذه من حالات اضطراب وفوضى، كاستتباع منطقي لكل محاولة في إرساء نمط جديد داخل منظومة اجتماعية لم تخل من محاولات تحديث من الداخل (محاولة خير الدين كأبرز مثال . . .).

٢ ـ **مرحلة تقليد المستعمر**: هي في جانب منها وتبعاً للمقولة الخلدونية اقتداء من المغلوب بالغالب (في أن المغلوب مولع أبداً بالإقتداء بالغالب)، لكنه اقتداء يرمي إلى إثبات كفاءة السكان الأصليين في السير على منوال المستعمر من خلال الرغبة في ممارسة فعل سياسي «حديث» وتبني مقولات ايديولوجية ونظرية سعى البعض من أفراد النخبة إلى إثبات عدم تعارضها مع المقولات الإسلامية الأساسية شريطة التفاعل ايجابياً مع الواقع، واستيعابه من أجل إثبات جدارة السكان الأصليين في المشاركة في الفعل السياسي في ظل السلطة الاستعمارية. إلاً أن نخب هذه المرحلة بقيت تراوح في وجودها بين خطر التماهي مع الوجود الاستعماري والحفاظ على الهوية الخاصة بغرض استقطاب الجماهير وتعبئتهم.

٣ ـ **مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري**: وهي المرحلة التي ستتجذر فيها جماهيرية النخب الفاعلة عبر السعي إلى أقامة مصالحة أيديولوجية مع الجماهير من أجل إكساب هذا الفعل «النخبوي» مزيداً من الشرعية الجماهيرية كرهان استقطاب، حتى وإن كان ذلك على حساب سلمية الفعل النضالي الذي اختارته هذه النخب بغية التغيير والتحول بهذا الفعل من طابعه الإصطلاحي إلى طابع تغييري: طرد المستعمر.

وسيجد هذا التوجه تعبيراته التنظيمية في الحزب الجماهيري لما بعد ١٩٣٤ كحزب مال أكثر نحو ممارسة فعل نضالي أكثر «ثورية» يرمي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية المعرضة للاحتواء والتلاشي، إضافة إلى رفض كل أشكال التغيير الإستعماري.

٤ ـ **مرحلة نهاية الوضع الإستعماري**: إذا كانت المرحلة السابقة تمثل مرحلة رد الفعل عبر التحالف بين النخب والجماهير بكل ما يصحب ذلك من «فوضى» و«اضطراب» فإن في هذه المرحلة سيتوجه الفعل النضالي نحو معركة البناء الوطني من «الجهاد الأصغر نحو الجهاد الأكبر» لكن أهم ما ميز هذا الفعل النضالي الجديد هو أنه وجد نفسه بين خيارين أساسيين:

ـ إما إجراء المعركة عبر تسخير كل القوى وتعبئتها على اختلاف توجهاتها (محافظة/تقدمية) من أجل إرساء دعائم الاستقلال والبناء الوطني بعيداً عن

الاختلافات الأيديولوجية التي تقصي و«تذهب ريح الأمة».

ـ أو إقامة جبهة وطنية قادرة على احتواء مختلف التوجهات الأيديولوجية خدمة لمشروع الاستقلال والتحديث بعيداً عن معاني الإقصاء، بل في ظل التنوع وحق الاختلاف تحت راية وطنية واحدة. وحينها تغدو المعركة بين رهانين متداخلين: رهان سياسي ورهان ثقافي عبر النجاح في ملاءمة الأفكار الوافدة مع مقتضيات الثقافة المحلية (الأصلية) بغية حمايتها وذلك عبر مسار زمني يسمح باستيعاب هذه الثقافة وحسن تمثلها من قبل النخب الفاعلة وهضمها من قبل بعض الشرائح من القاعدة الجماهيرية. هذا الخيار الثاني هو التمشي الذي ستختاره نخب البناء الوطني وهو ما سيصبغ معركة البناء ببعد ثقافي مضافاً إلى البعد السياسي وفي ذلك يكمن برأي براون التحدي الأصعب.

وتاريخ التجربة النضالية ضد الاستعمار في تونس يؤكد لنا استحضار هذا الهدف المزدوج، فالفعل النضالي في تونس كان يرمي من ناحية إلى ضمان الوجود والحماية من خطر الاندثار بسبب الوجود المادي للإستعمار ولكنه يرمي من ناحية أخرى إلى ضمان الوجود والحماية من خطر الاندثار بسبب الوجود المادي، ولكنه يرمي من ناحية أخرى، وفي الآن نفسه، إلى إرساء دولة وطنية في صورتها الحديثة، بناء على ثقافة سياسية واجتماعية تحديثية، بما يجعل المعركة معركة سياسية ثقافية في الآن نفسه.

ثالثاً: النماذج التفسيرية الثلاثة: تقييم ونقد

إذا ما اعتبرنا أن هذا النموذج الأخير (نموذج براون (Brown)) ينطلق من تداخل السياسي مع الثقافة فإنه يكون النموذج الذي سيوقفنا على إحدى الخاصيات المميزة في تجربة البناء الوطني كتجربة مثلت النخبة فيها فاعل الإرتكاز (L'Acteur pivot) وتميزت بوعيها ضرورة تحديث شتى هياكل المجتمع لا الاقتصار على الهيكل السياسي.

وفي المقابل فإن الهرماسي لن يقبل التسليم ببناء نموذجه التفسيري على تلك الثنائية المعيبة: أصالة/ معاصرة (تقليد/ تحديث)، على اعتبار أنها لا تخلو من خلفيات أيديولوجية مفادها مركزية الثقافة الأوروبية حيث لم ينفصل مفهوم الحداثة خلال مسار تشكله عن مفهوم التطورية القائل: إن المجتمع الصناعي الحديث الأكثر نمواً قد قدم للبلدان الأقل نمواً صورة عن مستقبلها «وليس لكي تخرج من وضع التخلف الذي تعيشه إلا أن تسير على منوالها»(١٥).

---

(١٥) في هذا المضمار، انظر على سبيل المثال: Fawzi Mellah, «Le Développement politique, une théorie sans objet?: Réflexions à la lumière du cas tunisien,» papier présenté à: *Le Développement en question: Dimension, bilan, perspectives: Actes du colloque, Tunis, 24-29 novembre 1986* (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1990), pp. 441-458.

إذن تغدو هذه الثنائية معيبة ومنقوصة عند الهرماسي. فهي التي شرعت لمفهوم الحداثة بعده الأورومركزي الذي يبخس كل من لا يسير على منواله وينظر إليه نظرة دونية . . . وهو يدعو حسب الهرماسي إلى التخلي عنها.

وانطلاقاً من ذلك بنى الهرماسي نموذجه التفسيري على نمط العلاقة : دولة/مجتمع ـ لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق بحدة هو ألا يكون الهرماسي بتخليه عن هذه الثنائية قد أهمل البعد الثقافي في مبادرة نخب البناء الوطني في تونس؟

إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال من خلال الاكتفاء بالعودة إلى محاولة الهرماسي، كما ذكرت سابقاً، يقر بالإيجاب فهو، على سبيل المثال، يؤكد أن الانتقال من الدستورية الليبرالية إلى الحداثة الليبرالية إنما كان فقط نتاجاً لفشل الدستورية الليبرالية (الأولى) وتعبئة الجماهير بحكم نخبويتها وانعزاليتها تحت ضغط المستعمر، إذ هي نخب لم تراهن على ضرورة التحالف مع الجماهير كخيار استراتيجي أو حتى تكتيكي. وهو التحالف الذي ستتنبه إليه نخب الحداثة الليبرالية.

لكن العودة إلى أعمال الهرماسي، ككل متكامل، تجنبنا القراءة التجزيئية وتقويل هذا المفكر ما لم يقل. وهو ينبهنا إلى الأهمية الإجرائية للمدخل الثقافي الاجتماعي في دراسة الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وذلك لمَّا يؤكد «أن الثقافة تعدل النظام السياسي مثلما أن النظام السياسي نفسه يطبع في المقابل الثقافة. أما تحميل الثقافة مسؤولية صحة أو سقم النظام السياسي فهو في الحقيقة تحيز للاختيار الذي يؤاخذ الشعب على تخلفه، وفي الوقت نفسه يمجد النخب الحاكمة التي تسوسه»[(١٦)] ويتأكد البعد الثقافي لمشروع النضال الوطني من خلال تتبع المسار النضالي للدستور الجديد كمسار لم ينفصل عن قاعدته الثقافية، فالمبادرات النضالية لم تكن بمنأى عن الخلفيات الثقافية السائدة. وعلى سبيل المثال نجد أن الخطاب الثقافي الذي رفعه بورقيبة ورفاقه آنذاك هو خطاب أكثر تعبيراً واستجابة لطموحات الجماهير الواسعة، ما سيجعل ولاء هذه الأخيرة لقيادتها ولاءً غير مشروط تم في إطاره غض الطرف عن علمانيته وقطريته (التوْنسة). ولكن أيضاً هو ولاء مؤقت في انتظار لحظة انفجار الخلاف البورقيبي اليوسفي بين وطنيين (قطريين) وقوميين (عروبيين) غداة الإعلان عن الاستقلال الداخلي. إنه لم يكن مجرد خلاف سطحي بين خيارين مؤقتين، بل إنه صراع استمد حدته من طول مدة إخفائيته. كما استمد عمقه مما يمكن أن يكون عليه تعارض بين مشروعين مجتمعييَّن يختلفان على مستوى المرجعية الثقافية أي أرضية الإنطلاق.

---

(١٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٥.

وهذه النخب وهي تناضل إنما تقاوم المستعمر على واجهة وهي على الواجهة الأخرى، وفي الآن نفسه ترسي معالم خيار ثقافي. لذلك، فهي كنخب تستحضر:

- مبدأ عدم الفصل بين البعد العربي لهذا الكيان (الأمة التونسية) وبعده الإسلامي.

- مبدأ عدم الفصل بين مفهوم الأمة بالمعنى الواسع ومفهوم الوطن بما هو انتماء سياسي، وبالتالي عدم الفصل بين مقتضيات الأصالة ومتطلبات الحداثة، بل والسعي إلى التوفيق بينهما[١٧].

- مبدأ عدم الفصل بين ما يقتضيه الفعل السياسي داخل ساحة تشهد تغيرات هيكلية على مختلف الأصعدة وما تتطلع إليه جماهير عريضة ذات جذور ثقافية خصوصية.

أما مور فقد اختار الانطلاق من مقولة النمو السياسي كمقولة قائمة على التسليم بأن كل مرحلة لا تبرز إلى الوجود إلا على أنقاض المرحلة السابقة بعد إقصائها لها، استناداً إلى معايير التحديث (Modernisation)، فكلما زادت درجة عصرانية النخبة الرائدة الممثلة للمرحلة الجديدة، كلما زادت فعالياتها في إقصاء سابقتها وإرساء وإثبات قدرتها على تحقيق الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما، بالنظر إلى المبدأ القائل: إن كل الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما، لا تتحقق إلا بوجود نخبة تحديثية قادرة على إنجازها. لكن السؤال الذي يطرح في هذا المضمار هو ألا يكون مور قد طرح المسألة السياسية من زاوية تنموية بحتة[١٨] أي ألا يكون مور قد جعل الفعل السياسي رهين التوجه الثقافي فقط، أي رهين التحديث، بما يجعل الفاعل السياسي لا يكتسب صفة الفاعلية إلا بعد أن يستوعب مقومات التحديث ويحسن تمثلها بغض النظر عن أشكال التنشئة السياسية للنخب ضمن السياق السياسي الذي تمت فيه هذه العملية.

وإذا كان عيب المقاربتين السابقتين في أحادية كل واحدة عند التفسير، بالاقتصار على تفسير ما هو سياسي بما هو ثقافي فقط، أو ما هو سياسي بما هو سياسي فقط، فإن محاولة براون مقاربة النسق السياسي التونسي كفعل متعدد الأبعاد. وبناء عليه اختار براون مقاربة النسق السياسي التونسي باعتباره مساراً ثقافياً تحمل لواءه نخب جديدة تهدف بفعلها إلى مقارعة التقليد بالحداثة كرهان يسمح في نهاية المطاف بالتغلب على الوجود الاستعماري على المدى القريب والتغلب على التخلف بإرساء نموذج ثقافي جديد عبر إرساء نمط علائقي مغاير بين النخب والجماهير هو أقرب إلى النمط التفاعلي، إذ لا أحد ينكر البصمات الواضحة لهذه الجماهير في نحت معالم التوجهات الثقافية

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٨) Mellah, Ibid., and Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development and Politics,» *Comparative Politics*, vol. 3, no. 3 (April 1971).

والأيديولوجية المتزعمة للفعل النضالي، بصمات متجلية على سبيل المثال في معارضة هذه الجماهير الدعوة إلى إجراء ثورة على البنى الثقافية، أو معارضتها لكل أشكال العلمنة «الفاضحة» المتعارضة مع مقومات الهوية الوطنية. ومع ذلك تبقى شرعية طرح السؤال حول درجة تمكن هذه الجماهير من شد هذه النخب التحديثية إلى التوجه التقليدي ودفعها لمراجعة بعض مواقفها التحديثية بحثاً عن الألفة بين طرفي المعادلة؟

هذه المحاولات الثلاث لكل من مور والهرماسي وبراون في مقاربة تجربة البناء الوطني في تونس والبحث عن طبيعة الفعل السياسي ومصدر (أو مصادر) المبادرة به، سمحت لنا بالوقوف من خلال زاوية مغايرة على تعدد وتداخل دواعي الفعل وشرعيته. فالعامل الفكري الثقافي (التعليم والخلفية الثقافية) يتداخل مع التكوين السياسي والنشأة الأيديولوجية للمثقف، وهذان العاملان يتفاعلان داخل إطار مجتمعي تتقاطع فيه رساميل متنوعة: اجتماعي، ثقافي، رمزي...

فالتقاطع والتداخل وحتى التكامل أبرزته لنا المحاولات الثلاث المذكورة كمحاولات يمكن القول إنها ضمنياً قد توالد بعضها من بعض، فمحاولة مور على الرغم من تجريديتها توقفنا على أهمية الوعي الذي حملته النخب الفاعلة في مسار البناء، وهو عامل يتكامل مع ما تضمنته محاولة الهرماسي التي جاءت لتربط هذا الوعي بمنشئه المجتمعي وما يحمله من توجهات أيديولوجية حيث ربط بين تجانس النخبة وتجانس المجتمع ومركز الدولة وطبيعة الإستعمار. هذه الخلفية الثقافية والتوجهات الأيديولوجية لا يمكن أن تنفصل عن تطور مسار الحداثة الذي عرفه هذا المجتمع المتحول والرامي إلى بناء نفسه. والسياسي (Le Politique) لا يمكن البتة في خضم المقاربات السوسيولوجية أن ينفصل عن الثقافي (Le Culurel) والمجتمعي (Le Sociétal)، إنه مسار كامل تنصهر فيه هذه المستويات في معناها الأوسع لتسمح لنا بتحقيق درجة أعمق في مستويات الفهم كما تحدث عنها غيرفتش (G. Gurvitch) من خلال ما أبدته «النظم المغربية» من قدرات على تحديد وحل المشاكل الحرجة أي المهام المطروحة عليها من خلال دراسة فعل النخب الحاكمة ومبادراتها في إطار النسق السياسي على اعتبار أن استقرار النظام السياسي وتوسعه ودرجة شرعيته يعود إلى طبيعة بنية النخبة بالنظر إلى توجهاتها الإيديولوجية التي لا تنفصل عن الإنحدارات الاجتماعية، أو بالنظر إلى أساليب الوعي الذي تحمله هذه النخبة التي سيطرت على الفعل السياسي. وما طرحته من برامج للبناء البديل كان لها انعكاساتها على المجتمع وكان للمجتمع نفسه ردود فعل متباينة إزاء هذه البرامج المطروحة من قبل هذه النخبة المالكة لجهاز الدولة. ما أعطى لعلاقة الدولة بالمجتمع شكلاً له خصوصياته المميزة عن النموذج الغربي من حيث هوية الفاعل ذاته وانحداراته الاجتماعية (الطبقية)، وأهدافه وأسس شرعية فعله وتصوره لطبيعة علاقته بجهاز

الدولة نفسه الذي لا ينظر إليه فقط باعتباره جهازاً سياسياً، بل أيضاً باعتباره ظاهرة اجتماعية ترتبط بجملة من الشروط التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تنتجها وتخضع لها. كما إنها على واجهة أخرى تكون تعبيراً عن درجة تطور المجتمع، وذلك، على اعتبار علاقة التفاعل والجدلية بين المجتمع والدولة من حيث هو صراع بين تصورات الدولة وانتظارات المجتمع، إذ عادة ما تكون المقترحات المطروحة من قبل الدولة (النخبة) غير منطبقة، إن لم نقل مفارقة لانتظارات وتوقعات المجتمع، بما يولد أشكالاً من التعبير السياسي والأيديولوجي والثقافي لها خصوصياتها والتي تحدد بدرجة كبرى هامش الشرعية لهذا الفعل السياسي الذي تنتجه النخب الحاكمة وتعيد إنتاجه والتي في إطارها يعبر المجتمع عن هويته ووجوده من خلال وسائط متعددة (مؤسسات وسيطة). لكن هذه القدرة على التعبير عن الذات قد تتراجع حتى إلى حدها الأدنى، وذلك في حال تضخم جهاز الدولة ومركزيته عبر انتشار أجهزته الرقابية على مكونات المجتمع المدني، كما تجسدت بخاصة خلال التجربة التعاضدية (البنصالحية) في مقابل تزايد المطالب الاجتماعية والسياسية الملحة بغية تحقيق الرهانات الكبرى: التوزيع العادل للثروة، وتحديث الهياكل اجتماعياً وسياسياً.

ولكن هذا البعد الفارق في علاقة الدولة بالمجتمع قد يجد تفسيره من ضمن ما يجده في سوسيو نشأة هذا المفهوم ذي النشأة الغربية في الأصل والمرتبط بثقافة التنوير الأوروبية بخصوصياتها الفكرية، الثقافية والاقتصادية كدولة تعاقدية تداولية، دفع بالباحث وأستاذ العلوم السياسية في فرنسا ذي الأصول الإيرانية برتران بادي (Bertrand Badie) إلى استحداث انثروبولوجي هو مفهوم «الدولة المستوردة» (L'Etat importé) التي يستزرعها في غير بيئتها الأصلية على اعتبار وجود دولتين تختلفان من حيث مسار النشأة تاريخياً وأسس اشتغالها اختلافاً جذرياً بالنظر إلى الثقافة المعتمدة، فإحدى هاتين الدولتين سلطانية (L'Etat soltanique) امتدت داخل المجتمعات العربية الإسلامية إلى حدود ١٩٢٤ (إلغاء الخلافة) والتي لا تخلو من بعد باتريمونيالي. أما الثانية فهي التي يجسدها النموذج الغربي كنتاج ثقافة سياسية متميزة لتطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الإقطاعية التي سيعرفها العالم العربي الإسلامي إثر إلغاء الخلافة، وبخاصة مع توسع الحركة الاستعمارية، إلا أنه شكل لم يكتمل بل إن الذي حصل هو أن الشكل التقليدي انتفى من دون أن يستبدل بشكل الدولة الحديثة الذي يشترط إرساء ثقافة سياسية تترسخ داخل المجال الجماعي، وهو ما لم يحصل، ما جرَّ إلى حصول القطيعة(١٩)

(١٩) في هذا السياق يطرح السؤال المهم أو يعاد طرحه حول شرعية اعتماد هذه المقولة كما فهمها ماكس فيبر في تحليله بنية السلطة داخل المجتمعات العربية الإسلامية حيث تظهر الدولة كأنها امتداد للملكية الخاصة أو كأنها امتداد للإرث الأبوي.

مع الإرث الدولاني السلطاني من دون استبداله بنمط جديد مقنع على الرغم من إمكانية الحديث في إطار دولة الاستقلال والبناء الوطني عن نموذج دولوي مرتجل، تبعاً لمقتضيات اللحظة، أهم ما يميزه المركزة والقدرة على السيطرة على مختلف القطاعات وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية. فغياب الإرث الدولاني والثقافة السياسية المكسبة للشرعية تم استبدالهما بشرعية العنف، أو العنف المكتسب من ممارسة القوة داخل المجتمع. هذا الأخير الذي يصبح على علاقة تبعية بجهاز الدولة بالنظر إلى الفوائد الحاصلة من هذه التبعية (استزلام الدولة للمجتمع)[٢٠] وهو ما يتماشى وتلك الرغبة الجامحة التي تدفع الدولة إلى أن تكون في الآن نفسه فاعلاً اجتماعياً وفاعلاً اقتصادياً وفاعلاً تحديثياً كمظاهر لما درج الباحثون على تسميته بالدولنة القصوى التي جرَّت إلى أزمة مشروعية قادرة على أن تفسر لنا ما عرفته هذه الدولة من اهتزازات وانتصارات وكل أشكال التعبير الانفجاري، ميزتها السرعة المفاجئة والقوة الدورية[٢١]، باعتبارها رد فعل للمجتمع ضد تلك الدولنة القصوى واستزلام المجتمع (أطراف داخله) من قبل الدولة كاستزلام المؤسسة الدينية مثلاً، عبر إخضاع القائمين عليها بنظام الإجازة الشهرية، وهو ما جعل السلطة الوصائية التي كانت تتمتع بها المؤسسات التي كانت مهيمنة، وبخاصة الدينية، تتراجع وتحول سلطة التعريب (Le Patronage) هذه المؤسسات إلى مؤسسة الدولة، وبخاصة مع توسع حركة النزوح إلى المدينة وإعادة توزيع الملكيات الزراعية وتراجع دور الأعيان الريفيين الذين لعبوا دور الوسيط بين الأهالي والسلطة المركزية. وهو الدور الذي سيحتكره الحزب وأنصاره في مقابل ضمان صعود الأتباع الحزبيين إلى البيروقراطية (المناصب) كمكافأة على المساندة ما سيتبع بالضرورة أشكالاً متنوعة من التواطؤ بين النخب القائمة. وهو ما يؤدي ضرورة إلى زيادة تباعد الأدوار السياسية الرسمية (الدولة) عن المجالات الاجتماعية (المجتمع) بشكل تبرز معه علاقات النفور (السياسي) وتغيب التبعية وتتراكم مشاعر خيبات الأمل (Désenchantements) التي تستثمرها الحركات المضادة في عملية التعبئة على الرغم من عدم امتلاكها برامج عملية بما يجعل عملية التعبئة هذه مجزأة متناثرة لا يجمعها إلا إدانة النظام القائم. هذا النظام الذي نجحت نخبه في البداية في الاستفادة من استثمار الخزين

---

(٢٠) اعتمدنا هنا عبارة استزلام كمقابل لعبارة Clientélisation وزليم كمقابل لـ: Client واستزلامي لـ: Clientéliste ومستندنا أنه يقال زلم الرجل أي اقتطعه لنفسه ليمنع على غيره في تقديم الخدمة بموجب الولاء الشخصي بحكم مصلحة متبادلة ليتحول الولاء إلى احتواء كامل استناداً إلى ضرورة الطاعة المطلقة بحثاً عن مرتبة ووجاهة جديدة وصعود اجتماعي. انظر في هذا المضمار: خليل أحمد خليل، **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**، سلسلة قضايا فكرية، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥).

(٢١) نستحضر هنا من دون شك أحداث السنوات ١٩٧٨، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ في تونس.

التعبوي لشعارات النضال ضد الاستعمار استثماراً على الوجه الأكمل، لكنه سريع إذ تم استهلاكه خلال عقد ونيّف، بخاصة أن الشعارات المرفوعة والرهانات المطروحة التي قطعتها على نفسها لم تكن على درجة من اليسر في تجميعها. كما إن هذه النخب سريعاً ما استنفدت ذلك الخزين من تقنيات المنازعة[٢٢] التي كان الغرب قد ابتدعها وراكمها تدريجياً ولمدة طويلة: الليبرالية، القومية، الشيوعية، الاشتراكية . . . استهلكت جميعاً خلال عقد ولم يبق أمام هذه النخب الحاكمة سوى أن تستثمر الكاريزم البورقيبي في ممارسة الحكم والحفاظ عليه: نستحضر هنا أول شرط وضعه محمد مزالي لاكتساب حق المشاركة في أول انتخابات تشريعية تعددية سنة ١٩٨١: الاعتراف بالشرعية البورقيبية في أوساط المعارضة، أما في أوساط الدستوريين فإن الشخصنة تجلت من خلال تقديم «القائمة الحمراء» على أنها قائمة بورقيبة، وكما نستحضر أيضاً تصريحات مزالي خلال كامل مرحلة رئاسته للحكومة، إذ لم يكن يتوانى عن تكرار تقديم صورة كاريزماتية لبورقيبة في شتى تصريحاته وفي أكثر من مناسبة، وهو لم ينتبه إلى آثاره إلا بعد عزله (رسالته المفتوحة إلى بورقيبة وشهادته على العصر).

وخلاصة القول إن مقاربتنا لتجربة البناء الوطني في تونس من زاوية نخبوية في تعدديتها أفصحت عن خصوبة وتنوع تجنبنا الوقوع في مأزق القراءات الأحادية الجانب التي تركت فضاءات رحبة لم تأخذها بعين الإعتبار حتى كادت تدرجها في مجاهل النسيان بشكل يتعارض مع طبيعة التفكير السوسيولوجي كتفكير رحب يرفض ادعاء امتلاك الحقيقة، أو الاقتصار على زاوية من دون أخرى . . . وخلاصةً، إننا حاولنا ضمن دراستنا هذه أن ننتقل من المرحلة الاستعراضية التوثيقية لمختلف المقاربات إلى مرحلة تحاول أن تكون تأسيسية ذات منطلق تعددي بشكل يسمح لنا بتقديم هذه التجربة في البناء كفعل سوسيولوجي تدفعه بصورة ظاهرة، أو خفية، خلفيات متنوعة، لعل أهمها الخلفية الثقافية الحضارية في معناها الأرحب بخاصة مع ربطها بعلاقة مشابهة بنيوية بالأنظمة التراتبية داخل المجتمع.

---

(٢٢) Bertrand Badie, *Les Deux etats: Pouvoir et société en occident et en terre d'islam*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1986), p. 217.

الفصل الثامن

الدولة الخليجية:
سلطة أكثر من مطلقة ـ مجتمع أقل من عاجز(*)

محمد عبيد غباش(**)

تمهيـــد

جاء في خطاب التكليف الموجه من منسق اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية إلى كاتب هذا البحث أن المطلوب هو تناول «الخلل الاجتماعي ورؤية السلطة لحقوقها ومصدر شرعيتها وموقفها من حق المجتمع في المبادرات العامة، واعتمادها في ذلك على آليات ضبط سلطوي للأفراد والجماعات، الأمر الذي أدى إلى غياب دور فاعل للمجتمع وإلى سلبية النخب فيه، وأضعف قدرته على المشاركة في تقرير مصيره وتأمين مستقبله».

ويمثل التكليف تحدياً ليس هيناً بالنظر إلى الطموح الكبير وربما الأمل بأن يقدم المنتدى بعد إكماله ربع قرن شيئاً أكثر من كونه لقاءً ثقافياً ـ اجتماعياً بين مجموعة قليلة من المثقفين الخليجيين. الطموح يهدف، بحسب الخطاب نفسه إلى تناول: «أهم أوجه الخلل الهيكلية التي تم رصدها والتي يجب التصدي لها، باعتبار أن إصلاحها يشكل مداخل استراتيجية للإصلاح الجذري من الداخل، وذلك تلبية لاحتياجات الإصلاح المنشود والذي تأخر القيام به في دول المنطقة بسبب غياب إرادة سياسية ومجتمعية للتغير.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي عقد في البحرين من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تحت عنوان: «إصلاح جذري: رؤية من الداخل». وقد نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٥ (أيار/مايو ٢٠٠٥)، ص ٥٣ ـ ٧١.

(**) كاتب وباحث ـ الإمارات العربية المتحدة.

وفي ذلك أيضاً سد لذريعة محاولات فرض «الإصلاح» من الخارج الذي قد يكون في بعض أوجهه حقاً يراد به باطل».

والتكليف واضح في أنه لا يهدف إلى معالجة أكاديمية فقط لهذه الأمور بل إلى أن تكون أوراق العمل مساعدة على تبني السياسات (Policy Oriented Papers)، وأن تكون موجزة ومركزة (٢٠-٣٠ صفحة) ومتكاملاً بعضها مع بعض تعبر عن المستوى المعرفي وتمثل التوجه الإصلاحي لأبناء المنطقة.

والهدف المأمول هو أن تكون أوراق العمل هذه عناصر «في أجندة إصلاح جذري جاد من الداخل يعبر عن قلق أبناء المنطقة على المصير والمستقبل، ويشير إلى مرحلة جديدة من التعاطي الوطني مع القضايا العامة».

وقد رسم المنسق خارطة منهجية لصياغة كل ورقة بحيث تتناول كل ورقة عمل خمسة عناصر:

أولاً: توصيف الخلل وتحديد أوجهه وأبرز مظاهره والتعرف على آليات إعادة إنتاجه.

ثانياً: رصد أبعاد الخلل ومخاطر استمراره وتداعياته المستقبلية.

ثالثاً: بيان الأهمية الاستراتيجية لإصلاح الخلل في عملية الإصلاح المنشودة.

رابعاً: إمكانية إصلاح الخلل من الناحية العملية وكيفية ذلك.

خامساً: متطلبات إصلاح الخلل على مستوى الحكومات ومستوى المجتمع الأهلي ومستوى المواطن الفرد.

وأهاب التكليف بأن يقوم كاتب كل ورقة بالإلمام بما تم طرحه من قبل المنتدى عبر ربع قرن من تشخيص لأوضاع المنطقة ودعوة لإصلاح أوجه الخلل فيها.

وعلى الرغم من مشاركة الباحث للمنسق رؤيته إلا أن بعض التعديل على مخطط بحث السلطة الخليجية كان ضرورياً لأسباب عديدة:

١ ـ بخلاف باقي البنود المثارة في الأوراق البحثية فإن موضوع السلطة كان من المواضيع التي لم تطرح على بساط البحث في منتدى التنمية بشكل مباشر في كل ندواته، وهو لذلك لا يحتوي أدبيات تراكمية يمكن رصدها وتلخيصها وتحديثها كما هو الحال في البنود الأخرى التي قدّم فيها المنتدى مساهمات كبيرة سواء كندوات نقاشية أو كأدبيات مطبوعة. ولهذا فستلعب الورقة البحثية هذه دور إثارة الأسئلة وطرح الخيارات المختلفة لإجابتها حتى يقوم المشاركون في الندوة المقبلة بإغنائها بمساهماتهم وإضافاتهم ونقدهم.

٢ ـ من المتعذر أن تتخذ الورقة الصيغة التي طلبها المنسق بأن تكون ورقة عمل

مساعدة على تبني السياسات العامة، وذلك لأن موضوعة السلطة هي شيء أكبر من كونها سياسة عامة يمكن تكييفها بكيفية معينة عبر التسويات والمساومات السياسية المعروفة بين اللاعبين السياسيين، بل هي تطال القاعدة التي يقف عليها النظام السياسي برمته، وهي وإن لم تكن مستعصية على التغيير، فإن تغييرها يعني في ما يعنيه تغيير النظام السياسي ومؤسسات تقاسم القوة فيه. ولذلك فسيكون سعي الورقة هو في تحليل السلطة الخليجية بأمل أن فهماً أكبر لها سيمكّن من التفاعل معها بشكل أكثر كفاءة سواء من جانب نخبها الثقافية أو من جانب مواطنيها. وهذا من شأنه تغييرها بشكل أو بآخر، بدرجة طفيفة أو عميقة. بل إن تغلغل رؤية أعمق للسلطة الخليجية في وعي بعض شخصياتها القيادية كفيل هو الآخر بأن يكسب النظام السياسي الخليجي إدراكاً حقيقياً للمخاطر التي تتهدّده وفهماً أكبر لجوانب ضعفه، فهماً ربما يؤدي إلى جهد حثيث يدفع لاستئصاله، فليس هناك ما يستثني أو يمنع النظام الخليجي من الاتصاف بسمة العقلنة التي رصد ماكس فيبر تمثلها في سلوك الدول الحديثة التي أخذت بالظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر.

مفاهيم السلطة في الخليج

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على خصوصية النظام الاجتماعي في دول الخليج الأعضاء في مجلس التعاون، وفهم آلية عمل السلطة السياسية فيه، والتحولات المختلفة التي لحقت بها لتكون ما هي عليه اليوم.

قدم باحثون عديدون الكثير من الفرضيات لتفسير جمود المنطقة الخليجية عن اللحاق بالعالم على صعيد الديمقراطية، ولكونها محتوية على أنظمة ملكية مطلقة أو غير دستورية ليس لتركيزها في منطقة صغيرة نظير ما في العالم. وقد طُرحت نظريات عديدة لفهم طبيعة السلطة السياسية في دول الخليج العربي الأعضاء في مجلس التعاون. يمكن تقسيم هذه النظريات إلى ثلاثة مفاهيم أساسية ذات تباين واضح: نظرية القبلية الخلدونية، ونظرية الميراثية العائدة إلى ماكس فيبر، ونظرية الدولة الريعية العائدة إلى الباحث الإيراني مهداوي. وستعرض الورقة أيضاً نظريتين إضافيتين من المهم رصدهما حتى وإن لم يتمتعا بالقبول الكبير من جانب المجتمع البحثي. ستناقش الورقة نقدياً هذه النظريات وستحاول عبر هذه المناقشة رصد ظاهرة السلطة في الخليج وتمييز آليات حركتها في وسط مجتمعها وفي البيئة الإقليمية والدولية.

أولاً: القبلية

يجد هذا المفهوم مادته في الخلفية القبلية للمجتمعات الخليجية، في أن دول الخليج ليست إلا قبائل بأعلام (Tribes with Flags) بحسب تعبير أحد الكتاب الإنكليز، وفي أن الخليجي لا يشعر بمواطنيته في دولة حديثة بل كعضو في تحالف قبلي واسع يمحض فيه

ولاءه للشيخ المترئس للتحالف مقابل حصوله على نصيبه من الغنائم، وينظر فيه على أن الحالة الخليجية لا تعدو أن تكون سلسلة من أعمال النهب والإغارة، وأن التحولات السياسية فيها ليست إلا نجاح تحالف قبلي أو نجاح في الأسرة أو ابن عم أو أخ أو ابن في إطاحة أبيه أو قريبه المتربع على السلطة والإتيان بتحالف قبلي جديد أو نجاح محروم من الأسرة لتبدأ عملية جديدة من عمليات النهب وتقسيم الغنائم.

تشكل تحليلات عبد الرحمن بن خلدون الجذر الأصلي لهذا المفهوم والذي يلقى قبولاً من العديد من الباحثين. ونجد حيوية هذا النظام النظري مستمرة إلى اليوم. فعلى سبيل المثال نرى في كتاب **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت** للدكتور خلدون النقيب أن المفهوم الخلدوني بتنويعات واختلافات في التفاصيل يحتل مكان الصدارة.

بداية، فإن الميزة الواضحة للنظرية الخلدونية في إجلاء دور في المرحلة السابقة للاستقلال من الاستعمار ليست أكيدة وذلك، لأن الإدارة الاستعمارية كانت تعدل بشكل مباشر أو غير مباشر من طبيعة الحكم القبلي. بل لا يمكن قبول النظرية بشكل تام لتفسير ولفهم العلاقات الاجتماعية ـ السياسية السابقة لمجيء المستعمر، وذلك لأن الاستثناء كان يتمثل في تمتع الوحدات القبلية بالاستقلالية السياسية عن الكيانات السياسية المركزية في ذلك الوقت، أما القاعدة فكانت في خضوعها لهذه الوحدات سواء الدولة العمانية أو العثمانية أو السعودية الأولى أو الدولة اليعربية في عمان.

يلاحظ على المحاولات المبكرة لتطبيق النظرية الخلدونية على مجتمعات الخليج أنها تجاهلت التحول المادّي الهائل الذي طرأ على هذه المجتمعات في العقود الأخيرة، والذي أدى إلى ضعضعة البناء القبلي للمجتمع إن لم يكن قد قوّضه تماماً، ولعل هذا ما حدا الباحثين كلارك وباون جونز، على سبيل المثال، على نقد كتابات الباحثة الراحلة آن فايف حول الإمارات حين ذكرا أنه «لا تزال تذاع أقوال بالغة الخطأ تتصل بالسكان غير المستقرين. لقد زعمت فايف قبل وقت أن ٣٠ في المئة من سكان الإمارات العربية المتحدة هم من البدو. لكن في الحقيقة فإن نسبة السكان الناشطين في ميدان الزراعة منخفضة وتبلغ ٣,٢ في المئة (إحصاء الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٦)، ومن هؤلاء قلة منهم يعملون في إنتاج الماشية. إن فايف تستخدم مصطلح «بدوي» لتعني سكاناً منتشرين بقطع النظر عما إذا كانوا متنقلين من الناحية الجغرافية أو عن مصدر موارد رزقهم. في الواقع إن أغلب هذه الأسر تحصل على دخلها من القطاع الاقتصادي الحديث وبالذات من التوظّف في الخدمات الحكومية»[1].

(١) John I. Clarke and Howard Bowen-Jones, eds., *Change and Development in the Middle East: Essays in Honour of W.B. Fisher*, (London; New York: Methuen, 1981), p. 84.

هناك العديد من العوامل التي تزعزع صلاحية تطبيق مفهوم القبلية على دول الخليج في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المواطنين المتحدرين من خلفية قبلية يمكن لهم تذكّرها أصبحت تشكل نسبة يزداد تضاؤلها يوماً بعد يوم (في حالة مواطني الإمارات لم تتجاوز النسبة ١٥ في المئة في نهاية السبعينيات).

إضافة إلى ذلك، فإننا نجد أن من يسمون رجال القبيلة قد قطعوا روابطهم المادية مع نظامهم القبلي قبل عدة عقود. وهذا جاء نتيجة استقرارهم في مدن وللتحول في نشاطاتهم الإنتاجية، هذا التحول الذي بدأ حتى قبل اكتشاف النفط. لهذا فالبناء القبلي للعديد من القبائل متهدم إلى درجة أن «أعضاء» القبيلة لم يعودوا يستطيعون تمييز شيخ قبيلتهم، أو يقومون بفض المنازعات بالأسلوب القبلي أو أن يعبئوا قواهم لدى بروز صدامات ما. لجملة هذه الأسباب ولغيرها فإن من الواجب الإصغاء إلى تنبيهات الباحثين ريتشارد وواتربري التي تحذر من رؤية أشكال لنظم سياسية معاصرة كإعادة إحياء للنظم التي سبقتها. وبحسب تعبيرهما، فإن القبيلة والتضامن القبلي في الشرق الأوسط في القرن العشرين يشكلان ظواهر مختلفة نوعياً عن القبيلة والتضامن القبلي في القرن السابع عشر والثامن عشر: «الشيء الذي اختلف بشكل جذري هو الدرجة التي اخترقت بها الدولة والسوق كل قطاعات مجتمع الشرق الأوسط»[٢].

أدى ظهور النفط إلى ولادة مجتمع حضري يتمتع بأغلبية سكانية على باقي المناطق، وذلك نتيجة الهجرة الداخلية الواسعة من المناطق البدوية-الزراعية إلى المدن. التحضر في دول الخليج لا يمثل فقط توافد أعضاء القبائل إلى المدن: إنه انصهار في داخل مدن تشهد عملية غير مسبوقة تاريخياً نحو التحديث من حيث السرعة (في ٤ عقود) ومن حيث العمق التحول من اقتصاد ندرة بدائي إلى اقتصاد قائم على إنتاج النفط وتدوير المال. وقد عبّر عضيد داويشه عن جوانب هذا التحول الاجتماعية حينما كتب: «مع تزايد التحضر وتسارع التعليم وزحف الثقافة الغربية فإن القيم والاتجاهات التقليدية التي كان يمكن الاعتماد عليها لتثبيت استقرار النظم السياسية أصبحت تواجه التشكك بشكل حتمي. لقد أخذت القيم القبلية تتلاشى مع المعيشة الحضرية وأخذ التوسع في النشاط الاقتصادي يشتت الوحدة الفيزيائية والترابط الداخلي للأسرة...»[٣].

---

(٢) Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 331.

(٣) Adeed Dawisha, «Arab Regimes: Legitimacy and Foreign Policy,» in: Adeed Dawisha and I. William Zartman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*, (London; New York: CroomHelm, 1988), p. 266.

لهذه الأسباب، فأكثر المتحمسين لهذه النظرية لا يملك إلا أن يرفق تطبيقه لها على الوضع الخليجي بالكثير من التعديلات للمفهوم، وذلك بغية تجاوز المشكلات الظاهرة المتمثلة في أن مواطني الدول الخليجية في غالبيتهم الساحقة تحوَّلوا من أنشطة الإنتاج القبلي إلى أنشطة إنتاج مرتبطة بالدول النفطية. الجانب الذي توليه النظرية أهمية فائقة هو الجانب الثقافي، وهو جانب يرى أن المواطن الخليجي على الرغم من تحوله الإنتاجي والاستهلاكي إلى أنماط حضرية وحديثة إلا أنه في ما يتعلق بمفاهيمه السياسية لا يزال متعلقاً بانتماءاته القبلية والأُسرية ـ ولا تزال العصبية القبلية هي المحرك الأول لسلوكه السياسي.

يجدر التنويه بأن ابن خلدون قدم تفسيراً جديراً بالتأمل، وإن كان بالضرورة جزئياً، لغياب التسيّس عند قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، خصوصاً المجتمعات التي خلعت قبليتها حديثاً. ولعل التفسير يهدم أطروحة القبلية نفسها لتفسير الظاهرة الخليجية من أساسها. فالدورة الخلدونية تختتم بالمُلك وفيه تبرز ظواهر ما يسميه ابن خلدون «حصول المذلة للقبيل والانقياد إلى سواهم»، وسبب ذلك أن المذلة والانقياد كاسران لسورة العصبية وشدتها» . . . وأن العصبية «هي التي تكون لها المدافعة والمقاومة والحماية والمطالبة، وأن من فقدها عجز عن جميع ذلك كله»[٤]. نحن إذاً أمام ظاهرة سياسية جديدة تمثل نقيضاً تاماً للظاهرة القبلية القائمة على العصبية، نحن أمام ظاهرة الملك التي وإن بحثها ابن خلدون إلا أن بحثه لها لا يجد الصدى ذاته لبحثه حول القبيلة في الدراسات الحديثة. يقدم ابن خلدون أيضاً تفسيراً بسيطاً لظاهرة الخضوع المديني حتى قبل أن تفتر سورة العصبية حينما يشير إلى أن العصبيات المغلوبة تسلم أمرها للعصبيات الغالبة ولا تبذل أي خطاب مضاد لهذا الغُلب[٥]. مع ذلك فمن المهم أن لا نقلل من أهمية مفهوم ابن خلدون القبلي كتفسير سيكولوجي لبعض المواطنين الخليجيين الذين بالرغم من أنهم تخطوا وضعهم القبلي مادياً منذ زمن ليس بالقصير إلا أنهم يواصلون امتلاك بعض مكوناته النفسية. أحد هذه المكونات يقدم تفسيراً لخصوصية يجب رصدها في علاقة المواطن بالسلطة؛ هذه الخصوصية تتلخص ليس في سلب الغنيمة كما ينظر البعض بل في أن أغلب الخليجيين يرتبطون برابط الدم، بروابط بشرية، وليس جغرافية. فهم حديثو عهد بشعور الانتماء لأرض مسورة بحدود دولية والشعور بامتلاك الثروات الجيولوجية في أعماق هذه الأرض.

---

(٤) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الفكر، [د.ت.])، ص ١١٢٠. وأنا مدين لغسان سلامة في تمييز هذا الفارق الكبير في نظرية ابن خلدون السياسية.

(٥) لعل أقرب المفاهيم الحديثة لهذا الرأي الخلدوني ذلك الذي قدمة غرامشي تحت مسمى الهيمنة.

ثانياً: الميراثية

نوّه العديد من الباحثين إلى سمة بارزة للنظم السياسية في الخليج ألا وهي ديمومتها مقارنة بالكثير من الدول الجديدة التي بعد أن نالت استقلالها عاشت اضطرابات سياسية عاصفة؛ انقلابات عسكرية، ثورات شعبية. . . إلخ. ينظر الأنثروبولوجيون الفيبريون إلى نشوء القوة الاستعمارية كأصل عملية التحوّل من سلطة ميراثية إلى سلطة ديوانية (بيروقراطية). فالنظام الاستعماري حافظ على وجود نظامين: النظام التقليدي المنظم لعلاقات الإخضاع ذات الطابع الشخصي، والنظام الحديث المعتمد على الديوانية الذي يؤسس علاقات أقل شخصية[٦].

في النظام التقليدي، حسب مفهوم فيبر، تتولد الشرعية بقوة التقاليد والسلطة التي تتعاظم هيبتها بمرور الزمن عليها. وفي هذا ينوّه إيليا حريق إلى إساءة تقدير هذا النوع من السلطة من جانب التيارات الوطنية ومعهم علماء الاجتماع:

«. . . كثيراً ما أغفلوا حقيقة أن البنية تخلق الأسطورة. حينما يتم إنشاء بنية ما فإنها تطوّر قوى من المصالح الراسخة وتنتج شعوراً عند الأفراد، بمثل ما يشبه العادة، يجعلهم يتوحدون مع البنية. السلطة التقليدية كما يحدثنا ماكس فيبر هي قوة القبول المتعود لطرائق الأسلاف كطرائق صحيحة. وتطوير هذا الشعور المتعود للتوحد مع البنية لا يحتاج إلى قرون من الزمن»[٧].

من بين أنواع السلطة التقليدية تشكل الميراثية (Patrimonialism) أكثر حالات السلطة التقليدية أهمية للتطبيق على السلطة في دول الخليج. يعرّف فيبر هذه كحالات تنشأ عندما تطوّر الهيمنة التقليدية قوة إدارية وعسكرية لا تعدو كونها أدوات شخصية بحتة للرئيس. لحظتها فقط فإن أعضاء الجماعة تتم معاملتهم كرعايا. في السابق كانت سلطة الرئيس تظهر كحق متفوق للجماعة، لكنها الآن تتحول إلى حقه الفردي الذي يحوز عليه كما يحوز أياً من أشياء التملك. ومن حيث المبدأ فهو قادر على توظيف حقه كأي استثمار اقتصادي: بالبيع وبالرهن وبالتقسيم بين الورثة. ويحلل فيبر أن أساس الدعم الذي يلقاه الرئيس في النظام الميراثي هو العبيد والحرس الشخصيون والجيوش المرتزقة، بالإضافة إلى الرعايا المجندين إلزامياً. ومن خلال هذه الأدوات يستطيع الحاكم أن يوسّع مجال سلطته الاستبدادية وأن يضع نفسه في منزلة منح النعم والأفضال

---

(٦) Iliya Harik, «The Origins of the Arab State System,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 44.

(٧) المصدر نفسه.

متجاوزاً القيود التقليدية للبنى الحاكمة الأبوية أو القائمة على كبار السن[٨].

على الرغم من الجهود الكبيرة فقد شابت تطبيق مفهوم فيبر على المجتمعات الخليجية صعوبات عديدة. يعود سبب ذلك إلى أمور عدة منها أنه من النادر أن نرى أسلوب حكم واحد صرف في أي مجتمع خليجي: الأكثر شيوعاً أننا نرى نظام السلطة التقليدي ـ الميراثي ـ متعايشاً جنباً إلى جنب مع أشكال سلطة مغايرة قائمة على البيروقراطية، وفي حالة الكويت، مع شكل سلطة تمتلك بعضاً من خصائص النظم الديمقراطية الحديثة، وفي حالة الإمارات يقوم النظام الاتحادي بتحجيم الكثير من قوة السلطات الميراثية على المستوى المحلي.

وبسبب تمازج أكثر من نظام يقدم لوشياني تطبيقاً خاصاً يمزج فيه بين مفهوم فيبر وتحديد خصوصي للدولة يطلق عليه استخدام مصطلح دولة حصصية (Allocation State)، وهو ينظر إلى هذه الدول لا كدول قبلية بل كأنظمة ميراثية، ويرفض النظر إليها كأنظمة إقطاعية أو تقليدية.

إن مفهوم الدولة الحصصية يمكّننا من التغلب على أحجية: إن الملكيات الميراثية الحاكمة لا هي بتقليدية ولا هي بإقطاعية. فهي لم تكن إقطاعية قط، أما كونها تقليدية فهو أمر قد يكون بمعنى امتلاكهم تقاليد ما وليس لكونهم هم ذاتهم كما كانوا قبل ٢٠ أو ٣٠ سنة. قد لا تتغير المظاهر كثيراً (في الحقيقة فإنها تغيرت كثيراً) لكن المضمون هو شيء مختلف كلياً: إن الحكام «التقليديين» اليوم يديرون دولاً حصصية معقدة ومحنكة. الذي حدث هو أن شكل الحكم الميراثي جاء مناسباً جداً لخصوصية الدول الحصصية[٩].

ولوشياني لا يرى أن الديمقراطية تمثل مشكلة للدول الحصصية، فبالرغم من أنه يبدو من النافع إنشاء نوع من المؤسسات التمثيلية للتنفيس وللسيطرة على بعض أشكال السخط إلا أن أعضاء هذه المؤسسات لا يملكون بالضرورة إلا ارتباطاً واهياً مع قاعدتهم الشعبية: حواراتهم تواجه بلامبالاة من الجمهور والحاكم يستطيع حل هذه المؤسسات دون أن يواجه عملياً أي مقاومة[١٠].

تبدو الميراثية منطبقة أكثر على نظام الحكم المتولد من مجيء الاستعمار وقيامه

(٨) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, edited by Guenther Roth and Claus Wittich, translated by Ephraim Fischoff [et al.], 3 vols. (New York: Bedminster Press, 1968), p. 231.

(٩) Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London; New York: CroomHelm, 1987), pp. 77-78.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.

بتحويل سلطة شيوخ القبائل القائمة على الدم والعصبية (بالمعنى الخلدوني) إلى حكام يسيطرون على رقعة جغرافية محددة، ويحتكرون السلطة في ذريتهم؛ شيء يشبه الإقطاع من جهة، ويشبه علاقة الوالي أو الوكيل المحلي بالسلطة المركزية الأجنبية. لكن الوضع طاله تحول جوهري مع رحيل القوة المستعمرة وما تبعه من ترقية للكيانات السياسية ما قبل الدولتية (Pre-state) إلى كيانات دولية تتمتع بشرعية إقليمية ودولية. إضافة إلى ذلك فإن السمة التي تميز الأنظمة الخليجية بعد الاستقلال ولا تلقى لها معادلاً في مفهوم فيبر للسلطة الميراثية تتركز في حقيقة أن النفط كان أساسياً ليس لتشكيل الدول في الخليج العربي وحسب بل للتحول الذي أصاب نظام السلطة الخليجية نفسها. فالحكام التقليديون كانوا يعتمدون على شكل من أشكال الضريبة من المحكومين، لكن المداخيل النفطية عملت بشكل درامي على دعم سلطة الحاكم ومكنته من نيل الاستقلال المالي عن المحكومين.

يمكن أن نشاهد صعود الحاكم وتحوّله إلى حاكم ميراثي يتعزز بداية على يد قوى المستعمر، هذه القوى التي رقَّت الحاكم من موقع شيخ القبيلة أو شيخ التحالف القبلي (الذي نستطيع فهم آليته ضمن المقولات الخلدونية) ليكون حاكماً ميراثياً. لكن الترقي من السلطة الميراثية إلى السلطة الراهنة على يد النفط أساساً لا يكفي فهمه عبر المقولات الفيبرية. ولعل هذا النقص هو الذي حدا الباحثين على تطوير مفهوم جديد يناسب الوضع النفطي.

ثالثاً: الدولة الريعية

يحظى مفهوم الدولة الريعية بصدى غير قليل بين الباحثين في الشأن الخليجي. ولعل السبب يعود جزئياً إلى عجز النظريات القبلية والميراثية عن الاستيعاب النظري لآثار التحديث الواسع في هذه المجتمعات.

يعود هذا المفهوم إلى الباحث الإيراني مهداوي. وهو يقدم تفسيراً ليس للسلطة في الدول الخليجية وحسب بل للسلطة في دول أخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر. وقد جاء التفسير لطبيعة السلطة السياسية معتمداً على أن النظام الاقتصادي في الخليج ولّد دولة ريعية لا تفرض الضرائب والمكوس على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، بالدفع لهم في دولة رفاه غير ضريبية، وعبر توظيفهم في ملاكاتها الإدارية والخدمية والأمنية. وهو شيء يشبه عملية رشوة سياسية: أسر حاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية، ومجتمعات تستقبل هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف على هواه.

يُعرّف مهداوي الدول الريعية بأنها دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي

بشكل منتظم. الريع الخارجي بدوره يُعرّف كريع يتم دفعه من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني. يرى مهداوي أن دفع رسوم المرور في قناة السويس يمثل ريعاً خارجياً، كذلك الأمر مع دفع رسوم بناء واستخدام أنابيب النفط المارّة في أراضي البلدان المعنية. والأهم أن مهداوي يعتبر العائدات النفطية المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط ريعاً خارجياً أيضاً. والظاهرة التي تسترعي انتباه مهداوي في تطبيقه لمفهومه هي أن: «الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات البلدان المصدّرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعانيه الدول النامية الأخرى. هذا لا ينتج بالضرورة نظاماً اشتراكياً لكن يمكن له أن يتحول إلى ما يمكن اعتباره دولانية محظوظة: إذ تصبح الحكومة عاملاً مهماً بل وحاسماً في الاقتصاد»[١١]. أحد النتائج المهمة للنظرية الريعية كما يرى الباحث نجم آبادي يتمثل في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة. كما إن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية. هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة[١٢].

ويربط حازم الببلاوي مفهوم مهداوي بالقبلية حين يعلن أن «التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر أُعطيات الدولة التي توزع المنافع والمنح لسكانها»[١٣]. والتي يتم توظيفها بحسب تعبير روجر أوين في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام إضافة إلى الأعطيات الممنوحة لأغراض كسب الولاء الشخصي. ويضرب أوين الأمثلة على مثل هذه الأنشطة: بالأعطيات النقدية (الشرهات)، بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة، وبوسائط مؤسساتية من خلال خدمات دولة الرفاه، ابتداءً بالتعليم المجاني والرعاية الصحية وانتهاءً بدعم أسعار الكهرباء والماء والسكن. إضافة إلى ذلك يرى أوين أن التوسع الديواني (البيروقراطي) والاقتصادي أتاح فرصاً أكثر لحيازة الرّضى الشعبي من خلال توفير الوظائف والقروض وإمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة الرابحة. ومثل أوين يوسع الببلاوي مفهوم الدولة الريعية ليشمل مجتمعاً ريعياً، لكنه يضيف أيضاً عاملاً ثقافياً: عقلية ريعية. تقوم

(١١) Hossein Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford University Press, 1970), p. 428.

(١٢) Afsaneh Najmabadi, «Depoliticization of a Rentier State: The Case of Pahlavi Iran,» in: Beblawi and Luciani, eds., Ibid., p. 213.

(١٣) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Ibid., p. 53.

هذه العقلية في رأي الببلاوي بكسر الارتباط بين العمل والمكافأة على أدائه :

« . . . المكافأة تصبح كسباً غير متوقع وليس كثمرة للعمل الشاق المتواصل ـ مرتبطة بالوضع الاجتماعي، ولذلك، فهي غير مضمونة وانتهازية»[١٤]. ويجمع منظرو الدولة الريعية على أن نشاطات الدولة الريعية تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين. فهؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزاً كافياً لمحاولة تغيير النظم السياسية. ويكمن الحل بالنسبة إلى الفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساساً في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته نفسها لأجل التغيير. وينحط الحراك السياسي لذلك في هذه المجتمعات ليصبح لا أكثر من دسائس يتم تدبيرها بين الحاشية في دواوين الحكومة، لكن هذه المناورات نادراً ما تتطور إلى حوار سياسي حقيقي. وبشكل مماثل يعلن الببلاوي أنه مع عدم وجود ضرائب تُذكر فإن المواطنين أقل إلحاحاً على المشاركة السياسية. وأن تاريخ الديمقراطية ترتبط بدايته بنوع من الارتباط المالي (لا ضرائب دون تمثيل)[١٥]. تنطلق نظرية الدولة الريعية أساساً من تحليل اقتصادي لا يرى في النفط وهو مادة هيدروكربونية محسوسة تم تحويلها إلى سلعة عبر عملية البحث والتنقيب والإنتاج والتعبئة والشحن والتسويق إلا كريع إيجاري بدلاً من النظر إليها كجزء من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة. وإذا صدقت النظرية في اعتبارها رسوم المرور في قناة السويس ريعاً إيجارياً لاستخدام القناة، وإذا هي صدقت أيضاً في اعتبار رسوم استخدام أراضي الدول الأخرى لإقامة أنابيب نفط ريعاً إيجارياً. وإن هي صدقت أيضاً (بجهد جهيد) في اعتبار المعونات الخارجية ريعاً إيجارياً فكيف يتم اعتبار انتقال مواد تشكل جزءاً من الثروة الطبيعية المحسوسة للدولة منها إلى المستهلكين ريعاً؟ وإذا نجح دعاة النظرية في المجادلة بصدق ذلك، فكيف يمكن لهم أن يمنعوا اعتبار أي دولة أخرى تنتج معدناً في العالم دولة ريعية ـ سواء كان ما تنتجه فوسفاتاً كالمغرب، أو يورانيوماً كجنوب أفريقيا أو نفطاً كروسيا؟ ربما كان مهداوي معذوراً وهو يطرح المفهوم في نهاية الستينيات حينما كان عائد النفط يتخذ شكل الضريبة الإيجارية على شركات النفط. لكن لا يصدق الأمر الآن بعد التحولات العميقة في العلاقة بين شركات النفط والدول التي تعمل هذه الشركات فيها إلى حدود جعلت أكثر الدول تمتلك حصص الأغلبية في هذه الشركات بحيث أصبحت نسباً كبيرة من الموارد تتخذ شكل بيع الملكية المباشرة للسلعة الهيدروكربونية. الأسوأ من ذلك أن هذا المنظور الاقتصادي الضيق التبست عليه المسألة الشكلية ـ وهي لا أكثر من اصطلاح عرفي فأصبحت العلاقة الفعلية ـ علاقة الملكية للنفط من قبل المجتمع

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

ـ أو الدولة للموارد غائبة أو مغيّبة. كما إن تمحيص النتيجة التي يصل لها منظرو الدولة الريعية كل بلغته الخاصة والمتصلة بادعاء شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام يكشف أن هذه النتيجة غير قابلة للتكذيب، وهو الشرط الأساسي الذي وضعه كارل بوبر للتمييز بين ما هو قابل لأن يكون علماً وبين اللاعلم(١٦). فالإنفاق العام بحد ذاته هو نشاط تخوضه كل الدول ريعية كانت أم لا ريعية. ولذلك فمن الشطط اعتبار أنه حينما توفر الكويت تعليماً مجانياً فإن ذلك نوع من الرشوة لكسب الولاء بينما حين تفعله هولندا فهذه من سمات دولة الرفاه. من جانب آخر فبالإمكان رؤية أن كل الدول تقريباً تقوم بتوظيف الإنفاق العام لأجل نيل رضا وكسب ولاء كل المواطنين أو قطاعات مهمة في نظرها لهم، فكيف نقوم بتمييز أن السلطة الخليجية تمارس شيئاً آتياً بشكل طبيعي من كونها ريعية بينما الأمر ذاته تمارسه سلطات دول غير ريعية؟. ونحن إذا ناقشنا بعض نتائج التحليل الريعي وتطبيقاته على الوضع الخليجي فإننا نلاحظ تهافتاً بيناً: فعلى سبيل المثال يعدّد الببلاوي أمثلة على شراء الولاء في الكويت بعد الاستقلال، لكن الكويت نفسها تقدم مثالاً مضاداً لأطروحة الببلاوي حول تعذر قيام ديمقراطية في دولة ريعية لا تفرض الضرائب على مواطنيها، فقد أثبت مجلس الأمة الكويتي مراراً أنه أكثر المؤسسات شبه البرلمانية استقلالية عن السلطة الحاكمة في العالم العربي. إلى ذلك فربط الببلاوي بين الضريبة والتمثيل يكشف أغلوطة منطقية بدائية في الاستنتاج بأن «لا ضريبة دون تمثيل» يعني بالضرورة أن لا تمثيل دون ضريبة. ويقوم نجم آبادي مستشهداً بالثورة الإيرانية بالتحذير من المبالغة في دور غياب الضريبة، ذاكراً أن مجتمعاً خالياً من الضرائب لا يعني بالضرورة أنه مجتمع خاضع وخال من السياسة(١٧).

حتى محاولة توسيع مفهوم الدولة الريعية ليحتوي مجتمعاً وأفراداً ريعيين وعقلية ريعية، هذا التوسيع إذ يساوي بين كيفية حصول الدولة على ريعها مع كيفية حصول المواطن على دخله لا يكلف نفسه تحليل كيفية حصول المواطنين على هذه المداخيل. حقاً، إن جزءاً من موارد الدولة تتجه بشكل مباشر نحو المواطنين بالكيفية التي سبق ذكرها (الخدمات العامة، شراء الأراضي . . . الخ) لكن غالبية المواطنين يحصلون على مداخيلهم من خلال بيع قوة عملهم كموظفين، وقلة منهم تستحوذ على مداخيل ريعية: إيجارات العقارات وأرباح المضاربات (مع استثناء أرباح المؤسسات التجارية والصناعية التي يمتلكونها والتي تعرّف في النظرية الاقتصادية كربح وليس كريع إيجاري). لكن هذه مع كونها مداخيل ريعية إلا أنها ليست مباشرة ريعاً نفطياً. بخلاف فكرة تحرير المواطنين

(١٦) Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge*, Its Proceedings; v. 4 ([London]: Cambridge University Press, 1970), p. 91.

(١٧) Najmabadi, «Depoliticization of a Rentier State: The Case of Pahlavi Iran,» p. 227.

من الضرورة، إضافة إلى فرص الكسب المادي غير المتولد من جهد، فإن مفهوم الدولة الريعية لا يقدِّم تفسيراً مرضياً لعلاقة امتلاك الثروات النفطية من قبل السلطات الخليجية التي تمارس حقوق التملك هذه من دون اللجوء على سبيل المثال إلى الدعم الأيديولوجي الذي يولِّده نمط الإنتاج الرأسمالي كمثل تبادل المتكافآت (Exchange of Equivalents) أو صنمية السلعة (Commodity Fetishism) لتبرير استلاب فائض القيمة إذا نحن استخدمنا المقولات الماركسية. واضح لنا جميعاً أن عدداً كبيراً من المواطنين في الخليج إن لم يكن أغلبهم، حتى وإن لم يدفعوا ضرائب إلا أنهم ينظرون إلى النفط كمورد طبيعي مملوك من جميع المواطنين. حتى خطاب الإعلام في الخليج، وهو رسمي في أغلبه، يعامل النفط كملكية عامة، ولا يزعم أبداً أنه ملكية للأسر الحاكمة.

تنقل النظرية التالية التحليل بعيداً عن الارتباط الاجتماعي والاقتصادي إلى حقل الأفكار.

رابعاً: غياب النظريات

تدور نظرية بتروورث حول الخضوع الظاهر للمواطنين في العالم العربي إزاء أنظمة حكم مكروهة. ويرى الباحث أن الحياة السياسية في العالم العربي تختلف بشكل بيِّن عن الحياة السياسية في الغرب نتيجةغياب أي معتقدات حول الحاجة الأساسية للسيادة الشعبية. هذا الغياب هو ما يفسر في رأي بتروورث كيف أن المواطنين في الدول العربية لا يحتجون كثيراً ضد الأنظمة غير المقبولة التي يعيشون في ظلها(١٨). والباحث يرجع ذلك إلى عدم اجتراح أنظمة فكرية سياسية تحد من الطغيان السياسي وتؤسس بناءً حقوقياً للمواطنين (بالمعنى السياسي) في وجه الدولة:

«ما يُسهّل قبول أنظمة الحكم القائمة على حكم فرد أو قلة ليس وجود أي مجموعة محددة من الأفكار في الفكر السياسي العربي بل غيابها. لو عبرنا ببساطة: لا يوجد في تاريخ الفكر السياسي العربي شيء يقارن بالقطيعة الجذرية مع الماضي التي قام بها مكيافللي وهوبز في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي تم تطويرها لاحقاً ضمن عقيدة الديمقراطية الليبرالية في الأجيال التالية على يد لوك وروسو والتي جعلت مفهوم السيادة الشعبية مبدأً لا يشك فيه، بل ربما غير قابل للشك»(١٩). ظاهرياً، من السهل أن نرى أن الباحث قام بتبسيط مفرط حين فتش عن تفسير للخضوع في غياب

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٩) Charles E. Butterworth, «State and Authority in Arabic Political Thought,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 1 (London; New York: CroomHelm, 1987), p. 91.

وجود نظرية ليبرالية في الفكر السياسي العربي والإسلامي. بالإمكان الرد على مثل هذه الرؤية المثالية بأن التاريخ لا يصنع فقط في الكتب بل إنه يصنع في العالم المادي أيضاً، عالم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية[٢٠]. ومن السّهل أيضاً أن نحاجج بأن الديمقراطيتين اليابانية والهندية لم تنبثقا من قاعدة فكرية نظرية محلية، شينتوية أو بوذية أو هندوسية ليبرالية، وأن الدور الخارجي، الأمريكي والبريطاني على التوالي، كان حاسماً في تأسيسهما. لكن يختفي وراء منظور بتروورث موقف من الثقافة العربية ـ الإسلامية التي يعزو إليها السبب في القابلية العالية للخضوع. بيد أنه بالإمكان الإشارة إلى وجود تراث شيعي وخارجي نشط ولفترات طويلة كتراث نظري (فقهي) حرّض ضد الخضوع للسلطة المركزية كشيء مماثل للعقائد الثورية الحديثة، وكان له الدور الأساس في توليد ثورة كبرى ضد الطغيان المحلي والتبعية الخارجية في انطلاق الثورة الإيرانية واستمرار نظامها السياسي لأكثر من ٢٤ عاماً حتى اليوم.

حتى التراث الفقهي السني الذي يمثل الغالبية والذي يمكن أن نُرجع له تنظيرات طاعة الحاكم تحت أي ظرف خوفاً من الفتنة[٢١]، نجده في القرن العشرين قد انتفض تحت اجتهادات مفكري الإخوان المسلمين والأصولية الوهابية، وولّد حركات ثورية في مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي إلى الحد الذي يتعذر فيه قبول القول بغياب فكر رافض للنظم السائدة ولتقليد تقبل الاستبداد، من دون أن يعني قولنا هذا بالطبع أن الإنتاج الثوري الجديد وهو يرفض الطغيان القائم يسعى نحو الليبرالية التي دعا إليها لوك أو سبينوزا أو الديمقراطية المباشرة التي دعا إليها روسو.

جدير بالذكر أيضاً أن هناك إشكالية في تشخيص الوضع الخليجي من حيث خضوعه أو خلوّه من التسيُّس. وكل النظريات الآنف ذكرها انطلقت من هذا الوصف كشيء مسلم به، على الرغم من أنه من الممكن إقامة تشخيص مضاد أساسه أن التسيُّس هو أي شيء إلا أن يكون غائباً: الحرب الأهلية في منطقة الجبل الأخضر العمانية في نهاية الخمسينيات، الثورة المسلحة في إقليم ظفار في الستينيات والسبعينيات، المعارضة البحرينية الوطنية والدينية، انتفاضة ١٩٧٩ في الحرم وفي المنطقة الشرقية. المعارضة

(٢٠) تقوم نظرية مايكل مان (Michael Mann) حول القوة الاجتماعية على فرضية وجود أربعة مصادر متباينة كانت لكل منها الغلبة على غيرها في فترات تاريخية مختلفة، وفي مجتمعات مختلفة: سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية. وإذا صحت هذه الفرضية فربما يجب أن نتوخى الحذر من الرفض العجول لمفهوم بتروورث (Butterworth) المفرط في منح المركزية للدور الثقافي، انظر: Michael Mann, *The Sources of Social Power*, 2 vols. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986-1993), vol. 1: ***A History of Power from the Beginning to A.D. 1760.***

(٢١) تنظير الماوردي على سبيل المثال، انظر: يوسف أيبش، **نصوص الفكر السياسي الإسلامي: الإمامة عند السنة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ١٤٨.

السعودية الشيعية والسلفية، أنشطة منظمة القاعدة في داخل الخليج وخارجه، بالإضافة إلى اضطرابات داخلية لا حصر لها في كل دول الخليج في العقود الأربعة الماضية . . .

ومع ذلك فمن المهم أننا ونحن نرفض تفسيرات بتروورث لظاهرة غياب التسيّس (الخضوع لأنظمة حكم مكروهة لكن متروكة لتفعل ما تشاء) أن نوافقه الرأي في وجود الظاهرة نفسها في أوساط العديد من المواطنين الخليجيين، مثلها في ذلك بقية الرقعة العربية في العقود الأخيرة. ومع التحفظ في أن فئات من المجتمع ذات وزن محسوس انغمست في أنواع من النشاط السياسي الذي اتخذ شكلاً سياسياً بل مسلحاً في فترات مختلفة ودول خليجية عديدة.

يمكن الرد أيضاً على أطروحة بتروورث من جانب أن الخضوع يمكن إرجاعه بشكل مباشر للتدخلات الواسعة النطاق من قبل الأنظمة المسيَّرة بعقيدة الديمقراطية الليبرالية، هذه التدخلات التي تعزز من وجود أنظمة وتزعزع بقاء أنظمة أخرى. وفي الحالتين تعزيز الوجود أو زعزعته لا يتولّدان من إرادة داخلية صرفة بل ربما من نظام هيمنة خارجي. والدور الخارجي بالذات، وليس حضور النظرية أو غيابها هو ما ترتكز عليه النظرية التالية.

خامساً: «الدولة الطرفية»

يبسط بول فياي في مفهومه للدولة الطرفية طريقة السيطرة على المجتمع في العالم العربي. تمثل هذه الدولة شكلاً آخر من أشكال الدولة الناهبة القديمة القائمة على الاستيلاء على الثروة من التشكيلة الاجتماعية التي تقوم بحكمها. لكن هذه الدولة تعرضت علاقتها بالمجتمع للتغير في الأزمنة الحديثة؛ فبينما كانت الدولة الناهبة القديمة لا تتدخل في أكثر شؤون المجتمع ما دامت الإيرادات تتدفق عليها بانتظام، إلا أن الدولة الطرفية ترى أنه من الضروري لها أن تخترق المجتمع وتهيمن عليه بشكل شمولي. فبالنظر لاعتمادها على السوق العالمية فهي تفكك التشكيلة الاجتماعية التي تحكمها وتعيد تنظيمها بحسب تمفصلها مع السوق العالمية. وبهذه العملية فهي لا تحكم المجتمع المدني لكنها تلغيه بمحاولتها ممارسة دوره. الدولة الطرفية الحديثة لا تحتمل وجود منظمة أو وظيفة مستقلة في المجتمع المدني: الاقتصاد والمجتمع والدين والتعليم بل حتى الأسرة كلها مخترقة من قبل الدولة. وهي تكتسب قوتها أساساً من ارتباطها واعتمادها على القوى الدولية المركزية وليس على قاعدة قوتها (Power Base) المحلية (المجتمع). والأخير في الواقع مبني من قبل الدولة وليس سابقاً لها (الدولة تصنع الأمة).

يحتاج مفهوم فياي، إذا أردنا تطبيقه على الوضع الخليجي، إلى شيء من المناقشة. بداية، إن المفهوم يقدم منظوراً وصفياً وليس تفسيرياً. فنحن نفهم كيف تتصرف الدولة الطرفية لكن لا نفهم لماذا تنجح في ذلك. إضافة إلى ذلك فقابلية المفهوم للتطبيق على

دول شمولية كالعراق (في مرحلة حكم البعث) وسوريا وليبيا أكثر وضوحاً من قابليته للتطبيق على الوضع الخليجي بالنظر إلى الدرجة المفرطة التي تخضع فيها تلك الدول مجتمعاتها؛ مع أنها ليست متمفصلة جيداً مع السوق العالمية، أو مرتبطة بعمق على الصعيد الأمني بالقوى الدولية المركزية المسيطرة اليوم (وإن كانت مرتبطة بقوى القطب الدولي الآخر سابقاً قبل سقوطه).

ومع ذلك، فإن الارتباطين الاقتصادي والأمني للدول الخليجية بقوى السوق العالمي والدول المركزية يلبيان شرطاً مهماً لتطبيق مفهوم الدولة الطرفية على الحالة الخليجية. ويبقى الشق الآخر للتطبيق، وهو عملية تفكيك المجتمع وإعادة تشكيله واختراقه، بحاجة إلى شيء من التحليل.

من نافل القول إن كل نظام اجتماعي، أينما كان، هو بناء ليس خالداً ويتعرض بمرور الوقت للعوامل غير المواتية وللتصدّع والخراب، وهو لذلك بحاجة إلى أن يعاد ترميمه وبناؤه باستمرار. ويُرجع فيريرو السبب في ذلك إلى أن مبدأ الشرعية الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي هو شيء وقتي عابر لا يملي إرادته إلى ما لا نهاية[٢٢].

ونحن إذا رصدنا التحولات السياسية والاجتماعية على المجتمعات والتشكيلات السياسية الموجودة في الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر والتي يمكن تحديد بدئها بالانهيار المتزامن تقريباً للدولة اليعربية في عمان ودولة نادر شاه في إيران لوجدنا تغيرات بالغة العنف في مداها تصيب كافة أوجه الحياة الخليجية على الرغم مما يزعم من اتصافها بالسكونية والاستمرارية. فعلى الصعيد الخارجي تم إلحاق المنطقة بقوى إقليمية جديدة صاعدة وبقوى دولية فرضت هيمنتها العسكرية والسياسية لفترة طويلة. وعلى الصعيد السياسي الداخلي برزت تشكيلات ما قبل دولتية على سواحل الخليج غرباً وجنوباً ذات أصول قبلية. ونجح الاستعمار في تحويل بعض هذه التشكيلات إلى كيانات ميراثية، من حيث تكوين السلطة المحلية، وحماها من تهديدات وأطماع الدول المجاورة، ومكن أغلبها من الصمود في وجه التحديات الداخلية، ورعى تطوير البنى السابقة للدولة لتصبح دولاً بعد رحيله.

بسطت بريطانيا هيمنتها على المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر وقامت بتحويل الأنظمة القبلية إلى ميراثية. لكن الوضع لم يكن هيناً للحكام الجدد. فشح الموارد المرتبط باقتصاد كفاف وندرة لم يمكّن السلطة الوليدة من فرض قوتها بشكل حاسم. وأنتجت التحولات الاقتصادية تحديات كبيرة للحكام الجدد. وكانت حيازة الحاكم الخليجي لمكوس الجمارك وتصرفه فيها على هواه عاملاً مهماً في ظروف احتباس اقتصادي هائل

(٢٢) انظر: **لوموند ديبلوماتيك**، العدد ٢٠ ([١٩٩٣])، ص ١٢.

يهدد طريقة الإنتاج والعيش التي استمرت لألفي عام على الأقل. ونشأت في الكويت والبحرين ودبي نتيجة انهيار اقتصادات الغوص على اللؤلؤ في الثلاثينيات مجالس أو حركات إصلاحية حاولت استيلاد حلول اقتصادية جديدة بتحديث آليات الحكم التقليدية عبر توسيع دائرة المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من نجاح الحكام، وبدعم كبير من القوة الأجنبية، في التغلب على تحديات المجالس الإصلاحية، إلا أن الحكام أنفسهم قاموا بتبني جهود التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بل السياسي في حالة الكويت في ستينيات القرن الماضي. ومكّن تدفق الموارد النفطية في يد السلطات الخليجية من أن تقود عملية تحديث هائلة مسّت كل جوانب الحياة، ولم تشرك أياً من بقايا القوى الاجتماعية التقليدية (ممثلة بالقبيلة وبالمؤسسة الدينية) ولا القوى الاجتماعية الصاعدة تاريخياً، كرجال الأعمال أو المثقفين، في تحديد شكل التحديث وغاياته. ووجدنا أن حكاماً عرقلوا أو تباطأوا في السير في الطريق الجديد تمت إزاحتهم بالقوة؛ كمثل شيخ أبو ظبي شخبوط بن سلطان، وكذلك سلطان عمان سعيد بن تيمور.

وإذا تتبعنا بدقة الهندسة الاجتماعية هذه لوجدناها غير مسبوقة تاريخياً في قصر فترتها، وفي عنفها إزاء أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، بل حتى في وجهها الثقافي. أي إذا استعدنا لغة بول فياي: عملية إعادة تشكيل واختراق شاملة للمجتمع. والصفة التي يجدر رصدها بدقة في العقود الثلاثة الأخيرة، على الصعيد السياسي، تكمن في تمتع السلطة الخليجية باستقلالية لا مثيل لها عن مجتمعها. ويكتسب هذا الاستقلال ثلاثة أوجه يجب أخذها جميعاً بعين الاعتبار:

١ ـ الاستقلال الاقتصادي

وهو ما شكل أساس مفهوم الدولة الريعية والذي استند إلى تحليل عوائد النفط. لكن الاستقلال الاقتصادي لا يتركز فقط في عدم الاعتماد على فرض ضرائب على المواطنين، لكنه يشمل قدرة السلطة على ممارسة ما أسماه بول فياي تفكيك المجتمع، وإعادة تشكيله، واختراقه، وفي النهاية الهيمنة عليه. ولا تشكل عمليات الرعاية (Patronage) التي ركّز عليها مفهوم الدولة الريعية إلا أقل الأمور أهمية مقارنة بفتح البلاد على مصراعيها لاكتساح قوى السوق العالمية التي لا تشمل السلع المادية وحسب، بل الوسائط الخدمية والثقافية، إضافة إلى البنية الحقوقية والقانونية.

٢ ـ الاستقلال عن العمالة المحلية

يشكل وضع العمالة غير المواطنة ذات النسب الكبيرة عنصراً من عناصر استقلالية السلطة عن المجتمع. فمن الواضح أن قوة العمل الأساسية في هذه المجتمعات يتم

استيرادها كسلعة من الخارج للاستخدام لفترة محددة دون أي حقوق سياسية وبأقل الحقوق التفاوضية في سوق العمل، وهي معرضة للترحيل حينما تنتفي الحاجة إليها. إن هذه الوضعية تمكن الدولة الخليجية من الانتفاع من قوة عمل ماهرة من دون التعامل معها كجزء من مجتمعها التمثيلي (Constituency) الذي يجب عليها أن تلبي، أو على الأقل أن تظهر استجابتها لتلبية حاجاته وتحقيق قيمه (هكذا تُفهم عملية توليد الشرعية والمحافظة على استمرارها).

في المقابل، فإن هذه الأعداد الضخمة من قوة العمل الخارجية، عربية أكانت أم أجنبية، تُهمش المجتمع المحلي سياسياً أمام نظام حكمه، وذلك عبر إزاحته من مواقع الإنتاج التي يمكن من خلالها أن ينشب صراع اجتماعي أو سياسي.

٣ ـ الاستقلال الأمني/ العسكري

على الرغم من صغر أسواقها، فإن دول الخليج تقوم بإنتاج سلعتين استراتيجيتين على الصعيد الدولي، النفط والفوائض المالية. وهو ما أدى إلى مد الضمانات الأمنية الغربية إلى جميع دول الخليج. وهذه الضمانات التي جرى اختبارها مراراً بنجاح (على سبيل المثال في ظفار في السبعينيات، وفي الكويت في التسعينيات) تضيف ركناً حيوياً لتقوية السلطة الخليجية وحمايتها مما يتهددها من التحديات الداخلية والخارجية.

وقد سعى الغرب أثناء الحرب الباردة والعقد ونيف اللذين تلاهما إلى الإبقاء على الأوضاع القائمة في الخليج من دون تغيير بسبب خوفه من أن تدخلاً أقل ربما يقود لنجاح الاتحاد السوفياتي في التأثير في المنطقة، أو أن الاضطراب في الخليج قد يجرّ إلى اضطراب إمدادات النفط مع ما يحمله ذلك من زيادة لا تحمد عواقبها في الأسعار. من آثار هذا التدخل تجميد عملية الإصلاح السياسي في الداخل. وكنتيجة للاعتماد على الضمانات الأمنية الغربية برزت استقلالية السلطة في الميدان الأمني حيث بات الاعتماد الطبيعي على مواطنيها للتعبئة العسكرية أمراً قليل الأهمية. ومن الواضح أن الحاكم الذي لا يستمد وضعه من الرضا الداخلي عليه، بل من حماية القوى الأجنبية، يعيش علاقة فريدة مع شعبه: فالأدبيات السياسية تكاد تجمع على أنه من المتعذر أن تستمر تشكيلة حاكمة من دون دعم داخلي من طبقة اجتماعية أو إثنية أو طائفة تسند الحكم في وجه مناوئيه في الداخل وتوفر له الشرعية، وبمقابل هذه الشرعية يقوم الحاكم بأداء واجبه في عقد صريح وإن لم يكن مكتوباً، وهذا الواجب بالغ التعقيد، ويتضمن في ما يتضمن توفير الأمن وإدارة نظام قانوني يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويلبي ضرورات اقتصادية في حد معين يتفاوت من مجتمع إلى آخر ويمكن الأفراد عبره من الإنتاج والعيش. بيد أن هذا التوازن بين واجبات الحاكم وحقوق المواطنين ينهار حينما تأتي قوى خارجية لتضمن للحاكم وجوده رغم أنف مجتمعه.

إن هذه الدولة البالغة الاستقلال تظهر قوية جداً أمام شعبها. فهي لا تتمتع فقط بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها، إنها فوق كل ذلك، ونتيجة لكل ما سلف ذكره، تتمتع بأهم مزية: إلغاء الحاجة لنيل الشرعية. بمعنى آخر، إن النهاية المنطقية لدولة بالغة الاستقلال في مجال الاقتصاد وتوفير قوة العمل والأمن هي تحرير السلطة من قابلية المحاسبة، من ضرورة قيامها بتقديم تبريرات حقيقية أو ظاهرية تقول إنها تلبي مطالب شعبية أو إنها تسعى لتحقيق أهداف عامة مرغوبة. لهذا فإن المشكلة الملازمة لكل الدول الحديثة وهي مكابدة أزمة دائمة للشرعية تصبح مشكلة لا وجود لها في الخليج[٢٣]. ومن هذا يتبين أنه على الرغم من وجود كل الشروط التقليدية لوجود أزمة إلا أنه لا تظهر على السطح أية أزمة. وليس صعباً معرفة السبب: إن السلطة الخليجية لا تملك شعباً؛ وهو الشيء نفسه الذي نصفه حينما نقول بأن الشعب الخليجي لا يملك سلطة.

لهذا، فإن اتجاهات الرأي العام الخليجي اللامبالية ظاهرياً تجاه السياسة يجب تفسيرها في الاستقلالية البالغة التي تتمتع بها السلطة الخليجية. وهذا ربما يكون حجر الزاوية في عملية الإقصاء السياسي التي تتصف بها المنطقة الخليجية.

وعلى عكس مفهوم الدولة الريعية القائم على تحقيق الشرعية عبر ما يمكن أن نسميه «رشوة عامة» فإننا صرنا نمتلك تصوراً أكثر تماسكاً. وهو تصور وإن لم يكن ينكر دور الإنفاق العام والتحرر من ضرورة دفع الضريبة في تهدئة المواطنين، إلا أنه تصور يضع بالإضافة إلى المداخيل النفطية العاملين الإضافيين، السكاني والأمني كأركان أخرى لنجاح النظام الخليجي في ضبط مواطنيه. ونتيجة ذلك كله هو الإخلال بالتوازن الدقيق بين الحكام والمحكومين، وبدفع السلطة إلى منزلة شاهقة من الهيمنة على المجتمع.

وأخيراً، لا بُدّ من التركيز على النقاط الآتية:

● للوهلة الأولى قد يبدو هذا التحليل متشائماً في إمكانات تطوير النظام السياسي الخليجي، وتعميق المشاركة السياسية فيه، وتوسيع دور مجتمعه المدني. لكنني لن أكتفي فقط بالإجابة بأن الباحث غير مطلوب منه تقديم صور ملونة للواقع، وأن الأمانة تقتضيه كشف الوضع على علاته مهما تكن النتائج. هذه الإجابة سهلة ومشروعة في الوقت نفسه. لكن أود الإشارة إلى أن الورقة ركزت البحث بالدرجة الأولى على علاقة السلطة بالمجتمع وهي علاقة بالضرورة غير مكتملة إذ إنها لم تتطرق إلى تحليل مجموع

---

(٢٣) يرى هابرماس أن أزمة الشرعية تعيشها بشكل دائم كل الدول المتقدمة، انظر: Jurgen Habermas, *Legitimation Crisis* (London: Heinemann, 1976).

هذين الكيانين؛ السلطة السياسية والمجتمع المدني، أي الدولة؛ وهو كيان له آليته وطريقة عمله الخاصة، وبخاصة في تفاعلاته مع أشباهه من الدول إقليمياً ودولياً. ومن الواضح أن الدولة الخليجية، وبخلاف سلطتها، ليست دولة قوية. فهي وإن كانت ترث قوة سلطتها السياسية الداخلية إلا أنها ترث أيضاً ضعف مجتمعها المدني. لهذا فهي دولة ضعيفة، سواء في محيطها الإقليمي والدولي أو في المجالات اللاسياسية؛ في مجال التقنية والاقتصاد والإعلام والتعليم. وليس من الصعب إدراك أنه، وكما كان العبيد على مدى آلاف السنين، محاربين سيئين فإن مجتمعاً مدنياً منهاراً لا يستطيع أن يكسب الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي غدت السمة التي تميز العصر الراهن.

الدولة الخليجية منكشفة أمنياً لاعتمادها شبه التام على غيرها. وهي معرضة لضغوطات قد تكون كارثية من الدول الداعمة أمنياً، ومن الدول التي تستورد منها اليد العاملة التي أصبحت اثنتان منها دولاً نووية. والانكشاف الاقتصادي باد للعيان من جراء الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام الذي قد يواجه بدائل طاقة منافسة من جراء تحوّل وتقدم تكنولوجي ليسا في الحسبان. والانكشاف باد للعيان بسبب الإيكولوجيا الخليجية الشديدة الحرارة والشحيحة بالمياه والمفتقرة للأراضي الخصبة.

● يشير التحليل السابق إلى أن أحد المحددات الأساسية، بل لعله المحدد الأهم لسلوك النظام السياسي الخليجي يكمن لا في استرضاء المجتمع بل في استرضاء الدولة الراعية أمنياً، وهي هنا الولايات المتحدة. والرصد الدقيق لعملية الاسترضاء يقتضي فهم ما تتطلبه الولايات المتحدة من الأنظمة المحمية. فالاصطفاف بوجه الاتحاد السوفياتي وحلفائه كان الهاجس الأكبر في الماضي، وهو الذي حول طبيعة الحكم لتكون معادية للتيارات اليسارية وداعمة للحركات الإسلامية ذات الخطاب المعادي للشيوعية أثناء الحرب الباردة.

والاسترضاء لا يعني بحال الخضوع التام للولايات المتحدة في كل ما تريده، في كل الفترات. فمن دون شك يمكن رصد مواجهات وخلافات على قضايا مختلفة بين القوة الدولية الحامية والنظم الخليجية المحمية، كالخلاف على الوضع الفلسطيني وعلى المحاور المختلفة للصراع العربي الإسرائيلي، لكنه يعني أن الأنظمة الخليجية تمتلك هامش حركة ضيّقاً ومحدّداً في المرجع الأخير بتحديدات أمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وعناوين مثل «محاربة الإرهاب» و«الإصلاح الديمقراطي» و«التخصيص الاقتصادي» و«التطبيع مع إسرائيل» دون شك تمثل شيئاً ضاغطاً وضروري التبني حتى وإن كان «كريهاً» من منظور أنظمة لا تريد أن تصطف بشكل تابع، وبأقل قدر من الإرادة المستقلة وراء البرامج المصوغة في واشنطن. وبالطبع فإن

القوى الاجتماعية القادرة على التماهي مع هذه البرامج، كرجال الأعمال مثلاً، تمتلك تأثيراً هائلاً في النظم الخليجية، لا لقوتها الذاتية بل لتطابق البرامج الأمريكية مع مصالحها (في مجال التخصيص).

● من الواضح أننا لنحدد واقع الحال الخليجي في المستقبل القريب، من المهم لنا أن نرى ما يحدث بالضبط في هذين الحقلين: حقل الضمانات الأمنية الأجنبية المقدّمة لنظمنا السياسية وهي تواجه مطالب شعوبها في المشاركة السياسية، وحقل استعادة الشعوب الخليجية مواقعها في سوق العمل التي تمت إزاحتها منها. ومن خلال رصد هذين الحقلين نستطيع أن نحدد بدقة إن كانت هناك فرص حقيقية للتحول إلى الديمقراطية. ومع أن الإدارة الأمريكية الراهنة تتبنى علنياً مشروعاً سياسياً إصلاحياً لمنطقة الشرق الأوسط يستند إلى الديمقراطية والعلمنة، لكن من المشكوك فيه أن يصل المشروع إلى حيز التنفيذ الجاد، وذلك لأن القوى الأكثر تأهلاً للبروز في الوضع الديمقراطي هي الحركات السياسية الإسلامية، والتي تنظر إليها الولايات المتحدة وحلفاؤها على أنها الخصم الأمني والسياسي والعقائدي الأول. ولهذا فالتجارب «الديمقراطية» في الخليج سوف تبقى في حدها الأقصى في إطار شكلي مشابه للتجارب الديمقراطية المزعومة في مصر والأردن والمغرب.

مراجع إضافية

الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، أعد الدراسة وحررها علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

A. Al-Dekhayel, «The State and Political Legitimation in an Oil-Rentier Economy, Kuwait as a Case Study,» (Ph.D. Dissertation, University of Exeter, 1990).

Khaldoun Hasan al-Naqeeb, *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula: A Different Perspective*, translated by L.M. Kenny; emended by Ibrahim Hayani (London: Routledge, 1990).

Giacomo Luciani and Ghassan Salamé, eds., *The Politics of Arab Integration*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 4 (London: CroomHelm, 1988).

الفصل التاسع

ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجاً

هند عروب(*)

تمهيد

صيرورة حتى تصير ثقافة المواطنة(**) معتقداً تقعيدياً لأي نظام اجتماعي، إذ يستدعي تجذر هذه الثقافة استحضار مداخل مرحلية جمة ينتج تراكمها قواعد إرسائية ترسخ فكر المواطنة معرفياً ونضالياً. ذلك أن المعرفة مدخل أساسي ولازم لتحقيق الوعي الضروري بضرورة النضال من أجل الحق كمدخل ولوجي آخر إلى حقل المواطنة، فالنضال آلية ميدانية ملازمة لما هو لازم في هذه العملية أي المعرفة.

وهذه الصلة التمفصلية بين المعرفة كأداة تنويرية والنضال كواجب للحصول عل الحق، تحيل على بقية مكونات عَمَلة بناء معمار ثقافة المواطنة والمتجسمة في تطور الوعي الذاتي والجماعي المولد لتطور في سيكولوجية الجماهير[1] المطالبة بتهشيم أغلال الخنوع

(*) باحثة في العوم السياسية، جامعة محمد الخامس ـ الرباط، المغرب.

(**) **المواطنة**: انبجس المفهوم زمن المدينة الدويلة في الإغريق القديمة، لكنه كان حكراً على فئة الأحرار وبخاصة الرجال أما العبيد والنساء وضعاف الحال فكانوا مستثنيين من هذه الصفة. وقد توسع المفهوم ليشمل العامة متجاوزاً بذلك حدود الخاصة في عهد روما. وكلما زحف الزمن نحو عصر الأنوار طرأت التغيرات على مفهوم المواطنة واتسعت دوائره وامتلأت حمولته، فصيرورته التاريخية تتأثر بفكر العصور التي تعبرها. وقد منح الفكر الإنساني المعاصر منذ زمن الأنوار مفهوم المواطنة دلالات متمايزة كلية عن تلك التي نشأ بين ثناياها. لذلك يتسم هذا المفهوم بخاصية تطورية تتماهى مع تطور الفكر ومع ما هو خاص وما هو عام، والتي لم تتوقف عن إذكاء حماسة النقاش منذ نشأة المفهوم بين مؤيديه ومنتقديه كالماركسيين والمفكرين الذين عارضوا الثورة في المجتمعات الأوروبية، وأيضاً تسليط الضوء على الإشكالات والمفاهيم ذات الصلة كمفاهيم حقوق الإنسان. ويدل المفهوم من الناحية القانونية على تمتع فرد/ مواطن بحقوقه المدنية والسياسية جميعاً ضمن دولته.

(١) انظر: Gustave Le Bon, *Psychologie des foules* (Paris: Félix Alcan, 1905); André Joussain, *Psychologie des masses* (Paris: Flamarion, 1937), et Abel Miroglio, *La Psychologie des peoples*, «Que sais-jé» le point des connaissances actuelles, no. 798 (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1958).

والطاعة وبالتمرد على الانحناء والانكسار بغية هدم أنساق ثقافة الاستبداد والاستعباد حتى ترسو ثقافة المواطنة من منطلقات دينامية مجتمعية[٢]، تعكس يقظة الوعي بأهمية التماسك والمشاركة في ورش بناء مجتمع ممتلئ بمضمون المجتمعية، وهو يستلزم فرداً شعوره ممتلئ بمضمون بحسب تعبير هيغل[٣]، أي مواطناً ممتلئاً بشعور المواطنة وفكرها.

أولاً: المواطن سيد أيضاً

شعور يمسي قناعة وسلوكاً حين يتحول الفرد من راكع إلى كيان مشارك في السلطة وليس تابعاً لها، ينسج مع الآخرين روابط روحية يرى فيها الفرنسي «ر. إرنست»[٤] عاملاً موحداً للأمة بل ومحدداً لماهيتها، إذ يقول (إن الأمة شعور موحد بامتلاك ماض مشترك ومستقبل يبني جماعة) ويواصل قوله(إن الأمة روح ومبادئ وخلاصة ماض عريق من الجهود والتضحيات والتفاني، إنها انتصارات مشتركة في الماضي، وإرادة موحدة في الحاضر. وهي منجزات جماعية كبرى، وإرادة من أجل المزيد. هذه هي المسائل الرئيسية للغدو شعباً)، وهي مسائل دونتها الأدبيات الكلاسيكية ولم تختلف حولها الطروحات المعاصرة بالرغم من تغاير منطلقاتها وتمايز خلاصاتها وتباين زوايا معالجاتها، فالكل يجمع على أن شعور المواطنة والوحدة لا يشكلهما بالضرورة الدين والعرق بقدرما تشكلهما تلك القيم التي كشف عن أهميتها أرسطو والكامنة في الاعتدال والتسامح ومبادئ تحرير الشعوب، ونضيف إلى هذه المنظومة قيم الحق والحرية والواجب والمساواة والتكيف والفعالية والانسجام والتعاون والمصلحة الجماعية والتنظيم المحكم وليس المتحكم. . .

وتدخل هذه المنظومة القيمة التي تتمحور حولها معظم الأعمال الكبرى التي قاربت موضوعة الثقافة السياسية من قبيل أعمال ألموند وفيربا ولبست وداهل وأودونيل وشميترو ليبهارت ودانكروت راستو. . إلخ، في إطار إنشاء قاعدة ثقافية لتحقق الديمقراطية وصونها، فمن شأن هذه المنظومة توليد دينامية اجتماعية[٥] مأسسها الخلق

---

(٢) ريمون بودون وفرونسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٢٧٧.

(٣) إريك وايل، **هيجل: هيغل والدولة**، ترجمة نخلة فريفر (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٦)، ص ٦٥.

(٤) Ernerst Renan, «Qu'est-ce qu'une nation?,» papier présentè à: conférence prononcée à la sorbonne le 11 mars 1882.

(٥) انظر: هند عروب، «المخزن في الثقافة السياسية،» (بحث لنيل دبلوم دراسات عليا معمقة، أكدال، الرباط، ٢٠٠٢)، ص ١٥ - ٣٧ (الجزء الخاص بالثقافة السياسية)؛ بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**؛ لاري دايموند، معد، **مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)؛ Gabreil A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Robert Dah, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), =

والمبادرة والتماسك والتضامن والصالح العام والتواصل بين الأفراد والسلطة وبين المواطنين كمحكومين مشاركين في السلطة، فالتواصل السياسي «يضمن التطابق بين الحكام والمحكومين عبر تبادل دائم للمعلومة»(٦). إن ثقافة المواطنة تربى في مناخات ثقافة سياسية منفتحة، متحررة، ثقافة العقلانية والمؤسساتية والانتخابات النزيهة والمشاركة الشعبية الفعالة، والتمثيلية القائمة على أسس الاختيار وليس الجبرية، وتلك «الروحية العامة المتمسكة بالصالح العام»(٧)، بحسب بينوك، أي الإرادة الجماعية المؤسسة أو الإرادة العامة الرامية إلى التضافر والتغيير التي يقول عنها ج.ج. روسو إنها «تستطيع وحدها توجيه قوى الدولة وفق غاية إنشائها وهي الخير المشترك»(٨). مناخات يكون فيها الفرد مواطناً مؤثر، مشاركاً، ومبادراً بحرية بعيداً عن قدرية الأدوار المدونة سلفاً في ألواح الرعية.

ذلك أن المواطنة تعد «مصدراً من مصادر اكتساب الشرعية، ومعيناً لحياكة الصلات الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة». يكتب د. شنابر الذي يواصل تحليله مقراً بأن «المواطن ليس موضوعاً قانونياً فحسب بل إنه مالك لقسط من السيادة السياسية. إنه مجموع المواطنين. . . الذين عبر الانتخابات من يصطفون حكامهم. إنه مجموع المواطنين مصدر السلطة ومبرر تنفيذ القرارات المتخذة من قبل الحكام.

إنه مجموع المواطنين من يراقب ويعاقب فعل الحكام المنتخبين. والمحكومون يوقنون واجب الطاعة لأوامر الحكام لأن الذين يصدرون الأوامر اختيروا من قبل المحكومين ويبقون تحت مراقبتهم»(٩). فهل تطابق ضميمة النص الواقع المغربي؟ أم أن الواقع يضم مفهوماً آخر غير المواطنة ؟ بصيغة أخرى هل الفرد المغربي مواطن؟ هل المناخ الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي ترسخ ثقافة الراعي والرعية يسمح بتأسس ثقافة المواطنة؟ وكيف يمكن إزاحة بنى ثقافة الرعية المتجذرة لقيام ثقافة المواطنة؟ وهل نملك الإرادة الكافية للتخلي عن الخنوع ؟ وهل الثقافة السياسية السائدة تعين على تحقق انتقال ديمقراطي فعلي وفعال يعين على إثمار التغيير الجذري الذي تلعب فيه روح المواطنة الجماعية/ المجتمعية دور الفاعل المركزي بدل الأشخاص؟

= and Dankwart Rustow, «Transition to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Camparative Politics*, no. 2 (April 1970).

(٦) Jean-Marie Cotteret, *Gouvernants et gouvernés; la communication politique*, Collection SUP. Le Politique; 7 ([Paris]: Presses universitaires de France (PUF), 1973), pp. 8-9.

(٧) دايموند، معد، **مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ص ٢٢، و J. Roland Pennock, *Democratic Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

(٨) جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار القلم، ١٩٧٣)، ص ٦٣.

(٩) Dominique Schnapper, «La Citoyenneté,» Encyclopedia universalis (CD, 2004). =

ثانياً: واقع المواطنة في بلاد الرعية

بتحويل النظر قبلة واقع الفرد والجماعة والنظام السياسي والأنساق الثقافية وقنوات التواصل في المغرب نلفي أنفسنا أمام مشهدية مغايرة ومناقضة البتة لما تستدعيه ثقافة المواطنة كرواسي ممأسسة، إذ ينعدم المناخ الداعم لفكرة المواطنة جراء تسيد ثقافة سياسية واجتماعية ذات صبغة تشم في الأذهان حتى قبل ميلادها بديهية صيغة الفرد الخانع/ التابع لراعيه بدءاً من الأسرة إلى سائر الحقول المتعددة للمجتمع (المدرسة - مؤسسات العمل - الأحزاب - علاقة الحاكم بالمحكوم. . .).

ففلسفة المواطنة محاصرة من يمناها بباتريمونيالية السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها بحسب كارليدن وجيمس بيل في: الشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم ثم العلاقات الشخصية والزبونية وغموض مهام المؤسسات واستغلال التوترات براعيتها من جهة والتحكيم بينها من جهة أخرى، وأيضا القوة العسكرية وهيمنة الدين الرسمي[(١٠)]، ومحاصرة من يسراها ببطركية النظام الاجتماعي وافتقاده لبنية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع، وأيضاً الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم أنساق الأنوية الصلبة للثقافة السياسية الرعوية لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية.

إن تحقق فكرة المواطنة بين ثنايا جماعة بشرية مزدرية تقتضي تحقق البعد الإنساني والاجتماعي الأصيل والأصلي السابق للبعد السياسي في هذه العملية، كون البعد الأول يمثل المنبع الأولي للخلق. خلق المجتمعات[(١١)] والثقافة ومن ثم السياسة، وليس تصميم السياسة لثقافة تصنع رعية طائعة كالمهمة التي تقوم بها الثقافة السياسة المغربية لإدامة الراعي. في هذه الحالة أي حديث عن المواطنة يكون حديثاً علوياً ومتعالياً وقرار حاكم من الأعلى، «وديكوراً لطيفاً لمشاريع سياسية مختلفة ولأنظمة سياسية متعددة» بتعبير جاك زيلبربرج[(١٢)]، لأننا لا نكون حيال صيرورة الخلق الطبيعية أي أن يتشكل المجتمع وثقافته أولاً ومن ثم يرسم سياسته وحاكمه، لا أن يرسمه حاكمه، فتوسم حركة المجتمع بخطيئة الأصل التي تؤدي إلى اعوجاج في النشأة ومن ثم انحراف في المسار، ما يضعنا أمام سؤال قد يبدو للبعض صادماً أو غريباً أو منفراً، أو حاثاً وموقظاً

---

(١٠) J. Waterbury, «La Légitimation du pouvoir au Maghreb: Tradition, protestation et repression,» dans: J. Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1979). =

(١١) Robert Fossaert, *La Société*, 6 vols. (Paris: Seuil, 1977), vol. 1: *Une théorie générale*, pp. 29-142.

(١٢) انظر: مادة «المواطنة،» في: **موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان**، ص ٤٨٣.

لاستفهامات أخرى، والمتمثل في: هل «المجتمع» المغربي مجتمع ؟ هل الكيانات البشرية المتجمعة فوق التراب الوطني تشكل في ما بينها مجتمعاً؟ وإذا سلّمنا جدلاً أنه كذلك فإلى أي مدىً هذا المجتمع مجتمعي، مترابط روحياً، متماسك ومتواصل، متحد ومتضامن معتدل ومتسامح، متكيف ومنسجم، مالك إرادته وموحد مصالحه، مختار حاكمه . . ؟.

إن فكرة المجتمع منشأها رغبة مجموعة أفراد في العيش المشترك، وإرادتهم في التعاقد من أجل تنظيم حياتهم ومصالحهم المتباينة ضمن نسق يضعون أسسه ويتفقون على طبيعة القوانين التي تسودهم ومن ثم ينتقون السلطة السياسية التي تسوسهم كمواطنين لا كرعايا. بناء عليه تنبع المواطنة من الإرادة العامة للمجتمع، حيث تكون السلطة السياسية خاضعة للرقابة الاجتماعية، وحيث يكون المجتمع نتاج الوعي المعرفي والإرادة النضالية بضرورة بذل الجهود الجهيدة لائتلاف مصالحه المتغايرة، ترسيخاً لمنطق التكافؤ في الحق والمساواة في الواجب، الأمر الذي يلحم عرى هذا المجتمع على أسس التماسك والتضامن والتواصل. يكتب روسو في هذا الإطار(لأنه إذا كان تعارض المصالح الفردية قد جعل من الضروري إنشاء المجتمعات، فإن اتفاق هذه المصالح نفسها هو الذي جعلها ممكنة. إذ إن ما في هذه المصالح المختلفة من عنصر مشترك هو الذي شكل الرابطة الاجتماعية، ولو لم يكن هناك بعض النقاط التي تتفق عليها جميع المصالح لما أمكن وجود أي مجتمع. فعلى أساس هذه المصلحة المشتركة وحدها إذن يجب أن يحكم المجتمع[١٣].

إن كل ما يمكن أن نصف به «المجتمع» المغربي أنه مجموعة مصالح فئوية متنافرة اتجاهاتها وغاياتها، فلا تكيف بين مآرب الأعيان والكادحين، أما مقياس العدالة والاعتدال والتسامح والتماسك والانسجام والحرية والتواصل وحقوق الإنسان . . . فيؤشر على الدرجة الصفر، ولا مبالغة في القول إنه يشير إلى ما تحت الصفر. بل إن كل ما يمكن أن نلحظه مصالح أنانية تجاوزت الفردانية السائدة في المجتمعات الغربية، إضافة إلى الصدع الصارخ بين الطبقات الموزعة في حقيقتها إلى نسبة صاعقة من الفقراء/ المفقرين الذين يصارعون من أجل كسرة خبز يابسة، وحفنة من الأغنياء الذين لا يرومون إلا مزيداً من الغنى غير مبدين أي تواصل روحي مع كادحي مجتمعهم، إنها وضعية لا متكافئة وغير متساوية نتيجة التوزيع غير العادل للثروات.

أما تلك الطبقة المنعوتة بالمتوسطة فقد قامت القروض بواجب سحقها وقص أجنحة الاحتجاج، لتنضم في واقع الأمر إلى فئة المقهورين بالرغم من مساحيق بعض الامتيازات والفروق الطفيفة التي لا تشد إلى الأعلى بقدر ما تسحب إلى الأسفل. مجتمع يمزج بين متناقضاته بصياغات ترقيعية،» فالمغرب بلد المتناقضات والمسافر يستغرب من تعايش

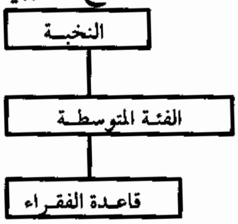
---

(١٣) روسو، **في العقد الاجتماعي**، ص ٦٣.

الخيمة المصنوعة من الوبر ومصانع الأسمنت والعمارات» هكذا يعبر بول باسكون الذي أكد أن النخب السياسية الحاكمة المغربية تلجأ إلى سياسة الترقيع بمزج الجديد بالقديم وبتوفير التأطير والتسيير للبنى التقليدية المدمجة (بنىً قبلية وقائدية وجمعيات دينية. . .) بأقل كلفة وعلى المدى القريب المؤجل باستمرار، ولهذا السبب اعتبر بول باسكون المجتمع المغربي مجتمعاً مزيجاً يتجنب تحديد المشروع المجتمعي، يتحالف مع التقاليد ويدعم أو يحافظ على علاقات الإنتاج والصلات الاجتماعية التي تنتمي إلى عصر آخر لرفض التمكن من وسائل التحويل، لأن المجتمع المغربي وبحسب باسكون لا يملك مشروعاً وطنياً وتراكماً داخلياً يسمحان بتحريك الطاقات وبأداء ثمن الانتقال(١٤).

الشكل رقم (٩ ـ ١)

فئات المجتمع المغربي



ملاحظة: يبين هذا الشكل البون الشاسع بين فئات المجتمع المغربي، وكيف أن هذا الأخير لا يمثل في حقيقته مجتمعاً متماسكاً محدداً لأهدافه ومتحداً لأجلها، بل إنه مجرد جماعات بشرية مفككة لا لحمة بينها، موزعة بحسب مصالحها الفئوية المشتركة مع الذين يناظرونها من حيث الوضع الاجتماعي والمستوى المادي والانتماء العائلي والطبقي ونمط العيش، ومدى قربها وصلاتها بدوائر السلطة والمال. . . فالعلاقات الشخصية والزبونية والمصالح محددات أساسية لدراسة ملامح «المجتمع المغربي» ولتصنيف فئاته، وتلمس مدى تفككه.

إن الفرد المغربي لا يشذ في مواصفاته عن نموذج الفرد العربي المذعن لـ «التعذيب العلني» بحسب تعبير ميشال فوكو(١٥)، فالفرد في المجتمعات العربية «ينخرط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصالحه والمحافظة على سلامته، واتباع سلوك الحذر بدل روح المغامرة، وروح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة، وروح التراجع محل المباردة» يكتب هشام شرابي(١٦). ويحلل مثل هذا السلوك عالم النفس الاجتماعي اللبناني «علي زيعور» بإرجاعه إلى شدة وطأة العالة الأبوية في عملية إنتاج الشخصية، ما يهيىء الولد لأن يطيع في شبابه، فالكثير من وسائلنا التربوية التقليدية لا تعده ليقارع ويناقش بقدرما تنمي فيه الالتواء والازدواجية والاعتماد على كبير العائلة

---

(١٤) بول باسكون، «طبيعة المجتمع المزيج،» مجلة **بيت الحكمة**، السنة ١، العدد ٣ (١٩٨٦).

(١٥) ميشيل فوكو، «مقاربة جديدة لظاهرة السلطة،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (فاس)، العدد ٩٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨).

(١٦) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ٥٣.

والمتنفذ فيها[١٧]. ومقولة زيعور تطابق مقولة المحلل النفساني الماركسي «فيلهلم رايخ» المقرة بأن «بنية الفرد النفسانية تماثل بنية النظام الاجتماعي القائم»[١٨]، ومعنى هذا أن البنية النفسانية العربية تنتج من التنشئة الاجتماعية في ظل العائلة[١٩]. هذه البنية تعلم الفرد كيفيات التمويه النفسي كآلية ناجعة ليس فقط في حجب الحقيقة بل إحلال الوهم محل الحقيقة كإيهام الفرد العربي شعوره بحبه للسلطة التي تقهره وتجوعه وتفقره وتجهله، بأنه يحبها، لذا، عليه أن يخضع وأن خضوعه منبعه الحب وليس الخوف أو الإكراه[٢٠]، لأن هذا الإحساس أسهل بكثير من إحساس الرفض والرغبة في التغيير والتحرر من السلطة الرعوية التي لا تضمر سوى شعور المصلحة الذاتية والخوف من تمرد رعيتها.

في ظل هذه الأنساق النفسية المشحونة بالكره والإكراه، والخوف المتبادل والعنف الرسمي العلني والمستتر وحلم الهجرة نحو الشمال عبر قوارب الموت أو عقود عمل إن لم تكن مزورة فهي تساوي الملايين أو بواسطة الأدمغة واحتكار بنى الوساطة والزبونية لأقنية التواصل بين الحاكم والمحكوم، والمسرحيات السياسية الانتخابية والخطابية، وجمعية المجتمع المدني المحتواة من قبل الدولة، والاحتكار الأيديولوجي للإعلام، وارتفاع نسب الفساد الأخلاقي والسياسي والمالي، وتعاطي المخدرات والاتجار بها. . . في مثل هذه المشهدية أنىّ لثقافة المواطنة أن تربى؟ وهل تمكن مثل هذه الثقافة السياسية المتخلفة من تحقيق ثقافة المواطنة ومن ثم عملية الانتقال الديمقراطي المثمر؟

إن الثقافة السائدة والمعيشة في المجتمعات العربية، هي تراث الزراعة والرعي أو القبيلة، فالقبيلة ترى وجودها مجسداً في رأس الجماعة، والرأس هو فكر الجماعة وروحها، لذا فهو الأحكم رأياً والأرجح عقلاً والأنقى بصيرة وصاحب الكلمة النافذة. . له الطاعة. . وما شاء هو لا ما شاءت الجماعة. . وهو الراعي والكافة رعية ورعايا لا مواطنين والاختلاف خروج عن منطق التجانس الجمعي وليس غريباً أن نرى هذه القيم هي محور آلية السياسة والخلفية التي يحكم على أساسها صاحب السلطان[٢١]، الذي يتقمص دورالأب، أو دور الشيخ الأجل، يقول روسو: «يشكل الزعيم صورة الأب والشعب صورة الأولاد والفرق كله هو أن الأب في الأسرة يدفع حبه لأولاده مما يبذله من عناية بهم، في حين أن شهوة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يكنه الزعيم لشعوبه»[٢٢]، وهي الفكرة عينها التي عبر عنها

---

(١٧) علي زيعور، **التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ٥.

(١٨) ورد ذكره في: المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٩) عروب، «المخزن في الثقافة السياسية،» ص ٤١.

(٢٠) شرابي، المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٧٥.

(٢١) جلال شوقي، **الفكر العربي وسوسيولوجيا الفشل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٩٧.

(٢٢) روسو، **في العقد الاجتماعي**، ص ٣٦.

غروسيوس بإنكاره أن تكون أية سلطة بشرية قد أقيمت لمصلحة المحكومين[٢٣].

نعرج مرة أخرى على روسو الذي يعتقد أن الملوك يرغبون في «أن يحكموا حكماً مطلقاً، وينبههم صوت عميق إلى أن أفضل وسيلة ليكونوا كذلك اكتساب محبة شعوبهم. هذا المبدأ جميل جداً بل وصحيح جداً من بعض الوجوه. إلا أنه مع الأسف مثار سخرية في بلاط الملوك. ولاشك في أن السلطة التي تأتي من حب الشعوب تكون أعظم، لكنها عارضة ومشروطة، ولا يقنع فيها الملوك أبداً. فأحسن الملوك يريدون أن يكونوا قادرين على أن يكونوا شريرين إذا راق لهم ذلك، من دون التخلي عن السيادة: وعبثاً يمكن أن ينصحهم واعظ سياسي أنه نظراً إلى أن قوة الشعب هي قوتهم فإن مصلحتهم العظمى هي في أن يكون الشعب مزدهراً، كثير العدد مرهوب الجانب: إنهم يعرفون حق المعرفة أن هذا ليس صحيحاً. إذ إن مصلحتهم الشخصية هي أولاً في أن يكون الشعب ضعيفاً، بائساً، وان لا يكون في وسعه أبداً مقاومتهم»[٢٤]، ولا مراقبتهم ولا مشاركتهم في السلطة. فالشعب المغربي، يكتب فيرمران: لا يصب غضبه إلا على المسؤولين الكبار وبخاصة وزراء الداخلية، أما الملك فهو السيد الذي يحظى بعناية إلهية تمتعه بذكاء سياسي خاص يحجب عنه الوقوع في الزلل، لذلك فهو خارج دوائر الانتقاد الشعبي.

إنها ملامح الأنظمة الاستبدادية الشرقية التي يمثل النظام السياسي المغربي أحد نماذجها، والتي تتسم بحسب «كارل ويتفوكل» بالغياب الكلي لفعل الرقابة الاجتماعية الفعالة، ولا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة للرقابة أو تحجيمها، ووجود دساتير لا يعني حضور الرقابة الدستورية ولا التزام متضمنات الدستور ذاته وأن تنحد سلطة النظام عند المتاح به وفق المساطر الدستورية[٢٥]. الأمر الذي يفسر المظهر المشخصن واللاتسامحي واللا تشاركي للأنظمة الاستبدادية التي تسعى أكثر من غيرها إلى خلق الأساطير الحافة بشخصية الحاكم وقلبها ثم تبريرها وتحويلها إلى مصادر للشرعية كالتاريخ والدين والنسب الشريف والقداسة كما يحدث في المغرب.

فالحاكم في المغرب، يقول واتربوري « يجمع بين يديه مجموعة من الشرعيات التاريخية والدينية»، للديمومة والتفرد وتسويغ السلطة السياسية ذات الطابع الرعوي الواحدي التي تعتبر أية مشاركة في الحكم كفراً قياساً على فكرة الشرك بالله «فكما أن «الشرك» في الدين غير مقبول ولا معقول فكذلك ينظر الحاكم إلى «المشاركة» في الحكم: إنها ما زالت عندنا كفراً وإلحاداً في السياسة»[٢٦]، لأن الحكم الرعوي يماثل بين

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٥) Karl Wittfogel, *Le Despotisme oriental* (Paris: Editions de Minuit, 1964), pp. 128-130.

(٢٦) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٢؛ ميشيل فوكو، «الاستعارة الرعوية،» ترجمة جورج أبي =

واحديته في الحكم ووحدانية الله كفكرة محورية في الثقافة العربية الإسلامية السياسية، يؤكد برتراند بادي[٢٧] والتي أسست للتراث السياسي الخليفي/ السلطاني، وأنزلت السلطان منزلة الروح من الجسد وفق تعبير الطرطوشي[٢٨]. فالعاهل المغربي حاكم زمني وروحي[٢٩] يعتبر الفاعل المركزي في الحقل السياسي، إذ لا يمكن الحديث عن النظام السياسي المغربي من دون التطرق لمكانة الملك، «حيث يمسي أي عنوان آخر مستحيل، فإذا لم يكن ملك الغرب فإنه على الأقل المغرب وملكه أو الملك ومغربه» يعلق «برنار كوبرطافون»[٣٠]. «الملك المغربي يقدم نفسه كأب وكقائد الشعب المغربي، فوق الضجيج السياسي، وهو عنصر استمرارية.. ويحتكر المؤسسة الوحيدة والحقيقية في المغرب.. سلطته نابعة من الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولاً إلاّ أمام هذا الأخير»[٣١].

إن الملك بوصفه أميراً للمؤمنين و«ظل الله في الأرض» يعتبر سيد المجال واللعبة، يراقب ويحكم، حتى لا ينفلت أي فعل عن مراقبته وبصره[٣٢]، فوظيفة الملك المراقب والحكم مازالت سارية المفعول[٣٣]، بل إنها مهمة يدسترها الفصل التاسع عشر، الخاص بإمارة المؤمنين، الذي يمنح للملك/ الخليفة صفة المراقب الأعلى للمجال الديني والسياسي والإداري مادام مكلفاً بالمهام الروحية والزمنية للأمة[٣٤]. وفق هذا المنطق لا يمكن توزيع السلطات أو فصلها بل إن الأمر يقتضي بقاءها مجتمعة بين يدي الملك/ السلطان. والحقيقة أن الأنظمة الرعوية (تراقب بشدة جميع النشاطات المدنية والمؤسسات الناشئة من دينامية المجتمعات، وإذا اقتضى الحال تحاربها وتنسفها لصالح شبكات الزبونية والرعاية، وهي شبكات فرضت نفسها تدريجياً بوصفها طريقة التواصل

= صالح، **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٤١ ([د. ت.])، ومحمد الجويلي، **الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي: بين المقدس والمدنس** (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٩٢).

(٢٧) Bertrand Badie, *Culture et politique*, collection politique comparée; 0181-737X (Paris: Economica, 1983), p. 89.

(٢٨) محمد بن الوليد الطرطوشي، **سراج الملوك**، تحقيق جعفر البياتي (لندن: رياض الريس، ١٩٩٠)، ص ١٦٢.

(٢٩) Jacques Lagroye, «La Légitimation,» dans: *Traité de science politique*, publié sous la direction de Madeleine Grawitz et Jean Leca, 4 vols. (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1985), pp. 434-435.

(٣٠) Bernard Cubertafond, *Le Systéme politique marocain*, collection histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: Editions L'Harmattan, 1997), p. 12.

(٣١) Waterbury, «La Légitimation du pouvoir au Maghreb: Traditon, protestation et repression».

(٣٢) Cubertafond, Ibid.

(٣٣) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٠)، ص ٤٥.

(٣٤) Rachida Cherifi, «Le Makhzen politique au Maroc: Hier et aujourd'hui,» *Afrique orient* (1988), p. 54.

الراجحة بين المجموعات الاجتماعية وجهاز الدولة) يكتب عبد الله حمودي[(٣٥)]. وإلى جانب الملكية يسهم نخبويو النظام العارفون بخباياه في اللعبة الهادفة إلى استمرارية الثقافة الرعوية، فهم من يملكون مفاتيح النظام السياسي، فإذا أرادوا له التغيير تغيَّر وإذا أرادوا له البقاء بقي، بخاصة في غياب أي دور للمجتمع. يكتب عن هذا البؤس بيير بورديو قائلاً: «إن العالم السياسي منغلق على نفسه وعلى تطاحناته الداخلية ومشاكله وألاعيبه الذاتية . . . والرجال السياسيون القادرون على فهم مطالب الناخبين وما ينتظرونه والتعبير عنها أضحوا أكثر فأكثر ندرة، وأبعد مايكون عن احتلال الصدارة في تكويناتهم. إن مسيّري الغد يتحددون من خلال الحوارات التلفزية أو دواليب الجهاز. والحكام سجناء محيط مطمئن متكون من شباب تقنوقراطيين يجهلون تقريباً كل شيء عن الحياة اليومية لمواطنيهم، والذين لايذكّرون بجهلهم.

أما الصحافيون فخاضعون لإكراهات وضغوطات السلطات الداخلية والخارجية ورقاباتهما، وبخاصة المنافسة، والاستعجال الذي لا يفضل التفكير العميق»[(٣٦)] ويشدد بورديو على ضرورة «امتلاك سياسة ديمقراطية فعلية لآليات الانفلات من بديل العجرفة التقنوقراطية التي تعتقد أنها تمنح السعادة للناس»[(٣٧)].

وفي المغرب تحشد لهذه العملية جهود جهات متعددة كعنف المخزن وإكليروس العلماء وإقطاعيات الأحزاب وايديولوجيي النظام[(٣٨)] من سياسيين ومثقفين مرتزقين وإعلاميين رسميين أو مخابراتيين، وخطابات شعاراتية من قبل العهد الجديد، مواطنة العهد الجديد، كما لو كانت هناك مواطنة في العهد القديم، المصالحة مع الماضي، نداء المواطنة . . .، شعارات تسعى من خلالها الثقافة الرعوية إلى لعب دور الرواسي والأوعية المحتضنة لثقافة المواطنة لتجريدها من محتواها أو لاحتوائها بالتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، والحقيقة أنه تواطؤ على فكرة المواطنة من أجل الحفاظ على ثقافة الرعوية التي يفترض أن تهدم، لأن النقيضين لا يؤسس بعضهما البعض الآخر بل يتصارعان على البقاء، وبما أن ثقافة الرعوية لن تنسحب لصالح المواطنة ولن تحرسها، تروم التكيف مع الفكرة قياساً على تكيف المخزن مع التطورات السياسية والاجتماعية.

---

(٣٥) حمودي، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣٦) *La Misére du monde*, [sous la direction de] Pierre Bourdieu, et [avec les contributions de] A. Accardo... [et al.], libre examen (Paris: Editions du Seuil, 1993), p. 1449.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥٠.

(٣٨) Béatrice Mabilon-Bonfils et Bruno Etienne, *La Science politique est elle une science* (Paris: Flammarion, 1998), p. 45.

«لايوجد محللون سياسيون في الدول التوتاليتارية، الأيديولوجيون يكفون». انظر: Thomas Molnar, *Tiers-monde: Idéologie, réalité* (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1982), et Giorgio Cesari, *Psychiatrie et pouvoir: La Téte et la queue du serpent* (Paris: Editions Anthropos, 1979).

يصف مثل هذه العملية الإيطالي جوسيبي دي بالما قائلاً: «الحرفة السياسية تشتمل على مبادرات حكيمة في بناء المؤسسة السياسية والتكيف من جانب القادة السياسيين مع تأمين حصة ما في النظام لكل الفئات الأساسية . . . ، لطمأنة فئات استراتيجية وإقناعها بالديمقراطية»[٣٩]، وبخاصة المنظومة الدولية للحصول على شهادة حسن السلوك.

يترتب على مثل هذه الفلسفة السياسية التي تنسجها الأثافي الثقافية الأيديولوجية الكامنة في الديني/ الإلهي والمقدس والتاريخي والشرفاوي والكاريزماتي ومرجعية البيعة والدم والقهر، والإختلال الإداري والفوضى في الشؤون المالية للدولة، وانعدام وسائل المعارضة السلمية، وتناسل الفتن الدموية، ثم فقدان الجو الاقتصادي الصالح لتجمع الثروة وإشاعة الرفاهية، وازدهار شؤون الثقافة والبحث العلمي، يكتب الأستاذ عبد الله ابراهيم أن من أخطر المشاكل المزمنة المتولدة عن هذه الفلسفة السياسية عجز السياسة والشعب عن الاطلاع على الأحداث الموضوعية في الخارج ومسايرة أخبار التطور الإنساني لأي ميدان من الميادين، ثم الزج بالأمة كلها عبر الأجيال تحت ذراع رجل واحد في طريق التخلف والمغامرة[٤٠]، فالعالم المولود من رحم هذا الحكم هو عالم فصامي تتقاذفه التقديرات الذاتية، وتجنح فيه الدولة أوتفشل بدوافع الشهوة والارتجال[٤١].

الجدول رقم (٩ ـ ١)
الرعية والمواطنة: مقارنة ثقافية

ثقافة الرعية	ثقافة المواطنة
* الغياب الكلي لرقابة المحكوم للحاكم (الرقابة الاجتماعية والسياسية والدستورية . . .)	* حضور رقابة المحكوم للحاكم بشتى أبعادها
* خضوع الفرد/ الرعية ومشاركة صورية	* مشاركة فعلية للفرد/ المواطن
* ركود اجتماعي	* دينامية اجتماعية
* الشخصنة/ الزبونية . . .	* المؤسسات/ القوانين . . .
* تنافر وقهر	* تواصل وحوار
* لا تماسك ولا تضامن اجتماعيان	* تماسك وتضامن اجتماعيان
* غياب برنامج اجتماعي	* وجود برنامج اجتماعي
* غياب الحريات والحقوق	* توافر الحريات والحقوق
* أنانية المصالح	* توحيد المصالح
* أوضاع اجتماعية مزرية (فقر ـ بطالة ـ جهل . . .) . . .	* وضع اجتماعي إنساني/ لائق . . .

ملاحظة: (المقارنة المجراة في الجدول لا تغفل النسبية، فأي خلق إنساني نسبي بالطبيعة. إذ من الطبيعي تسجيل تجاوزات في مجتمعات «المواطنة» أيضاً، لكنها لا تبلغ حد فداحة التجاوزات في المجتمعات المتخلفة).

---

(٣٩) دايموند، معد، **مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ص ١٥.

(٤٠) عبد الله إبراهيم، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير**، ط ٢ ([الدار البيضاء]: مكتبة النجاح الجديدة، ١٩٧٦)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٧.

أما ثقافة المواطنة فحاجتها تتعدى ذراع رجل واحد وتتجاوز التقديرات الارتجالية، إنها بحاجة إلى سواعد كل أبناء المجتمع وإلى سياسات عقلانية وتخطيطات قبلية لتفادي مطبات الارتجال، إنها بحاجة إلى دستور فعلي يكون بمثابة صك للحقوق والواجبات الواضحة المتساوية وليس دستوراً وضع لتجديد رباط البيعة المقدس وكفى. . .

ثالثاً: هدم ثقافة الرعية ضرورة. . .

ولكي تتأسس ـ أي ثقافة المواطنة ـ فإنها تستدعي بالضرورة هدم ثقافة الرعية التي تمتلك بنىً راسخة بينما ثقافة المواطنة مازالت فكرة تجوب الأجواء. ومن طبيعة أي ثقافةٍ سياسيةٍ اللاحتمية، لكن تغييرها أيضاً يتسم بالنسبية والعصيان والبطء[٤٢]، هذه المعادلة تعيها تمام الوعي نواة النسق السياسي وأوفياؤه، إذ يقاومون حتمية التغيير باستغلال بطء العملية ذاتها، لذلك يتم الاشتغال حثيثاً ومنذ قرون على ضخ الثقافة السياسية الرعوية بمضادات حيوية للديمومة الأبدية عن طريق تحويل عناصر ثقافة المواطنة من عناصر يفترض أن تحدث صدمة وصراعاً مع مكونات الثقافة السابقة إلى عناصر مهادنة تم تطويعها لتنصهر في جسم الثقافة التقليدية فتغذيه وتكيفه. فباستطاعة الحكم اعتناق ما لايعتقد به من أجل استمراريته وحسب.

إن الوقوف على حقيقة مهمة تفتيت الأنساق الثقافية ـ السياسية التقليدية لا تثني العزم عن البدء، فالمسار ليس يسيراً ولكنه ليس بمستحيل أيضاً، بخاصة إذا ما تحولت الجماعة المغربية بكل مركباتها إلى مجتمع مجتمعي تؤسسه المعرفة والنضال والإرادة والتضامن والتواصل بين الحاكم والمحكوم والحرية التي تكفل الحق والمطالبة بالحق. فالمجتمعات دورها مركزي وتوليدي في صيرورة تحقق ثقافة المواطنة لأنها الينبوع وليس الحكام، ما لم ينخرط هؤلاء كمواطنين وليس كأفراد أسطوريين وفوق القانون، يحولون المواطنة إلى قرار وخطاب أيديولوجيين يوهمون بهما الرعية.

هذه الرعية التي كلما تقاعست جنت المزيد من الاستعباد، ومن دون كدٍّ لن تجني الحرية «القائد الحقيقي للشعوب»[٤٣]. كما إن الحكام مسؤولون عن قهرنا كذلك الشعوب مسؤولة عن تحررها أو استعبادها[٤٤]، وبقائها رعية أو تغدو مواطنة.

---

(٤٢) دايموند، المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٩.

(٤٣) عنوان اللوحة الشهيرة التي تمثل انتصار الحرية في الثورة الفرنسية للرسام: Eugène Delacroix, «La Liberté guidant le peuple,» (1830, Huile sur toile, Musée du Louvre).

(٤٤) هند عروب، «مراسيم التخلي عن الإرادة: هل الشعوب العربية مسؤولة عن تخلفها؟،» **الوطن** (قطر)، ١٢/١٢/٢٠٠٣. انظر الموقع: <www.al-watan.com>.

الفصل العاشر

النظـام السياسـي الجزائـري: مـن الأحاديـة الحزبيـة إلى التعدديـة

دبلة عبد العالي(*)

تمهيـد

يشكل الجانب التاريخي، أحد المفاتيح المهمة والأساسية في فهم التاريخ السياسي الجزائري المعاصر. ولا يمكن لأي باحث جاد يريد سبر أغوار النظام السياسي الجزائري أن يتجاوز هذه الحقيقة، ففهم أحداث التسعينيات وما نجم عنها من نتائج، لا يمكن أن يتم إلا بالرجوع إلى التاريخ المعاصر للجزائر بدءاً بالحركة الوطنية من عشرينيات القرن الماضي، مروراً بتاريخ الثورة وما تخلله من صراعات عنيفة وعميقة بين قادة الثورة. هذه الصراعات التي استمرت حتى السنوات الأولى من الاستقلال، وفيها تكرّست وقائع ما زالت مستمرة حتى الآن وهي سيطرة الجيش على مقاليد الحكم. وإذا كانت فترة السبعينيات قد شهدت إلحاق الحزب بالدولة حيث أصبح وجوده رمزياً أكثر منه فعلياً، وحيث تحملت الدولة من خلال أطرها وتكنوقراطييها عملية التنمية والتحديث وأكثر العمليات حسماً، فإن هذه الفترة تمت بعيداً عن الحزب، ولم يعرف النظام الحزبي الحيوية والفعالية إلا مع قدوم الرئيس الشاذلي بن جديد. كل ذلك انطلاقاً من حسابات سياسية خاصة حيث أصبح الحزب في هذه الفترة قوة كبيرة مقلقة للسلطة التكنو ـ عسكرية وبات يهدد وجودها ونفوذها، بخاصة بعد سيطرة الحزب على التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي ألحقت به. وربما لم تكن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، إلا رد فعل لأصحاب القرار على النفوذ الكبير والمتزايد للحزب، وقد ظهر ذلك بفتح الباب

(*) أستاذ في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ـ الجزائر.

للتعددية الحزبية، ربما يكون التسرع في اعتماد الديمقراطية والتعددية السياسية من دون دراسة حقيقية لما ستؤول إليه الأوضاع، أحد أسباب الأزمة العميقة التي دخلتها الجزائر إثر وقف المسار الانتخابي سنة ١٩٩٢، وما نتج من عنف سياسي وإرهاب.

إذاً فلقد مرّ النظام السياسي الجزائري، في مراحل مهمة منذ الاستقلال وحتى تسعينيات القرن الماضي. تركت كل مرحلة بصماتها على المسرح السياسي، سواء ارتبطت بأشخاص (بن بلا، بومدين، الشاذلي بن جديد) أو بأحداث سياسية واقتصادية مهمة (التسيير الذاتي، الصناعات المصنعة، الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، إعادة الهيكلية الليبرالية، نظام الحزب الواحد، التعددية الحزبية . . . إلخ).

هذا البحث يتناول طبيعة النظام السياسي الجزائري انطلاقاً من تبين نظام الحزب الواحد وعلاقته بالدولة إلى فتح المجال للتعددية الحزبية ونتائج هذا الخيار، وبخاصة انتشار ظاهرة العنف السياسي، وفشل الديمقراطية الجزائرية في تحقيق أهداف المجتمع.

أولاً: النظام السياسي الجزائري في عهد الحزب الواحد

تكاد تشترك بلدان العالم الثالث في ظاهرة سيطرة الحزب الواحد على المسرح السياسي، فقد ظهرت هذه الأحزاب أثناء الكفاح المسلح الذي خاضته هذه الدول ضد القوى الاستعمارية، وهذا ما يفسر عدم ظهور تعددية حزبية في دول العالم الثالث عموماً، وبخاصة تلك التي ناضلت وكافحت ضد الاستعمار. إن الهدف المشترك كان الاستقلال الذي وحد جهود نخبة هذه المجتمعات للالتقاء في حزب وحيد تكون مهمته النضال ضد القوى الاستعمارية. أما مع الاستقلال فقد استمرت هذه الأحزاب في قيادة المجتمع، لأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه الاستعمار في هذه المجتمعات لم يكن ـ حسب رأي النخبة السياسية لهذه البلدان ـ يسمح بالتعددية الحزبية. بل كان الهدف توحيد الجهود لبناء هذه المجتمعات المحطمة انطلاقاً من اقتناع لدى هؤلاء القادة بأنه لا يمكن القيام بتحول جذري في مجتمع متعدد الأحزاب. ولذلك، اعتبر الحزب الواحد متماشياً مع حاجات بناء الأمة والتنمية، وفي الوقت نفسه اعتبر التعدد الحزبي بمثابة عامل تقسيم يفرض الاختلاف لا التوافق، كما نظر إلى ضعف البناء الاجتماعي في الدول الإفريقية باعتباره عائقاً أمام قيام تعدد حزبي ناجح، وكذلك نظر القادة الأفارقة إلى التعدد الحزبي باعتباره مدخلاً إلى تسلل النفوذ الأجنبي عن طريق التأثير ـ إن لم يكن السيطرة ـ على الأحزاب المتنافسة سعياً إلى تحقيق أهداف القوى الأجنبية[1]. هذا إضافة إلى اعتبار التعددية

(١) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ ١١٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

الحزبية في الغرب أساس المشكلات التي يعيشها الغرب وأساس السياسة الإمبريالية الغربية التي كان العالم الثالث ولا يزال ضحيتها.

وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الحالة الجزائرية حيث حكمت الظروف التاريخية على الجزائر أن تتبع نظام الحزب الواحد، فلقد أدى فشل أيديولوجية الحركة الوطنية التي اشتغلت في الحقل السياسي منذ بداية القرن العشرين وحتى إعلان الثورة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، في الحصول على بعض الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها لم تنجح في تحقيق أية نتائج أخرى طوال فترة اشتغالها في الحقل السياسي، فأدى هذا الوضع إلى ظهور جبهة التحرير الوطني كرفض راديكالي لهذه الأيديولوجيات، حيث قادت ـ جبهة التحرير الوطني ـ الثورة التحررية حتى حصول الجزائر على استقلالها السياسي. وهكذا نشأت جبهة التحرير الوطني، شأنها شأن الحزبين الشيوعيين السوفياتي والصيني، في وضع ثوري. وكان هدفها الاستيلاء على سلطة الدولة عن طريق تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية. وكانت الجبهة ـ شأنها وشأن الحزبين الصيني والكوبي ـ تتمتع بتأييد الفلاحين، وتقودها في الأغلب كوادر حضرية، ومع ذلك فإن السمة المميزة للجبهة أنها ليست حزباً أيديولوجياً خالصاً من النوع الغربي ولا هي حزب طبقة بالمقاييس الماركسية، ولا هي حزباً ارستقراطياً محافظاً من النوع الفاشي، إنما هي حزب مساواتي أو ديمقراطي[٢] أو ديمقراطي اجتماعي كما جاء في بيان أول تشرين الثاني/ نوفمبر. وانطلاقاً من هذا الموقف نشأت الأزمات التي عرفها حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة وبعدها ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى غياب أيديولوجية واضحة وموحدة وتصور نظري يربط أعضاء الحزب في تنظيم واحد مميز. الجبهة وإن كانت تتشابه مع بعض الأحزاب الشيوعية في كونها حزباً طليعاً وفق النموذج اللليننيني[٣]، فإنها مع ذلك لم تستطع أن تطور أيديولوجية خاصة بها تميزها كحزب سياسي. ولذلك فشل قادتها في تطوير هذا الجانب طوال سنوات الحرب أو بعدها، وهكذا بقيت جبهة التحرير الوطني، كحزب، سجين ظروف النشأة الأولى، ونموذجاً لحركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، مع ما يمثله ذلك من اختلافات أيديولوجية عميقة بحيث ضمت اليساري مع اليميني، البرجوازي مع الماركسي، . . . إلخ. وهذا ما أدى بالباحث «صالح فيلالي» ومن خلال

(٢) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٣) برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٦١.

دراسته «أيديولوجية الحركة الوطنية» إلى القول: «إن أيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحررية يجب أن تفهم على أنها كانت تشكل وحدة متناقضة نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار، لكنها فشلت في بلورة مبادىء أيديولوجية متماسكة، بعبارة أخرى، إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمِر والمستعمَر وهو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفت في تجاوزها التناقض الأيديولوجي الذي كان موجوداً داخل قيادتها، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال»[٤]، ويتوافق هذا الرأي مع ما ذهب إليه «الأشرف» من أن جبهة التحرير لم يعد لها وجود منذ ١٩٥٨ كحزب بالمعنى المتعارف عليه، وهذا راجع إلى ظروف نشأتها، ويقول «الأشرف» في هذا الإطار: «لم يخفَ على أحد أن جبة التحرير بعد أن مارست دورها كمنظمة سياسية عسكرية للكفاح المسلح والحرب الثورية الجذرية لم تهتم بتجديد بنيانها لتعمل كحزب له قيادة وله نشاط معين وله نظام مستقل **يتقيد به المناضلون وله مذهب عقائدي للتوجيه وله سلطة قومية عليا قائمة باستمرار فوق الجميع**، ولذلك اضطرت بعد الاستقلال أن تفسح المجال لجيش التحرير لكي يحتل مكان الصدارة»[٥].

لقد أدى استقلال الجزائر إلى بروز تلك الصراعات والحزازات السياسية التي أضمرتها حرب التحرير، وما إن حل حزيران/يونيو ١٩٦٢ واقترب موعد الاستقلال حتى ظهرت تلك الصراعات على المسرح السياسي، وطرحت مسألة السلطة نفسها بقوة في كل الاتجاهات. وكأن الثورة كما يقول كواندت (Quandt) قامت بدور التقسيم العام، لا التماسك، حتى وإن كانت مغنية الأزرق ترى أن الإخفاق في انتهاج وسائل لحل الصراعات داخل النخبة يعود إلى حقيقة أن الخلافات لم تكن قائمة على روابط طبقية ودينية ومهنية وطائفية، بل كانت ناتجة بالأحرى من مجموعة من الأحداث التاريخية التي خلقت رجالاً تختلف وجهات نظرهم في السياسة اختلافاً ذا مغزى[٦]. وهنا نتفق مع الباحثة الأزرق في أن الانقسام لا يرجع إلى أصول طبقية أو غيرها بقدر ما يرجع إلى وعي خاص يهدف إلى السيطرة على السلطة، هذا في ظل غياب حزب قوي متماسك

---

(٤) صالح فيلالي، «إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٧.

(٥) مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمه عن الفرنسية حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٣٨٤.

(٦) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٨٧.

وتنشئة وثقافة سياسيين للنخبة الجزائرية. ذلك أن الحزب، يكون قد تجاوزته الأحداث منذ سنة ١٩٥٨، ولم يعد له وجود يذكر في نفوس القادة الجزائريين. فثورة التحرير الوطني بقدر ما جمعت كل فئات الشعب الجزائري حول مشروع واحد هو الاستقلال، لم تسمح في المقابل بتبلور طليعة سياسية ذات تكوين عضوي متناسق وذات اتجاه فكري وأيديولوجي واضح بحيث تتولى السلطة بعد الاستقلال في سلالة، وتستطيع أن تسير بالثورة الجزائرية في المجال الاجتماعي والاقتصادي(٧). وهكذا فإن فهم البنية السياسية لمرحلة ما بعد الاستعمار وطبيعة الحكم يجب أن يربطا بما قبله، فأحداث صيف ١٩٦٢ تجد تفسيرها في الفترة التي سبقتها، ولم تعمل فترة الاستقلال إلا على نقل تلك الصراعات إلى حقل آخر هو حقل الجزائر المستقلة.

اتجاهان متصارعان برزا عشية الاستقلال كان كل واحد منهما يحاول إنهاء العملية لصالحه، وبخاصة أن الاستقلال أصبح قضية أيام فقط. الإتجاه **الأول** هو اتجاه الحكومة المؤقتة التي تكونت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨. والإتجاه **الثاني** هو اتجاه القيادة العامة للجيش الذي لم يرض أبداً عن الحكومة وتركيبتها، فقد كانت استراتيجية الحكومة المؤقتة تعطي الأولوية للسياسي على العسكري وكانت تُحضر لتحويل السلطة إلى جبهة التحرير بعد الاستقلال، بينما كانت استراتيجية قيادة الأركان العامة للجيش قائمة على أن للجيش أسبقية على المنظمات السياسية(٨).

مع استقلال الجزائر، كان من المفترض أن تُحل المشكلات العالقة، وأن تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر يتركز الاهتمام فيها على بناء الدولة وإنماء المجتمع، لكن هذا لم يحصل. وعوضاً عن البحث في بناء الدولة وبناء الاقتصاد وبناء المجتمع، دخل قادة الجزائر في البحث عن الزعامة والسلطة. فالصراع من أجل السلطة كان بين أطراف البرجوازية الصغيرة وليس بين هذه الأخيرة وقوى أخرى خيالية. في هذا الوقت بقي فيه الشعب ـ عمالاً وفلاحين ـ غائباً غياباً مطلقاً عن هذا السباق على الرغم من أنهم تكلموا باسمه(٩).

هذه التطورات دفعتنا إلى القول: إن بنية جبهة التحرير الوطني منذ نشأتها وحتى الاستقلال هي المسؤولة عن فشلها في أن تصبح حزباً قوياً يقود المجتمع ويؤطره، بل إن

---

(٧) نزيه نصيف الأيوبي، **استراتيجيات التنمية في العالم الثالث: دراسة سياسية تطبيقات أفريقية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٣٠ (القاهرة: المركز، ١٩٧٨)، ص ٦٣.

(٨) عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٩) AbdelKader Yefsah, *La Question du pouvoir en Algérie* ([Alger]: ENAP, [1990]), p. 67.

هذا الضعف البنيوي جعلها تابعة للسلطة التكنو- عسكرية أو بعبارة أخرى الدولة، ذلك أن مهمة بناء الاقتصاد والمجتمع تحملتها الإدارة لا الحزب وأصبح هذا الأخير أحد أدوات هذه الدولة لإنجاح برنامجها، فاستغل رمزه التاريخي في هذا الإطار، وهذا ما عبر عنه الباحث «لوكا» بقوله: «إذا كان الحزب لم يحتمل أبداً الألم السلبي (Douleur negative) في الجدل السياسي فإنه يحافظ على الوظيفة الرمزية للإبقاء على الوحدة الوطنية»(١٠).

إن هذا يدفعنا إلى طرح السؤال المهم في هذا الإطار والذي يتماشى مع خط سير البحث المتمثل في طبيعة النظام السياسي الجزائري، وملخص هذا السؤال، كيف كانت علاقة الحزب بالدولة؟ هل كان هو الحاكم مثل الحزب الشيوعي السوفياتي سابقاً أو الصيني؟ أم كان تابعاً للدولة وبات دوره دوراً ثانوياً فقط؟

الجواب على هذا السؤال يتطلب توضيحاً، وهو ضرورة التفريق بين النظري والواقعي، أي بين النصوص الرسمية للدولة الجزائرية والواقع الذي من خلاله يمارس الحزب والدولة نشاطهما. وفي هذا الإطار، العلاقة بين الحزب والدولة كانت دائماً علاقة غامضة غير واضحة وغير مستقرة، تتغير بحسب الظروف والأزمات والمشكلات التي يمر بها النظام على الرغم من أن كل المواثيق أولت هذا الموضوع أهمية خاصة. يقول الباحث «رخيلة» في هذا الإطار: «عرفت مسألة العلاقة بين الحزب والدولة في أدبيات حزب جبهة التحرير الوطني، وفي مختلف المواثيق التي صدرت منذ الاستقلال إلى يومنا، اهتماماً خاصاً، تارة نجد الحزب يحظى بأولوية واضحة، وأحياناً نجد الدولة قد احتلت مكان الصدارة في الأدبيات والقوانين التي تنظم المجتمع وفي الميدان العلمي أيضاً، وقد نتج من ذلك صراع بين المسيطرين في الدولة الذين اعتادوا على تسيير شؤون المؤسسات الإدارية بعيداً عن أي شكل من أشكال الرقابة السياسية التي تنشدها مختلف مواثيق الحزب، وبين المناضلين الذين يرون أنهم يملكون حق الرقابة في مؤسسات الدولة»(١١).

وإذا تتبعنا النصوص الرسمية منذ برنامج طرابلس ١٩٦٢ وحتى ميثاق ١٩٨٦ نجد أن العلاقة بين الحزب والدولة لم تكن واضحة، أو أنها لم تتجسد على أرض الواقع، فبرنامج طرابلس يؤكد سيادة الحزب الدولة «لكي لا تبتلع الدولة الحزب يجب

(١٠) Michel Camau, *Pouvoir et institution au Maghreb* (Alger: Office des publications universitaires, 1983), p. 124.

(١١) رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني**، ص ٣١٦.

أن يكون الانفصال والتمييز واضحاً». ولكن في الوقت نفسه يتناقض مع هذا القول ويقرر في فقرة أخرى «حتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة يجب أن يبقى دائماً محافظاً على امتيازه». وحتى يتحقق ذلك فإن «معظم أطر الحزب يجب أن تبقى بعيدة عن مؤسسات الحكومة والتفرغ لنشاطات الحزب. وبهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب وتحويله إلى مساعد للإدارة وجهاز شكلي». وقد حدد برنامج طرابلس ضرورة أن يحتل مناضلو الحزب الوظائف القيادية التالية على وجه الخصوص:

- يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضاء الحكومة من المناضلين.
- يكون رئيس الحكومة من أعضاء المكتب السياسي.
- يكون أغلبية أعضاء المجالس من الحزب[١٢].

أما **ميثاق الجزائر ١٩٦٤** ـ كأول وثيقة حزبية في الجزائر المستقلة ـ، فقد نص صراحة على أفضلية الحزب وأسبقيته على الدولة «الدولة أداة لتسيير البلاد يحركها ويراقبها الحزب». ويضيف الميثاق مبيناً الدور البارز الذي يجب أن يلعبه الحزب في تحقيق الاشتراكية: «في الظرف الحالي يمر تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية حتماً بالاشراف الحقيقي والتمويل العميق والمراقبة الفعالة لجهاز الدولة سواء في هياكله أو في لجانه من طرف الحزب». وفي موضع آخر يوضح الميثاق المكانة التي يجب أن يحتلها الحزب في الدولة، إذ إنه هو الذي يحدد الخطوط العامة لسياسة الدولة، بل إن هذه الأخيرة ملزمة تطبيق برنامج الحزب، وذلك عن طريق تقلد أعضاء من الحزب مناصب في السلطة[١٣].

هذا ما جسده ميثاق الجزائر من علاقة بين الحزب والدولة، ولكنه في الوقت نفسه الذي أعطى فيه قيمة كبيرة للحزب، واعتبر أن له الأولوية على الدولة التي ينحصر دورها في تطبيق برنامج الحزب، أثبت الواقع أن الحزب كان مهمشاً ولم يكن له أي دور في الفترة بين (١٩٦٢ و١٩٦٥). إذ إن أول خلاف وقع بين «بن بلا» ومؤسس الحزب آنذاك «خيضر» حول برنامج الأخير، هل يكون جماهيرياً أم طلائعياً؟. انتهى بإبعاد «خيضر» وتبني أطروحة الحزب (الحزب الطلائعي): «إن حزب جبهة التحرير الوطني هو منظمة طلائعية للشعب الجزائري، شعاره (الثورة من الشعب إلى الشعب»[١٤].

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١٣) جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر، ١٩٦٤** ([الجزائر: الجبهة، ١٩٦٤])، ص ١١١ ـ ١١٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٣.

وهكذا ما إن حل عام ١٩٦٥ واستولى الجيش على السلطة حتى ظهر واضحاً ضعف الحزب الحقيقي، هذا الأخير الذي لم يستطع فرض نفسه على الساحة السياسية. وبهذا دخل في سبات عميق طوال فترة «بومدين» الذي همش الحزب بشكل واضح. وباعتماده على مجلس الثورة كقوة شرعية والتكنوقراط كمسيرين لبرنامج الدولة الاقتصادي، لم يبق للحزب أي وظيفة يقوم بها إلا في ظروف معينة عندما ترى السلطة أنها بحاجة إليه لإخراجها من بعض الأزمات، وفي الوقت نفسه يكون الأداة لنشر أيديولوجيتها. وقد رضي الحزب بهذا الدور التابع للجيش، وبالتالي للدولة، وقد جسد ميثاق ١٩٧٦ هذا التوجه أي تبعية الحزب للدولة على الرغم من أن هذا الميثاق يقر بأن الحزب يشكل دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع، وهو أداة الثورة في مجالات القيادة والتخطيط والتنشيط. حتى وإن كان مصطلح الثورة بعيداً عن الوضوح، هل كان المقصود به الدولة أم أي شيء آخر؟، ومع هذا يقر الميثاق: «إن قيادة البلاد المجسدة في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، تتولى قيادة الحزب وتوجيه السياسة العامة للبلاد». وعلى هذا الأساس تسند مسؤولية مراكز الحل والربط في الدولة إلى أعضاء في قيادة الحزب بينما تسند مناصب المسؤولية الأخرى في الدولة إلى مناضلين، ولكن ما يعطيه الميثاق للحزب باليمين يسحبه منه بالشمال، إذ إن الميثاق يعود ويستدرك الدور الذي يجب ألاّ يتعداه الحزب، إذ إنه أداة الدولة لتحقيق أيديولوجيتها وبرنامجها. يقول الميثاق: «تعمل أجهزة الحزب والدولة في إطارين منفصلين وبوسائل مختلفة من أجل تحقيق أهداف واحدة في نهاية الأمر، ذلك أن اختصاصات أجهزة الحزب والدولة يمكن أن تتداخل أو يندمج بعضها في بعض. . . ، ومن هنا لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يحل الحزب محل الأجهزة الإدارية، لأن ذلك يؤدي إلى تمييع المسؤولية، كما يؤدي إلى الانحراف في فهم دور الحزب الذي هو قبل كل شيء سياسي وليس إدارياً»[١٥].

وبعد أن يقوم الميثاق بنقد ضمني للحزب مسجلاً عليه ضعف أيديولوجيته يقول: «إن الحزب لكي يستجيب لما تتطلبه المرحلة الجديدة من دعم للمكتسبات الاشتراكية، ويعمل على توسيعها حتى تشمل جميع القطاعات، يجب أن يحرص قبل كل شيء على تقوية وحدته الأيديولوجية، وهذا يستلزم لدى جميع أعضاء الحزب وحدة تصور بالنسبة لكل القضايا الأساسية للثورة، وذلك، حتى يعالج المناضلون المشكلات اليومية بالتصور والتوجيه نفسيهما»[١٦].

---

(١٥) جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٧٦** (الجزائر: الجبهة، ١٩٧٦)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٢.

إن هذا التناقض، لا نجد له تفسيراً سوى ضعف الحزب الذي لم يستطع أن يفرض نفسه حتى على مستوى النصوص، إضافة إلى عدم اهتمام القيادة السياسية به وإعطائه دوراً حقيقياً مماثلاً للدور الذي أعطي لجهات وهيئات أخرى كالتكنوقراط ومجلس الثورة، ويقول الباحث «رخيلة» في هذا المجال: «تعد المرحلة الفاصلة بين ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ والمصادقة الشعبية على الميثاق الوطني سنة ١٩٧٦ من أحرج المراحل التي مرت بها جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال، وذلك، لما أصبح عليه الحزب خلال هذه المرحلة من تهميش وعدم وضوح دوره السياسي، فهو حزب غير حاكم وغير معارض، إذ أصبح مجلس الثورة (تشريعياً وسياسياً) الهيئة العليا للبلاد»[١٧]. وقد أدى هذا التهميش إلى هذا الضعف الذي أصبح عليه الحزب منذ الاستقلال حتى تعاطي «بومدين» معه بشكل مستقر، فقد كان موقفه يتغير بحسب الوضعية في مجلس الثورة، ففي ساعة الأزمات داخل المجلس يلجأ «بو مدين» إلى التهديد بعصا الحزب التي يضعها بمجرد ما تنتهي الأزمة عادة بإقصاء عضو من مجلس الثورة[١٨].

لم يعرف الحزب الانتعاش والأهمية إلا بعد فترة «بومدين» ومجيء القيادة الجديدة التي يبدو أنها بدأت تتخلى عن سياسة سابقتها في كل المجالات اقتصادياً وسياسياً، وأصبح للحزب منذ ١٩٧٩ وزنه وإن نسبياً في الساحة السياسية وأصبح له الدور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب الدولة، فالعلاقة بين الحزب والدولة لم تعد تلك العلاقة المتوترة والغامضة بل أصبح الحزب يحظى بعناية السلطة السياسية الجديدة، وهكذا منذ مؤتمر الحزب المنعقد في سنة ١٩٧٩، ومن خلال قانونه الأساسي الذي ينص على وجوب التنسيق بين الهيئات الحزبية والإدارية، أصدرت اللجنة المركزية لائحة تنظيمية على أثَر الدورة الرابعة للجنة المركزية المنعقدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ في شكل قرار يتضمن تنظيم صلاحيات مجلس التنسيق البلدي والولائي، وقد جاء في المادة الأولى منه: «تعمل هيئات الحزب والدولة على ضمان تنسيق كامل محكم على جميع المستويات». وهذا ما تجسد على أرض الواقع حيث أصبح ممثل الحزب أحد مكوني مجلس التنسيق البلدي والولائي. وأصبح أمين المحافظة يعتبر أحد أعضاء مجلس التنسيق الولائي بل يرأس اجتماعات هذا المجلس، بينما أمين القسمة يرأس اجتماعات مجلس التنسيق البلدي.

ويلخص الباحث «رخيلة» العلاقة بين الدولة والحزب التي يعتبرها تكاملية

---

(١٧) رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني**، ص ١٧٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨١.

وتنسيقية في هذه المرحلة في النقاط التالية: **توحيد عمل الحزب والإدارة. المسؤولية المشتركة. المسؤولية الجماعية في مراحل صنع القرار.**

وهذا مكن الحزب من دخول الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حياة المواطنين[١٩]. وقد عكست المادة ١٢٠ من ميثاق جبهة التحرير لسنة ١٩٨٠ هذا الدور الذي أعطي للحزب بالقول: «يقوم حزب جبهة التحرير الوطني بدور الدافع والمحرك والموجه والمراقب للتنظيمات الجماهيرية من دون أن يعوضها أو يضعف من قدرتها أو مبادرتها، ولا يستطيع من لم يكن مناضلاً داخل هياكل الحزب تحمل أي مسؤولية داخل التنظيمات الجماهيرية» بل أبعد من هذا، أصبح الوصول إلى المناصب السياسية كالوزارة مثلاً: يشترط الانخراط في الحزب.

وقد جسد ميثاق ١٩٨٦ هذه الأهمية التي أصبح يحظى بها الحزب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى وإن كرر هذا الميثاق بعض ما جاء في ميثاق ١٩٧٦، ومن بين ما جاء فيه: «تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد إلى أعضاء في قيادة الحزب، بينما تسند مناصب المسؤولية الأخرى في أجهزة الدولة إلى مناضلين، كما إن الترشيحات للهيئات المنتخبة يقدمها الحزب ويعرضها للاقتراع العام»[٢٠]. وزيادة على هذا فإن المنظمات الجماهيرية أصبحت امتداداً طبيعياً للحزب، حيث تقوم هذه المنظمات بتعبئة فئات الشعب لتحقيق المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية، وهذه المنظمات كما حددها الميثاق هي: **المنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، والمنظمات العلمية والثقافية والمهنية.**

هذا ما كانت عليه العلاقة بين الحزب والدولة منذ ميثاق طرابلس ١٩٦٢ وحتى ميثاق ١٩٨٦ حيث تأرجحت هذه العلاقة بين التبعية أحياناً أي تبعية الحزب للدولة والتنسيق في أحيان أخرى، ومع هذا فإن العلاقة بين الحزب والدولة كانت موضوع دراسة العديد من الباحثين والدارسين الذين أجمعوا على أن الحزب كان تابعاً للدولة ولم يكن له أي وجود فعلي على الساحة السياسية الجزائرية. منطق الدولة كان يعتمد على أدوات أخرى في التسيير، وربما تشارك الجزائر، في هذا، العديد من الدول الأفريقية، وبخاصة تلك التي اتبعت نظام الحزب الواحد، حيث كان التسيير وقيادة

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(٢٠) جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، ١٩٨٦** ([الجزائر: الجبهة، ١٩٨٦])، ص ٣٨ ـ ٤٠.

المجتمع مهمة الدولة لا مهمة الحزب. ويفسر عالم الاجتماع السياسي «برتران بادي» فشل الأحزاب الأفريقية في قيادة المجتمع ورجوع تلك الوظيفة إلى الدولة بقوله: «إن وجود جو غير تنافسي يؤدي بالأحزاب إلى نتائج غير متوقعة وتسري هذه الملاحظة على الحزب الواحد الذي تضعف وظائفه بمرور الزمن وتذبل ذاتيته شيئاً فشيئاً تجاه الدولة، وفي ضوء هذا المفهوم يعتبر تطور جبهة التحرير الجزائرية لافتاً للنظر، إذ كلما ابتعد زمن الاستقلال كلما ازداد فقدان الجبهة لهويتها الحزبية، وهكذا حل الجيش محل جبهة التحرير ثم حلت محلها تكنوقراطية الدولة الجديدة»[٢١]. بل إن «بادي» يذهب أبعد من هذا حينما يفسر ضعف الأحزاب في العالم الثالث، وبخاصة في أفريقيا، بكونها أحزاباً مستوردة، تشكلت أساساً لا من أجل المنافسة على السلطة بل بصفة إجماعية ضد الدولة الفارضة وصايتها[٢٢].

وهنا يمكن لنا أن نذهب أبعد من هذا ونقول إن برامجها كانت مستوردة، ويصح هذا على حزب جبهة التحرير الذي يبدو أنه تشكل على غرار الحزب اللينيني أي «الحزب الطليعي». وهذا ما يفسر أن كل نصوص الدولة الجزائرية كانت تتبنى وجهة النظر الداعية إلى كون الحزب حزباً طليعياً، وبخاصة أن جبهة التحرير منذ نشأتها سيطرت عليها عناصر يسارية، وقد جسد ميثاق الجزائر، وحتى قبله ميثاق طرابلس، تأثير هذه العناصر في صوغ هاتين الوثيقتين.

ويتبنى الباحث «كامو»[٢٣] وجهة النظر التي تقول: إن النظام الجزائري هو من نوع «دولة من دون حزب» متبنياً بذلك أطروحة «كليمانت هنري مور» (Clement Henry Moore) الذي يعتبر أن هذا ما يتبناه القادة الجزائريون أنفسهم الذين يعيبون على الحزب عدم كفايته وضعفه، ويطالبون بتنظيمه. إن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن يوماً عنصراً فعالاً في التغييرات السياسية والمؤسساتية لجهاز الدولة، بل على العكس، تحملت الدولة دائماً العواقب في تنظيمها، كما إن تأكيد هذه الشهادة بأن الدولة تشتغل من دون الحزب، هو تعبير عن أزمة الشرعية الناجمة عن تجزئة النخبة الجزائرية. هذه الانقسامات الظاهرة على قيادة الحزب كانت سابقة لأزمة ١٩٦٢، فهي ناتجة من طبيعة التنظيم السياسي ـ العسكري للجبهة، ولذلك فإن التطور السياسي للجزائر المستقلة لا يسجل قطيعة مع الظروف التي أدت إلى الاستقلال، ولكن يمثل استمراراً لها. إن مميزات الجزائر بعد الاستقلال ليست ناتجة من فشل الثورة التحررية أو خيانة

(٢١) بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص ١٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٣) Camau, *Pouvoir et institution au Maghreb*, pp. 121-122.

مسؤوليها، ولكنها راجعة إلى أسس الجبهة، وهذا في الحقيقة يؤكد أسباب فشل الجبهة بعد الاستقلال في تحولها إلى حزب الدولة، فإنه يعتبر نقداً ضمنياً لأطروحة «أرسلان هامبرسي» (Arslan Humbaraci)[٢٤] التي ترى أن الثورة التحررية فشلت في تحقيق أهدافها بعد الاستقلال وأن مسؤوليها خانوا تلك الثورة.

يرفض الباحث التونسي «المنصف وناس» هذه الأطروحة أي أطروحة «كليمانت هنري مور» التي تبناها «ميشال كامو» والتي وصف فيها الدولة الجزائرية بـ «الدولة من دون حزب».

وفي مناقشة لهذه الأطروحة فإنه يرفضها وينتقدها من خلال عدة نقاط هي:

١ ـ إن ضعف الحزب ليس معناه غيابه أو موته، وإنما معنى ذلك أن هذا الحزب يبقى التشكيلة الوحيدة المؤثرة في المجتمع المدني.

٢ ـ إن حالة التبعية المطلقة تجاه الحزب التي تعيشها هياكل الدولة والحكومة والبلديات والمنظمات والشباب والطلاب دليل على قدرة الحزب على التدخل والتأثير.

٣ ـ إن حزب جبهة التحرير ليس حزباً عادياً بل هو الحزب ـ الأمة ـ الدولة بحكم ما يتمتع به من شرعية ثورية وتاريخية.

٤ ـ إن هذا الحزب اقترن تماماً بماضي وحاضر الجزائر وإن ضعفت آليات عمله السياسي[٢٥].

والحقيقة أنه على الرغم من هذا التبرير الذي يورده الوناس لإثبات أن الحزب يعتبر بشكل أو بآخر حاكماً ومؤثراً في المجتمع، فإننا نذهب في اتجاه معاكس تماماً، أي أننا نوافق على أطروحة «مور» و«كامو» ذلك أن الحزب تم استغلاله بسبب ارتباطه بالشرعية الثورية والتاريخية، فهو بمثابة رمز فقط، ولقد استغل هذا الرمز من خلال النصوص، ولم يترجم ذلك على أرض الواقع والممارسة الفعلية.

ويذهب «وناس» إلى القول إن مرحلة «بومدين» اتسمت بهيمنة الحزب على كل الأنشطة السياسية وعلى هياكل الدولة[٢٦]. وهذا بحسب اعتقادنا متناقض مع الواقع أصلاً، ذلك أن القيادة الجديدة المنبثقة عن حركة حزيران/ يونيو ١٩٦٥ ألغت أصلاً هيمنة الحزب على الدولة وأصبحت الدولة مهيمنة على الحزب. وفي هذا الإطار يتحدث

---

(٢٤) Arslan Humbaraci, *Algeria: A Revolution that Failed, a Political History since 1954* (London: Pall Mall Press, 1966).

(٢٥) المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر: دراسة في التغير الثقافي والاجتماعي**، المسألة الثقافية في المغرب العربي؛ الكتاب ٢ ([تونس]: أليف، [١٩٨٩؟])، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٣.

«رميلي» (M. Remili) عن حرب باردة وتعايش سلمي بين الإدارة والحزب، فالاجتماعات التي يدعو إليها أحدهما يقاطعها الآخر، ويسجل أن الحزب جرد من سلطته الأساسية المتعلقة باتخاذ القرارات الاقتصادية، وأن رجال جهاز الحزب أقل كفاية من أمثالهم في جهاز الدولة، وبالعكس فإن الجيش الوطني الشعبي الموجه من طرف «بومدين» تم تحديثه، وهو يضم أطراً متينةً وقادةً من الصف العالي، عينوا دائماً في مراكز سياسية واقتصادية مهمة. فالجيش تقلد مراكز مسؤولية كان يفترض أن تسند إلى شخصيات من الحزب، فالدور الطليعي أدّي بشكل كبير من طرف الجيش(٢٧)، وهذا ما يذهب إليه أيضاً «كُبرتافون» (Bernard Cubertafond) من أن السلطة نظرياً كانت تمارس من طرف الحزب الذي كان له، بخاصة، دور رمزي، والحقيقة أن السلطة كانت تقع بين يدي مجلس الثورة المعتمد على الجيش(٢٨).

أما الكاتبان «لوكا» و«فاتان» فيذهبان إلى أن الرؤية الجزائرية لدور المؤسسة الحزبية في ما يتعلق بممارسة السلطة قد مرت أثناء تطورها من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ بثلاث مراحل متميزة:

المرحلة الأولى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥، كان معظم القادة الجزائريين من «محمد خيضر» إلى «أحمد بن بلا» مروراً ببقية أعضاء الحركة الوطنية في مختلف فصائلها يرون في الحزب ضرورة مطلقة ولم يكونوا يتصورون مجتمعاً جزائرياً من دون حزب قوي.

المرحلة الثانية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، بدأت نظرة جديدة للحزب، فبعد تقلد العسكريين السلطة، ولافتقارهم إلى التكوين السياسي والتجربة السياسية اللازمتين، ونظراً إلى ما شاهدوا من إخفاق في إعادة بناء الحزب، بدا أنهم فقدوا الثقة في الحزب كأداة للحكم، وهكذا تم إقصاء النخبة الحزبية تدريجياً من الحكم (حربي، زهوان، بن بلا، أيت أحمد، ساعد دحلب، محمد الأحول، بن طوبال).

المرحلة الثالثة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، وبعد فشل محاولة «الزبيري» الإنقلابية أحس أصحاب السلطة الفعلية بضرورة وجود حزب قوي وقادر على ضمان الوحدة في المستقبل، وليس حزباً يقتصر دوره على تجسيد الوحدة في الماضي، وبرز ذلك في إعادة الاعتبار إلى الحزب، فوضع على رأسه أحد الأقوياء للتعبير عن جدية التوجه الجديد، ولكن بمجرد الانتهاء من إعادة تنظيم الجيش واستعادة السلطة كامل قواها أحست بأنها تتحرك على أرض صلبة، قامت بحذف عملية بناء الحزب من قائمة القضايا العاجلة،

---

(٢٧) Camau, *Pouvoir et institution au Maghreb*, pp. 170-171.

(٢٨) Bernard Cubertafond, *La République algérienne démocratique et populaire*, préf. de Jean de Soto ([Paris]: Presses Universitaires de France (PUF), [1979]), p. 8.

وأصبح من الممكن استقالة «قايد أحمد» لأسباب صحية وتأجيل بناء الحزب مرة أخرى[٢٩]. وما يمكن استنتاجه من تحليل «لوكا» و«فاتان» أن الحزب كان في يد السلطة تتصرف به حسب الظروف التي تمر بها، وهكذا يبدو أن الدور الذي كان يجب أن يقوم به الحزب أدّته السلطة، بمعنى آخر، الدولة، ويلاحظ «لوكا» في موضع آخر أن الأدوار التي قام بها الحزب وإلى غاية ١٩٧٦ كانت أدواراً ثانوية وليست أساسية، وهذه الأدوار كما يذكرها الباحث هي: **أداة للدعاية، وأداة لمراقبة الجماهير، وأداة للاستقلال، حيث أصبح هو الرمز**[٣٠].

وربما ترجع هذه الوظيفة الثانوية التي أوكلت للحزب، بحسب اعتقادنا، لعدم ثقة السلطة فيه من جهة، وللدور الذي كانت تقوم به الإدارة والبيروقراطية كأدوات فعالة لإنجاح مشروع السلطة التي كانت تأخذ عليه دائماً سلبيته وعدم انضباطه وفقدانه أيديولوجية واضحة، لكنه كان موجوداً في الحفلات ومراسيم التدشين في مقابل غياب تام في المهمات العملية[٣١].

يرى الباحث الجزائري «رواشدة» أن شخصية «بومدين» وطبعه التسلطي وهيبته نزعت من حزب جبهة التحرير الوطني كل السلطة لاتخاذ القرار وحبسه في وظيفة ثانوية للجيش والدولة. وبالتالي يجب اختفاء «بومدين» حتى يستعيد الحزب روحه من جديد، فالرئيس الشاذلي بن جديد أعاد إحياء الحزب عند انتخابه رئيساً للدولة وأصبح الحزب ـ الدولة يجلس جنباً إلى جنب بمؤازرة قادة الجيش. فمع الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب وخليفته «مساعديه» أصبح الحزب يسيطر أكثر فأكثر على المجتمع إضافة إلى وظيفته البيداغوجية في تربية وتوجيه جهود الشعب نحو بناء مجتمع اشتراكي، والتخلص من اللامساواة الاجتماعية والعقليات البدائية[٣٢].

على الرغم من اتفاقنا مع كثير من الباحثين على المكانة التي أصبح يحتلها الحزب في فترة «بن جديد» بالمقارنة مع سابقتها إلا أن هذه المكانة بحسب اعتقادنا تبدو محدودة ولا تستند إلى قوى اجتماعية أو سياسية يمكن الاعتماد عليها في الشدة، فالقرار دائماً في يد الجيش، فالنظام الجزائري وانطلاقاً من تقاليد تكونت على مر السنين لا يقبل بثنائية

---

(٢٩) صالح بلحاج، «المؤسسات الجزائرية عند جان لوكا وكلود فاتان»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الترجمة، ١٩٨٧)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٣٠) Camau, *Pouvoir et institution au Maghreb*, pp. 171-172.

(٣١) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٥.

(٣٢) Ahmed Rouadjia, «Du nationalisme du F.L.N. à l'islamisme du fis,» *Temps modernes*, vol. 50, no. 580 (janvier-février 1995), p. 118.

التسيير، وهكذا فإن الوظيفة التي كان يمكن أن يؤديها الحزب قامت بها الدولة وجعلت الحزب يؤدي دوراً ثانوياً في خدمة السلطة الحاكمة. هذه الأخيرة التي كانت لها طبيعة خاصة ومنطق خاص في التسيير نتيجة تقاليد اكتسبتها على مر المراحل. فالرئيس بن جديد الذي فسح المجال للحزب لأن يحتل دوراً أساسياً في المجتمع وفي الحياة السياسية هو قبل كل شيء رجل عسكري أوتي به للحكم من أجل ضمان مصالح طبقة الجيش وليس مصالح الحزب، وما إن أحست السلطة الحاكمة فعلياً بالخطر الذي يمكن أن يؤديه الحزب، الذي لم يكن في يوم من الأيام بعيداً عن المراقبة، حتى بدأت قوى كثيرة تخطط لتقليص دوره ومحاولة التخلص منه إن اقتضى الأمر وبخاصة أن هذا الأخير بدأ يعارض الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ النظام يلوح بها والتي تهدف إلى الحد من سيطرة الدولة الاقتصادية من خلال تفكيك المؤسسات العمومية مستعملة لذلك حججاً كثيرة أهمها عدم فعالية المؤسسات الاقتصادية وحجمها الكبير والتي لا يمكن التحكم في تسييرها، والانفتاح أكثر على الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني[٣٣]. لذلك هل يمكن القول إن الحزب دفع ضريبة طموحه المتزايد والنفوذ الذي أصبح يتمتع به؟. إن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ ليست إلا سيناريو معد بدقة لإطاحة الحزب!.

ثانياً: النظام السياسي الجزائري والرهان الديمقراطي

إن الملاحظة التي يمكن تسجيلها على أثر أحداث ١٩٨٨ والتي نجم عنها دستور ١٩٨٩ والتي كانت بداية للعصر الديمقراطي في الجزائر المعاصرة، هي أن هذا الإجراء السياسي الذي تم بموجبه فتح المجال أمام تعدد الأحزاب كان عشوائياً وغير مدروس مسبقاً. وربما تكون التطورات التي عرفتها الجزائر منذ ١٩٩٢ ناتجة من هذا الإجراء غير التقليدي بالنسبة إلى النظام السياسي الجزائري. لأن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الإطار هو، هل أن خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بالتعددية السياسية والديمقراطية؟ طبعاً لا يمكن إثبات ذلك، فالمجتمع الجزائري في هذه الأثناء كان يعيش وضعاً اقتصادياً صعباً بعدما توقفت مشاريع التنمية منذ مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، وبعد انهيار أسعار النفط فجأة ومن دون سابق إنذار سنة ١٩٨٦ وبحكم أن الاقتصاد الجزائري هو من النوع الريعي، إضافة إلى المديونية الكبيرة مقارنة بالفترة السابقة ـ بومدين ـ ومقارنة بالمشاريع التنموية التي توقفت كلياً، أدى هذا الوضع إلى استفحال ظاهرة البطالة بين الفئات الشبابية وبخاصة المدينية منها.

يمكن القول إذاً، إن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر كانت نتيجة حسابات خاصة،

---

(٣٣) عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع** (الجزائر: دار القصبة، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

وهذا، بعد أن أصبح حزب جبهة التحرير يتمتع بقوة كبيرة بعد أن كان مهمشاً في الفترة السابقة التي لعبت فيها الدولة الدور الرئيسي عبر تكنوقراطييها الذين تحملوا تسيير الاقتصاد الوطني لخدمة البرنامج التنموي الجزائري. فالرئيس الشاذلي بن جديد وسعياً منه إلى تدعيم قوته قام بإجراءات سياسية واقتصادية كانت تعني في حقيقتها قطيعة مع الفترة السابقة، وبدأ منذ وصوله التخلص من الوجوه السياسية للفترة الماضية. أما من الناحية الإقتصادية فقد قام بوقف عملية التنمية وطرح بدائل اقتصادية أخرى (إعادة الهيكلة، الشروع في الليبرالية . . .).

إن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ وإن كانت تبدو عفوية نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية وتفشي البطالة إضافة إلى الظواهر السلبية الأخرى كالرشوة، والمحسوبية، ومحاباة الأقارب . . . الخ، إلا أنها كانت في الحقيقة نتيجة حسابات سياسية سلبية لأطراف فاعلة في السلطة. وهذا الحدث تم استثماره من طرف البعض وأعلنت التعددية الحزبية كما جسدتها المادة ٤٠ من دستور ١٩٨٩. وقد سمحت هذه المادة الجديدة التي احتواها الدستور بإنشاء أحزاب وجمعيات سياسية في فترة قصيرة جداً حتى بلغت أكثر من ٦٠ حزباً، وقد ساعد على هذا التحول السريع والمفاجىء انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية أسطورة الحزب الواحد، ما أكسب المعارضة السياسية وبخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ قوة كبيرة حيث عرفت كيف تستفيد من تذمر المواطنين إزاء السلطة المتهمة بمسؤوليتها عن وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا المستوى. هذا الواقع السياسي الجديد أرغم السلطة الحاكمة أو أصحاب القرار على إجراء انتخابات محلية (المجالس البلدية والمجالس الولائية) سنة ١٩٩٠ أي بعد إقرار دستور ٨٩ بسنة تقريباً أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية. وقد مثلت هذه الظاهرة نقلة جديدة في الحياة السياسية في الجزائر وكانت الأولى منذ الاستقلال حيث فازت المعارضة من أول انتخابات تعددية.

وفي سنة ١٩٩١ واستكمالاً للإنتخابات المحلية أجريت انتخابات تشريعية وكانت للسلطة الحاكمة من دون شك حساباتها الخاصة بها، ولكنها لم تتوقع أن تفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كاسحاً. إذ فازت في الدور الأول بـ ٨٨ مقعداً و(جبهة القوى الاشتراكية) ف.ف.س. بـ ٢٤ مقعداً، و(جبهة التحرير الوطني) ف.ل.ن. بـ ١٦ مقعداً[٣٤]. وقد عمل هذا الواقع الجديد وغير المتوقع على إعادة الحسابات السياسية، وقد نظر البعض إلى هذا الفوز من طرف ف. ي. س (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) كتعبير عن ضعف النظام وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لغالبية الشعب، ووجد في

---

(٣٤) لمزيد من الاطلاع على هذه الانتخابات وما أسفرت عنه، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٥٣.

المعارضة الراديكالية للفيس الملجأ. وهذا ما يجعلنا نقول إن ضعف النظام وسوء التسيير الاقتصادي والسياسي أدّيا إلى هذه الوضعية وهذا الواقع الجديد الذي ميز الساحة السياسية بعد حزيران/ يونيو ١٩٩١. وها هو النظام يحصد نتائج أعماله التي جسدها هذا الانفتاح السياسي والتعددية السياسية من دون توفير آليات مناسبة للسير بهذا الإجراء إلى بر الأمان. لذلك فإن السؤال المطروح هنا، كيف لنظام يعرف مسبقاً ـ حسب تاريخ الشعوب التي سبقتنا إلى الديمقراطية ـ أن الديمقراطية عملية تتطلب تحضيراً دقيقاً (تنشئة سياسية، قيم سياسية خاصة، ممارسة، ثقافة سياسية، وعي سياسي مناسب، آليات سياسية، مجتمع مدني. . .) يقدم على هذا الإجراء من دون توافر ولو بعض من هذه الشروط الضرورية والأساسية لنجاح أي ديمقراطية.

نتيجة هذا الواقع الجديد وغير المضمون العواقب حسب بعض صناع القرار ومن يتبنى أطروحاتهم، وفي غياب نظرة مستقبلية واقعية وموضوعية واضحة لما سيؤول إليه المشهد السياسي الذي قد يعصف بمصالح البعض، ظهرت لجنة إنقاذ الجزائر فأوقفت الانتخابات التشريعية قبل إجراء الدور الثاني الذي كانت ستفوز به الجبهة الإسلامية للإنقاذ من دون شك، (واستقال أو أقيل) على أثرها الرئيس بن جديد الذي فشل في هذه المهمة أي الانتقال بالجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية كما تعهد بذلك أمام الشعب، وحُل البرلمان ودخلت الجزائر على أثر ذلك في أزمة سياسية عميقة ما زالت نتائجها مستمرة إلى الآن، وأزمة دستورية لم يتوقعها المشرعون والفقهاء الذين صاغوا الدستور الجزائري سنة ١٩٨٩. وقد اقترن حل البرلمان باستقالة الرئيس، وقد كانت عملية مقصودة على ما يبدو وبعد تخطيط مسبق، وقد يكون الرئيس بن جديد قد أجبر على الموافقة عليها من طرف القيادة العسكرية التي كانت ترى في فوز التيار الإسلامي تهديداً للنظام الجمهوري. وهذا يعني في حقيقة الأمر فشل الديمقراطية المتسرعة التي أقرها النظام الحاكم والتي نظر إليها على أنها تعددية حزبية فقط من دون توفير الشروط الأساسية والآليات المؤسساتية التي لا يمكن تحقيقها في ظرف سنة أو سنتين.

الجيل الذي تربى في الأحادية الحزبية لا يمكن أن يكون في يوم وليلة ديمقراطياً وعلى استعداد للنجاح في إرساء دعائم الديمقراطية والإشراف على تطبيقها بالمفهوم الغربي. هذه الإنتكاسة السريعة تبين أن بناء الديمقراطية في أنظمة سياسية أحادية لا يمكن أن يتحقق من دون تضحيات حقيقية سواء من قبل السلطة أو من قبل المجتمع، وربما أن التجربة الجزائرية في هذا المجال تعلمنا الكثير، وتضع تطبيق الديمقراطية، في مجتمع عاش عقوداً كثيرة في ظل حكم تسلطي وتنظيم سياسي يقوم على الأحادية الحزبية، محل تساؤل كبير. فضلاً عن أن شكل الديمقراطية التي طبقت في هذه المرحلة

الانتقالية لم يتم الإتفاق عليه، أو تحديده مسبقاً، الأمر الذي جعل هذا المفهوم يتخذ أبعاداً مختلفة.

وأمام هذا الفراغ الدستوري تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من خمسة أعضاء، أي قيادة جماعية، وكان التبرير الدستوري ينطلق من أن الرئيس بن جديد بقي من فترة رئاسته سنتان ويجب أن تُكمل، وتم إسناد قيادة المجلس الأعلى للدولة إلى إحدى الشخصيات التاريخية البارزة وهو محمد بوضياف الذي قبل هذه المهمة انطلاقاً من وطنيته وتاريخه النضالي أثناء الثورة. وهكذا تم الرجوع إلى التاريخ أي تاريخ الثورة الجزائرية الذي ما زال يلقي بظلاله على الأحداث التي عرفتها الجزائر سابقاً وتعرفها حالياً. فكل ما ظهرت أزمة سياسية تم الرجوع إلى تاريخ الثورة الذي كان عامل وحدة بين كل الجزائريين على مختلف مشاربهم الفكرية والأيديولوجية. ولم تمر سنة من حكمه حتى تم اغتياله بطريقة بشعة في عنابة (حزيران/ يونيو ١٩٩٢) وهو الذي كان يعتقد أنه يستطيع أن يخلص الجزائر من أزمتها السياسية العميقة. ويبدو أن ابتعاده عن الوطن سنوات عديدة جعلته لا يعرف طبيعة النظام السياسي الجزائري، فمحمد بوضياف كان أحد أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال مباشرة ولكنه اختلف مع أعضاء هذا المكتب معلناً معارضته، ومارس المعارضة الفعلية بإنشائه حزب الثورة الاشتراكية سنة ١٩٦٣. وربما كان يعتقد أن هذه السنوات التي قضاها بعيداً عن الساحة السياسية الجزائرية قد تجعله محل إجماع الجميع وبخاصة أنه لم تكن له يد في الأحداث التي عرفتها الجزائر. فتاريخه النضالي يشفع له، ولكن جهله عمق الأزمة الجزائرية وتعقيداتها المتشعبة وبرنامجه الطموح الذي باشره لمحاربة الرشوة وجماعة المصالح الاقتصادية أدى به إلى هذه النهاية المؤسفة. وحسب بعض المحللين فإن مهمة محمد بوضياف كانت محددة في حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والزج بمناضليها في المحتشدات في قلب الصحراء، وهو ما تم تنفيذه بالفعل وبذلك تكون مهمته قد انتهت. وقد خلفه بعد ذلك السيد علي كافي وهو شخصية تاريخية أيضاً، وقد استطاع هذا المجلس، بنجاح، تنظيم ندوة الوفاق الوطني التي شاركت فيها عدة أحزاب وجمعيات تمثل المجتمع المدني، وقاطعتها أحزاب أخرى لا تتماشى طروحها مع سياسة أو استراتيجية المجلس الأعلى للدولة. ومن الأشياء التي تحسب لهذا المجلس ومن خلال ندوة الوفاق الوطني تعيين السيد اليامين زروال رئيساً للدولة في انتظار إجراء انتخابات رئاسية، وهذا ما حدث بعد سنة حيث تم تنظيم انتخابات رئاسية شاركت فيها عدة أحزاب، وقد كانت هذه الإنتخابات نقطة تحول جديدة وأساسية في جزائر التسعينيات، حيث كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات مرتفعة جداً مقارنة بالظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وبخاصة من الناحية الأمنية، ومع هذا خرج الشعب الجزائري بكثافة وتم انتخاب اليامين زروال رئيساً للجمهورية لأسباب متعددة أبرزها:

أ ـ إن الرئيس زروال ينتمي إلى المؤسسة العسكرية وقد كان هو الشخصية الوحيدة من بين المرشحين الآخرين القادرة في نظر كل فئات الشعب على إخراج البلاد من الأزمة، لأن الشعب أيقن أن الجيش هو المسير فعلياً والحاكم في البلاد وهو الوحيد القادر على ضمان الاستقرار ووحدة الوطن.

ب ـ لقد كان الشعب واعياً الأزمة التي تعيشها البلاد، وبالتالي كان مدركاً أبعاد هذه الإنتخابات، وأراد أن يبلغ من خلال مشاركته الكثيفة رسالة إلى السلطات الحاكمة محتواها أن ثلاث سنوات من الأزمة والإرهاب الأعمى الذي حصد آلاف الأرواح في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة باتت كافية ويجب الإنطلاق في مرحلة أخرى نحو تحقيق الأمن والسلم والخروج بالجزائر من أزمتها المتعددة الجوانب والإنطلاق في بناء مؤسسات الدولة التي تعطلت.

وهكذا شرعت القيادة السياسية الجديدة في بناء مؤسسات الدولة من جديد، وهنا ومن ناحية العملية التأسيسية تتشابه فترة اليامين زروال مع فترة بن بلا على الرغم من أن هذا الأخير لم يكمل المهمة خلافاً لفترة بومدين الذي انطلق في العملية التأسيسية من أسفل بدءاً بأصغر وحدة سياسية وهي البلدية ثم الولاية، البرلمان، الدستور، وانتهت هذه الفترة بانتخابات رئيس الجمهورية، بينما الرئيس زروال عمل بشكل معاكس إذ بدأ بالانتخابات الرئاسية ثم بتعديل الدستور الذي كان سمح بظهور أحزاب وجمعيات سياسية اتخذت من عناصر الهوية الوطنية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) شعاراً لها واستغلالها لأهداف سياسية.

بعد إقرار الدستور الجديد شرع في الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ لانتخاب أول برلمان تعددي وفاز في هذه الانتخابات حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يمض على ظهوره سوى ثلاثة أشهر. وذلك على الرغم من احتجاج بقية الأحزاب التي اتهمت السلطة علانية بالتزوير. إلا أن هذه الأخيرة استمرت في عملها وقد تبع ذلك انتخابات محلية (المجالس البلدية والمجالس الولائية) والتي تمخض عنها مجلس الأمة الغرفة الثانية كما أقرها دستور ١٩٩٦، وقد فاز في هذه الانتخابات الحزب الوطني الديمقراطي الذي اتهم مرة أخرى بالتزوير المفضوح، وبالرغم من كل ذلك قبلت الأحزاب الباقية هذا الوضع نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وإصرار النظام نفسه على السير في هذه الطريق. والحزب الوطني الديمقراطي هو حزب السلطة الحاكمة التي أرادت أن تقطع الطريق على بقية الأحزاب التي لم تثق بها وحتى لا يتكرر سيناريو ١٩٩١.

وهكذا أكملت الجزائر من جديد عملية بناء مؤسسات الدولة في ظرف ثلاث سنوات بينما تطلب الأمر في فترة بومدين ١٣ سنة. وتفسير ذلك أن الرئيس بومدين

انطلق من العدم تقريباً وكان الأمر يتعلق ببناء دولة ما بعد الاستعمار، وهذا يتطلب فترة أطول نسبياً، أما فترة التسعينيات فإن الدولة كانت موجودة فعلاً، ولكن مؤسساتها تعطلت بسبب الأزمة الناجمة عن إلغاء انتخابات ١٩٩٢. من جهة أخرى يمكن اعتبار أن النظام كان يريد العودة بسرعة إلى الشرعية الدستورية نتيجة الضغوط الداخلية الشعبة والسياسية، إضافة إلى الضغوط الخارجية.

في نهاية هذا البحث الذي تناولنا فيه طبيعة النظام السياسي الجزائري سواء في فترة الأحادية الحزبية، أو بعد إقرار التعددية الحزبية التي عرفت فيها الجزائر أحداثاً كبرى وأزمة سياسية عميقة ما زالت مستمرة إلى الآن، يمكننا أن نستنتج الملاحظات التالية:

١ ـ إن الجيش كان ولا يزال القوة الفعلية والحقيقية وهو المسير الفعلي في الجزائر، وهو بذلك يرفض أن تنافسه أية قوة أخرى، وهذا، لاعتقاد الجيش بعدم وجود قوة سياسية أخرى يمكن أن تقود البلاد وتحقق الإجماع، إضافة إلى سعيه إلى ضمان حضوره ووجوده ومصالحه.

٢ ـ إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تأطير المجتمع، فمنذ البداية كان حزباً تابعاً وقد رضي بهذا الدور السلبي طوال فترة السبعينيات، وفي فترة الثمانينيات حاول أن يبتلع المجتمع، وذلك، بالسيطرة على جميع المجالات انطلاقاً من هياكل الدولة وانتهاءً بالتنظيمات المختلفة. وقد فشل في الانتقال بالمجتمع إلى فضاء أوسع من الحرية والديمقراطية، وهذا ما يفسر الانتكاسة التي عرفتها الجزائر.

٣ ـ إن الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية، ولم يكن بطريقة طبيعية نتيجة نضج سياسي، أو مناخ فكري واجتماعي واقتصادي وتربوي وقانوني. هذا الأمر لا يمكن تحقيقيه في سنة أو سنتين بل يتطلب سنوات من الإعداد والتحضير والتضحيات في مختلف أشكالها، فلا يعقل أن تكون أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ هي السبب الرئيسي في الدخول إلى عصر الديمقراطية والتعددية الحزبية، بل يمكن اعتبارها بمثابة فشل في السياسة الإقتصادية المتبعة آنذاك، وبالتالي فشل الدولة سياسياً إلى جانب الفشل الاقتصادي.

٤ ـ إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، أزمة السكن، اللاعدالة، الرشوة، محاباة الأقارب، سوء التسيير الاقتصادي والسياسي، الفساد السياسي) كلها ساهمت في تعقيد الأزمة الجزائرية وأدت إلى ما أدت إليه، بخاصة أن ٧٥ في المئة من الشعب الجزائري من الشباب، وهذا يعني الحاجة إلى إيجاد فرص عمل لهذه القوة البشرية. ولكن في ظل الظروف التي سبق ذكرها وظروف الإنكماش الاقتصادي لم يكن من الممكن تلبية كل احتياجات وكل طلبات هذه الفئة.

٥ ـ إن الأحزاب السياسية الجزائرية ليست أحزاباً احترافية بل إن هدفها تحقيق

مصالح شخصية آنية وليس الممارسة السياسية الحقيقية. وليس بمقدورها مواجهة السلطة بحيث تفتقر إلى الانسجام وتفتقر إلى الأيديولوجية السياسية الواضحة. كما إنها تفتقر إلى البديل السياسي (برامج سياسية واقتصادية واضحة)، ولهذا فإن السلطة لا تجد صعوبة في تجاوزها واستعمال البعض منها لتحقيق أهدافها.

٦ ـ في ظل غياب مجتمع مدني متبلور عملت السلطة السياسية السابقة على طمسه والحيلولة دون ظهوره وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة لم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة للسلطة، لأن خصوصيات النظام السياسي الجزائري تجعله غير قادر على قبول أي منافسة أو تهديد من أي تشكيلة سياسية أخرى.

٧ ـ لقد كلفت الديمقراطية الجزائر غالياً (القتل، التشريد، التخريب، الهجرة، تحطيم الاقتصاد الوطني. . . الخ) حتى إن البعض طالب بالرجوع إلى عصر الأحادية الحزبية بدلاً من هذه الديمقراطية التي كادت أن تدخل الجزائر في حرب أهلية، وهذا يؤدي إلى القول: إنّ التجربة الديمقراطية في الجزائر قد فشلت[٣٥] وإن النظام السياسي الجزائري قد فشل في هذه المهمة، وأن المستقبل الديمقراطي في الجزائر غير مضمون النتائج[٣٦] في ظل بقاء آليات عمل النظام السياسي الجزائري نفسها وعدم الانتقال من الديمقراطية الشكلية إلى الديمقراطية الحقيقية التي تجسدها الانتخابات النزيهة واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. . . إلخ.

٨ ـ ومع كل الانتقادات السلبية التي يمكن أن نوجهها لأحادية الحزب، من غياب الديمقراطية والشرعية وغياب المجتمع المدني الحقيقي، فإن الجزائر في ظل (حكم الحزب الواحد) قد استطاعت أن تبني دولة ما بعد الاستقلال، وأن تتبنى مشاريع اقتصادية وتربوية، أهمها تأمين قطاع المحروقات، وديمقراطية التعليم، والعلاج المجاني، وحافظت إلى حد ما على استقلالها السياسي والاقتصادي، وكانت أحد أهم دول العالم

---

(٣٥) Addi Lahouari, *L'Algérie et la démocratie: Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine* (Paris: La Découverte, 1994).

(٣٦) من أجل معرفة آراء بعض المحللين المهتمين بالشأن الجزائري وبخاصة المستقبل السياسي للجزائر، انظر: William B. Quandt, *Société et pouvoir en Algérie: La Décennie des ruptures*, traduit de l'Anglais par M'hamed Bensemmane [et al.]; révision linguistique M'hamed Bensemmane (Alger: Casbah édition, 1999).

في هذا الكتاب يحاول كواندت تتبع المسيرة السياسية للجزائر وبخاصة أنه من بين الباحثين الأجانب الذين اهتموا بالشأن الجزائري منذ أكثر من ثلاثين سنة. وينتهي من خلال تحليله هذا إلى نتيجة تبدو نوعاً ما متناقضة فهو يتوقع أن لا تعرف الجزائر عملية انتقال سهلة مثل التي عرفتها إسبانيا بانتقالها من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ويرى أنّ الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني غير قادرة على إبعاد الجيش الحاكم فعلياً في الجزائر عن السلطة وهذا ما يؤدي بالجزائر إلى أن تكون ديمقراطية جزئية ليس أكثر، وفي الوقت نفسه يرى أن المستقبل يبشر بجزائر تعددية بشكل لم نكن نتوقعه منذ أكثر من عشر سنوات.

الثالث وعدم الإنحياز، لكنها في زمن التعددية كادت أن تنهار، ودخلت الجزائر أزمة عميقة أدخلتها دوامة العنف السياسي والمادي الذي كاد أن يدخل الجزائر في حرب أهلية حقيقية.

وفي آخر هذا البحث الذي حاولنا فيه تتبع تطور النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى المرحلة الراهنة يجدر بنا طرح السؤال التالي: هل يمكن تطبيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي في مجتمعات تسيطر عليها النخبة العسكرية وتفتقر إلى مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني وتفتقر إلى وجود وعي سياسي؟، وهل أن المجتمعات التي تعيش أزمة اقتصادية ومشكلات تنموية وتسودها نسبة عالية من الأمية تحتاج فعلاً إلى الديمقراطية أكثر مما تحتاج إلى تحسين ظروفها المعيشية والحياتية؟ وهل أن طبيعة وحقيقة الإسلام تتعارض مع الديمقراطية التي تصلح للغرب وليس لنا؟. هل يجب البحث عن نموذج آخر غير النموذج الديمقراطي الغربي؟ لنترك هذه الأسئلة للنقاش بين الباحثين العرب المهتمين بقضايا الديمقراطية في المجتمعات العربية.